رؤيـــــــــة
تركيـــــــة

رئيس التحرير

رمضان يلدرم

Ramazan Yıldırım

İstanbul University

الهيئة التحريرية

رئيس التحرير التنفيذي	محرر السياسة الخارجية	محرر السياسة والاقتصاد
محمود الرنتيسي	**كمال إنات**	**مصطفى جانر**
Mahmoud Alrantisi	Kemal İnat	Mustafa Caner
İstanbul Medipol University	Sakarya University	Sakarya University
محرر عروض الكتاب	محرر الشرق الأوسط	المصحح اللغوي
محمد رقيب أوغلو	**محمد حسين مرجان**	**محمد نور يوسف**
Mehmet Rakipoğlu	Muhammed Hüseyin Mercan	Muhammad Nur Yusuf
Mardin Artuklu University	Ankara Yıldırım Beyazıt University	İnönü University

Publisher / الناشـــر

مركز ستا للأبحاث السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية

SETA Foundation for Political, Economic and Social Research

Basım Yeri / Printing House: Turkuvaz Haberleşme ve Yayıncılık A.Ş.

Güzeltepe Mahallesi Mareşal Fevzi Çakmak Caddesi, B Blok No: 29/1/1, Eyüpsultan, İstanbul / Türkiye

Yayın Sahibi/Owner : SET VAKFI İktisadi İşletmesi / ISSN: 2458-8458

Sorumlu Yazı İşleri Müdürü/ Managing Editor : Mehmet Nuri Altun

The views expressed therein, remain the sole responsibility of the authors; they do not represent the view of the Editorial Board or the SETA Foundation. All Rights Reserved.

كل ما يكتب أو ينشر في هذه المجلة من صميم رأي صاحبه وعلى مسؤوليته الشخصية ولا تمثل وجهة نظر هيئة التحرير أو مركز ستا

كل الحقوق محفوظة

رؤية تركية مجلة محكّمة، و مدرجة في مؤشرات التصنيف الدولية:

Rouya Turkiyyah is a peer-reviewed journal that is international indexes and databases:

International Political Science Abstracts (IPSA), EBSCO, Arab Impact Factor

دار المنظومة / Dar Al-Mandumah, قاعدة بيانات معرفة / Marefa Database (E-Marefa)

الهيئة الاستشارية

نبـي ميـش جامعـة سـكاريا، **كمـال إنـات** جامعـة سـكاريا، **محيـي الديـن أتامـان** جامعـة أنقـرة للعلـوم الاجتماعيـة، **مـراد يشـلطاش** جامعـة أنقـرة للعلـوم الاجتماعيـة، **طلحـة كوسـيه** أكاديميـة الاسـتخبارات التركيـة، **بشـير نافـع** مركـز الجزيـرة للدراسـات، **خيـري عمـر** جامعـة سـكاريا، **رجـب شـان تـورك** جامعـة حمـد بـن خليفـة، السنوسـي بسـيكري المركـز الليبـي للبحـوث، **صلاح الديـن الزيـن** مركـز الجزيـرة للدراسـات، **علـي أصلان** جامعـة ابـن خلـدون، **محمـد الحبيـب العلانـي** مركـز القيـروان للدراسـات الإسلاميـة، **مـروان قـبلان** المركـز العربـي للأبحـاث، **نـور اللـه غـور** جامعـة ميدبـول، **يوسـف أبـو فـارس** مركـز البحـوث والدراسـات الإفريقيـة، **إبراهيـم فريحـات** معهـد الدوحـة، **محمـد معـزز الحديثـي** الجمعيـة العراقيـة للعلـوم السياسـية.

EDITORIAL OFFICE / YAYIN İDARE ADRESİ

Nenehatun Caddesi No: 66 GOP/Çankaya. 06700 Ankara/Türkiye

Tel: +90312551-2100 · Fax: +90312551-2190

rouyaturkiyyah@setav.org • www.rouyaturkiyyah.com

Contents

SUMMER 2025 · VOLUME 14 NO.3

Editor's Note
4 - 7

ARTICLES - COMMENTARIES

An Evaluation of Innovative Practices and Projects in the Turkish Education System over the Past 20 Years
HİLAL GÜRKAN
9 - 40

International Students in Turkish Education Diplomacy: Syrian Students as a Case Study
FARUK TAŞÇI, HAMZA KIZILKAYA
41 - 54

Economic and Social Changes and Their Impact on Education Policies in Türkiye (2002-2012)
YUSUF ALPAYDIN, KÜRŞAD KÜLTÜR
55 - 86

Imam Hatip Schools and Religious Education in Türkiye
MUHAMMED ESAT ALTINTAŞ
87 - 118

Youth-Oriented Social Policies in Türkiye in the Last Two Decades
CENK BEYAZ
119 - 152

Women, Family, and Society in the Approach and Policies of the AK Party
NURSEM KESKİN AKSAY
153 - 192

The Return of Syrians: Solutions between Idealism and Reality
YUNUS KAYA, DUYGU ALTUNOĞLU YILDIZ
193 - 216

BOOK REVIEWS

The World Beyond the West: Foreign Policy Prospects in India, South Africa, and Türkiye
Mehmet Özkan / Mehmet Rakipoğlu
217- 224

المحتويات

صيف 2025 السـنـة 14 العـدد 3

كلمة رئيس التحرير
4 - 7

المقالات - الدراسات

تقييم التطبيقات والمشروعات الابتكارية في نظام التعليم التركي خلال ٢٠ عامًا
هلال غوركان
9 - 40

الطلاب الدوليون في دبلوماسية التعليم التركية: الطلاب السوريون نموذجًا
فاروق طاشجي و حمزة كيزيلكايا
41 - 54

التغييرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على التعليم في تركيا (2002-2012)
يوسف ألب آيدن و كورشاد كولتور
55 - 86

مدارس الأئمة والخطباء والتعليم الديني في تركيا
محمد أسعد ألطن طاش
87 - 118

السياسات الاجتماعية الموجهة للشباب في تركيا خلال العقدين الماضيين
جنك بياز
119 - 152

المرأة والأسرة والمجتمع في نهج وسياسات حزب العدالة والتنمية
نورسم كسكين أكصاي
153 - 192

عودة السوريين: حلول بين المثالية والواقع
يونس كايا و دويغو ألطون أوغلو يلدز
193 - 216

مراجعات الكتب

العالم خارج الغرب:
آفاق السياسة الخارجية في الهند وجنوب إفريقيا وتركيا
محمد أوزكان/ عرض:محمد رقيب أوغلو
217 - 224

كلمة رئيس التحرير

رمضان يلدرم

في ظل التحولات والتغييرات المستمرة التي يشهدها عالمنا اليوم، يبرز التعليم بوصفه إحدى الركائز الأساسية لبناء مستقبل مستدام ومجتمعات متقدمة. وإن دولة مثل تركيا، بتنوعها الثقافي والاجتماعي، تواجه تحديات كبيرة في مجال التعليم والسياسات الاجتماعية، ولهذا فإن أحد المتطلبات الأساسية أمام صناع القرار هو إنتاج رؤية واضحة وإستراتيجيات متكاملة لتحقيق التنمية الشاملة. وكما هو معلوم فإن التعليم ليس مجرد وسيلة لنقل المعرفة، بل هو قوة محركة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وله دور محوري في تمكين الأفراد وضمان العدالة الاجتماعية.

تخصّص مجلة رؤية تركية أعمال هذا العدد لتسليط الضوء على ملف جديد ومهمّ هو نظام التعليم في تركيا، والتغييرات التي حصلت في قطاع التعليم بتركيا خلال العقدين الأخيرين على وجه الخصوص، كما يتناول العدد بعض السياسات الاجتماعية تجاه الأسرة والمرأة والشباب، ويعالج هذه الموضوعات من زوايا وأبعاد متنوعة. ومن خلال تسليط الضوء على واقع التعليم في تركيا، والسياسات الاجتماعية التي تُعنى بتحسين فرص التعلم وتعزيز الاندماج الاجتماعي، تبحث الدراسات في هذا العدد الأفق المفتوح أمام الإصلاحات التي تضمن مستقبلًا أكثر إشراقًا للأجيال القادمة.

وفي هذا السياق نفتتح بحوث العدد بدراسة الأكاديمية التركية هلال غوركان، بعنوان: «الممارسات والمشروعات الابتكارية في نظام التعليم التركي: تقييم يغطي 20 عامًا». تشير الباحثة إلى أن نظام التعليم التركي شهد خلال العشرين عامًا الماضية تحوّلًا كبيرًا، من خلال تنفيذ مشروعات ابتكارية تهدف إلى تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز المهارات المعاصرة لدى الطلاب، ودعم التنمية المهنية للمعلمين. تضمّنت هذه المشروعات إدماج التكنولوجيا عبر مبادرات تعزز التفكير النقدي والابتكار من خلال مسابقات ومشروعات وطنية، إلى جانب تعزيز القيم الوطنية والثقافية. كما جرى التركيز على الشمولية والعدالة التعليمية، ولاسيّما في المناطق المحرومة. ورغم التقدّم المحرز، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالاستدامة وتكييف المشروعات مع الاحتياجات المحلية.

وفي ثاني بحوث هذا العدد يناقش الباحثان فاروق طاشجي وحمزة كيزيلكايا، من جامعة إسطنبول، ملف الطلاب الدوليين بوصفهم إحدى الركائز الأساسية

للدبلوماسية التعليمية. تبحث هذه الدراسة في البعد الدولي للطلاب في الدبلوماسية التعليمية التركية من خلال مثال الطلاب السوريين. يوجد في تركيا 60,750 طالبًا سوريًّا على مستوى الجامعات، و12,537 خريجًا بين عامي 2013 و2023؛ وهذا يعني أن تركيا تؤدّي أدوارًا مهمّة في التعاون الإستراتيجي طويل الأمد مع سوريا، ولاسيما في المجالات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والأكاديمية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا السياق، فإن الإستراتيجية التعليمية التي تنفذها تركيا تجاه الطلاب السوريين على وجه الخصوص تعزّز ريادتها الإقليمية، وتقدّم نموذجًا مثاليًّا لمفهوم الطلاب الدوليين.

أما الدراسة الثالثة فهي تتناول التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أثّرت في سياسات التعليم بتركيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. أعدّها كل من يوسف ألبايدين وكورشاد كولتور من جامعة مرمرة، وهي تركّز على التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الرئيسة التي تؤثر في سياسات التعليم بتركيا، وتحلّل بشكل شامل انعكاسات هذه التغيّرات على نظام التعليم، وتأثير هذه العمليات في سياسات التعليم. وتبحث الدراسة في كيفية تأثير التفاعلات التي حدثت بين الأزمات الاقتصادية وحركات الهجرة والإصلاحات السياسية والتحولات الاجتماعية- في جودة التعليم، وإمكانية الوصول إليه، وفي تشكيل سياسات التعليم في تركيا وتطبيقها. وفي هذا السياق، يُعَدّ فهم البنية الديناميكية لنظام التعليم في تركيا، وعملية تطور سياساته أمرًا بالغ الأهمية للتخطيط الإستراتيجي للمستقبل.

وفي الدراسة الرابعة، يتناول الأكاديمي محمد أسعد ألطن طاش من جامعة إسطنبول مدنيات، المسار التاريخي والتحولات التي شهدتها مدارس الأئمة والخطباء منذ تأسيسها عام 1924 في إطار قانون توحيد التعليم، وصولًا إلى يومنا هذا، ويسلّط الضوء على الأبعاد السياسية والأيديولوجية التي أثّرت في بنية هذه المدارس وأهدافها، ويكشف كيف أصبحت ساحة صراع بين التيارات العلمانية والمحافظة، خصوصًا بعد انقلاب 28 فبراير 1997م. ويستعرض كذلك التحوّلات الكمّية والنوعية التي طرأت عليها في عهد حزب العدالة والتنمية، مؤكدًا ضرورة تقييمها وفق أسس تربوية، بعيدًا عن التجاذبات السياسية.

وعلى مستوى السياسات الاجتماعية، شارك الباحث جنك بيياز من جامعة إسطنبول مدنيات، بدراسة عنوانها: «من السياسات الاجتماعية الموجهة إلى الشباب في تركيا خلال عشرين عامًا» قدّم فيها تفسيرات حول مفهوم الشباب، وطرح معلومات حول طبيعة السكان الشباب في تركيا وفي الدولة العثمانية، وشرح وحلّل السياسات والخدمات الموجهة إلى الشباب في إطار الجامعات والوزارات المعنية،

ولاسيما وزارة الشباب والرياضة، ووزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية. وقّدم اقتراحات تتجاوز السياسات التي تحقق تنفيذها على مدى أكثر من عشرين عامًا التي لا تزال مستمرة حتى الآن، وتؤكد أهمية مشاركة الشباب بشكل فعال في العمليات ذات الصلة بوضع السياسات وتقديم الخدمات.

وفي الملف الاجتماعي ومجال دراسات المرأة والأسرة والمجتمع قدمت الأكاديمية نورسم كسكين أكصاي من جامعة مرمرة تقييما لنهج حزب العدالة والتنمية وسياساته إزاء ملف المرأة والأسرة في تركيا خلال العشرين عامًا الماضية، ومكانة المرأة والأسرة في بناء الدولة القومية على أساس النّهج الأيديولوجية، وكيفية تعريف المرأة وتصورها في المجال العام في ظل التحول الاجتماعي، وتأثير هذا التحول في الخطاب الأيديولوجي المتعلق بالأسرة. والهدف هنا ليس إجراء نقاش أيديولوجي بتعريفات واضحة، بل فهم الآلية الأيديولوجية التي تربط النقاشات التي تمتد من الحياة اليومية إلى الخطاب السياسي بالواقع الاجتماعي المتمثل في ظاهرة المرأة والأسرة والسياسات المتعلقة بهما .

وفي ملف متصل بالوضع الاجتماعي في تركيا ناقشت دراسة الباحثين يونس كايا ودويغو ألتون أوغلو يلدز ملف عمليات العودة الطوعية للاجئين السوريين من تركيا إلى بلادهم في ظل انتهاء حكم نظام الأسد. وهي تُبرز أهمية الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بوصف ذلك عوامل رئيسة تؤثر في قرارات العودة. رغم جهود تركيا في تسهيل العودة وتنظيمها، تبقى التحديات كبيرة؛ بسبب الوضع الأمني الهشّ، والبنية التحتية المتضررة في سوريا. وتؤثر الروابط الاجتماعية والاندماج مع المجتمع التركي في قلة رغبة بعض اللاجئين في العودة. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات متوازنة تدعم العودة الطوعية المستدامة، مع احترام حقوق اللاجئين، وضمان سلامتهم.

وتؤكد الدراسة أن انتهاء نظام الأسد لم يحلّ بشكل كامل مسألة عملية العودة، بل خلق بدلًا من ذلك حالة من عدم اليقين السياسي والاقتصادي الجديد. ولنجاح عملية العودة، يجب تعزيز السياسات المتعلقة بالأمن، والاقتصاد، والاندماج الاجتماعي. إن عدم تقديم العودة خيارًا وحيدًا في سياسات تركيا تجاه السوريين، واحتواء تلك السياسات على خيارات الاندماج وإعادة التوطين الدولية- سيكونان من الأمور الحاسمة في تحقيق حل طويل الأمد. يجب أن تُقيّم عملية العودة ضمن إطار مبادئ الطوعية، والأمن، والاستدامة.

وبالإضافة إلى الدراسات القيّمة يضم العدد عرضًا لكتاب «العالم خارج الغرب: آفاق السياسة الخارجية في الهند وجنوب إفريقيا وتركيا»، الذي ألّفه البروفسور محمد

أوزكان، وأصدرته دار نشر: قديم ياينلري بإسطنبول، سنة 2025. يهدف الكتاب الذي قدّمه محمد رقيب أوغلو إلى توفير منظور جديد يتجاوز النظرة الغربية المركزية في مجال العلاقات الدولية. يتناول الكتاب موضوع أفق السياسة الخارجية لثلاث قوى صاعدة غير غربية، هي: الهند وجنوب إفريقيا وتركيا؛ أي يتناول نظرتها إلى العالم، وطرقها في تطوير السياسة، من خلال فهم السياق الثقافي والتاريخي.

من وجهة نظر نقدية، يمكن القول: إن المؤلف فسّر السياسة الخارجية إلى حدّ كبير من منظور معاصر (فترة حزب العدالة والتنمية)، وأولى اهتمامًا محدودًا بالمصالح الاقتصادية ودور البيروقراطية الدبلوماسية. ومع ذلك، فقد رُسِمت صورة شاملة عن عقلية تركيا في مجال السياسة الخارجية في هذا الفصل؛ ومِمّا يجدر بالذكر نجاح البلاد في التوفيق بين التناقضات بين الشرق والغرب والعلمانية والإسلام.

وختامًا يسرّنا أن نبادر إلى دعوتكم إلى مطالعة ملفات العدد كاملة؛ لاستيعاب مضمونها المهمّ ومحتواها القيّم، فهي مفيدة في تكوين صورة واضحة عنها... على أمل أن نتواصل معكم في الأعداد القادمة -إن شاء الله- بتناول المزيد من القضايا والمسائل في عالمنا بدراسات علمية رصينة معمّقة... واللهُ وليّ التوفيق.



المقالات - الدراسات

الطلاب الدوليون في دبلوماسية التعليم التركية: الطلاب السوريون نموذجًا
فاروق طاشجي و حمزة كيزيلكايا

التغييرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على التعليم في تركيا (2002-2012)
يوسف ألب آيدن و كورشاد كولتور

مدارس الأئمة والخطباء والتعليم الديني في تركيا
محمد أسعد ألطن طاش

السياسات الاجتماعية الموجهة للشباب في تركيا خلال العقدين الماضيين
جنك بياز

المرأة والأسرة والمجتمع في نهج وسياسات حزب العدالة والتنمية
نورسم كسكين أكصاي

عودة السوريين: حلول بين المثالية والواقع
يونس كايا و دويغو ألطون أوغلو يلدز

تقييم التطبيقات والمشروعات الابتكارية في نظام التعليم التركي خلال 20 عامًا

هلال غوركان*

ملخص: شهد نظام التعليم التركي خلال العشرين عامًا الماضية تحولاً كبيرًا، من خلال تنفيذ مشروعات ابتكارية تهدف إلى تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز المهارات المعاصرة لدى الطلاب، ودعم التنمية المهنية للمعلمين. تضمّنت هذه المشروعات إدماج التكنولوجيا عبر مبادرات مثل FATİH وEBA، وتعزيز التفكير النقدي والابتكار من خلال مسابقات ومشروعات وطنية، إلى جانب تعزيز القيم الوطنية والثقافية. كما جرى التركيز على الشمولية والعدالة التعليمية، ولاسيّما في المناطق المحرومة. ورغم التقدّم المحرز، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالاستدامة وتكييف المشروعات مع الاحتياجات المحلية.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الابتكار التربوي، التعليم المستدام، نظام التعليم التركي.

* وزارة التربية الوطنية، تركيا.

An Evaluation of Innovative Practices and Projects in the Turkish Education System over the Past 20 Years

HİLAL GÜRKAN*

ORCID NO: 0000-0002-6719-8440 hilalgurkan@gmail.com

ABSTRACT: *Over the past two decades, the Turkish education system has undergone a significant transformation through the implementation of innovative projects aimed at enhancing digital infrastructure, fostering contemporary skills among students, and supporting the professional development of teachers. These initiatives have included the integration of technology through programs such as FATİH and EBA, the promotion of critical thinking and innovation through national competitions and projects, and the reinforcement of national and cultural values. Special attention has been given to inclusivity and educational equity, particularly in disadvantaged regions. Despite notable progress, challenges remain concerning the sustainability of these efforts and their adaptation to local needs.*

Keywords: *Digital Transformation, Educational Innovation, Sustainable Education, Turkish Education System.*

* Ministry of National Education, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(3/14)
09 - 40

Received Date: 10 / 06 / 2025 • Accepted Date: 11 / 08 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-003-002

المقدمة:

شهد نظام التعليم في تركيا تحوّلاً جذريًّا خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية. وقد تميزت هذه المرحلة بإحداث تغييرات عميقة في السياسات التعليمية، وتنفيذ تطبيقات مبتكرة. ومنذ عام 2002، هدفت السياسات المتّبعة إلى تعزيز البنية التحتية للابتكار، وزيادة فرص المساواة في التعليم، ودعم التعليم المهني، والارتقاء بجودة التعليم.

شُكّل التحوّل الذي شهده نظام التعليم في تركيا خلال العقدين الماضيين وفق أهداف تتمثل في التكيف مع المعايير التعليمية العالمية، والارتقاء بجودة التعليم.[1] ومن أبرز سمات هذه المرحلة كان دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية، حيث أُطلِقت استثمارات تكنولوجية واسعة النطاق، مثل مشروع «FATİH» بهدف تزويد الطلاب بالأدوات الرقمية، وتحديث بيئة التعليم بما يتماشى مع متطلبات العصر.[2]

ومع ذلك، فإن قضايا الجودة والوصول في التعليم استدعت إدخال تحسينات خاصة في المدارس الواقعة بالمناطق الريفية والمحرومة. وقد برزت مسألة إتاحة التعليم بوصفه جهدًا أساسيًّا يهدف إلى ضمان فرص تعليمية عالية الجودة لجميع الطلاب.

وانعكست الإصلاحات الهيكلية في نظام التعليم التركي أيضًا على برامج إعداد المعلمين وتطويرهم مهنيًّا، إذ يُعدّ التعليم المستمر للمعلمين وتطوير مهاراتهم المهنية من العوامل الحاسمة في تحسين جودة التعليم.[3] وفي هذا الإطار، اتُّخِذت خطوات مهمة، مثل تأسيس شبكة المعلومات للمعلمي (ÖBA) وتعزيز أنشطة التدريب في أثناء الخدمة.

ومن بين المشروعات المبتكرة التي تهدف إلى تطوير مهارات الطلاب في القرن الحادي والعشرين: مشروع «STEAM» لتعزيز تعليم في المدارس، و«الخوارزمي»، و«أسبوع البرمجة–CodeWeek»، ومشروعات TÜBİTAK، ومسابقات TEKNOFEST. أُطلِقت مشروعات تُعنَى بتعزيز الوعي البيئي والتعليم من أجل الاستدامة، مثل «حركة المدارس الخالية من البلاستيك»،[4] ومبادرة «ÇEDES»، و«رواد الطبيعة»، و«سفراء المياه».

بهدف دعم الابتكار وبحوث التطوير، أُسِّس مركز احتضان وتكنولوجيا التعليم والابتكار (ETKİM)، كما خُصّصت موارد مالية بقيمة 5.8 مليارات ليرة تركية لمشروعات البحث والتطوير التابعة لمؤسسة TÜBİTAK. ويُعدّ تشجيع تسجيل براءات

الاختراع ونماذج المنفعة من بين الخطوات المهمة الرامية إلى تعزيز القدرة الوطنية على الابتكار.[5]

وفي إطار الجهود الرامية إلى التوافق مع المعايير الدولية، تحقق الانضمام إلى برنامج إيراسموس+ وتوسيع نطاق مشروعات eTwinning. كما أُطلِقت مبادرات مهمة لدمج الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة في التعليم، من أبرزها: الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (خطة العمل 2024–2025)، ومشروع الذكاء الاصطناعي في التعليم لتعزيز الفرص (FEYZA).

لم يعد التركيز في النظام التعليمي يقتصر على تنمية المهارات الأكاديمية فحسب، بل اتُّخِذت خطوات مهمة أيضًا في مجال التربية على القيم. وتؤكد وثائق السياسات التعليمية الوطنية أن القيم الإنسانية والوطنية والروحية والثقافية تؤدّي دورًا حاسمًا في تنمية الطلاب.[6] ويهدف هذا التوجه إلى دعم التطور الشامل للطلبة، ليس من الناحية المعرفية فقط، بل على الصعيدين العاطفي والاجتماعي أيضًا.

وفي هذا السياق، برزت أهمية البرامج، مثل: برنامج «الخوارزمي»، و«برنامج التبادل الثقافي إيفليا جلبي»، ومشروع «ERDEM»، التي تهدف إلى تنمية مهارات الأطفال في تعرّف الذات، وبناء الوعي الذاتي، وتعزيز الحس البيئي.

ومع ذلك، تواجه هذه الإصلاحات والمشروعات تحديات وانتقادات على مستوى التنفيذ. إذ إن التركيز المفرط على المركزية وتوحيد المعايير قد يؤدي إلى تجاهل الاحتياجات المحلية والخصوصيات الثقافية، وهذا يحدّ من فعالية بعض الإصلاحات.[7]

يتناول هذا القسم مراجعة أبرز المشروعات التعليمية المبتكرة والتطبيقات التجريبية التي نفذتها وزارة التربية الوطنية التركية (MEB) خلال السنوات العشرين الأخيرة، مع تقييم نتائج هذه المشروعات، والصعوبات التي واجهتها في أثناء التنفيذ، وإسهامها المحتمل في تشكيل السياسات التعليمية المستقبلية.

الممارسات والمشروعات المبتكرة في التعليم

من خلال التخطيط طويل الأمد وتنفيذ مشروعات مستدامة، يتحقّق إحداث تأثيرات دائمة في مجالي التعليم والمجتمع في تركيا. تسهم المشروعات الوطنية مثل

TÜBİTAK، ومشروع الخوارزمي، وTEKNOFEST، إضافةً إلى برامج التعاون الدولي مثل +Erasmus و eTwinning، في تعزيز الاستدامة.

وتُنفَّذ حملات توعية مجتمعية في موضوعات، مثل الوعي البيئي، وكفاءة الطاقة، والثقافة المالية، بالتوازي مع تطوير المواطنة العالمية والكفاءات بين الثقافات، مع دعم التطوير المهني للمعلمين.

وقد أسهمت المشروعات، مثل أنظمة المعلومات التعليمية لوزارة التربية الوطنية (MEBBİS)، والمدرسة الإلكترونية (e-Okul)، ومشروع «FATİH»، ومنصة EBA، في تعزيز التحوّل الرقمي في التعليم. كما توسّع تعليم البرمجة، وبدأ العمل على تأهيل مختصين في الذكاء الاصطناعي ضمن مشروعي «FEYZA» و«HİSAR». وتندرج هذه المبادرات ضمن أهداف تحديث التعليم، بدعم من الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي.

وقد زاد التمويل المخصّص للبحث والتطوير في تركيا، وتحسّن ترتيبها في مؤشر الابتكار العالمي، وانتشر الوعي بحقوق الملكية الفكرية في المؤسسات التعليمية. وتُعدّ هذه الخطوات مؤشرات واضحة على اتجاه نظام التعليم التركي نحو التحديث، وتعزيز التنافسية على المستوى الدولي.

وعند تحليل المشروعات والممارسات المبتكرة التي نفّذتها وزارة التربية الوطنية (MEB)، يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات:

1- مشروعات تهدف إلى إنشاء أو تعزيز البنية التحتية للابتكار.

2- مشروعات تُشارك فيها الوزارة بوصفها جهة شريكة.

3- مشروعات تنفذها الوزارة بشكل مستقل ضمن إطار الابتكار.

عند تحليل الممارسات والمشروعات المبتكرة بحسب تسلسلها الزمني، يظهر أن نظام التعليم التركي شهد تطورًا تدريجيًّا شمل عدة مراحل، بدءًا من دمج التكنولوجيا، مرورًا بالتعاون الدولي، واتباع مقاربات تركز على مجالات STEM، وتطوير الذكاء الاصطناعي والمهارات الرقمية، وصولاً إلى تبنّي مناهج تعليمية أكثر شمولاً وتكاملاً. وبحسب المشروعات التي ذُكِرت آنفًا، يتضح أن السياسات والاتجاهات التعليمية

أصبحت مع مرور الوقت أكثر تعقيدًا وتعددًا في الأبعاد، كما تزايدت محاولات دمج القيم التقليدية مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

> "إن التسارع المتزايد في الابتكارات التكنولوجية جعل من استخدام التكنولوجيا في التعليم أمرًا لا مفرّ منه. وهذا جعل تركيا تبذل جهودًا كبيرة لمواكبة التطورات العالمية وتوظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية"

خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، أُعِيد تشكيل نظام التعليم في تركيا من خلال تحولات عميقة ومشروعات مبتكرة. إلا أن تنفيذ المشروعات التي أطلقتها وزارة التربية الوطنية (MEB) خلال العقدين الأخيرين واجه عددًا من الصعوبات والتحديات، كما هو موضح في (الجدول1).

الجدول 1. الصعوبات التي تمّت مواجهتها والتدابير المتخذة

الصعوبات التي تمّت مواجهتها	التدابير المتخذة
قصور البنية التحتية التكنولوجية	– تركيب السبورات الذكية في 83% من الصفوف الدراسية ضمن مشروع FATiH. – توفير الوصول إلى الإنترنت في 580 ألف فصل دراسي. – تطوير محتوى EBA (شبكة المعلومات التعليمية).
الحاجة إلى تعزيز الكفاءات الرقمية للمعلمين	– تأسيس شبكة ÖBA (شبكة المعلومات للمعلمين). – تقديم دورات تدريبية داخل الخدمة للمعلمين (خلال فترة 2023–2024، تحقّق تدريب 943,411 معلمًا). –تنفيذ مشروعات رقمية، مثل: TeachUp و FCL وNOVIGADO.
عدم تكافؤ الفرص التعليمية	– تنفيذ مشروعات تصميم، مهارة، إنتاج (TÜBAKOV). – دعم التعليم في المناطق الريفية عبر مراكز التعليم المتنقلة SSDE.
الحاجة إلى تطوير مهارات القرن الحادي والعشرين لدى الطلاب	–تنفيذ مشروعات مثل EDUSIMSTEAM و Harezmi و-Co deWeek. – المشاركة في مشروعات TÜBİTAK وTEKNOFEST

الجدول 1. الصعوبات التي تمّت مواجهتها والتدابير المتخذة	
الصعوبات التي تمّت مواجهتها	التدابير المتخذة
الحاجة إلى تعزيز الابتكار والدراسات البحثية	– تأسيس مركز تطوير الابتكار والتكنولوجيا التعليمية (ETKİM). – تخصيص 5.8 مليارات ليرة من الموارد المالية في الخطة التنموية الثانية عشرة لدعم مشروعات التعليم والبحث.
الحاجة إلى التوافق مع المعايير الدولية	– المشاركة في برنامج Erasmus+ الحصول على الاعتماد من eTwinning School. – تعزيز التعاون مع منظمات دولية مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، واليونيسف.
التوعية البيئية وتعليم الاستدامة	– تنفيذ مشروعات مثل: مدارس بلا بلاستيك، برنامج ÇEDES، مشروع «روّاد الطبيعة»، سفراء الماء والمدارس الخضراء. – نشر مشروعات من نوع TÜBİTAK 2204– D و TÜBİTAK 4004 لتناول موضوعات التغير المناخي والوعي البيئي.
دمج الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة في التعليم	– إعداد «الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2024–2025» ضمن خطة العمل. – إدراج الذكاء الاصطناعي كأحد تقنيات الأولوية في الخطة التنموية الثانية عشرة. – تنفيذ مشروعات FEYZA و HİSAR في إطار تدريب المعلمين ودعم تعلم الطلاب. – تطوير مناهج تتضمن: خوارزميات، وترميز، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مع تنفيذ دورات لتأهيل المعلمين. – إعداد برامج خاصة للتعليم الثانوي المهني والتقني ضمن خطة الذكاء الاصطناعي (الإجراء 1.14). – إطلاق حملة «محو أمية الذكاء الاصطناعي» لزيادة الوعي المجتمعي حول الذكاء الاصطناعي (الإجراء 2.4). – تنظيم ورش عمل تقنية ومسابقات رقمية للطلاب وإجراء تحليلات نتائجها (الإجراء 4.3).

الجدول 1. الصعوبات التي تمّت مواجهتها والتدابير المتخذة	
الصعوبات التي تمّت مواجهتها	التدابير المتخذة
زيادة حفز المعلمين	– نشر أمثلة لممارسات تعليمية ملهمة عبر القنوات الرسمية. – تشجيع مشاركة المعلمين في برامج التبادل الدولية. – إنشاء منصة تحليلات التعلم بوصفها جزءًا من تطوير بيئة تعليمية قائمة على الإيكولوجيا التعليمية.

إن التسارع المتزايد في الابتكارات التكنولوجية جعل من استخدام التكنولوجيا في التعليم أمرًا لا مفرّ منه. وفي هذا السياق، تبذل تركيا جهودًا كبيرة لمواكبة التطورات العالمية وتوظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية. وقد أسهمت المشروعات الموجهة نحو تعزيز البنية التحتية للابتكار في دعم تعزيز البنية التكنولوجية لنظام التعليم التركي، كما ساعدت في تحقيق مواءمة مع المعايير الدولية، وجعل هذه البنية أكثر شمولاً وتكاملاً.

حيث تستخدم وزارة التربية الوطنية (MEB) تقنيات المعلومات في جميع مجالات التعليم والتدريس. وقد تجلّت عملية التحول الرقمي في التعليم من خلال عدد من التطبيقات البارزة.

ويمكن سرد أبرز هذه التطبيقات على النحو الآتي:

الجدول 2. المشروعات المتعلقة ببنية الابتكار التحتية (2007-2024)			
اسم المشروع	الهدف	تاريخ البدء/ الانتهاء	المخرجات
MEBBİS	هو نظام معلومات يعتمد على الويب، صُمِّم من أجل إدارة أنشطة التعليم والتدريس ومتابعتها وتوثيقها في بيئة إلكترونية.	يناير 2007	يمكن من خلاله الدخول إلى MEB-BİS، وتحديث معلومات الموظفين، والمعلمين، ومديريات التعليم في المحافظات والمناطق، وتقديم تقارير متنوعة من قِبل المعنيين بالتعليم.

الجدول 2. المشروعات المتعلقة ببنية الابتكار التحتية (2007-2024)			
اسم المشروع	الهدف	تاريخ البدء/ الانتهاء	المخرجات
e-Okul	هو نظام معلومات لإدارة المدارس يعتمد على الويب، طوّرته وزارة التربية الوطنية التركية، ويشمل المدارس الرسمية والخاصة داخل وخارج تركيا من المرحلة الابتدائية حتى الثانوية. يمكن من خلاله تنفيذ جميع العمليات الإدارية المدرسية في بيئة إلكترونية.	يناير 2007	يوجد أكثر من 1.1 مليون مستخدم نشط مسجّل في النظام.
مشروع **FATİH**	يهدف إلى دمج التكنولوجيا الرقمية في نظام التعليم التركي، من خلال إنشاء البنية التحتية التقنية، وتوفير الأجهزة اللوحية، والتدريب، والمحتوى الإلكتروني.	يناير 2012	تركيب سبورات تفاعلية في أكثر من 585,000 صف دراسي في حوالي 81 محافظة تركية، وتوزيع أكثر من 1.4 مليون جهاز لوحي. كما أُسِّست بنية تحتية للشبكات اللاسلكية في حوالي 45,000 مؤسسة تعليمية. أُتِيح وصول إنترنت آمن في 480,000 صف دراسي، مع تقديم دعم فني مباشر في 81 محافظة عبر 4,653 فريق دعم تقني.
EBA (شبكة التعليم الإلكتروني)	هي منصة تقدم محتوى رقميًّا تعليميًّا موجّهًا للمعلمين والطلاب. الهدف الرئيس لـ EBAهو تقديم المواد التعليمية في أي وقت ومن أي مكان، وتوفير تجارب تعلم مخصصة للطلاب (تركيا – معهد الإحصاء، 2021).	2012	في عام 2020، قدمت المنصة خدماتها لنحو 5 ملايين مستخدم نشط يوميًّا (تركيا– وزارة التعليم، 2021). تضم منصة EBA حاليًّا 3,164 درسًا، 64,810 مقطع فيديو، 85,597 اختبارًا، و3,856 كتابًا رقميًّا.

الجدول 2. المشروعات المتعلقة ببنية الابتكار التحتية (2007-2024)			
اسم المشروع	الهدف	تاريخ البدء/ الانتهاء	المخرجات
مركز العلوم المتنقل	هو جزء من مشروع مركز العلوم المتنقل، ويتضمن حافلة علمية تقدم تجارب علمية في مجالات مثل الرياضيات، والفيزياء، والأحياء، والفلك، والجغرافيا، والكيمياء، مع التركيز على دعم الطلاب المحرومين من فرص التعليم العلمي (YEĞİTEK، 2023).	2018	بدءًا من عام 2022، استفاد من مركز العلوم المتنقل أكثر من 450 ألف طفل في مختلف المناطق.
مشروع تركيا للتعلم الآمن والتعليم عن بُعد (SSDE)	هو مشروع أُطلق في أكتوبر 2020 بهدف دعم قطاع التعليم في تركيا بعد جائحة كوفيد-19 من خلال تقديم تعليم آمن عن بُعد، وتحسين جودة وسهولة الوصول إلى التعليم باستخدام التكنولوجيا.	2020 – 2025	جرى تعزيز قدرة منصة EBA لتقديم التعليم المتزامن لجميع طلاب المراحل من K12 (خلال الجائحة، واستمرت منصة EBA في تقديم التعليم عن بُعد لنحو 14 مليون طالب يوميًّا). تحقّق الانتهاء من تركيب السبورات الذكية في المدارس الابتدائية وما فوق. أُنشِئ 3,500 مركز تعلّم وابتكار ومعلومات رقمية جديدة (بحلول 2024). سيجري إكمال توزيع الأجهزة الرقمية على الطلاب المحتاجين بحلول نهاية عام 2025.

الجدول 2. المشروعات المتعلقة ببنية الابتكار التحتية (2007-2024)			
اسم المشروع	الهدف	تاريخ البدء/ الانتهاء	المخرجات
ÖBA (منصة تدريب المعلمين)	هي منصة أُنشِئت عبر الإنترنت لدعم التنمية المهنية للمعلمين والمديرين، وتوفير فرص تدريب عن بعد (YEĞİTEK، 2024)	يناير 2022	تهدف إلى تعزيز تنوع التعليم من خلال توفير محتوى تدريبي في مجالات مثل التعليم المهني، والتنمية الشخصية، واللغات الأجنبية، والتعليم الرقمي، وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها. تحتوي منصة ÖBA على 237 برنامج تدريب داخلي نشط. بين يناير 2023 ومايو 2024، استفاد أكثر من 2.8 مليون معلم من أنشطة التدريب عن بُعد، وجرى إصدار 8.1 مليون شهادة رقمية (النشرة السنوية، 2024).
ETKİM	أُنشِئت في تكنوبارك جامعة الشرق الأوسط التقنية (ODTÜ). يهدف إلى دعم المدارس من خلال تطبيق إستراتيجيات تعليمية رقمية، وتقديم أمثلة على تطبيقات التكنولوجيا، وبناء القدرات.	2023	يتماشى مع الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال التكنولوجية، حيث يدعم ETKİM الشركات الناشئة (start-up) في مجال التعليم من خلال الحاضنات والتوجيه. يشارك في المشروع حوالي 45 شركة و140 موظفًا في مجال البحث والتطوير. سيتطور المركز تدريجيًّا ليشمل شركات التعليم التكنولوجي في مرحلة النمو (scale-up).

الجدول 2. المشروعات المتعلقة ببنية الابتكار التحتية (2007-2024)			
اسم المشروع	الهدف	تاريخ البدء/ الانتهاء	المخرجات
جسر التعلم الرقمي (Dijital Öğrenme Köprüsü)	أُسِّس لتسهيل وصول الطلاب إلى المحتوى الرقمي والبحثي خلال عمليات التعلم، من خلال توفير منصات رقمية ومصادر تعليمية متكاملة عبر الإنترنت (وزارة التعليم، 2024).	2024	«المكتبات الرقمية، وأرشيفات الصحف والنشرات»، «قنوات البحث الأكاديمي»، «الدورات والبرامج التعليمية عبر الإنترنت»، «قنوات البيانات الإحصائية».

يُعَدّ التحول الرقمي في التعليم عاملاً بالغ الأهمية في تطوير البنية التحتية للابتكار. ومع التغيير الذي شهده هيكل البنية التحتية للمدارس، سعت منصات مثل EBA (شبكة المعلومات التعليمية)، وÖBA (منصة تدريب المعلمين) وجسر التعلم الرقمي إلى تعزيز المحتوى الرقمي، ودعم نماذج التعلم الهجين، بهدف تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

توفر الأدوات التكنولوجية والمحتويات الرقمية تجارب تعلم مرنة وشخصية للطلاب، وتستهدف معالجة مظاهر عدم المساواة في التعليم. وقد اعتمدت وزارة التربية الوطنية (MEB) مشروعات، مثل «FATİH» و«EBA» بوصفها سياسات محورية لتقوية منظومة تقنيات التعليم، ودعم روّاد الأعمال العاملين في هذا القطاع.[8]

وتتوافق هذه التحولات مع أهداف تركيا المتمثلة في «الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال التكنولوجية» و«مليون وظيفة رقمية»، وهذا يعكس انسجام التعليم مع أولويات التحول الرقمي والتنمية المستدامة في البلاد.[9]

المشروعات التي تُعَدّ وزارة التربية الوطنية شريكًا فيها

يمكن تصنيف المشروعات التي تنفذها وزارة التربية الوطنية من خلال بروتوكولات مؤسساتية إلى فئتين: مشروعات بشراكات دولية، وأخرى بالتعاون مع مؤسسات وطنية.

يُعَدّ TEKNOFEST مهرجانًا ضخمًا في مجال الطيران والفضاء، يُنظَّم سنويًّا منذ عام 2018 بالتعاون بين مؤسسة فريق التكنولوجيا التركي (T3) ووزارة الصناعة والتكنولوجيا، ويهدف إلى تطوير التكنولوجيا المتقدمة وحفز الإبداع في هذا المجال. ويستضيف المهرجان مسابقات في مجالات متعددة، مثل الطائرات بدون طيار، وأنظمة Hyperloop، وتصميم الرقائق الإلكترونية، والمركبات الكهربائية.[10]

وفيما يأتي أعداد المشاركين بحسب السنوات:

2018: في إسطنبول، شارك 4,333 فريقًا و20,000 شاب ضمن 14 فئة.

2019: في مطار أتاتورك، شارك 17,373 فريقًا من 81 ولاية، و122 دولة، وبلغ عدد المتسابقين 50,000.

2020: في غازي عنتاب، تنافس 20,197 فريقًا من 81 ولاية، و84 دولة في 21 فئة، بمشاركة 100,000 شاب.

2021: في مطار أتاتورك، شارك 44,912 فريقًا من 81 ولاية، و111 دولة ضمن 35 فئة، وبلغ عدد المتسابقين 200,000.

2022: في سامسون، تنافس أكثر من 154,000 فريق من 81 ولاية، و107 دول في 40 فئة، بمشاركة تجاوزت 600,000 متسابق.

2023: في إسطنبول وأنقرة وإزمير، جرى التنافس في 41 فئة بمشاركة أكثر من 333,000 فريق من 81 ولاية و96 دولة، وبلغ عدد المتسابقين مليون، بينما تجاوز عدد الزوار 4.5 ملايين.[11]

كما يتميّز TEKNOFEST عن غيره من المهرجانات بتوفيره الفرصة للمشاركين من جميع الفئات العمرية، من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعية، لعرض مشروعاتهم الخاصة. ويهدف TEKNOFEST إلى إثارة الاهتمام بالتكنولوجيا لدى جميع فئات المجتمع، كما يوفّر دعمًا وفرصًا تدريبية لروّاد الأعمال الشباب.

ومن أجل مساعدة المشاركين في المسابقات وأصحاب أفكار المشروعات القائمة

على التكنولوجيا على تحويل أفكارهم إلى مشروعات تجارية، جرى إطلاق برنامج TEKNOFEST لريادة الأعمال. ويقدّم هذا البرنامج دعمًا متنوعًا لروّاد الأعمال في مجالات مثل المنح المالية، وجلسات الإرشاد والتوجيه، ودعم تسجيل براءات الاختراع، واللقاءات مع المستثمرين. في عام 2022، تحقق تقديم 444 طلبًا للبرنامج، وجرى دعم 44 مشروعًا رياديًّا.[12]

أما المشروعات الطلابية المنفّذة بالتعاون بين مؤسسة TÜBİTAK ووزارة التربية الوطنية، فتهدف إلى تشجيع الشباب على البحث العلمي وتنمية مهارات القرن الحادي والعشرين لديهم. كما تنظّم TÜBİTAK[13] مشروعات لطلبة المرحلة الثانوية شبيهة بمسابقات EUCYS وISEF،[14] تسهم في تنمية مهاراتهم في الابتكار والإبداع والتفكير النقدي.[15]

ومن أبرز المشروعات العلمية:

1- مسابقة مشروعات A–2204 للبحث العلمي لطلاب المرحلة الثانوية (1969): هدفت إلى تشجيع طلاب المرحلة الثانوية على الانخراط في البحوث العلمية، وقد حققت في عام 2023 رقمًا قياسيًّا من حيث عدد الطلبات الذي بلغ 43 ألفًا. توفّر المسابقة للطلاب الفائزين لقب «نجم شاب» بالإضافة إلى فرصة الحصول على منحة دراسية.[16]

2- مسابقة مشروعات B–2204 للبحث العلمي لطلاب المرحلة الإعدادية (2016): تهدف إلى تعزيز الاهتمام بالمشروعات العلمية في مرحلة التعليم الإعدادي، وقد بلغ عدد الطلبات المقدمة في عام 2022 نحو 23,968 طلبًا.[17]

3- مسابقة مشروعات C–2204 للبحث العلمي حول القطبين لطلاب المرحلة الثانوية (2020): تهدف إلى تشجيع طلاب المرحلة الثانوية على البحث في مجال علوم القطبين، وتسعى إلى تعزيز حضور تركيا في الأوساط العلمية الدولية في هذا المجال.[18]

4- مسابقة مشروعات D–2204 للبحث العلمي حول تغيّر المناخ لطلاب المرحلة الثانوية (2021): تُنظَّم بهدف رفع الوعي حول تغيّر المناخ وغرس مفهوم الاستدامة لدى الطلاب.[19]

وبحسب البيانات المقدّمة من مؤسسة TÜBİTAK تتغير عدد طلبات التقديم لمسابقة مشروعات البحث العلمي لطلاب المرحلة الثانوية (2204-A) عبر السنوات، ويمكن ملاحظة وجود اتجاه عام نحو الزيادة في عدد الطلبات بين عامَي 2016 و2023. ونجد أن عدد الطلبات بلغ 14,528 في عام 2016، وارتفع تدريجيًّا حتى عام 2018. بينما سُجّلت فترة تراجع في عدد الطلبات بين عامي 2019 و2021، شهد عام 2022، وخاصة عام 2023، ارتفاعًا ملحوظًا، حيث وصل عدد الطلبات إلى 43,000، وهو أعلى رقم يجري تسجيله حتى الآن. هذا يعكس ازديادًا واضحًا في اهتمام طلاب المرحلة الثانوية بالبحوث العلمية في السنوات الأخيرة.

أما عدد طلبات التقديم لطلاب المرحلة الإعدادية (2204-B) بحسب السنوات، فيغطي الفترة من 2017 حتى 2024. تشير البيانات إلى وجود اتجاه عام متذبذب نحو الزيادة في اهتمام طلاب المرحلة الإعدادية بالمشروعات البحثية. يُلاحظ أن عدد الطلبات في عام 2017 بلغ 7,905، وارتفع ليصل إلى ذروته في عام 2022 بعدد 23,968 طلبًا. لكن بعد هذا الارتفاع الحاد، انخفض العدد إلى 14,883 في عام 2023، ثم عاد إلى الارتفاع مجددًا في عام 2024 ليصل إلى 16,712. هذا التذبذب في عدد الطلبات يعكس أن اهتمام طلاب المرحلة الإعدادية بالمشروعات العلمية في تصاعد، إلا أنه يختلف من عام إلى آخر.

وعليه تُسهم مؤسسة TÜBİTAK في دعم المشروعات ضمن مجالات الأكاديميا، والصناعة، والقطاع العام، وريادة الأعمال، والفعاليات العلمية، والتواصل العلمي مع المجتمع، وهذا يُعزز النمو العلمي خاصة لدى المعلمين والطلاب.

ولا يفوتنا إلا أن ننوه لبرنامج دعم التعليم في الطبيعة والمدارس العلمية (4004)، الذي بدأ في عام 2007، يهدف إلى تقديم فعاليات علمية لكل فئات المجتمع من مرحلة ما قبل المدرسة وحتى المرحلة الجامعية الأولى. يركّز البرنامج على تنمية فضول المشاركين، وتشجيعهم على البحث والتعلّم، ورفع الوعي تجاه المفاهيم العلمية.[20]



واستنادًا إلى ما سبق يظهر التغير السنوي في عدد المشروعات المقدّمة والمدعومة ضمن إطار برنامج 4004 خلال الفترة من 2007 إلى 2024. تشير البيانات إلى أن عدد المشروعات المقدّمة بدأ بـ81 مشروعًا في عام 2007، وارتفع فوصل إلى 630 مشروعًا في عام 2024. وقد برزت زيادة ملحوظة في عدد المشروعات بدءًا من عام 2018. أما عدد المشروعات التي جرى دعمها فعليًّا فكان أكثر محدودية، إذ بدأ بـ27 مشروعًا في 2007 ووصل إلى 125 مشروعًا في 2024. وتؤكد هذه الأرقام أن دعم TÜBİTAK لتعليم الطبيعة والمدارس العلمية في ازدياد مستمر، وأن هناك تطورًا في القدرة على تطوير المشروعات ضمن هذا المجال. كما أن ارتفاع عدد المشروعات والمدعومة يدل على توسّع فعّال للبرنامج، وتوفّر فرص أكبر لمشروعات جديدة.

أما برنامج دعم التطبيقات التعليمية المبتكرة (4005)، الذي أُطلق عام 2013، فيستهدف طلاب الدراسات العليا، وأعضاء هيئة التدريس، وموظفي القطاع العام،

ويسعى إلى تعزيز المهارات والأساليب والإستراتيجيات التعليمية المبتكرة. ويهدف هذا البرنامج إلى حفز الاهتمام بالمجالات التخصصية المختلفة، ونشر المعرفة والمهارات المبتكرة.[21]

وقد شهد عدد المشروعات المقدّمة والمدعومة في إطار هذا البرنامج نموًا واضحًا بين عامي 2013 و2024، حيث بلغ عدد المشروعات المقدّمة ذروته في عام 2018 حيث وصل إلى بـ208 مشروعات، بينما ارتفع عدد المشروعات المدعومة من 11 مشروعًا في عام 2013 إلى 45 مشروعًا في عام 2024.

وفي الصدد نفسه أُطلِق برنامج دعم المعارض العلمية TÜBİTAK– 4006 في عام 2013، وهو يهدف إلى توفير بيئة تعلم ممتعة لطلاب الصفوف من الخامس إلى الثاني عشر من خلال منحهم الفرصة للقيام ببحوث في مجالات اهتمامهم وعرض نتائجها. يُطبّق هذا البرنامج في المدارس عبر فئتين مختلفتين، هما 4006–A و4006–B ، ويشمل 12 مجالاً رئيسًا و23 موضوعًا تمهيديًّا.[22]

ونتيجة لذلك بدأ عدد الطلبات المقدمة لبرنامج TÜBİTAK –4006 في عام 2013 بعدد 1,092 طلبًا، وظهر على مدى السنوات التالية اتجاه بطيء نحو الزيادة. شهد عام 2019 ارتفاعًا ملحوظًا حيث بلغ عدد الطلبات 13,541 طلبًا، إلا أن القفزة الكبيرة حدثت في عام 2022، حيث ارتفع عدد الطلبات بشكل استثنائي إلى 133,328 طلبًا. وتعكس هذه الأرقام زيادة كبيرة في اهتمام الطلاب ببرنامج TÜBİTAK– 4006 خلال السنوات الأخيرة.[23]

ويُلاحَظ أن عدد الطلبات المقدمة وعدد المشروعات المدعومة في إطار برنامج TÜBİTAK– 4006 بحسب السنوات الفائتة شهدت تقلبات عبر كل دورة من دورات البرنامج. ففي الفترة 2013–2014، قُدِّم 1,025 طلبًا وقُدِّم الدعم لجميعها. ارتفع عدد الطلبات إلى 6,448 في الفترة 2015–2016، وجرى دعم جميعها أيضًا. أما في الفترة 2017–2018، فبلغ عدد الطلبات 11,478، وقُدِّم الدعم لـ10,170 مشروعًا. وفي الفترة 2022–2023، شهد البرنامج زيادة ملحوظة حيث بلغ عدد الطلبات 133,328، وقُدِّم الدعم لـ51,097 منها.

أما برنامج دعم مهرجانات العلوم 4007، الذي أُطلِق في عام 2015، فيهدف إلى نشر

ثقافة العلم لدى شرائح أوسع من المجتمع، وتعزيز فهم التفاعل بين المعرفة العلمية والتكنولوجيا من خلال الفعاليات والأنشطة. ويستهدف هذا البرنامج مشروعات متنوعة تستهدف مختلف الأعمار والمستويات التعليمية لنقل المعرفة العلمية إلى المجتمع.[24]

وتجدر الإشارة إلى تغير في عدد المشروعات المقترحة والمدعومة ضمن برنامج دعم مهرجانات العلوم TÜBİTAK 4007 بين عامَي 2015 و2024. في عام 2015، بلغ عدد المشروعات المقترحة 98 مشروعًا، فيما قُدِّم الدعم لـ25 مشروعًا فقط. وقد شهدت السنوات اللاحقة تقلبات ملحوظة في عدد المشروعات المقترحة. ففي عام 2019، ارتفع عدد المشروعات المقترحة إلى 219، بينما بلغ عدد المشروعات المدعومة ذروته في عام 2018 بـ120 مشروعًا. إلا أن السنوات التالية شهدت تقلبات واضحة، حيث سُجِّل في عام 2024 عدد 207 مشروعات مقترحة و57 مشروعًا مدعومًا.

تشير هذه البيانات إلى أن الاهتمام بمهرجانات العلوم وعدد الطلبات المقدمة قد ازداد على مر السنين، إلا أن الزيادة في عدد المشروعات المدعومة ظلّت محدودة نسبيًّا. وقد أدّى البرنامج دورًا مهمًّا في تعزيز الوعي العلمي ونشره بين فئات المجتمع، حيث أصبح اختيار المشروعات المدعومة وضمان استدامتها أمرًا ذا أهمية بالغة. ورغم بعض التذبذبات، إلا أن الأرقام عادت إلى مسار تصاعدي بدءًا من عام 2024.[25]

أما برنامج 4008 لدعم تطبيقات المجتمع الشامل الموجهة للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، الذي أُطلِق في عام 2023، فيهدف إلى تعزيز الوعي تجاه هذه الفئة، ودعمها في مجالَيّ التعليم والحياة المستقلة، وتحقيق اندماجها في المجتمع. ويسعى البرنامج كذلك إلى نشر الممارسات العلمية بين العاملين مع ذوي الاحتياجات الخاصة.[26] وبناءً على ذلك تُفهَم نسبة عدد الطلبات المقدمة، وعدد المشروعات المدعومة ضمن برنامج TÜBİTAK 4008 في عامَي 2022 و2023. ففي عام 2022، قُدِّم 271 مشروعًا، دُعِم منها 41 مشروعًا. أما في عام 2023، فقد ارتفع عدد الطلبات إلى 618، بينما بلغ عدد المشروعات المدعومة 68 مشروعًا. وتُظهر هذه البيانات تزايدًا ملحوظًا في الاهتمام بتطبيقات المجتمع الشامل.

مشروعات وزارة التربية الوطنية التركية التعاونية على الصعيدين الوطني والدولي

تواصل وزارة التربية الوطنية في تركيا تنفيذ مبادراتها للتحول الرقمي، مثل مشروعي FATİH وEBA، بهدف دعم قطاع تقنيات التعليم وتعزيزه. ومن خلال هذه المشروعات، يتحقق تحديث البنية التحتية التعليمية عبر تطبيقات مثل المختبرات الافتراضية، وأنظمة الامتحانات الإلكترونية، وأنظمة إدارة شؤون الطلاب الرقمية.

ومن بين أهم المشروعات التعليمية، تبرز مسابقة: «هذا من إنجازي» بوصفها أحد المشروعات اللافتة. إذ تهدف هذه المشروعات، في إطار جهود التحول الرقمي، إلى تمكين الطلاب والمعلمين من استخدام التكنولوجيا بشكل فعّال، ومن ثَمّ تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم.[27]

المشروعات المشتركة بين وزارة التربية الوطنية والمؤسسات الدولية

تعكس المشروعات المشتركة بين وزارة التربية الوطنية والمؤسسات الدولية الأهمية المتزايدة للتحول الرقمي في التعليم، والتعليم القائم على منهجية STEM، وطرق التدريس المبتكرة، وأهمية التعاون الدولي. وتُعزز مشروعات مثل Erasmus+ وeTwinning التعاون بين الطلاب والمعلمين على منصات دولية، بينما يركّز مشروعا Scientix[28] وFuture Classroom Lab على تطوير التعليم القائم على العلوم والتكنولوجيا، وبيئات التعلم المستقبلية. وقد برزت خلال السنوات الأخيرة مشروعات مثل Novigado وEDUSIMSTEAM وIPA III ، التي تهدف إلى بناء نظام بيئي رقمي، ودعم التعلّم النشط، وتعزيز المهارات الرقمية لدى المعلمين. وتعكس هذه المشروعات سعي تركيا لتبني مقاربات تعليمية مبتكرة تتماشى مع متطلبات العصر الرقمي.

وتُجسّد هذه المشروعات تطور تركيا في مجالات الابتكار في التعليم، والوعي البيئي، والتحول الرقمي، والتعاون في مجال STEM . فمنذ عام 1969، يستهدف برنامج Erasmus+ دمج تركيا ضمن النظام التعليمي الأوروبي عبر شراكات دولية. وفي عام 2009، أسهم مشروع eTwinning في زيادة الاهتمام بمنصات التعليم الرقمية، وهذا دعم إدماج التكنولوجيا في التعليم. أما مشروع FCL (Future Classroom Lab)، الذي بدأ في 2016، فقد ركّز على أهمية بيئات التعلّم التفاعلية والحديثة.

كما يُعَدّ مشروع «مهندسات تركيا» (2017–2021) نموذجًا في دعم المساواة بين الجنسين في مجالات STEM. وتشمل المشروعات البيئية البارزة الأخرى مشروعَي: «حركة المدارس بلا بلاستيك» و«روّاد الطبيعة»، اللذين يهدفان إلى تعزيز الوعي بالاستدامة لدى الطلاب. ويسعى مشروع IPA III لبناء نظام بيئي رقمي[29] لتدريب المعلمين من خلال تقوية كفاءاتهم الرقمية، ليصبح النظام التعليمي أكثر شمولية. وتُظهر هذه المشروعات جهود تركيا لمواكبة التوجهات التعليمية العالمية في مجالات الاستدامة، والتحول الرقمي، والمساواة بين الجنسين، وهذا يسهم في إعداد طلاب ومعلمين أكثر تأهيلًا.

وتماشيًا مع ما سبق ذكره، فقد لوحظ اتجاه تصاعدي في أعداد الطلبات وعدد المشروعات المعتمدة، والميزانية المخصصة لها خلال الفترة من 2014 إلى 2020، ومن ذلك الفترة التي شهدت الجائحة العالمية كوفيد19 بين عامي 2019–2020. وخلال هذه الفترة، جرى استقبال ما مجموعه 72,677 طلب مشروع، ومُنِح التمويل لأكثر من 12,000 مشروع، بإجمالي دعم بلغ 778 مليون يورو. وقد بلغت نسبة قبول المشروعات (بما في ذلك الشركاء) نحو 17.4 %.

الجدول 3. إحصائيات التقديم / القبول / والموافقة لبرنامج Erasmus+ (2022–2023)

فئة التعليم	المنح المعتمدة 2023 (مليون يورو)	المنح المعتمدة 2022 (مليون يورو)	عدد المشروعات المقبولة 2023	عدد المشروعات المقبولة 2022	عدد الطلبات 2023	عدد الطلبات 2022
التعليم المدرسي	15,40	16,5	204	203	2.812	3.211
التعليم المهني	21,63	22,0	194	178	1.412	1.207
تعليم الكبار	3,87	4,6	67	59	635	448
الشباب	5,56	13,3	104	282	1.713	1.865

الجدول 3. إحصائيات التقديم / القبول / والموافقة لبرنامج Erasmus+ (2022–2023)						
فئة التعليم	المنح المعتمدة 2023 (مليون يورو)	المنح المعتمدة 2022 (مليون يورو)	عدد المشروعات المقبولة 2023	عدد المشروعات المقبولة 2022	عدد الطلبات 2023	عدد الطلبات 2022
برنامج التضامن الأوروبي	0	5,0	0	184	550	477
المجموع	46,6	61,4	569	906	7.796	7.208

يعرض (الجدول3) الإحصاءات المتعلقة بعدد الطلبات المقدمة، وعدد المشروعات المقبولة، وقيمة المنح المعتمدة في إطار برنامج إيراسموس+ خلال عامي 2022 و2023.[30] ويقدم الجدول هذه البيانات بشكل مفصّل بحسب فئات التعليم المختلفة، وهي: التعليم المدرسي، التعليم المهني، تعليم الكبار، فئة الشباب، وبرنامج التضامن الأوروبي.

عدد الطلبات المقدمة في عامَي 2022 و2023: يبيّن الجدول عدد الطلبات المقدمة في كل فئة تعليمية خلال العامين المذكورين. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد الطلبات في فئة التعليم المدرسي 3,211 طلبًا في عام 2022، و2,812 طلبًا في عام 2023.

عدد المشروعات المقبولة في عامَي 2022 و2023: يوضح الجدول عدد المشروعات التي قُبلت ضمن كل فئة. ففي عام 2022، قُبِل 906 مشروعات، بينما انخفض هذا العدد إلى 569 مشروعًا في عام 2023. فعلى سبيل المثال، في فئة الشباب، قُبِل 282 مشروعًا في عام 2022، في حين بلغ العدد 104 مشروعات فقط في عام 2023.

قيمة المنح المعتمدة في عامي 2022 و2023: يقدّم الجدول القيمة الإجمالية للمنح التي جرت الموافقة عليها في كل من العامين. حيث بلغت 61.4 مليون يورو في عام 2022، بينما انخفضت إلى 46.6 مليون يورو في عام 2023.

تُعَدّ تركيا من بين الدول الأكثر استفادةً من برنامج إيراسموس، حيث تبوّأت المرتبة الأولى في عدد الطلبات المقدّمة خلال الفترة من 2021 إلى 2023، والمرتبة السابعة من

حيث عدد المشروعات المقبولة وقيمة المنح المخصصة. ومن خلال المشروعات التي تنفذها الوكالة الوطنية التركية، تمكن نحو 253 ألف شخص من الاستفادة من فرص التنقل إلى الخارج.[31]

أما برنامج eTwinning، الذي أصبحت تركيا جزءًا منه في عام 2009، فقد انتشر على نطاق واسع بين المعلمين، وأصبح من المشروعات الرائدة في هذا المجال. يشكّل البرنامج مجتمعًا مدرسيًّا ديناميكيًّا يضم أكثر من مليون معلم من 43 دولة. ويُدار هذا البرنامج بدعم من المفوضية الأوروبية، وشبكة المدارس الأوروبية، وخدمات الدعم الوطنية، ويوفّر للمعلمين منصة رقمية آمنة يمكّنهم من خلالها تنفيذ أنشطة ومشروعات تعليمية متنوعة.[32] ويواصل فريق الدعم الوطني لـeTwinning إلى جانب 83 منسقًا إقليميًّا تنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات وورش العمل على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية.

وفي هذا الإطار يشكّل عدد المعلمين المسجّلين في تركيا ما يقارب 32% من إجمالي عدد المعلمين المسجّلين في أوروبا، بينما يمثّل عدد المدارس المسجّلة في تركيا نحو 26% من عدد المدارس المسجّلة في عموم أوروبا، وتشكل المشروعات المقدّمة من تركيا حوالي 14% من إجمالي المشروعات المقدّمة في أوروبا.

وبعد الانتقال إلى نموذج التعلم الهجين من خلال التعليم عن بُعد والتعليم المدمج في أعقاب 16 مارس 2020، شارك أكثر من مليون معلّم تركي في الدورات التدريبية التي نُظّمت ضمن أنشطة برنامج eTwinning. وبحسب نتائج علامة الجودة الأوروبية eTwinningلعام 2021، حاز 12,153 مشروعًا من تركيا على هذه العلامة، وهذا جعل تركيا تتبوّأ المرتبة الأولى بين 43 دولة مشاركة في المنصة، إذ حصلت على 57% من إجمالي 21,276 علامة جودة أوروبية.[33]

وبحسب إحصائيات علامة الجودة في برنامج eTwinning، إضافة إلى عدد علامات الجودة الوطنية والأوروبية التي تحقق الحصول عليها بين عامي 2015 و2023. فقد شهدت طلبات الحصول عليها علامة الجودة ارتفاعًا ملحوظًا بدءًا من عام 2015، حيث ارتفع عدد الطلبات من 398 فقط في 2015 إلى 38,002 في عام 2021، مسجّلاً بذلك ذروته. وبالمثل، سُجِّل ارتفاع كبير في عدد علامات الجودة الوطنية والأوروبية، إذ بلغ

عدد علامات الجودة الأوروبية 105 في 2015، ثم ارتفع إلى 12,153 في 2021. وتعكس هذه المعطيات مدى النجاح المتصاعد الذي تحقّقه تركيا في منصة eTwinning، كما تؤكّد دورها الريادي في المشروعات التعليمية الدولية. وتُظهر البيانات كذلك أن طلبات الحصول على علامة الجودة في eTwinning تُعَدّ أداة فعّالة في رفع مستويات المشاركة المدرسية في المشروعات، وتحسين معايير الجودة التعليمية.

حققت تركيا نجاحات لافتة في التقييمات التي تُجريها المفوضية الأوروبية في إطار مشروعاتeTwinning . ففي المنصة التي تضم 43 دولة، تتبوّأ تركيا المرتبة الأولى من حيث عدد المدارس، والمعلمين، والمشروعات المشاركة. ففي عام 2021، شارك 31 معلمًا تركيًّا بوصفهم مؤسسين أو شركاء في 8 مشروعات، وفازوا بجوائز في 9 فئات من أصل 13 ضمن جوائز أوروبا الخاصة. كما يُعَدّ eTwinning منصة تتيح للمدارس في أوروبا فرص التعاون عبر الإنترنت، وتطوير مشروعات متعددة التخصصات. وتُدير البرنامج في تركيا المديرية العامة للابتكار والتقنيات التعليمية، ويهدف إلى تعزيز التعاون التعليمي بين المدارس باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال. وقد أثار نجاح تركيا في مشروعات eTwinning اهتمامًا دوليًّا واسعًا،[34] حيث كانت تركيا في عام 2023 من بين أكثر الدول حصولاً على علامات الجودة في أوروبا، إلى جانب إيطاليا وبولندا.[35]

وعليه تدعم أنشطة eTwinning الشراكات المدرسية على مستوى أوروبا، وتسعى إلى نشر تكنولوجيا المعلومات في التعليم، إلى جانب تطوير مهارات التكنولوجيا واللغة الأجنبية لدى كل من الطلاب والمعلمين. ومنذ عام 2009، جرى تنفيذ أكثر من 70 ألف مشروع بمشاركة أكثر من 360 ألف معلم، وقد مُنِحت هذه المشروعات علامات الجودة الوطنية وعلامات الجودة الأوروبية. وتتبوّأ تركيا المرتبة الأولى بين 44 دولة من حيث عدد المشروعات والمشاركين.

وقد تحقق اعتماد شعار «الرفاهية في المدارس» عام 2024، بهدف إنشاء بيئات تعليمية أكثر سعادة وتعزيز الأنشطة المتعلقة بالتنمية المهنية. ويوفر برنامج eTwinning، إلى جانب منصتَي ÖBA وESEP، فرصًا تعليمية وتطويرية من خلال دورات MOOC (الدورات المفتوحة الجماعية عبر الإنترنت)، وهو ما يوسّع من آفاق التعلم أمام المعلمين.[36]



المشروعات الابتكارية لوزارة التربية الوطنية

تُعرَض التطبيقات والمشروعات الابتكارية التي تنفذها وزارة التربية الوطنية ضمن هيكلها المؤسسي. وتمثل هذه المشروعات مقاربات مبتكرة تركز على تنمية مهارات الطلاب، والحياة الصحية، وتعليم القيم في العملية التعليمية.

حيث يسهم مشروع «الخوارزمي» في تطوير مهارات الطلاب في البرمجة وتقنيات المعلومات، في حين تدعم ورش التصميم والمهارات التفكير الإبداعي والمهارات العملية لدى الطلاب. أما مشروع «لنتحرك بمرح ونتغذى بشكل صحي» فيهدف إلى ترسيخ عادات الحياة الصحية لدى الأطفال. ويقدّم برنامج تبادل الطلاب «إفليا جلبي» ومشروع «حصار» فرصًا للتبادل الثقافي والتعلم، في حين تركز مشروعات مثل «أنا حساس تجاه بيئتي وأتمسك بقيمي» (ÇEDES) ومشروع «إرْدَم» على التعليم القيمي من خلال دعم النمو الاجتماعي والعاطفي لدى الطلاب. وتعكس هذه المشروعات اعتماد

رؤية تعليمية حديثة وشاملة في النظام التعليمي التركي، تُعنَى بدعم التطور الأكاديمي والاجتماعي للطلاب على حد سواء.[37]

وعلاوة على ذلك، تهدف هذه المشروعات إلى تنمية مهارات التفكير الابتكاري لدى الطلاب والمعلمين، ودعم تبني المقاربات المبتكرة في التعليم من خلال دمج التكنولوجيا بالقيم الثقافية، وهذا يسهم في التطور الشامل للطلاب. ولا تركز هذه المشروعات على النجاح الأكاديمي فحسب، بل تهدف أيضًا إلى إعداد الطلاب للمستقبل من خلال تعزيز مهارات الحياة العملية، والتفكير الابتكاري، والوعي الثقافي، والقيم الأخلاقية. ومن خلال جهود تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، تسهم المشروعات المطبّقة في المناطق الريفية في زيادة وصول الطلاب إلى التعليم، ودعم التطور المهني للمعلمين. وتهدف هذه المشروعات إلى رفع مستوى الابتكار في التعليم في تركيا، ودعم التنمية المستدامة. وتسهم مشروعات وزارة التربية الوطنية الابتكارية في رفع جودة التعليم والارتقاء به إلى المعايير العالمية، مع الحفاظ على القيم المجتمعية. واستنادًا إلى ما سبق، نعرض أهم المشروعات المبتكرة وأبرزها:

مشروع الخوارزمي (2016):

يهدف هذا المشروع إلى تمكين الطلاب من تحديد المشكلات الواقعية التي يواجهونها في حياتهم اليومية، وتطوير خوارزميات لحلها، وإنتاج حلول مبتكرة. ويسعى هذا النموذج، الذي يعزز مهارات حل المشكلات لدى الطلاب، إلى تربية جيل منتج ومبدع. وقد بدأ تطبيق نموذج التعليم الخوارزمي بشكل تجريبي في العام الدراسي 2016–2017، ثم عُمِّم على عموم إسطنبول في 2017–2018، ثم على تركيا بأكملها في 2018–2019. وتم تسجيل براءة اختراع المشروع باسم مديرية التربية الوطنية في ولاية إسطنبول.[38]

ورش التصميم والمهارة (2018) (TBA):

تهدف هذه الورش إلى تمكين الأطفال من ربط المعلومات التي يكتسبونها في الدروس بالحياة الواقعية وتحويلها إلى تطبيقات عملية. انطلقت هذه المبادرة في 96 مدرسة تجريبية ضمن 7 مناطق خلال الفترة بين 2018 و2022، وبحلول عام 2020 جرى افتتاح ما يقارب 6,000 ورشة، ليصل العدد إلى 9,133 ورشة في عام 2021،

مفتوحة أمام الطلاب. ومنذ عام 2019، جرى إعطاء الأولوية للمدارس ذات الإمكانيات المحدودة، وتوسعت المبادرة لتشمل 81 ولاية. ومن أجل دعم استخدام هذه الورش، أُعِدّ دليل إرشادي للمعلمين بالتعاون بين المديرية العامة للابتكار في التعليم والتقنيات (YEĞİTEK) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف).[39]

مشروع «لنلعب ونتحرك ونأكل بشكل صحي» (2018):

يهدف هذا المشروع إلى دعم الأطفال في تعرّف الإنتاج المحلي والثقافة والفنون والخصائص الجغرافية لمناطقهم. وقد تحقق ضمن إطار المشروع إعداد كتب قصصية، مثل طبق الأكل الصحي في دنيز وإيجة والبستانيون الصغار. نُفِّذ المشروع في العام الدراسي 2022–2023 في ولايات بورصة، وبيليجيك، وقوجا إيلي، وسكاريا، واستفاد منه 393 معلمًا و5,852 طالبًا. ونُشِر مقال علمي بعنوان «تفضيلات الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة لوجبة الإفطار» في إحدى المجلات الأكاديمية ضمن أنشطة المشروع.[40]

مشروع نموذج الإرشاد والدعم في التعليم (2020) (ERDEM):

طُوِّر مشروع «أردم» بهدف غرس القيم الأخلاقية والإنسانية لدى الطلاب، وتعزيز وعيهم بالمسؤولية المجتمعية. يهدف المشروع إلى تقليص الفجوة في معدلات النجاح من خلال تطوير مشروعات متوافقة مع إمكانات كل مدرسة. ويركز مشروع ERDEM، الذي يسعى إلى غرس المسؤولية المجتمعية والقيم الأخلاقية إلى جانب النجاح الأكاديمي– على القيم المحلية، ويقدم مقاربة فريدة في هذا الإطار.[41]

مشروع «حصار» (مدارس الأئمة والخطباء، الابتكار، STEM، الورش، الروبوتيك) (2021):

يستهدف مشروع «حصار»، الذي تشرف عليه المديرية العامة للتعليم الديني– دعم التطوير المهني للمعلمين في مدارس الأئمة والخطباء من خلال تدريبهم على الابتكار، STEM، والروبوتيك. كما يهدف المشروع إلى تنمية مهارات التفكير التصميمي والبرمجة لدى الطلاب. وفي إطار المشروع، جرى تدريب 240 معلمًا لمادة تقنيات المعلومات من 81 ولاية، كما أُقيم 650 تدريبًا داخليًّا استفاد منه 10,290 معلمًا. وشملت التدريبات التي نُفِّذت في 70 ولاية ما مجموعه 14,400 معلمًا.[42]

برنامج التبادل الطلابي «أولياء جلبي» (2022):

يهدف هذا البرنامج إلى تعريف الطلاب بالثراء الثقافي والتاريخي لمختلف مناطق تركيا. شارك 1,565 طالبًا في البرنامج خلال عامين، وجرى دعم 102 مدرسة في عام 2024. وخلال البرنامج، يتعرف الطلاب الخصائص الثقافية والطبيعية للمدن المضيفة من خلال أنشطة فنية متنوعة.[43]

مشروع «أطفال المدينة الأذكياء» (2022–2023):

يهدف هذا المشروع إلى تمكين طلاب المرحلة الابتدائية من تطوير سلوكيات آمنة في المرور وتصميم حلول ذكية لحركة المرور في مدن المستقبل. وقد نُفِّذ المشروع خلال العام الدراسي 2022–2023 في 300 مدرسة، ووصل إلى 1,597 معلمًا و47,068 طالبًا. كما قُدِّمت تدريبات داخلية للمعلمين المشاركين في تطبيقات المشروع التجريبية.[44]

مشروع «الحكمة» (الحياة، العلم، الثقافة، الحضارة، التعليم، التكنولوجيا) (2023–2024):

يهدف هذا المشروع إلى إعداد الطلاب للمرحلة الجامعية، وزيادة وعيهم بالبيئة الجامعية، إضافةً إلى تعريفهم بشخصيات بارزة في تاريخنا العلمي والحضاري؛ من أجل تعزيز اهتمامهم بالمجالات العلمية. يُنفَّذ المشروع ضمن خطة عمل تغطي 11 مجالاً مختلفًا في 24 مدرسة تجريبية.[45]

مشروع «مدارس قلمكار» (2024–2025):

يهدف هذا المشروع إلى تعريف الطلاب بالفنون التقليدية التركية الإسلامية؛ من أجل الحفاظ على التراث الثقافي، ويسعى أيضًا إلى تنمية مهاراتهم في الخط اليدوي والكاليغرافي. ويقدم فريق متخصص من خبراء الفنون الإسلامية التركية خدمات إرشادية للطلاب، وهذا يسهم في تطوّرهم المعرفي والعاطفي من خلال تعريفهم بعالم الفن. وفي نهاية التطبيق، سيكون هناك إنشاء لوحات جدارية فنية في المدارس.[46]

الخاتمة:

شهد النظام التعليمي في تركيا خلال السنوات العشرين الماضية تطورات ملحوظة

من خلال تنفيذ مشروعات ومبادرات مبتكرة هدفت إلى تحقيق تحول شامل في البنية التعليمية. وقد جرى تبنّي نهج تعليمي مرتكز على الطالب، ومدعوم بالتكنولوجيا، وقائم على مبدأ الاستدامة. وفي إطار التحول الرقمي وتكامل التكنولوجيا، نُفّذت مبادرات مثل مشروع فاتح، ومنصّتي EBA وÖBA، وهذا أسهم في توسيع نطاق استخدام التكنولوجيا في التعليم، وتطوير محتوى رقمي ومنصات تعليمية، وهو ما أدى إلى تعزيز البنية التحتية للتعليم عن بُعد، وتوسيع فرص الوصول إلى التعليم.

وفي سياق تنمية مهارات القرن الحادي والعشرين، هدفت مشروعات مثل TEKNOFEST، ومبادرات TÜBİTAK، والخوارزمي، وEDUSIMSTEAM إلى تزويد الطلاب بمهارات ضرورية لعصرنا، كالتفكير النقدي، والبرمجة، والروبوتات، والذكاء الاصطناعي. وعلى مستوى التعاون الدولي والامتثال للمعايير العالمية، أسهمت برامج مثل Erasmus+ وeTwinning في تعزيز حضور تركيا التعليمي على الساحة الدولية، وزيادة فرص الشراكة، وهذا مكّن من تقارب النظام التعليمي مع المعايير العالمية.

وفي إطار تعزيز العدالة والمساواة في الفرص، جرى التركيز على دعم المدارس في المناطق المحرومة، وتقوية برامج تدريب المعلمين، بما يسهم في تحقيق تعليم أكثر شمولاً. وسعت مشروعات مثل ÇEDES وبرنامج إيفلييا جلبي للتبادل الطلابي إلى تعزيز القيم الوطنية والروحية، ورفع الوعي الثقافي لدى الطلاب، من خلال تعليم القيم وتعزيز الهوية. أما ما يتعلق بالوعي البيئي والاستدامة، فقد أسهمت مشروعات مثل المدارس الخالية من البلاستيك، وروّاد الطبيعة، وسفراء المياه– في نشر الوعي البيئي، وغرس مفاهيم الاستدامة. وفي جانب تطوير قدرات البحث والتطوير والابتكار جرى العمل على رفع كفاءة النظام من خلال تشجيع تقديم طلبات تسجيل براءات الاختراع والنماذج المفيدة، وتعزيز المشاركة في مشروعات TÜBİTAK.

ونتيجةً لكل هذه المبادرات، تسارعت وتيرة التحول الرقمي في التعليم، وتنوعت تجارب التعلم لدى الطلاب، وجرى دعم التطور المهني للمعلمين أيضًا. ومع ذلك، ظهرت بعض التحديات مثل الحاجة إلى موازنة المعايير الوطنية مع الاحتياجات المحلية، وضمان استدامة هذه المشروعات. ومن المتوقع أن يسهم استمرار هذه المشروعات في تطوير النظام التعليمي التركي، وجعله أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات القرن الحادي

والعشرين، ومنافسًا على الساحة الدولية. ولكن يظلّ التقييم المنتظم لفعالية المشروعات، ومواءمتها مع الاحتياجات المحلية، وضمان استمراريتها- عوامل ذات أهمية حيوية في هذه المسيرة.

الهوامش والمراجع:

1. Mahmut Özer, "Türkiye'de Eğitim Sisteminde Son 20 Yılda Gerçekleştirilen Dönüşümün Son OECD Raporuna Dayalı Bir Değerlendirmesi", Yükseköğretim ve Bilim Dergisi, Cilt: 13, Sayı: 2, (2023), s. 148-163.
2. Kıvanç Bozkuş ve Mehmet Fatih Karacabey, "Fatih Projesi ile Eğitimde Bilişim Teknolojilerinin Kul- lanımı: Ne Kadar Yol Alındı?", Ya5adıkça Eğitim, Cilt: 33, Sayı: 1, (2019), s. 17-32.
3. Ahmet Saylık, Numan Saylık ve Abdulkadir Sağlam, "Eğitimcilerin Gözünden Türk Eğitim Sistemi: Bir Metafor Çalışması", Van Yüzüncü Yıl Üniversitesi Eğitim Fakültesi Dergisi, Cilt: 18, Sayı: 1, (2021), s. 522-546.
4. Ender Ereskici, "Plastiksiz Okullar Projesi", MEB AB ve Dış İlişkiler Genel Müdürlüğü, https://www.ab.gov.tr/siteimages/birimler/mib/soi/01a/ender_ereskici.pdf, (Erişim tarihi: 12 Mayıs 2024).
5. "Yenilik ve Eğitim", Yenilik ve Eğitim Teknolojileri (YEčİTEK), (2023-2024), http://etwinning.meb.gov.tr/wp-content/uploads/2024/01/2023-2024-Yenilik-ve-Egitim_mobil.pdf, (Erişim tarihi: 18 Ma- yıs 2024).
6. "Güçlü Yarınlar için 2023 Eğitim Vizyonu", MEB, (2018), https://baklan.meb.gov.tr/meb_iys_dosya- lar/2018_12/11144802_2023_EGITIM_VIZYONU.pdf, (Erişim tarihi: 18 Mayıs 2024).
7. Nilay T. Bümen, "Türkiye'de Merkeziyetçiliğe Karşı Özerklik Kıskacında Eğitim Programları: Sorun- lar ve Öneriler", Kastamonu Education Journal, Cilt: 27, Sayı: 1, (2019), s. 175-185.
8. Türkiye Eğitim Raporu, (OECD, Paris: 2021).
9. "Ulusal Teknoloji Girişimciliği Stratejisi 2022-2025", T.C. Sanayi ve Teknoloji Bakanlığı, https://www.sanayi.gov.tr/medya/duyurular/ulusal-teknoloji-girisimciligi-stratejisi2, (Erişim tarihi: 31 Mayıs 2024).
10. "TEKNOFEST Rekor Tazeledi: 4 Günde 1,9 Milyon Ziyaretçi", TRT Haber, 1 Mayıs 2023.
11. "TEKNOFEST Rekor Tazeledi".
12. "Teknoloji Geliştiren ve Üreten Bir Türkiye için", TEKNOFEST, (2024), https://www.teknofest.org/tr/corporate/about, (Erişim tarihi: 30 Mayıs 2024).
13. "2204-A Lise Öğrencileri Araştırma Projeleri Yarışması Rehberi", TÜBİTAK, (2022), https://www.tubitak.gov.tr/sites/default/files/2750/lise_proje_rehberi_2023_14.10.2022.pdf, (Erişim tarihi: 31 Mayıs 2024).

14. "European Union Contest for Young Scientists", EUCYS, (2023), https://eucys2023.eu, (Access date: 30 May 2024).

15. Àgueda Gras-Velázquez, Jon K. Price, Michał Dżoga ve Iza Pastuszyńska, "The European Scien- ce Fairs Evaluation Framework", UEN, (2014), http://www.eun.org/resources/detail?publicationID=841, (Access date: 30 May 2024).

16. "2204-B Ortaokul Öğrencileri Araştırma Projeleri Yarışması Proje Rehberi", TÜBİTAK, (2022), https://tubitak.gov.tr/sites/default/files/2750/ortaokul_proje_rehberi_2023_14.10.2022.pdf, (Erişim tarihi: 30 Mayıs 2024).

17. "2204-A Lise Öğrencileri Araştırma Projeleri Yarışması Rehberi".

18. "2204-C Lise Öğrencileri Kutup Araştırma Projeleri Yarışması", TÜBİTAK, (2020), https://tubitak.gov.tr/tr/yarismalar/2204-c-lise-ogrencileri-kutup-arastirma-projeleri-yarismasi, (Erişim tarihi: 30 Mayıs 2024).

19. "2204-D Lise Öğrencileri İklim Değişikliği Araştırma Projeleri Yarışması", TÜBİTAK, (2021), https://tubitak.gov.tr/tr/yarismalar/2204-d-lise-ogrencileri-iklim-degisikligi-arastirma-projeleri-yarismasi, (Erişim tarihi: 30 Mayıs 2024).

20. "4004-Doğa Eğitimi ve Bilim Okulları Destekleme Programı", TÜBİTAK, (2007), https://tubitak.gov.tr/tr/destekler/bilim-toplum/ulusal-destek-programlari/4004-doga-egitimi-ve-bilimokullari-destekle- me-programi, (Erişim tarihi: 31 Mayıs 2024).

21. "4005-Yenilikçi Eğitim Uygulamaları Destekleme Programı", TÜBİTAK, (2013), https://tubitak.gov.tr/tr/destekler/bilim-toplum/ulusal-destek-programlari/4005-yenilikci-egitim-uygulamalari-destekle- me-programi, (Erişim tarihi: 20 Kasım 2024).

22. "4006-TÜBİTAK Bilim Fuarları Bilgilendirme Sunumu", TÜBİTAK, 1 Haziran 2024, https://bilimiz.tubitak.gov.tr/bilimFuari.htm, (Erişim tarihi: 20 Kasım 2024).

23. "4006-TÜBİTAK Bilim Fuarları Destekleme Programı".

24. "4007-Bilim Şenlikleri Destekleme Programı",

25. "TÜBİTAK, 4008 ve 4007 Destekleme Programları Proje Değerlendirme Süreci ve Sonuçları", You- Tube, 14 Mayıs 2024, https://www.youtube.com/watch?v=lAfVJvKcA5g, (Erişim tarihi: 20 Kasım 2024).

26. "4008-Özel Gereksinimli Bireylere Yönelik Kapsayıcı Toplum Uygulamaları Destekleme Programı", TÜBİTAK, (2023), https://tubitak.gov.tr/tr/destekler/bilim-toplum/ulusal-destek-programlari/4008-ozel-gereksinimli-bireylere-yonelik-kapsayici-toplum-uygulamalari-destekleme-programi, (Erişim tarihi: 20 Kasım 2024).

27. Türkiye Eğitim Raporu.

28. "Scientix Projesi", Scientix.eba.org, (2024), https://scientix.eba.gov.tr/tanitim, (Access date: 14 November 2024).

29. "Öğretmen Eğitimi Dijital Ekosistemi Projesi", T.C. MEB Öğretmen Yetiştirme ve Geliştirme Genel Müdürlüğü, (2023), https://www.meb.gov.tr/dijital-yetkinliklerin-gelistirilmesine-yonelik-ogretmen-egitimi-dijital-ekosistemi-projesi-ile-200-bin-ogretmene-ulasilacak/haber/35298/tr, (Erişim tarihi: 20 Kasım 2024).
30. "Türkiye Ulusal Ajansı Temel İstatistikler".
31. "Türkiye Ulusal Ajansı Temel İstatistikler".
32. "Yenilik ve Eğitimi 2023-2024", YEčİTEK, http://etwinning.meb.gov.tr/wp-content/uploads/2024/ 01/2023-2024-Yenilik-ve-Egitim_mobil.pdf, (Erişim tarihi: 20 Kasım 2024).
33. "Türkiye Ulusal Ajansı Temel İstatistikler".
34. "Türk Öğretmenler 2021 Avrupa Ödüllerinde Bir İlke İmza Attı", Yenilik ve Eğitim Teknolojileri Genel Müdürlüğü, http://etwinning.meb.gov.tr/turk-ogretmenler-2021-avrupa-odullerinde-bir-ilke-imza-atti, (Erişim tarihi: 30 Kasım 2024).
35. "Yenilik ve Eğitim 2023-2024".
36. "eTwinning Faaliyetlerinde Türkiye 44 Ülke İçinde 1. Sırada Yer Alıyor", MEB, https://www.meb.gov.tr/etwinning-faaliyetlerinde-turkiye-44-ulke-icinde-1-sirada-yer-aliyor/haber/33129/tr, (Erişim tarihi: 24 Kasım 2024).
37. "Çevreme Duyarlıyım Değerlerime Sahip Çıkıyorum Projesi", ÇEDES, (2023), https://serinhisar.meb.gov.tr/meb_iys_dosyalar/2023_04/06151939_PROJE_CALIYMA_USUL_VE_ESASLARI.pdf, (Eri- şim tarihi: 20 Kasım 2024).
38. "Harezmi Eğitim Modeli Öğretmen Kılavuzu: Geçmişten Günümüze Harezmi Eğitim Modeli", MEB, (2021), https://harezmi.meb.gov.tr/egitim, (Erişim tarihi: 20 Kasım 2024).
39. Tasarım Beceri Atölyeleri El Kitabı, (MEB Ortaöğretim Genel Müdürlüğü Araştırma Geliştirme ve Projeler Daire Başkanlığı, Ankara: 2023).
40. "Eğlenerek Hareket Edelim Sağlıklı Beslenelim Projesi", MEB Temel Eğitim Genel Müdürlüğü, (2018), https://tegm.meb.gov.tr/www/eglenerek-hareket-edelim-saglikli-beslenelim-projesi/icerik/607, (Erişim tarihi: 20 Kasım 2024).
41. "Eğitimde Rehberlik ve Destekleme Modeli: Erdem Destek 2022 Programına Başvurular Başladı", MEB Din Öğretimi Genel Müdürlüğü, (2022), https://dogm.meb.gov.tr/www/egitimde-rehberlik-ve-des- tekleme-modeli-erdem-destek-2022-programina-basvurular-basladi/icerik/1436, (Erişim tarihi: 2 Haziran 2024).
42. Selma Kasap, "İmam Hatip Okullarında 'İnovasyon, Kodlama ve Tasarım' Odaklı Hisar Projesi Baş- lıyor", Anadolu Ajansı, 26 Nisan 2021; "Hisar Projesi Tüm Yurtta Devam Ediyor", MEB Din Öğretimi Genel Müdürlüğü, (2022), https://dogm.meb.gov.tr/www/hisar-projesi-tum-yurtta-devam-ediyor/icerik/ 1376, (Erişim tarihi: 2 Haziran 2024).

43. "Evliya Çelebi Öğrenci Değişim Programı Başvuruları Başladı", MEB Din Öğretimi Genel Müdürlü-ğü, (2022), https://dogm.meb.gov.tr/www/evliya-celebi-, (Erişim tarihi: 2 Haziran 2024).

44. "Şehrin Akıllı Çocukları ile Çocuklar Trafikte Daha Güvende", MEB Temel Eğitim Genel Müdür- lüğü, (2024), https://tegm.meb.gov.tr/www/sehrin-akilli-cocuklari-ile-cocuklar-trafikte-daha-guvende/icerik/975, (Erişim tarihi: 2 Haziran 2024).

45. "İmam Hatip Öğrencilerine Yönelik Hikmet, Hayat, İlim, Kültür, Medeniyet, Eğitim, Teknoloji Projesi Hayata Geçirildi", MEB Din Öğretimi Genel Müdürlüğü, (2023), https://dogm.meb.gov.tr/www/ imam-hatip-ogrencilerine-yonelik-hikmet-hayat-ilim-kultur-medeniyet-egitim-teknoloji-projesi-hayata-ge- cirildi/icerik/2075, (Erişim tarihi: 2 Haziran 2024).

46. "Kalemkar Okullar Projesi", MEB Din Öğretimi Genel Müdürlüğü, (2024), https://dogmprojeler.meb.gov.tr/www/kalemkr-okullar-projesi/icerik/28, (Erişim tarihi: 2 Haziran 2024).



AL-AQSA FLOOD

A Turning Point in the Middle Eastern Politics

EDITOR
MUHİTTİN ATAMAN



setavakfi setadc setav setavakfi
www.setav.org/en • books@setav.org

SETA

الطلاب الدوليون في دبلوماسية التعليم التركية: الطلاب السوريون نموذجًا

فاروق طاشجي* حمزة كيزيلكايا**

* جامعة إسطنبول، تركيا.
** جامعة الدفاع الوطني، تركيا.

ملخص: الطلاب الدوليون هم إحدى الركائز الأساسية للدبلوماسية التعليمية. تبحث هذه الدراسة في البعد الدولي للطلاب في الدبلوماسية التعليمية التركية من خلال مثال الطلاب السوريين. يوجد في تركيا 60,750 طالبًا سوريًّا على مستوى الجامعات، و12,537 خريجًا بين عامي 2013 و2023؛ وهذا يعني أن تركيا تؤدّي أدوارًا مهمة في التعاون الإستراتيجي طويل الأمد مع سوريا، ولاسيما في المجالات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والأكاديمية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا السياق، فإن الإستراتيجية التعليمية التي تنفذها تركيا تجاه الطلاب السوريين على وجه الخصوص تعزز ريادتها الإقليمية، وتقدّم نموذجًا مثاليًّا لمفهوم الطلاب الدوليين.

الكلمات المفتاحية: الطلاب الدوليون، تركيا، سوريا، التعليم.

International Students in Turkish Education Diplomacy: Syrian Students as a Case Study

FARUK TAŞÇI*

ORCID NO:0000-0003-0796-8834
ftasci@istanbul.edu.tr

HAMZA KIZILKAYA**

ORCID NO:0009-0009-0626-2742
hkizilkaya@setav.org

* Istanbul University, Türkiye.
** National Defense University (MSÜ), Türkiye.

ABSTRACT: *International students are one of the cornerstones of education diplomacy. This study examines the international dimension of students in Turkish education diplomacy through the case of Syrian students. There are 60,750 Syrian students at the university level and 12,537 graduates between 2013 and 2023 in Türkiye. This means that Türkiye plays important roles in long-term strategic cooperation with Syria, particularly in the economic, political, diplomatic, academic, social, and cultural fields. In this context, Türkiye's educational strategy towards Syrian students in particular reinforces its regional leadership and provides an ideal model for the concept of international students.*

Keywords: *International Students, Türkiye, Syria, Education.*

رؤيـــة تركيـــة
2025-(3/14)
41 - 54

Received Date: 02 / 06 / 2025 • Accepted Date: 07 / 08 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-003-003

مقدّمة

تعني «الدبلوماسية التعليمية» باختصار، استخدام الدول للتعليم بوصفه «قوة ناعمة»؛ لتطوير علاقاتها مع الدول الأخرى، وتكوين مجال نفوذ لها. ويؤدّي «الطلاب الدوليون» دورًا مهمًّا في هذا الصدد. ويمكن عدّ الطلاب الدوليين فئة فرعية من مفهوم الهجرة/ اللجوء؛ لأن الهجرة تعني الانتقال المادي، المؤقت أو الدائم، من مكان إلى آخر. وينطبق هذا التعريف على أولئك الذين يغيّرون بلدهم لأغراض التعليم، ومن هنا يمكن التعامل مع الطلاب الدوليين في إطار الهجرة.[1]

يمكن تصنيف الهجرة إلى فئتين أساسيتين، هما: «الهجرة النوعية» و«الهجرة القانونية». ويمكن تقسيم الهجرة النوعية إلى ثلاث فئات، هي: «الهجرة الدينية» و«الهجرة الاقتصادية» و«الهجرة التعليمية». وتُسمّى الهجرة الدينية، بوصفها مصطلحًا دينيًّا، أيضًا «الهجرة»، ويُطلَق على مَن يقومون بها لقب: «مهاجرون». ولكن بما أن الهجرة لا تحصل دائمًا لأسباب دينية، فإن الهجرة والمهاجرة لا تتطابقان دائمًا.[2] أما الهجرة لأسباب اقتصادية فتُعرَف بـ«الهجرة العمالية» أو «هجرة اليد العاملة»، وأمّا الهجرة لأسباب تعليمية فتُعرَف بـ«هجرة الأدمغة»، ويُصنَّف الطلاب الدوليون ضمن هذا النوع من الهجرة. من ناحية أخرى، قد لا تكون الدراسة هي السبب الوحيد لهجرة الشخص. على سبيل المثال، يمكن لشخص هاجر لأسباب دينية أو اقتصادية أن يصبح طالبًا دوليًّا من خلال تلقي التعليم في البلد الذي هاجر إليه.

من الناحية القانونية، تنقسم حركات الهجرة إلى «قانونية» و«غير قانونية». تشمل الهجرة القانونية أوضاعًا، مثل اللاجئ والطالب؛ للجوء والحماية المؤقتة. في تركيا، وبسبب التحفظ الجغرافي في اتفاقية جنيف عام 1951، يُعَدّ الأشخاص القادمون من أوروبا فقط «لاجئين»، بينما يتمتع الآخرون بحماية بموجب أوضاع مثل «الحماية المؤقتة». لكل من هذه الأوضاع حقوق وقيود معينة. والنقطة التي يجب الانتباه إليها هنا هي أنه يمكن تطبيق الحماية المؤقتة على أولئك الذين لا يستفيدون من وضع اللجوء أو اللاجئ، وأن الحماية ممكنة لـ«فترة مؤقتة» كما يوحي اسمها. ولهذا السبب، فإن وضع الحماية المؤقتة هو إجراء استثنائي.[3]

تشمل الهجرة غير القانونية أو غير النظامية حالات الدخول غير الشرعي إلى البلد،

أو الدخول بوثائق مزورة، أو تجاوز مدة الإقامة بعد الدخول القانوني. وفي هذا السياق، ترتبط الجرائم الخطيرة، مثل تهريب البشر، والاتجار بالبشر- بالهجرة غير النظامية، وتحدث عادة في ظروف صعبة.[4]

من منظور الجودة، وبمنطق مشابه لتصنيف الهجرة، يمكن أن يكون بعض المهاجرين لأسباب دينية واقتصادية، إلى جانب المهاجرين لأسباب تعليمية فقط، طلابًا دوليين. يمكن للمهاجرين لأسباب تعليمية أن يصبحوا طلابًا دوليين من خلال «تصريح إقامة الطالب». يمكن أيضًا لمن يُعدّون مهاجرين بموجب «وضع الحماية المؤقتة» (مثل السوريين في تركيا) الذين يرغبون في الدراسة في الجامعات أن يصبحوا طلابًا دوليين من خلال «تصريح إقامة الطالب».[5] بمعنى آخر، يمكن للمهاجرين الاستفادة من حق التعليم حتى لو كانوا يخضعون لوضع قانوني مختلف. بينما يصبح الأشخاص الذين يأتون لأغراض التعليم طلابًا دوليين مباشرةً من خلال «تصريح إقامة الطالب»، ويمكن للأشخاص الخاضعين للحماية المؤقتة أيضًا الحصول على تعليم جامعي.[6]

في مثل هذه الحالة، الطالب الدولي، وفقًا لليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، هو الشخص الذي يذهب من بلده إلى بلد آخر لأغراض التعليم، ويسجّل في مؤسسة تعليمية هناك.[7] يحصل هؤلاء الأشخاص على التعليم بتأشيرة قانونية أو تصاريح خاصة، ويحملون هوية المهاجر والطالب في آن واحد. ومن ثَمّ، فإن الطلاب الدوليين هم فرع من مفهوم الهجرة من الناحيتين النوعية والقانونية، وهم أحد أهم ركائز الدبلوماسية التعليمية.[8]

في هذه الحالة، يصبح السؤال المهم هو: ما الإسهامات التي يقدمها الطلاب الدوليون للبلد المضيف؟ يجب دراسة إسهامات الطلاب الدوليين في اقتصاد البلد، وإسهامهم في الدبلوماسية العامة من خلال قيامهم بدور «الجسر» بعد تخرجهم، وإسهامهم في الأعمال الأكاديمية، وتدويل الجامعات، والتنوع الثقافي، والتفاعل العلمي، وإسهامهم في التفاعل الثقافي، والتنوع الثقافي.

وهذا هو بالضبط ما تهدف إليه هذه الدراسة فيما يتعلق بـ«الطلاب السوريين». ولتحقيق ذلك، جرى الاعتماد بشكل كبير على منهج البيانات الإحصائية. وقد جرى استخدام بيانات مجلس التعليم العالي التركي (YÖK) بكثافة في هذا القسم. ولكن نظرًا لعدم توفر بيانات جاهزة عن انعكاسات إسهامات الطلاب الدوليين على تركيا بشكل

مباشر، فقد جرى تجميعها من خلال البيانات الميدانية، والمعلومات المستقاة من مصادر مختلفة.

وبناءً على ذلك، سيجري أولاً عرض أعداد الطلاب الدوليين في العالم وتركيا، ثم سيجري رسم إطار عام لتوزيع الطلاب الدوليين في تركيا، وأخيرًا ستجري دراسة إسهامات الطلاب الدوليين في البلدان المضيفة من منظور عالمي إلى منظور خاص بتركيا، وسيجري تحليل مكانة وأهمية الطلاب السوريين و إسهاماتهم في مجال الدبلوماسية التعليمية.

1) الطلاب الدوليون في العالم

بلغ عدد الطلاب الدوليين في العالم حوالي 7 ملايين طالب. وقد انخفض هذا العدد، الذي كان 5.4 ملاين في عام 2017، قليلاً في الفترة 2020–2021؛ بسبب تأثير قيود السفر والتنقل الناجمة عن جائحة كوفيد19–، إلا أن الاتجاه العام لا يزال في اتجاه الزيادة.[9]

تُعَدّ الولايات المتحدة الأمريكية الوجهة المفضلة للطلاب الدوليين منذ عقود؛ إذ ارتفع عدد الطلاب الأجانب فها من 25 ألفًا فقط في عام 1950 إلى 500 ألف في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ليتجاوز اليوم المليون.[10] وقد كان للبنية التحتية التكنولوجية المتطورة للولايات المتحدة، وجامعاتها المعروفة عالميًّا، ودعمها الشامل للبحوث العلمية، وتعاونها الأكاديمي الدولي دورًا حاسمًا في هذا الارتفاع.[11] بالإضافة إلى ذلك، فإن تقديم برامج التعليم العالي باللغة الإنكليزية في الدول الغربية جعل هذه الدول أكثر جاذبية على المستوى العالمي. ومع ذلك، لا ينبغي إغفال تأثير الهجرة لأغراض التعليم من البلدان المجاورة إلى البلدان الاستعمارية السابقة، بوصف ذلك نتيجة لعمليات الاستعمار التي حدثت في الماضي.[12]

بحلول عام 2024، تجاوزت كندا المملكة المتحدة في عدد الطلاب الدوليين؛ لتتبوّأ المرتبة الثانية. وبالمثل، تجاوزت أستراليا فرنسا. بين دول آسيا، برزت كوريا الجنوبية متقدمة على اليابان والصين، وتبوّأت مكانها بين الدول العشر الأولى. أما تركيا، فقد ارتفعت إلى المرتبة السابعة في الترتيب العالمي؛ بفضل الزيادة السريعة التي سجلتها في عدد الطلاب الدوليين في الآونة الأخيرة.[13]

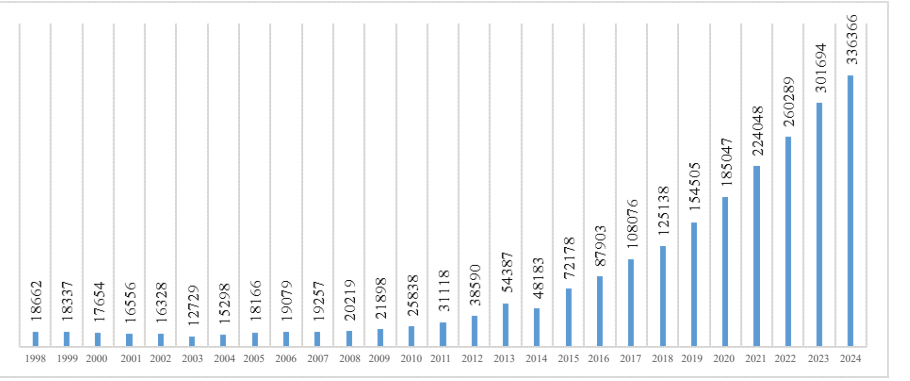
2) الطلاب الدوليون والطلاب السوريون في تركيا

أدّت إستراتيجيات قبول الطلاب المتبعة والحوافز المقدمة والتطبيقات التي جرى

تنفيذها دورًا مهمًّا في هذا الارتفاع في عدد الطلاب الدوليين في تركيا.

> أثّرت محاولة الانقلاب في 15 يوليو، وجائحة كوفيد19، والأزمات الاقتصادية، ومختلف الكوارث الطبيعية سلبًا في معدّل نموّ عدد الطلاب الدوليين في تركيا

الرسم البياني 1. تطور عدد الطلاب الدوليين في تركيا (1998–2024)



المصدر: «نظام إدارة معلومات التعليم العالي»، مجلس التعليم العالي، https: / /istatistik.yok.gov.tr /.

بعد إنشاء مجلس التعليم العالي (YÖK)، ارتفع عدد الطلاب الدوليين من 5378 في عام 1983 إلى 18662 في عام 1998، ثم إلى 336366 في عام 2024، أي بزيادة قدرها 18 ضعفًا (الرسم البياني1).[14] لم يقتصر هذا الارتفاع الملحوظ على مشروع الطلاب الكبير الذي جرى إطلاقه تجاه جمهوريات تركيا فحسب، بل كان لتاريخ تركيا وثقافتها ودياناتها القوية، وكونها بلدًا مفضلاً من حيث جودة الحياة، بالإضافة إلى التعليم والمنح الدراسية التي تقدمها– دورٌ فعالٌ في هذا التطور.[15]

من ناحية أخرى، على الرغم من أن عدد الطلاب الدوليين يزداد بشكل عام كل سنة، إلا أن معدلات الزيادة السنوية لا تتبع خطًّا ثابتًا، بل تظهر تقلبات من وقت لآخر. لا يمكن الحديث عن اتجاه منتظم ومستمر في زيادة أعداد المسجلين الجدد. يمكن ربط هذا الوضع بالتناقضات التي شهدتها سياسات تركيا تجاه الطلاب الدوليين في البداية؛[16] ولكن الانخفاض الملحوظ الذي لوحظ في عامَي 2013–2014 يمكن تفسيره بوقف تدفق الطلاب القادمين من بعض البلدان في إطار الإجراءات المتخذة ضد «الهيكلية الحكومية الموازية». وبالمثل، أثّرت محاولة الانقلاب في 15 يوليو، وجائحة كوفيد19–، والأزمات الاقتصادية (وما ترتب عليها من ارتفاع الرسوم الدراسية)، ومختلف الكوارث

الطبيعية سلبًا- في معدّل نموّ عدد الطلاب الدوليين في تركيا. ولكن في النهاية، على الرغم من الانخفاض في عدد الطلاب المسجلين الجدد في السنوات الأخيرة، لا يزال عدد الطلاب الدوليين في تركيا في ازدياد.[17]

الجدول 1. الدول التي لديها أكبر عدد من الطلاب الدوليين في تركيا (أول 20 دولة)

	البلد	عدد الطلاب		البلد	عدد الطلاب
1	سوريا	60.750	11	الأردن	7.145
2	أذربيجان	40.354	12	أوزبكستان	6.247
3	تركمانستان	29.126	13	السودان	5.847
4	إيران	28.924	14	بلغاريا	5.645
5	العراق	13.153	15	فلسطين	5.644
6	كازاخستان	11.958	16	إندونيسيا	5.227
7	مصر	10.695	17	المغرب	5.062
8	أفغانستان	9.149	18	ألمانيا	4.957
9	الصومال	8.872	19	روسيا	4.815
10	اليمن	7.927	20	باكستان	4.552
الإجمالي		276.049			
الدول الأخرى		60.317			
إجمالي الطلاب الدوليين		336.366			

المصدر: «نظام إدارة معلومات التعليم العالي»، YÖK، https://istatistik.yok.gov.tr/.

82.07% من الطلاب الدوليين الذين يدرسون في تركيا يأتون من الدول العشرين الأولى فقط. وتتبوّأ سوريا المرتبة الأولى بين هذه الدول بـ60.750 طالبًا. في الوقت نفسه، تتبوّأ سوريا المرتبة الأولى من حيث عدد الطلاب الذين اضطروا إلى مغادرة بلدانهم؛ بسبب الظروف السلبية، مثل الأزمات والحروب. ويلي سوريا كلّ من العراق (13,153)، ومصر (10,695)، واليمن (7,927)، وفلسطين (5,644)، وليبيا (3,667). وقد أثّر قرب تركيا الجغرافي من هذه البلدان «المتضررة» (باستثناء ميانمار) والسياسات الداعمة التي تقدمها بشكل كبير- في زيادة أعداد الطلاب.



عند النظر إلى الدول العشرين الأولى، نجد أن بعضها من الدول «المتضررة» التي تشتهر بالأزمات والصراعات، بينما تبرز دول «الجوار» مع تركيا بوصفها سمة مشتركة أخرى. يأتي 45.16% من الطلاب الدوليين في تركيا من البلدان المجاورة، وهي نسبة تبلغ ضعف متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (20 %) والاتحاد الأوروبي (23%). سوريا وأذربيجان هما البلدان اللذان يرسلان أكبر عدد من الطلاب إلى تركيا. في المقابل، عدد الطلاب القادمين من جورجيا وأرمينيا منخفض للغاية. يُظهر هذا الجدول أن ملامح الطلاب الدوليين في تركيا تتشكل إلى حد كبير من خلال الروابط التاريخية والشراكات الثقافية والقرب الجغرافي.

بالإضافة إلى التوزيع على أساس البلدان، توفر التقييمات التي تُجرَى وفقًا للمناطق العالمية التي يأتي منها الطلاب الدوليون بيانات مهمة. يأتي 43.37% من الطلاب الدوليين في تركيا من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تبرز هذه المناطق باعتبارها مناطق متضررة من الأزمات ومناطق متاخمة لتركيا. وتأتي منطقة آسيا الوسطى في المرتبة الثانية بنسبة 15.06%، وهذا يبرز تأثير العلاقات مع جمهوريات تركية في حركة الطلاب.

ولفهم المسألة بشكل أكثر دقة، يجب أخذ التوزيعات الآتية في الاعتبار:

• بلغ عدد الطلاب من الجمهوريات التركية الذين يدرسون في تركيا 91,800 طالب، ومنهم طلاب جمهورية شمال قبرص التركية (KKTC). تشكل هذه المجموعة 27,29% من إجمالي الطلاب الدوليين. أما البلد الذي أرسل أكبر عدد من الطلاب فهو أذربيجان بـ40,354 طالبًا.

• يبلغ عدد الطلاب القادمين من منطقة الخليج 42,598 طالبًا، وهو ما يمثل 12.66% من المجموع. يأتي معظم هؤلاء الطلاب من إيران (28,924) والعراق (13,153).

• يبلغ عدد الطلاب الدوليين القادمين إلى تركيا من منطقة البلقان 12,514 طالبًا، وهو ما يمثل 3.72% من إجمالي الطلاب. وتُعَدّ بلغاريا الدولة الأكثر تمثيلًا في هذه المجموعة بـ5,645 طالبًا.

• يبلغ عدد الطلاب القادمين من 53 دولة مختلفة في قارة إفريقيا للدراسة في تركيا 18.58% من الإجمالي. أما الدولة الأكثر إرسالًا للطلاب من هذه القارة فهي مصر بـ10,695 طالبًا.

• يبلغ عدد الطلاب القادمين من دول الاتحاد الأوروبي (EU) 16,953 طالبًا، ويشكلون 5.04% من إجمالي الطلاب الدوليين. وتبرز بلغاريا بين دول الاتحاد الأوروبي، حيث تشكّل 33.30% من إجمالي الطلاب القادمين من دول الاتحاد الأوروبي.

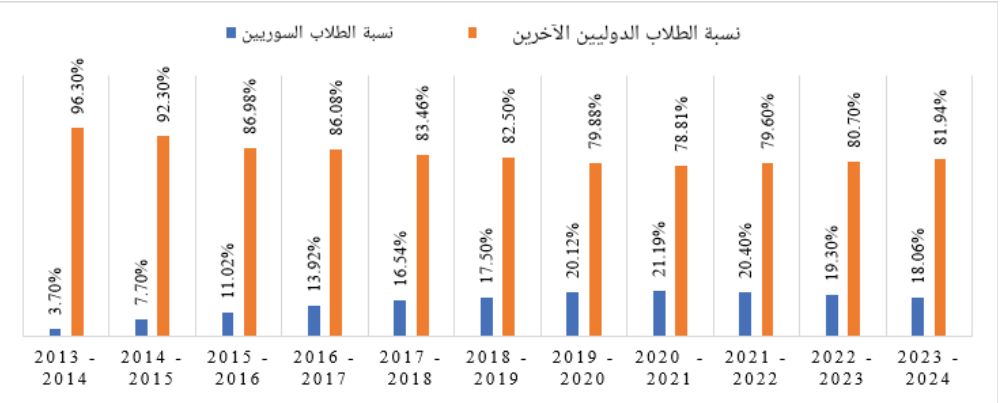
• يبلغ عدد الطلاب القادمين إلى تركيا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ 8541 طالبًا، ويشكلون 2.54% من المجموع. البلد الذي يرسل أكبر عدد من الطلاب هو إندونيسيا بـ5227 طالبًا.

• يبلغ عدد الطلاب الدوليين القادمين من قارة أمريكا 2424 طالبًا من 30 دولة مختلفة. 55.34% من هؤلاء الطلاب يأتون من الولايات المتحدة الأمريكية.

3) عامل الطلاب الدوليين في دبلوماسية التعليم ووضع تركيا

في ظل هذه الصورة، لا ينبغي إغفال «فوائد» الطلاب السوريين في الجامعات التركية خلال فترة دراستهم وبعد تخرجهم. في البداية، من الضروري معرفة بعض البيانات من أجل توضيح الصورة المتعلقة بالطلاب والخريجين السوريين.

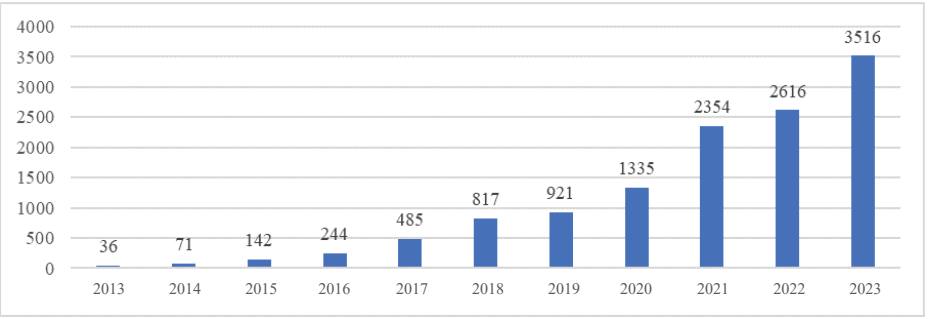
الرسم البياني 2. الطلاب السوريون ضمن الطلاب الدوليين في تركيا (2013–2024)



المصدر: YÖK، «نظام إدارة معلومات التعليم العالي» (عبر الإنترنت) https: / /istatistik.yok.gov.tr /، 10.12.2024.

إن السوريين هم المجموعة الأكثر عددًا بين الطلاب الدوليين في تركيا. ففي الفترة 2013–2014، بلغت نسبتهم الإجمالية 3.70%، بينما ارتفعت هذه النسبة في الفترة 2020–2021 إلى 21.19%؛ لتصل إلى أعلى مستوى لها. لكن بعد بلوغ هذا الذروة، حدث تراجع، وانخفضت نسبة الطلاب السوريين إلى 18.06% في الفترة 2023–2024 (الرسم البياني2).

الرسم البياني 2. الطلاب السوريون المتخرجون من تركيا (2013–2023)



في تركيا، تخرّج ما مجموعه 12,537 طالبًا سوريًّا من مختلف الجامعات والأقسام بين عامي 2013 و2023. خلال عشر السنوات الماضية، ارتفع عدد الطلاب السوريين المتخرجين بنسبة 9,666,66% (تسعة آلاف وست مئة وستة وستون ألفًا).

في هذا السياق، هناك جوانب متعددة من «فوائد» الطلاب السوريين لتركيا، هي فوائد: (1) اقتصادية، (2) سياسية ودبلوماسية، (3) أكاديمية، (4) اجتماعية وثقافية.

من الناحية الاقتصادية، تتمثل الفوائد بشكل عام في الإنفاق إلى جانب الإسهام في التجارة الخارجية والانخراط في الحياة العملية. من حيث الإنفاق العام، توفر وكالة التخطيط في إسطنبول (İPA) فرصة معينة للتعليق. في حسابات IPA، يجري التعامل مع طلاب الجامعات في فئات مختلفة بحسب ظروفهم المعيشية في السكن الخاص والبيوت الطلابية. وتشمل بنود الإنفاق السكن، والإنفاق على الطعام من السوق، ودفع الفواتير (الهاتف المحمول، والإنترنت، والكهرباء، والمياه، والغاز الطبيعي)، والثقافة، والفن، والترفيه، والنقل، والكتب، والقرطاسية، والعناية الشخصية، والملابس والإكسسوارات، والتكنولوجيا.[18]

وبناءً على ذلك، يبلغ إسهام جميع الطلاب الدوليين في تركيا في الاقتصاد التركي بحوالي 2 مليار دولار، وينصرف حوالي 18% منها على الطلاب السوريين. ومن المعروف أن بعض الطلاب السوريين يسهمون في الاقتصاد من خلال الانخراط في الحياة العملية، (وإن كان ذلك بشكل غير رسمي إلى حد ما). بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن الطلاب السوريين الذين سيتخرجون بعد «سوريا الجديدة» سيسهمون بشكل كبير في اقتصاد تركيا من خلال عودتهم إلى بلدانهم، والدخول في علاقات تجارية مع تركيا.

عندما يتعلق الأمر بالتأثير السياسي والدبلوماسي، فمن الطبيعي أن نتوقع أن يكون للطلاب السوريين فائدة بعد تخرجهم. في عام 1951، استخدم نورمان كيل مصطلح «السفير غير الرسمي» لوصف الطلاب الدوليين، والطلاب السوريون في تركيا هم «بشكل محتمل» سفراء غير رسميين لتركيا في سوريا الجديدة.[19]

وفيما يتعلق بالتأثير الأكاديمي، فإن 60750 طالبًا سوريًّا ممن يدرسون حاليًّا في تركيا قد أسهموا إلى حد ما في تدويل الأوساط الأكاديمية. كما أن تخرّج عدد معين من الطلاب السوريين بدرجات علمية في كليات جامعاتهم أمر مهم من حيث الإسهام في الجودة الأكاديمية. والأهم من ذلك كله، أنه من المرجح جدًّا أن يصبح بعض الطلاب السوريين المتخرجين والمقبلين على التخرج من الجامعات من الفاعلين المهمين في العلاقات الأكاديمية بين تركيا وسوريا بعد توليهم مناصب في المؤسسات الأكاديمية في سوريا الجديدة.



عندما يتعلق الأمر بالإسهام والتفاعل الاجتماعي والثقافي، يمكن القول: إن 3 ملايين سوري موجودين حاليًّا في تركيا يتعايشون في وئام وتآلف مع المواطنين الأتراك (باستثناء بعض الجماعات العنصرية). ولا يمكن الحديث عن أي حالات مزعجة واضحة على مستوى الطلاب. ومن شأن مثل هذا الوضع الإيجابي أن يعود بالفائدة على مستقبل العلاقات الاجتماعية والثقافية بين تركيا وسوريا.

وفي نهاية المطاف، فإن الطلاب السوريين في الجامعات التركية، من خلال أبعادهم الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والأكاديمية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية، يمثلون «قوة ناعمة محتملة» لتركيا من حيث الدبلوماسية التعليمية. في ربع دول العالم ثمة (54 أو 28%) من القادة والعديد من القادة رفيعي المستوى الذين تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة، بينما ثمة عدد مماثل (53 أو 27%) من القادة رفيعي المستوى الذين تلقّوا تعليمهم في المملكة المتحدة. في ظل هذه الصورة، لا بد أن يُنظَر إلى الطلاب السوريين الذين يدرسون في جامعات تركيا وعلاقتهم بالدراسة والتخرج على أنها مسألة «مهمّة جدًّا» في سياق القوة الناعمة.[20]

النتائج والتوصيات

يجب عدّ الطلاب السوريين في جامعات تركيا «فاعلين مهمين للغاية» في العلاقات التركية–السورية بعد «سوريا الجديدة». ويرتبط هذا الأمر بعدد الطلاب البالغ 60750 طالبًا، بالإضافة إلى إسهاماتهم من حيث الجودة.

من الناحية الاقتصادية، ليس من الصعب توقع أن تكون هناك علاقات تجارية بين سوريا وتركيا بعد تخرج الطلاب السوريين. من هذا المنطلق، يجب النظر إلى الطلاب/الخريجين السوريين على أنهم «سفراء تجاريون» لتركيا، ويجب عدّهم فئة واسعة «تتمتع بامتيازات معينة» في العلاقات التجارية مع تركيا.

من المتوقع أيضًا أن يشغل الخريجون السوريون مناصب في الإدارة العليا في سوريا الجديدة. وقد تحقّق بالفعل الإعلان عن تولّي عدد معين من الخريجين في الجامعات التركية مناصب في الدولة السورية الجديدة؛ لهذا السبب، يجب إنشاء شبكات الخريجين اللازمة من أجل استمرار العلاقات مع الخريجين السوريين بقوة في العلاقات السياسية والدبلوماسية بين تركيا وسوريا «من دون الحاجة إلى طرف ثالث».

من المتوقع أن يؤدّي السوريون المتخرجون في الجامعات التركية دورًا مهمًّا في العلاقات الأكاديمية التي ستجري إقامتها مع سوريا الجديدة. في هذا السياق، يجب أن يكون الطريق مفتوحًا أمام العلاقات بين تركيا وسوريا على مستوى الجامعات، إلى جانب تبادل الطلاب والأكاديميين. من المعروف أن هناك محادثات معينة جرت بين مجلس التعليم العالي وإدارة سوريا الجديدة حول هذا الموضوع.

سيستمر التفاعل الاجتماعي والثقافي مرتبطًا بالتفاعل الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي والأكاديمي، ومستقلاً عنه في بعض الأحيان. ومن أجل أن يكون هذا التفاعل أكثر جودة، تجب الاستفادة من خريجي سوريا. والأهم من ذلك، يجب وضع «إستراتيجية موجهة للطلاب والخريجين السوريين» تتناول هذه المسألة من جميع جوانبها.

الهوامش والمراجع:

1. İlhan Tekeli, “Türkiye’de İçgöç Sorunsalı Yeniden Tanımlanma Aşamasına Geldi,” Konferans: Türkiye’de İçgöç; 6-8 Haziran 1997, (Tarih Vakfı Yayınları, İstanbul: 1998), s. 9.

2. Sabahattin Zaim, "IV. Oturum Değerlendirmesi: Türkiye'den Göçler", Uluslararası Göç Sempozyumu Bildiriler; 8-11 Aralık 2005, (Zeytinburnu Belediyesi, İstanbul: 2006), s. 327.

3. Auveen Woods & Nihal Kayalı, Suriyeli Topluluklarla Etkileşim: İstanbul'daki Yerel Yönetimlerin Rolü, (İstanbul Politikalar Merkezi, İstanbul: 2017) s. 7.

4. Yeliz Şanlı, "Küreselleşme Sürecinde İnsan Hakları: Sığınma Hakkı", (Yayınlanmamış Yüksek Lisans Tezi, Ankara Üniversitesi, SBE, Ankara: 2004), s. 134.

5. Uluslararası Göç Örgütü, Göç Terimleri Sözlüğü, (IOM, Cenevre: 2009), s. 19.

6. Oğuzhan Ömer Demir ve Hakan Erdal "Yasadışı Göç İle İlgili Kavramların Doğru Anlaşılamaması Sorunu ve Yazılı Basında Çıkan Haberler Üzerine Bir İnceleme", Polis Bilimleri Dergisi, Cilt: 12 Sayı: 1, (2010), s. 35.

7. Mehmet Ali Bolat, "Türkiye'nin Uluslararası Öğrenci Politikası: Durum Tespiti ve Öneriler", Uluslararası Öğrencilik Sosyal, Ekonomik ve Kültürel Perspektifler, (Harf Yayıncılık, İstanbul: 2017), s. 2.

8. YÖK, Yükseköğretimde Uluslararasılaşma Strateji Belgesi 2024-2028, (YÖK Yayınları, Ankara: 2025). s. 3.

9. "Other policy relevant indicators: Outbound internationally mobile students by host region", UNESCO, https://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3807, (Erişim tarihi: 12 Haziran 2025).

10. Ruhi Can Alkın, "Tarihsel Kopuş ve Süreklilik Bağlamında Türkiye'de Devlet ve Sivil Toplumun Uluslararası Öğrenci Politikası", (Yayımlanmamış Doktora Tezi, Necmettin Erbakan Üniversitesi SBE, Konya: 2020), s. 56.

11. İbrahim Çankaya ve Engin Öztürk, "Yükseköğretimde Yeni Küresel Pazar: Uluslararası Öğrenci Hareketliliğine İlişkin Bir Analiz", Elektronik Eğitim Bilimleri Dergisi, Cilt: 3, Sayı: 6, (2014), s. 99.

12. Mustafa Mutluer, Uluslararası Göçler ve Türkiye, (Çantay Kitabevi, İstanbul: 2003), s. 20-21.

13. "A Quick Look At Global Mobility Trends", Project Atlas, 2024,https://www.iie.org/wp-content/uploads/2024/11/Project-Atlas_Infographic_2024-1.pdf & "A Quick Look At Global Mobility Trends", Project Atlas, 2023, https://www.iie.org/wp-content/uploads/2024/01/Project-Atlas_Infographic_2023_2.pdf. Not: Türkiye verileri: YÖK, "Yükseköğretim Bilgi Yönetim Sistemi," (Çevrimiçi) https://istatistik.yok.gov.tr/.

14. Fatma Nevra Seggie ve Hakan Ergin, Yükseköğretimin Uluslararasılaşmasına Güncel Bir Bakış: Türkiye'de Uluslararası Akademisyenler, (SETA Yayınları, İstanbul: 2018), s. 53.

15. Gülşen Yılmaz ve Nezahat Güçlü, "Türkiye'de Uluslararası Öğrenci Hareketliliğinin Görünümü", Yükseköğretim ve Bilim Dergisi, Cilt: 11, Sayı: 1, (2021), s. 248.

16. Mahmut Özer, "Türkiye'de Uluslararası Öğrenciler", Yükseköğretim ve Bilim Dergisi, Cilt: 2, Sayı: 1, (2012), s. 11.

17. Göç'ün "ağ teorisi" kapsamında "göç edilen ülkedeki eski göçmenler ile yeni göçmenler arasında ilişki ağı" söz konusu olmaktadır. Mutluer, Uluslararası Göçler ve Türkiye, s. 21.

18. "Öğrenci Yaşam Maliyeti Araştırması," İstanbul Planlama Ajansı – İPA, https://ipa.istanbul/yayinlarimiz/genel/arastirma-ogrenci-yasam-maliyeti-arastirmasi-2/, (Erişim Tarihi: 12.12.2024).

19. Ruhi Can Alkın "Tarihsel Kopuş ve Süreklilik Bağlamında Türkiye'de Devlet ve Sivil Toplumun Uluslararası Öğrenci Politikası," (Yayınlanmamış Doktora Tezi, Necmettin Erbakan Üniversitesi, SBE, Konya: 2020), s. 98.

20. Nick Hillman "Over One-Quarter of the World's Countries are Headed by Someone Educated in the Uk and Another Quarter are Headed by Someone Educated in the US – HEPI'S 2023 SOFT-POWER INDEX,", HEPİ, 22.08.2023, https://www.hepi.ac.uk/2023/08/22/over-one-quarter-of-the-worlds-countries-are-headed-by-someone-educated-in-the-uk-and-another-quarter-are-headed-by-someone-educated-in-the-us-hepi-2023-soft-power-index/, (Erişim Tarihi: 12.12.2024).

التغييرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على التعليم في تركيا (2002-2012)

يوسف ألب آيدن* كورشاد كولتور**

ملخص: تركّز هذه الدراسة على التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الرئيسة التي تؤثر في سياسات التعليم في تركيا، وتحلّل بشكل شامل انعكاسات هذه التغيّرات على نظام التعليم، وتأثير هذه العمليات في سياسات التعليم. وتبحث الدراسة في كيفية تأثير التفاعلات التي حدثت بين الأزمات الاقتصادية وحركات الهجرة والإصلاحات السياسية والتحولات الاجتماعية- في جودة التعليم، وإمكانية الوصول إليه، وفي تشكيل سياسات التعليم في تركيا وتطبيقها. وفي هذا السياق، يُعَدّ فهم البنية الديناميكية لنظام التعليم في تركيا، وعملية تطور سياساته أمرًا بالغ الأهمية للتخطيط الإستراتيجي للمستقبل.

الكلمات المفتاحية: سياسات التعليم، تركيا، الاقتصاد، الهجرة

* أستاذ مشارك، جامعة مرمرة.
** مرشح للدكتوراه، جامعة مرمرة.

Economic and Social Changes and Their Impact on Education Policies in Türkiye (2002-2012)

YUSUF ALPAYDIN*
ORCID NO: 0000-0001-8263-8793
yusufalp@gmail.com

KÜRŞAD KÜLTÜR**
ORCID NO: 0000-0003-3650-3446
kursadkultur@marun.edu.tr

ABSTRACT: *This study focuses on the major social, economic, and political changes affecting education policies in Türkiye and comprehensively analyzes the repercussions of these changes on the education system and the impact of these processes on education policies. The study examines how the interactions between economic crises, migration movements, political reforms, and social transformations have affected the quality of education and access to it, shaping the formulation and implementation of education policies in Türkiye. In this context, understanding the dynamic structure of the Turkish education system and the process of policy development is crucial for strategic planning for the future.*

Keywords: *Education Policies, Türkiye, Economy, Migration.*

* Associate Professor, Marmara University.
**PhD Candidate, Marmara University.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(3/14)
55 - 86

Received Date: 06 / 06 / 2025 • Accepted Date: 16 / 08 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-003-004

مقدّمة

تتأثر سياسات التعليم بشكل مباشر بالبنية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. شهدت تركيا خلال العشرين عامًا الماضية تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية مهمّة، وهذا أدّى إلى إعادة تشكيل سياسات التعليم. تؤثر العوامل الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي والأزمات والعولمة وتوزيع الدخل، والعوامل الاجتماعية مثل التغيرات الديموغرافية وتغير هيكل الأسرة والتحضر والهجرة، بشكل مباشر- في نطاق سياسات التعليم وطرق تطبيقها.

التعليم هو أحد أهم مؤسسات البنية الاجتماعية، وأحد أهم أدوات السياسة في تشكيله؛ وإنّ أيّ تجديد في التعليم يؤثر في البنية الاجتماعية، كما أن أي تغيير في البنية الاجتماعية يمكن أن يؤثر في التعليم. بعبارة أخرى، هناك علاقة تفاعلية قوية بين التعليم والبنية الاجتماعية. يُنظَر إلى التعليم على أنه عنصر يتأثر بالتغيرات الاجتماعية ويؤثر فيها. لكن من الصعب تحديد درجة هذا التفاعل المتبادل والعلاقة السببية بينهما بشكل واضح. تركز هذه الدراسة بشكل أكبر على تأثير التغيرات الاجتماعية في التعليم.

تؤدّي التغيرات الاجتماعية والثقافية دورًا مهمًّا في تشكيل سياسات التعليم. تتطلب التغيرات في القيم الأخلاقية وأنماط الحياة والبنية الاجتماعية للمجتمع تجديد محتوى وأساليب نظام التعليم. على سبيل المثال، تؤدي عوامل مثل التحضر والتطورات التكنولوجية والعولمة إلى تغيير احتياجات الأفراد والتوقعات، وهذا يؤدي إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمهارات مختلفة ومجالات معرفية جديدة في برامج التعليم. كما أن قضايا مثل التنوع الثقافي والمساواة بين الجنسين تهيئ الأرضية لإدراج نُهج أكثر شمولاً في سياسات التعليم. ومن هنا، أصبحت الديناميات الاجتماعية والثقافية عناصر أساسية تؤثر بشكل مباشر في أهداف سياسات التعليم وأشكال تطبيقها.

هناك تفاعل متبادل وقوي بين التعليم والاقتصاد. على مدار التاريخ، جرى توفير الموارد البشرية التي احتاج إليها الاقتصاد بفضل التعليم. في المجتمعات البدوية، كان التعليم يركز على اكتساب مهارات الصيد والرعي، بينما كان يستخدم في المجتمعات الزراعية المستقرة لتطوير مهارات الزراعة والحِرف. أما اليوم، فإن أحد الأهداف الأساسية للتعليم في المجتمعات الصناعية هو توفير قوة عاملة مؤهلة. ويهدف نظام التعليم التركي إلى تنمية الأفراد وفقًا لقدراتهم، وتأهيلهم لممارسة المهن، وتربية أفراد يسهمون في

التنمية الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، تؤثر الموارد الاقتصادية لبلد ما والخصائص الهيكلية لاقتصاده بشكل كبير في اتجاه التعليم ومدى تطوره. ولهذه الأسباب، كثيرًا ما يعبر الفاعلون الاقتصاديون عن مطالبهم المتعلقة بنظام التعليم في الرأي العام.

التحولات الاقتصادية المؤثرة في سياسات التعليم في تركيا

يتناول هذا العنوان دراسة وتفسير تأثير التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، مثل النمو الاقتصادي في تركيا خلال العشرين عامًا الماضية، والعمالة، والاستثمارات، والبطالة، والتجارة الخارجية، وتوزيع الدخل، مثل المتغيرات الاقتصادية الكلية- في سياسات التعليم وتطبيقاتها، ولاسيما التعليم المهني والتعليم العالي، من خلال هيكل الإنتاج، والمؤسسات، وقدرة الموارد البشرية وكفاءتها، والبحث والتطوير.

العلاقة بين الاقتصاد والتعليم

نظرًا لأن التعليم هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية والتنمية الاجتماعية، فقد شكلت العلاقات بين مستويات التعليم والمؤشرات الاقتصادية ونتائج التنمية في مختلف البلدان موضوعًا لا ينفصل عن الأدبيات. يُعَدّ استثمار تركيا في التعليم من أجل توفير رأس المال البشري المؤهل اللازم لتنمية البلاد، وزيادة الإنفاق على التعليم وتحسين جودته من أجل اللحاق بالدول المتقدمة اقتصاديًّا، من القضايا ذات الأهمية البالغة. يسهم التعليم في زيادة إنتاجية القوى العاملة وفي النمو الاقتصادي.

هناك علاقة مباشرة بين مستويات التعليم ونمو الدخل الفردي والناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، شهدت دول مثل اليابان واليونان نموًّا اقتصاديًّا سريعًا بعد زيادة استثماراتها في التعليم. يمكن استخدام الموارد الوطنية مثل الموارد الطبيعية والتكنولوجيا ورأس المال بشكل أكثر فعالية من خلال التعليم. تزداد الحاجة إلى القوى العاملة المتعلمة لتشغيل الصناعات وتحقيق التقدم الاقتصادي. على سبيل المثال، البلدان التي تمتلك موارد نفطية ولكن مستوى التعليم فيها منخفض، تواجه صعوبة في الاستفادة الكاملة من هذه الموارد. يساعد التعليم في الانتقال من المجتمعات الزراعية إلى المجتمعات الصناعية. كما أن الجامعات، في أثناء قيامها بتخريج المهنيين والقادة، تسهم في إجراء البحوث التي تشجع الابتكار والتطور. تولي البلدان المتقدمة أولوية لتنمية رأس المال البشري المؤهل من خلال التعليم. وقد استثمرت اقتصادات آسيا السريعة النمو استثمارات كبيرة في التعليم. بسبب التغيرات التكنولوجية السريعة،

أصبحت أنظمة التعليم التقليدية قديمة غير مجدية. هناك حاجة إلى إصلاحات مستمرة وفعالة لكي تتمكن أنظمة التعليم من مواكبة المتطلبات المتغيرة للمهارات.[1]

بشكل عام، يُعَدّ التعليم أداة سياسية اجتماعية مهمة في زيادة فرص الأفراد في الحصول على الدخل والعمل، وكذلك في مكافحة الفقر.[2] تأثير الإنفاق في التعليم على النمو الاقتصادي إيجابي وذو دلالة إحصائية في المدى القصير. تشير التحليلات إلى أن زيادة الإنفاق على التعليم بنسبة 100% تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 3,89% في المدى القصير. في هذا السياق، يتضح أن الاستثمارات في التعليم تسهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي وأن هذا التأثير محسوس على المدى القصير.

تشير الدراسات التي أُجرِيت في تركيا والعالَم إلى أن ارتفاع مستوى التعليم يؤثر بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي.[3] وفي هذا السياق، فإن أحد الأسباب الأساسية وراء الاستثمارات المكثفة في التعليم في تركيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين- هو الإسهام الكبير للتعليم في التنمية.[4]

إن العلاقات المعقدة التي تتطور بين التعليم والتوظيف والتكنولوجيا تزيد من الطلب على القوى العاملة المدربة جيدًا في الصناعة. وقد أدّى التنافس في سوق العمل إلى توسيع نظام التعليم ليوفر المزيد من المهارات. في عالم يتّسم بالعولمة، من المهمّ إعادة هيكلة نظام التعليم من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى اكتساب خصائص مجتمع المعرفة وتطوير القدرة على المنافسة.[5] ومن هنا، فإن العلاقات بين نظام التعليم وسوق العمل والتطورات التكنولوجية تزيد من أهمية الاستثمارات في التعليم لمستقبل البلدان.

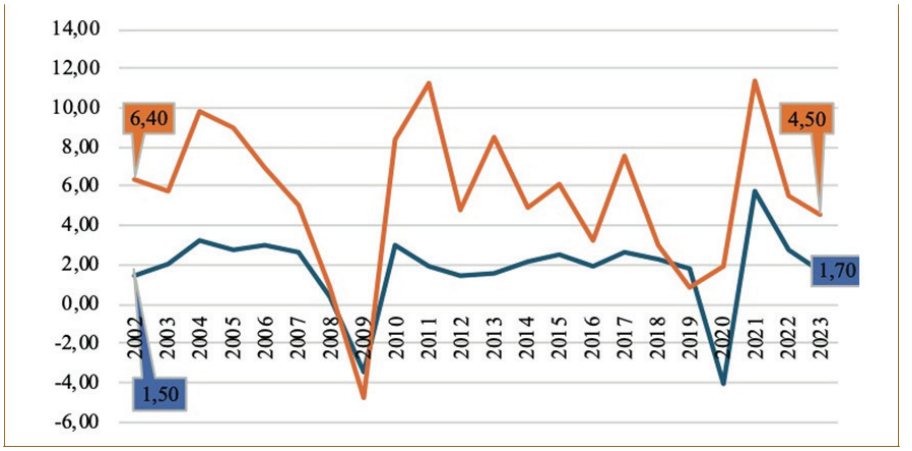
المؤشرات الاقتصادية الأساسية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

من أجل إظهار معدلات النمو الاقتصادي في بلدنا خلال العشرين عامًا الماضية بشكل أفضل، جرت مقارنة الناتج المحلي الإجمالي لتركيا مع متوسط معدلات النمو لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في الفترة 2002-2023 (الرسم البياني1). وبحسب المقارنة، كانت معدلات النمو في تركيا أعلى من متوسط منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل عام، واتّخذت شكلاً متقلبًا. وشهد كلا المعدّلين انخفاضًا خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وجائحة فيروس كورونا (كوفيد19–) في عام 2020. وفي عام 2023، تجاوز معدل النمو في تركيا البالغ 4.5% معدل النمو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 1.7%. ويوضح الرسم البياني1 في هذا السياق أن الاقتصاد التركي حقّق نموًا أعلى بشكل عام مقارنة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكنه كان أكثر تقلبًا.

> **"في التسعينيات، ظل الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تركيا عند مستويات مماثلة للمتوسط العالمي، لكنه ظل منخفضًا جدًا مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي"**

الرسم البياني **1**: تقديرات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المقارنة بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وتركيا (2002-2023، نسبة مئوية)



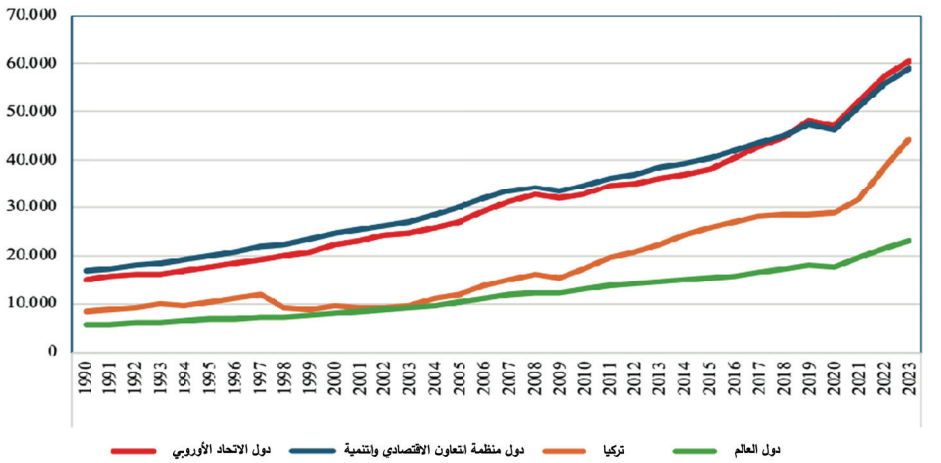
المصدر: «بيانات البنك الدولي المفتوحة»، البنك الدولي،

https: / /data.worldbank.org، (**تاريخ الوصول**: 12 **نوفمبر** 2024).

تشير الخطوط الزرقاء في الرسم البياني إلى معدلات النمو السنوية المتوسطة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بينما تشير الخطوط البرتقالية إلى معدلات النمو السنوية لتركيا.

أكثر مؤشرات التنمية الاقتصادية واقعية هو الدخل القومي الفردي. يقارن الرسم البياني2 متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الاتحاد الأوروبي (EU) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ودول العالم بالدولار الأمريكي.

الرسم البياني **2**: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والاتحاد الأوروبي، وتركيا (1990-2023، بالدولار)



المصدر: «بيانات البنك الدولي المفتوحة».

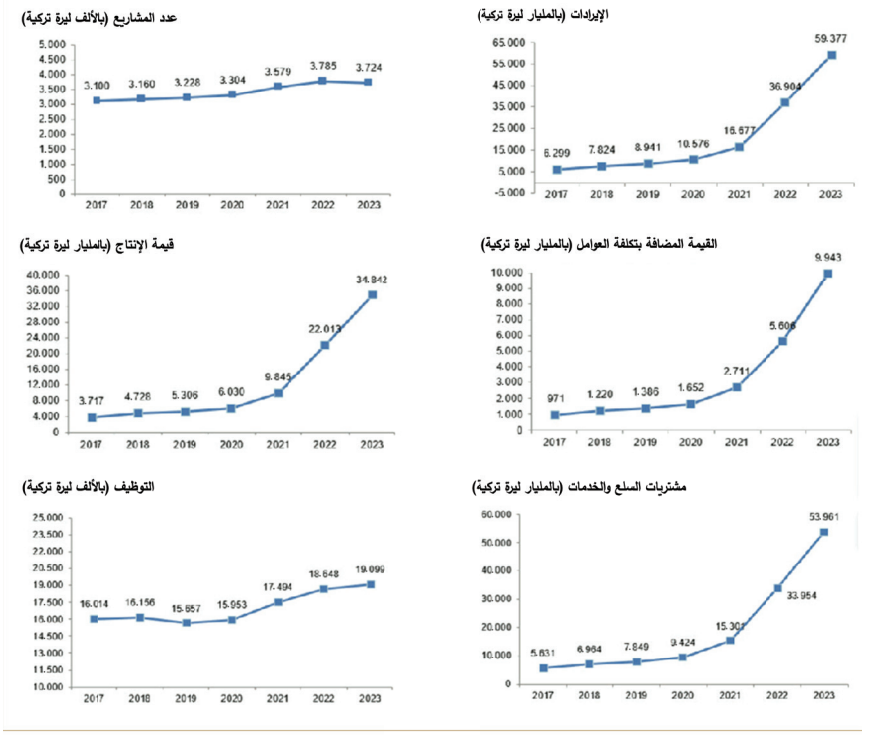
يوضح الرسم البياني2 بوضوح مسيرة تركيا الاقتصادية منذ التسعينيات حتى اليوم مقارنة بدول العالم ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الاتحاد الأوروبي. بفضل النمو السريع الذي شهدته تركيا بعد عام 2020، تجاوزت تركيا المتوسط العالمي وارتقت من فئة الدول النامية إلى مستوى أقرب إلى الدول ذات الدخل المرتفع. ويظهر هذا التقدّم أن الأداء الاقتصادي لتركيا قد تجاوز دول العالم الأخرى ونجح في سد الفجوة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الاتحاد الأوروبي. ويشير هذا الوضع إلى عملية تنمية اقتصادية إيجابية لتركيا وتعزيز مكانتها على الساحة العالمية.[6]

في التسعينيات، ظل الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تركيا عند مستويات مماثلة

للمتوسط العالمي، لكنه ظل منخفضًا جدًّا مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي. في هذه الفترة، حققت تركيا أداءً قريبًا من المتوسط العالمي، لكنها لم تحرز سوى تقدّم محدود في اللحاق بالدول ذات الدخل المرتفع. منذ عام 2002، شهد الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تركيا زيادة ملحوظة. وقد أسهمت هذه الزيادة في تجاوز المتوسط العالمي، ورفع تركيا إلى مستوى أعلى من المتوسط العالمي. دعمت الإصلاحات الاقتصادية التي أُجرِيت خلال هذه الفترة والظروف الاقتصادية العالمية اتجاه النمو في تركيا. في الفترة التي أعقبت عام 2002، تجاوزت تركيا المعدل العالمي، وتمكنت من تقليص الفجوة جزئيًّا مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي. وشهد الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تركيا ارتفاعًا ملحوظًا، ولاسيّما بعد عام 2020. بحلول عام 2023، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تركيا 44 ألف دولار، متجاوزًا بذلك بكثير المتوسط العالمي البالغ 23 ألف دولار. ويشير هذا القفز إلى اقتراب تركيا من وضع الدول ذات الدخل المرتفع وفقًا للمتوسط العالمي. وفي الفترة نفسها، بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 58–59 ألف دولار، ومتوسطه في دول الاتحاد الأوروبي 60 ألف دولار، بينما اقتربت تركيا من هذه المستويات، وسجّلت نموًّا اقتصاديًّا مهمًّا (الرسم البياني2).

يرتبط النمو الاقتصادي وزيادة الدخل بزيادة الاستثمارات والإنتاج. وعندما تكون القيمة المضافة للإنتاج عالية، تزداد العائدات الاقتصادية. أهم مدخلات الإنتاج ذي القيمة المضافة العالية هي الموارد البشرية ذات المستوى التعليمي العالي. شهدت تركيا نموًّا كبيرًا في هذه المجالات بين عامي 2017 و2023، مع ارتفاع ملحوظ في عناصر المبيعات وقيمة الإنتاج والقيمة المضافة.

الرسم البياني 3: المؤشرات الأساسية المتعلقة بإحصاءات الصناعة والخدمات (2023-2017)



المصدر: «إحصاءات الصناعة والخدمات السنوية»، هيئة الإحصاء التركية (TÜİK)، (تاريخ الوصول: 12 نوفمبر 2024)

https: / /data.tuik.gov.tr /Bulten /Index?p=Yillik-Sanayi-ve-Hizmet-Istatistikleri 2023-53782

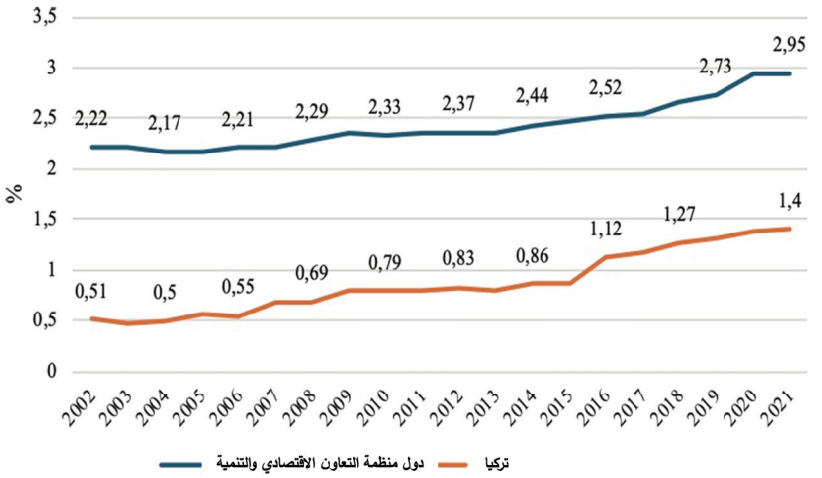
عند مراجعة بيانات هيئة الإحصاء التركية (TÜİK) الواردة في الرسم البياني3، يتضح أن قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الأكبر من حيث عدد المشروعات والعمالة، بينما يبرز قطاع التجارة من حيث حجم المبيعات. عند النظر إلى التوزيع القطاعي والمؤشرات الاقتصادية، يتضح أن قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الأكبر بنسبة 44,1% من إجمالي المشروعات و38,6% من العمالة. ويتبوّأ قطاع التجارة المرتبة الأولى من حيث حجم المبيعات بنسبة 45.4%. ويشكّل قطاع الصناعة 28.3% من العمالة و33% من حجم المبيعات. وتبلغ قيمة الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية 15 تريليون و559 مليار ليرة تركية. عند النظر إلى مؤشرات حجم الأعمال والتأثير

الاقتصادي، نرى أن الشركات الكبيرة التي تضم +250 موظفًا تمثل 35% من إجمالي المبيعات. أما الشركات الصغيرة التي تضم 1–9 موظفين، فتوفر 36% من فرص العمل. تشير مؤشرات مستوى التكنولوجيا والصناعة التحويلية إلى أن 55.5% من المشروعات تعمل في أنشطة منخفضة التكنولوجيا. تشكل الأنشطة منخفضة التكنولوجيا 49.4% من العمالة في الصناعة التحويلية و34.8% من إجمالي المبيعات.

عند استعراض المؤشرات الاقتصادية والتعريفات، يتبين أن عدد المشروعات النشطة في عام 2023 بلغ 3 ملايين و723 ألفًا و681 مشروعًا، وبلغ إجمالي المبيعات 59 تريليونًا و377 مليار ليرة تركية، وبلغت قيمة الإنتاج 34 تريليونًا و842 مليار ليرة تركية. وبلغت القيمة المضافة بعامل التكلفة 9 تريليونات و943 مليار ليرة تركية. وبلغ عدد الأشخاص العاملين 19 مليون و99 ألفًا و165 شخصًا (الرسم البياني 3).

كما أن حصة الإنفاق على البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي للدول ترتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة الاقتصاد وقدرته وموارده البشرية. ارتفعت معدلات الإنفاق على البحث والتطوير في تركيا بشكل تدريجي منذ عام 2002، لتتجاوز 1% في عام 2021. ويعكس هذا الوضع جهود تركيا لزيادة استثماراتها في البحث والتطوير.

الرسم البياني **4**: مقارنة نفقات البحث والتطوير بين تركيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2002–2021) (OECD)، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

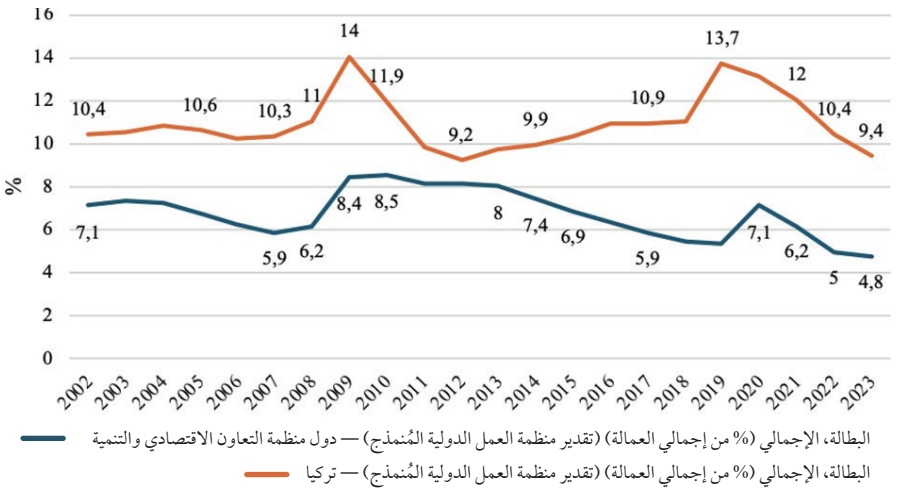


المصدر: «بيانات البنك الدولي المفتوحة».

في الفترة من 2002 إلى 2021، ظلّت نفقات تركيا على البحث والتطوير أقل من متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). أما معدلات الإنفاق على البحث والتطوير في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد ظلت عمومًا عند مستويات أعلى، وسجلت اتجاهًا ثابتًا نحو الارتفاع على مرّ السنين، لتقترب من 3% في عام 2021 (الرسم البياني4).

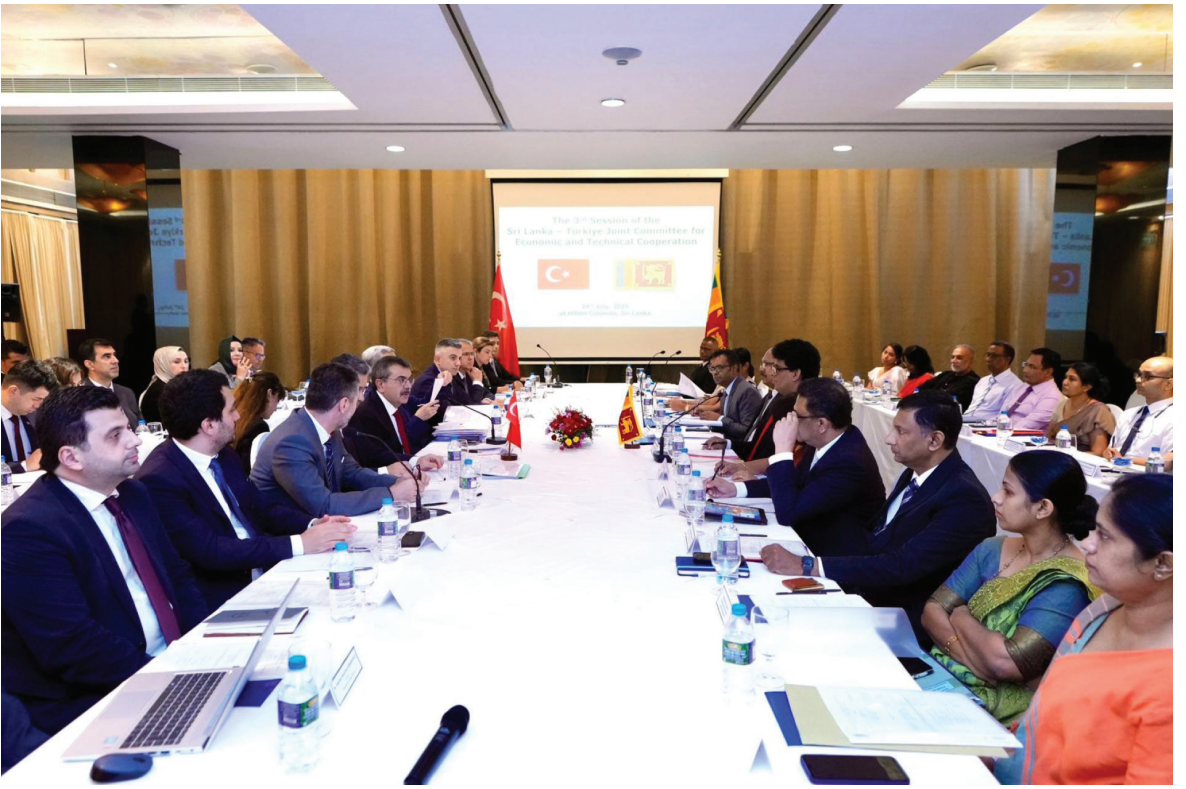
ستسهم زيادة الإنفاق على البحث والتطوير بشكل كبير في النمو الاقتصادي والمعرفة والقدرة التنافسية على المدى الطويل. ويُعَدّ التوظيف أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في الطلب على التعليم في الاقتصادات. فعندما تحفز الاقتصادات الأفراد المتعلمين من خلال التوظيف والأجور، يزداد الطلب على التعليم. وفي بعض الأحيان، عندما لا تتوفر فرص التوظيف على المدى القصير أو عندما تكون شروط التوظيف غير ملائمة، يتجه الأفراد إلى التعليم الإضافي أو المستمر. بعبارة أخرى، يساعد التعليم الأفراد على أن يصبحوا أكثر قدرة على المنافسة في سوق العمل. وقد تدفع فرص العمل غير الكافية الأفراد إلى الحصول على التعليم لاكتساب المزيد من المؤهلات من أجل زيادة فرصهم في العثور على عمل وتطوير حياتهم المهنية.[7]

الرسم البياني **5**: مقارنة معدلات البطالة بين تركيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2002–2023)، نسبة مئوية



المصدر: «بيانات البنك الدولي المفتوحة».

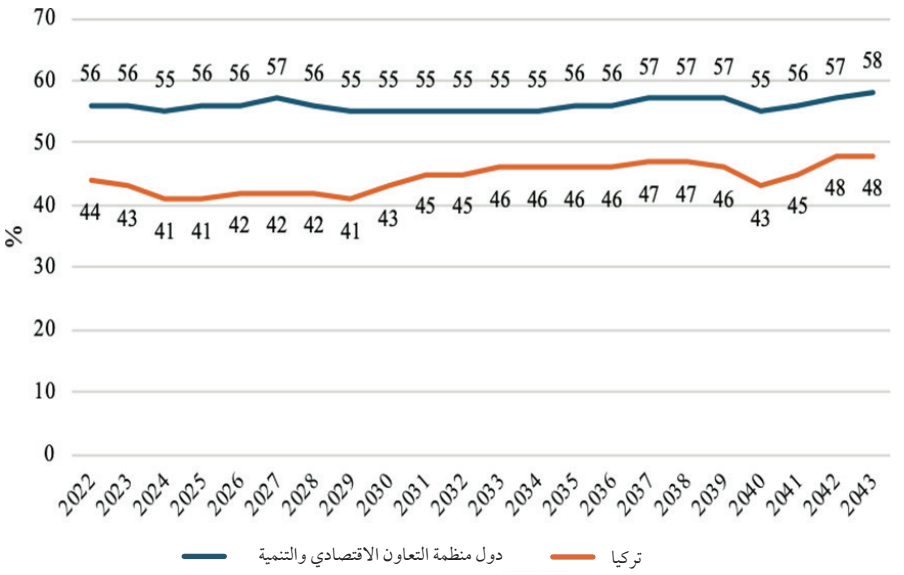
الخط الأزرق يمثل معدلات البطالة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والخط البرتقالي يمثل معدلات البطالة في تركيا.



في الفترة من 2002 إلى 2023، كانت معدلات البطالة في تركيا أعلى من المتوسط العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). في عام 2009، شهدت تركيا ارتفاعًا حادًّا في معدلات البطالة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث ارتفعت النسبة إلى حوالي 14%. في هذه الفترة، ارتفع المتوسط العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أيضًا، ولكنه لم يصل إلى المستوى المرتفع الذي شهدته تركيا.

في الفترة التي أعقبت عام 2018، عادت معدلات البطالة في تركيا إلى الارتفاع. بين عامي 2019 و2023، شهدت معدلات البطالة في تركيا انخفاضًا (الرسم البياني5). في حين كانت معدلات البطالة في تركيا في التسعينيات عند 8%، فقد جرى الحفاظ عليها مستقرة في الوقت الحاضر على الرغم من الزيادة في عدد السكان بفضل زيادة فرص التعليم والتوظيف.[8]

الرسم البياني 6: معدلات التوظيف في تركيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بحسب السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر (2022–2043، تقدير منظمة العمل الدولية المُنمذج، نسبة مئوية)



المصدر: «بيانات البنك الدولي المفتوحة».

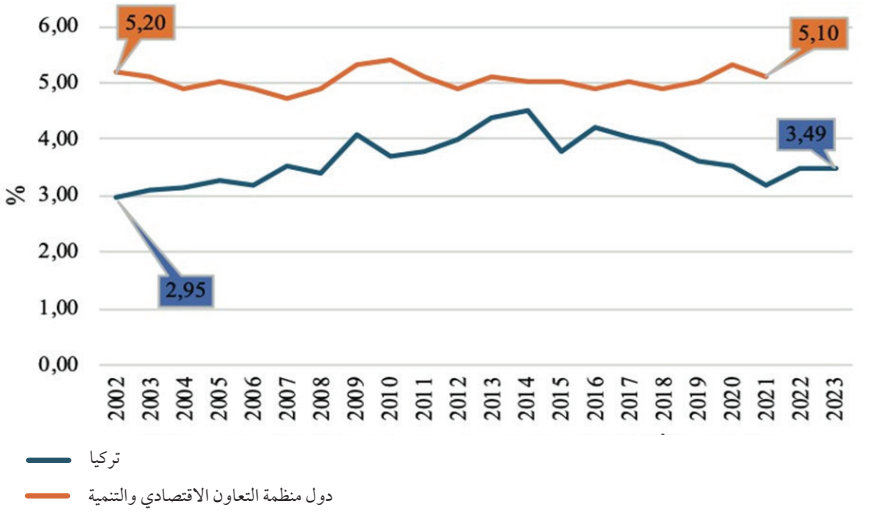
يُظهر الرسم البياني6 تقديرات منظمة العمل الدولية (ILO) لنسب التوظيف الإجمالية في تركيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بين عامَي 2022 و2043، وفقًا لعدد السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا فأكثر. تبلغ معدلات التوظيف في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عمومًا أكثر من 50%، وتسير بشكل نسبيّ مستقر على طول الرسم البياني. ولا توجد زيادة أو انخفاض ملحوظ باستثناء تقلبات طفيفة. أما معدلات التوظيف في تركيا، فهي تبلغ حوالي 45%، أي أقل قليلاً من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وتظهر اتجاهًا تدريجيًّا نحو الزيادة خلال الفترة (الرسم البياني6).

عند النظر إلى الرسمين البيانيين 5 و6 معًا، يمكن القول: إن الجهود المبذولة لزيادة التوظيف ومكافحة البطالة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية كانت محدودة مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويمكن تقييم هذا الوضع، مع أخذ التغيرات الديموغرافية والاقتصادية التي تشهدها البلاد في الاعتبار، على أنه استقرار في حالة تحسينات العمل، وهذا أدى إلى تجنب الزيادات السلبية المتوقعة.

انعكاسات التغيرات الاقتصادية على سياسات التعليم

انخفضت نسبة الشباب (15–24 سنة) في سكان تركيا من 17% في عام 2011 إلى 15,1% في عام 2023. وارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من 33.1% في عام 2011 إلى 46% في عام 2023. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التعليم، لا تزال بطالة الشباب تشكّل مشكلة كبيرة في بلدنا. ونظرًا لكثافة السكان الشباب في تركيا، يواجه الاقتصاد صعوبات في توفير فرص عمل لجميع هذه الفئة في المدى القصير. على الرغم من ارتفاع الدخل الفردي في تركيا في السنوات الأخيرة من 10 آلاف دولار إلى 13 ألف دولار، إلا أنه بالنظر إلى الحاجة إلى زيادة البحث والتطوير والابتكار والإنتاج ذي القيمة المضافة العالية، فإن توجيه الشباب في بلدنا إلى التعليم على المدى القصير والمتوسط يبرز بوصفه سياسة بديلة وعقلانية يمكن اتباعها. يستمر الانخفاض النسبي في عدد السكان الشباب في بلدنا. وعلى الرغم من أن هذا الوضع ينطوي على عيوب أخرى، إلا أنه من المتوقع أن يتحقق التوازن في سوق العمل عندما تقل الضغوط السوقية على التوظيف.

الرسم البياني 7: مقارنة معدلات الإنفاق على التعليم بين تركيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2002–2023) (OECD، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: «بيانات البنك الدولي المفتوحة».

وفقًا للرسم البياني7، على الرغم من أن الإنفاق على التعليم في تركيا ظل بشكل عام أقل من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بين عامَي 2002 و2023، إلا أن حصة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي شهدت زيادة مستمرة مع

مرور الوقت. أما معدلات الإنفاق في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد اتّبعت مسارًا أكثر استقرارًا بشكل عام (الرسم البياني7).

في الفترة 2002–2023، قامت تركيا، بفضل النمو الاقتصادي، باستثمارات كبيرة في التعليم، وطبقت سياسات تهدف إلى توفير التعليم الجيد. وقد أتاح النمو الاقتصادي زيادة ميزانية التعليم ورفع عدد المعلمين وتوفير المواد التعليمية مجّانًا، كما حسّن الاستثمار في البنية التحتية الموارد المتاحة لكل طالب. خلال هذه الفترة، تحقّق توفير المزيد من الدعم للطلاب؛ كما تحقّق بناء مدارس ومساكن طلابية وفصول دراسية جديدة، وتجديد القائمة منها.

أدت هذه الاستثمارات إلى انخفاض كبير في عدد الطلاب لكل فصل دراسي ولكل معلم؛ ففي العام الدراسي 2002–2003، كان عدد الطلاب لكل معلم 28 في التعليم الابتدائي و18 في التعليم الثانوي، بينما انخفض هذا العدد إلى 16 و12 على التوالي في العام الدراسي 2022–2023. وبالمثل، طرأت تحسينات على كثافة الفصول الدراسية. ومنذ عام 2003، وُزِّع 3.9 مليارات كتاب مدرسي مجانًا، وفي الفترة 2023–2024، وُزِّع 171 مليون كتاب مدرسي مجانًا على الطلاب. وقد أسهمت أشكال الدعم الاجتماعي، ولاسيّما في المناطق الريفية والمحرومة، في زيادة فرص حصول الطلاب على التعليم؛ ومن خلال أشكال الدعم مثل النقل المدرسي، وتوفير وجبات الطعام، وقد أسهمت هذه المساعدات في تحسين جودة التعليم.

في عام 2024، ارتفع مبلغ المنح الدراسية والقروض الشهرية الممنوحة لطلاب التعليم العالي إلى 2000 ليرة تركية، بينما ارتفعت المنح الدراسية الممنوحة لطلاب التعليم الابتدائي والثانوي إلى 1514 ليرة تركية. ويستفيد 359,710 طالبًا من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة من التعليم عبر برامج الدمج، كما يتم توفير التعليم لهم في مختلف مؤسسات التعليم الخاص والمستشفيات.[9] وفي هذا السياق، نجحت تركيا في تحديث نظام التعليم من خلال دمج النمو الاقتصادي في سياسات التعليم، وزيادة فرص حصول شرائح واسعة من المجتمع على التعليم. كما حققت رفاهية اجتماعية على المدى الطويل، انطلاقًا من مبدأ المساواة في التعليم.



على الرغم من الأزمات العالمية مثل الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 وجائحة فيروس كورونا، نجحت تركيا في الحفاظ على معدلات المشاركة في التعليم وتوظيف الشباب. نُفِّذت مشروعات، مثل حملة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (EÇE) ، ومشروع 1000 مدرسة للتعليم المهني، ودورات الدعم والتدريب، وبرنامج تحسين المدارس الابتدائية (İYEP) ، وتنفيذ برامج المساعدة التعليمية المشروطة (ŞEY) ، وبرامج الدعم الاقتصادي للطلاب المحرومين. أصبحت مهنة التدريس مسارًا وظيفيًّا بموجب قانون مهنة التدريس، وأُدخِلت تحسينات على أنشطة التدريب في أثناء الخدمة والحقوق الشخصية.

ارتفع متوسط ساعات التدريب المهني من 39 ساعة إلى 250 ساعة. وفي هذا السياق، زادت نسبة المعلمين المشاركين في أنشطة التطوير المهني بشكل كبير. وازداد إسهام التعليم المهني في القدرة الإنتاجية خلال جائحة كورونا. افتُتح 55 مركزًا للبحث والتطوير وزاد عدد منتجات الملكية الفكرية. تبوّأت تركيا مكانة بين الدول التي زادت

استثماراتها في التعليم بشكل أكبر خلال العقد الماضي. في عام 2022، خُصِّصت ميزانية مباشرة لجميع المدارس أول مرة، وتجاوزت هذه الميزانية 7 مليارات ليرة تركية. وقد شهد أداء تركيا في اختبارات PISA و TIMSS تحسنًا مستمرًّا.[10]

التحولات الاجتماعية التي أثرت في سياسات التعليم في تركيا

في هذا العنوان ثمّة تلخيص التطورات الرئيسة في البنية الاجتماعية في تركيا خلال العشرين عامًا الماضية، مثل التغيرات الديموغرافية والهجرة الداخلية والخارجية والتحضر والتنوع، كما تجري دراسة تأثير هذه التطورات على الوصول إلى التعليم والمناهج الدراسية.

التحضر والسكان وسياسات التعليم

ورثت تركيا بعد الحرب العالمية الأولى وحرب الاستقلال سكانًا ريفيين متناثرين. كانت السياسات المؤيدة للإنجاب في الفترة المبكرة تهدف إلى زيادة عدد السكان من خلال ارتفاع معدلات المواليد وهجرة السكان الأتراك/ المسلمين. وشجعت القوانين على إنجاب أطفال كثيرين، بينما كانت تثني عن تحديد النسل والإجهاض. انخفضت معدلات الخصوبة من 6–7 أطفال لكل امرأة في الخمسينيات إلى ما دون مستوى التجدد (2.1) اليوم. في الستينيات والسبعينيات، جرى تطبيق سياسات مناهضة للإنجاب من أجل السيطرة على النمو السكاني السريع. في عام 1965، أصبحت خدمات تنظيم الأسرة وتحديد النسل قانونية. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عادت السياسة إلى تشجيع الإنجاب من خلال سياسة «ثلاثة أطفال على الأقل». وبلغ عدد السكان 13.6 مليون نسمة في عام 1927، و85.372.377 نسمة في عام 2022.

ومع ارتفاع متوسط العمر المتوقع، انخفضت معدلات وفيات الرُّضّع بشكل كبير. في عام 2022، كان معدل الخصوبة 1.62 طفل لكل امرأة، وهو أقل من مستوى التجدد. ارتفعت نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 عامًا من 3.5% في عام 1960 إلى 10.2% في عام 2023. تاريخيًّا، كان هناك تشجيع هجرة السكان الأتراك والمسلمين. أصبحت تركيا بلدًا مهمًّا للعبور (ترانزيت). بعد عام 2011، شهدت البلاد تدفقًا كبيرًا للاجئين بسبب الحرب الأهلية في سوريا، وأصبحت الدولة التي تستقبل أكبر عدد من اللاجئين في العالم.

تُعَدّ تركيا واحدة من الدول التي تستضيف اللاجئين.[11] شهدت تركيا زيادة مطردة في

عدد السكان بين عامَي 2000 و2023. فقد بلغ إجمالي عدد السكان 67 مليون و803 آلاف و927 نسمة في عام 2000، ثم ارتفع بنحو 17 مليون نسمة ليصل إلى 85 مليون و372 ألفًا و377 نسمة في عام 2023. عند تحليل هذا الارتفاع حسب الفئات العمرية، نلاحظ تغيرات ديموغرافية مهمة. فانخفاض عدد السكان في الفئة العمرية 0-4 سنوات بملايين الأشخاص يشير إلى انخفاض معدلات المواليد. ومع ذلك، على الرغم من استقرار الفئة العمرية 5-14 سنة نسبيًّا، نلاحظ انخفاضًا طفيفًا. كما أن هناك اتجاهًا نحو انخفاض في عدد الشباب البالغين، وإن كان هذا الانخفاض محدودًا. هناك زيادة ملحوظة في الفئات العمرية المتوسطة، وهذا يشير إلى أن جزءًا كبيرًا من السكان يتقدمون في العمر. هناك زيادة كبيرة في عدد السكان المسنين (65 سنة فما فوق). وقد لوحظ أن عدد السكان في الفئة العمرية 80 سنة فما فوق قد تضاعف ثلاث مرات.[12] أدت عوامل مثل ارتفاع مستوى التعليم والتحضر وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة- إلى انخفاض معدلات الخصوبة. مع تحسن الخدمات الصحية وارتفاع مستويات المعيشة، طال متوسط العمر المتوقّع. كما تؤثر الهجرة الداخلية والخارجية في التركيبة السكانية. ولاسيّما هجرة الشباب إلى المدن، التي تغير التركيبة السكانية في المناطق الريفية.[13]

الجدول .1 تعداد السكان الإجمالي في تركيا*(2003-2023)

السنة	المجموع	عدد الذكور	عدد الإناث
2000	67.803.927	34.346.735	33.457.192
2007	70.586.256	35.376.533	35.209.723
2008	71.517.100	35.901.154	35.615.946
2009	72.561.312	36.462.470	36.098.842
2010	73.722.988	37.043.182	36.679.806
2011	74.724.269	37.532.954	37.191.315
2012	75.627.384	37.956.168	37.671.216

الجدول .1 تعداد السكان الإجمالي في تركيا*(2003-2023)			
السنة	المجموع	عدد الذكور	عدد الإناث
2013	76.667.864	38.473.360	38.194.504
2014	77.695.904	38.984.302	38.711.602
2015	78.741.053	39.511.191	39.229.862
2016	79.814.871	40.043.650	39.771.221
2017	80.810.525	40.535.135	40.275.390
2018	82.003.882	41.139.980	40.863.902
2019	83.154.997	41.721.136	41.433.861
2020	83.614.362	41.915.985	41.698.377
2021	84.680.273	42.428.101	42.252.172
2022	85.279.553	42.704.112	42.575.441
2023	85.372.377	42.734.071	42.638.306

المصدر: «بوابة إحصاءات السكان».

يُظهر الجدول إجمالي عدد سكان تركيا بين عامَي 2000 و2023، موزعين بحسب الجنس. وتُظهر بيانات إجمالي عدد السكان وعدد الذكور والإناث حسب السن زيادة عدد السكان وتوزيعهم حسب الجنس.

قد يتطلب انخفاض عدد السكان الشباب وزيادة عدد السكان المسنين إجراء تعديلات جديدة في السياسات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. ومن المهمّ وضع خطط إستراتيجية لتلبية الطلب المتزايد في مجالات الصحة والتقاعد والخدمات الاجتماعية على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر انخفاض عدد السكان الشباب في

سوق العمل على المدى الطويل، لذا من الضروري اتخاذ تدابير لزيادة الإنتاجية ودعمها بالاستثمارات التكنولوجية.

وقد ارتفعت نسبة التحضر من 23.5% في عام 1935 إلى أكثر من 93% اليوم.[14] وتُعرّف الهجرة بأنها تغيير مكان الإقامة بشكل دائم أو طويل الأمد. تسارعت الهجرة من الريف إلى المدن في تركيا منذ الخمسينيات. ومن بين العوامل التي أدت إلى زيادة الهجرة من القرى إلى المدن، يمكن ذكر فقر المناطق الريفية، والبطالة الناجمة عن (ميكنة) الزراعة، وفرص العمل والفرص الاجتماعية في المدن، والتطورات في وسائل النقل والاتصالات، والأسباب الاقتصادية. كما كانت أحداث عام 1980 و1990 من العوامل التي حفزت الهجرة. في بلدنا، واجهت عملية الهجرة المكثفة العديد من السلبيات، مثل التوسع العمراني السريع، والمشكلات البيئية، ونقص البنية التحتية، وتفشّي العشوائيات، ومشكلة السكن، والتغيرات في هيكل القوى العاملة والتوظيف، والتحضر والتكيف الاجتماعي، والتغيرات في هيكل الأسرة (الانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية) كل ذلك كان من بين العوامل السلبية المختلفة التي واجهتها تركيا. للتصدي لهذه العوامل السلبية، يُقترَح إعداد خطط حضرية متوسطة وطويلة الأجل، وتوزيع الاستثمارات الديموغرافية والاقتصادية على جميع أنحاء البلاد، ومراعاة الخصائص الإقليمية، وإنشاء ضواحي قريبة من مراكز المدن ومتصلة بعضها ببعض، واتخاذ التدابير اللازمة لتنمية المناطق الريفية.

ومن الآثار السلبية للهجرة أيضًا انخفاض عدد السكان في المناطق الريفية وتوقف الاستثمارات، وتجزئة الأراضي الزراعية وخروجها من دائرة الإنتاج، وزيادة الكثافة السكانية في المدن الكبرى، وظهور المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.[15]

تتأثر عملية التحضر بالتطورات الاقتصادية، مثل توفر فرص العمل في المدن، وتركيز الأنشطة الاقتصادية في مراكز المدن، وتطور قطاعَي الصناعة والخدمات في المدن. كما أن توفّر فرص التعليم على نطاق أوسع في المدن، وسهولة الوصول إلى الخدمات الصحية مقارنة بالقرى، وتنوع الأنشطة الثقافية والاجتماعية- هي عوامل اجتماعية وثقافية تحفز التمدّن. ويمكن أن يُشار إلى زيادة تطبيقات المدن الذكية، وتطور الرقمنة والبنية التحتية للإنترنت في المدن، والتقدّم في تكنولوجيات النقل والاتصالات، على أنها أمثلة على تأثير التطورات التكنولوجية في التحضر. وتُعد المشكلات البيئية في المناطق الريفية (مثل انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية) وتأثير تغير المناخ في الإنتاج الزراعي

من العوامل البيئية التي تزيد من الهجرة من الريف إلى المدن. أما الأسباب الأخرى، مثل تركز التجارة والاستثمارات الدولية في المدن وتفضيل الشركات متعددة الجنسيات لمراكز المدن– فتظهر تأثير العولمة في التحضر. ويمكن أن يُعَدّ ميل الشباب إلى الهجرة إلى المدن والتغيرات في بنية الأسرة (أسر أصغر حجمًا، نمط حياة العزَب) هي أمثلة على تأثير التغيرات الديموغرافية في التحضر. كما يمكن عدّ سياسات التنمية الموجهة نحو المدن ومشروعات التحول الحضري من بين أسباب التحضر المتعلقة بالسياسة والإدارة. وأخيرًا، يمكن عدّ الرغبة في الوصول إلى مستويات معيشية حديثة، وتوقعات الحصول على بنية تحتية وخدمات عامة أفضل، من بين اهتمامات المجتمع بالتحضر من حيث جودة الحياة والرفاهية. كل هذه العوامل تسرع عملية التحضر.[16]

تشير نتائج نظام تسجيل السكان حسب العناوين لعام 2023، أن إجمالي عدد سكان تركيا بلغ 85 مليون و372 ألفًا و377 نسمة في 31 ديسمبر 2023، وأن 50,1% من السكان هم من الذكور و49,9% من الإناث.

وقد انخفض عدد السكان الأجانب مقارنة بالعام السابق إلى 1 مليون و570 ألفًا و543 شخصًا، وشكل الرجال 48.6% من هذا العدد، بينما شكلت النساء 51.4%. في عام 2023، بلغ معدل النمو السنوي للسكان 1.1 في الألف. انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في مراكز المحافظات والأقضية مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 93%، بينما ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون في البلدات والقرى إلى 7%. لا تزال إسطنبول المحافظة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في تركيا، حيث يبلغ عدد سكانها 15 مليونًا و655 ألفًا و924 نسمة، وتشكل 18.34% من سكان البلاد، تليها أنقرة بعدد يُقدَّر بـ5 ملايين و803 ألفًا و482 نسمة، وإزمير بـ4 ملايين و479 ألفًا و525 نسمة، وبورصة بـ3 ملايين و214 ألفًا و571 نسمة، وأنطاليا بـ2 مليون و696 ألفًا و249 نسمة. أما المحافظة الأقل سكانًا فهي بايبورت إذ يُقدَّر عدد سكانها بـ86 ألفًا و47 نسمة.

ارتفع متوسط العمر في تركيا مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 34 عامًا. وبالنظر إلى الجنس، سجل متوسط العمر 33,2 عامًا للذكور و34,7 عامًا للإناث. أما أعلى متوسط عمر فكان 42.8 سُجِّل في محافظة سينوب، وأدنى متوسط عمر كان 21.2 في شانلي أورفة. بلغت الكثافة السكانية في تركيا 111 نسمة لكل كيلومتر مربع. تُعَدّ إسطنبول المحافظة الأكثر كثافة سكانية، حيث يبلغ عدد السكان 3130 شخصًا لكل كيلومتر مربع، بينما تُعَدّ تونجلي المحافظة الأقل كثافة سكانية، حيث يبلغ عدد السكان 12 شخصًا

فقط لكل كيلومتر مربع. كما يوضح الجدول2 توزيع السكان في القرى والمدن بحسب السنوات.

الجدول .2 التغيرات في توزيع السكان في القرى والمدن في تركيا (2007-2023) بالنسبة المئوية				
السنوات	القرية	المدينة	إجمالي السكان	نسبة تغير عدد سكان القرى إلى عدد سكان المدن (بالمئة)
2007	20.838.397	49.747.859	70.586.256	41,888
2008	17.905.377	53.611.723	71.517.100	33,398
2009	17.754.093	54.807.219	72.561.312	32,394
2010	17.500.632	56.222.356	73.722.988	31,127
2011	17.338.563	57.385.706	74.724.269	30,214
2012	17.178.953	58.448.431	75.627.384	29,392
2013	6.633.451	70.034.413	76.667.864	9,472
2014	6.409.722	71.286.182	77.695.904	8,992
2015	6.217.919	72.523.134	78.741.053	8,574
2016	6.143.123	73.671.748	79.814.871	8,338
2017	6.0493.93	74.761.132	80.810.525	8,092
2018	6.337.385	75.666.497	82.003.882	8,375
2019	6.003.717	77.151.280	83.154.997	7,782
2020	5.878.321	77.736.041	83.614.362	7,562
2021	5.771.642	78.908.631	84.680.273	7,314

الجدول .2 التغيرات في توزيع السكان في القرى والمدن في تركيا (2007–2023) بالنسبة المئوية				
السنوات	القرية	المدينة	إجمالي السكان	نسبة تغير عدد سكان القرى إلى عدد سكان المدن (بالمئة)
2022	5.666.274	79.613.279	85.279.553	7,117
2023	5.973.085	79.399.292	85.372.377	7,523

المصدر: «إحصاءات سكان القرى والمدن»، (2024)،

https: / /biruni.tuik.gov.tr /medas /?locale=tr،

(تاريخ الوصول: 12 نوفمبر 2024).

في عام 2007، كان عدد سكان القرى حوالي 21 مليون نسمة، بينما كان عدد سكان المدن حوالي 50 مليون نسمة. في عام 2023، انخفض عدد سكان القرى إلى أقل من 6 ملايين نسمة، بينما اقترب عدد سكان المدن من 80 مليون نسمة. وهذا يدل على حدوث هجرة مكثفة من القرى إلى المدن. يزداد عدد سكان تركيا كل عام، ففي عام 2007، بلغ عدد السكان 70 مليونًا و586 ألفًا و256 نسمة، بينما بلغ في عام 2023 حوالي 85 مليونًا و372 ألفًا و377 نسمة. كانت نسبة سكان القرى إلى سكان المدن 41.9%، لكن هذه النسبة انخفضت بشكل منتظم على مرّ السنين لتصل إلى 7.5% في عام 2023. ويظهر هذا الانخفاض زيادة التحضر، وتناقص عدد سكان المناطق الريفية بشكل متزايد. منذ عام 2013، انخفض عدد سكان القرى بشكل كبير، بينما زاد عدد سكان المدن بسرعة. وقد لوحظ انخفاض كبير في عدد سكان القرى بين عامَي 2012 و2013 (من 29% إلى 9%) (الجدول2).

في حين ارتفع معدل التحضر في تركيا بسرعة في السنوات الأخيرة، انخفض عدد سكان الريف بشكل كبير. ويظهر هذا الوضع أن القرى تعاني فقدان السكان، وأن المدن أصبحت مراكز جذب للسكان. وتبرز الهجرة والترتيبات الإدارية عوامل رئيسة في هذا التغيير. مع زيادة الهجرة من القرى إلى المدن، أُنشِئت مدارس وفصول دراسية إضافية في مراكز المدن، وزادت فرص النقل للتعليم، ونُفِّذ مشروع مراكز الحياة الريفية لمنع إغلاق

المدارس في القرى. ولكن لا ينبغي أن ننسى أن المرونة التي توفّرها قروض الرهن العقاري وزيادة الرخاء سمحت لمواطنينا الذين يمكنهم المشاركة في الأنشطة الزراعية الريفيين بالانتقال إلى المدن. وفي هذا السياق، تطورت بنية منفصلة لا تفصل القرويين عن قراهم. وهناك حاجة إلى إجراء بحث في هذا الاتجاه.[17]

مع تزايد التحضر، ركزت وزارة التربية والتعليم على سياسات البنية التحتية والموارد لزيادة فرص الحصول على التعليم في المدن. وزادت الموارد المادية والمالية والتقنية والبشرية في مجال التعليم. كما نفّذت مشروع مراكز الحياة الريفية في عام 2022 للمدارس المهجورة في القرى.

تحويل مدارس القرى إلى مراكز حياة

أُطلِق مشروع تحويل المدارس الريفية إلى مراكز حياة بالتعاون بين وزارة الزراعة والغابات ووزارة التعليم الوطني، بمشاركة وزير التعليم الوطني محمود أوزر. تحقّق تحويل فكرة المشروع إلى مشروع ملموس في غضون شهرين فقط. في هذا السياق، تحقّق تحديد هدف استخدام المدارس الريفية بشكل فعال وتحويلها إلى مراكز حياة. يهدف المشروع إلى نقل خدمات التعليم إلى القرى. كما تهدف إلى دعم تمكين المرأة ومشاركتها في سوق العمل. كخطوة أولى، عُدِّلت اللوائح لتتمكن المدارس الريفية من تقديم خدمات التعليم الابتدائي في العام الدراسي 2022–2023. وكخطوة ثانية وثالثة، فُتِح الباب أمام استخدام مدارس القرى كرياض أطفال ومراكز تعليم شعبي (HEM). وأخيرًا، تحقق إجراء دراسات وتطبيقها لتقييم المدارس التي تصلح لذلك وتمتلك المساحات المادية لتكون معسكرات للشباب أيضًا. وبلغ عدد هذه المراكز 3500 مركز في مايو 2023.[18]

أكد الرئيس رجب طيب أردوغان، في كلمته بمناسبة حفل افتتاح 2000 مركز حياة قروية، الذي نظمته وزارة التربية والتعليم، أن مراكز الحياة القروية تمثل خطوة إستراتيجية تجمع بين التقاليد والمستقبل في مجال التعليم، وأنها ستضفي ديناميكية جديدة على التعليم في القرى وستعدّ الأطفال للمستقبل. وفي هذا السياق، افتُتِح 2000 مركز حياة قروي، وأُعلن أن هذه المراكز ستنظم دورات مهنية وتقنية وأنشطة ثقافية وفنية. ومن بين أهداف مراكز الحياة الريفية الحفاظ على الثقافة الريفية، وإعداد أفراد القرى للمستقبل باستخدام الإمكانات الحديثة، وزيادة القدرة التنافسية للقرى، وتوفير التعليم للأطفال

والشباب والكبار في المكان نفسه، وإنشاء هذه المراكز في جميع القرى بحلول نهاية العام.[19]

ظاهرة الهجرة وسياسات التعليم

كانت الهجرة موجودة طوال تاريخ البشرية، كما كانت منطقة الأناضول موطنًا لهذه الحركة. وتشكل التركيبة المتعددة الأعراق والثقافات التي تشكلت في تركيا بفعل الهجرات التاريخية فسيفساء غنية من الناحية الاجتماعية والثقافية والدينية، وتسهم في تشكيل هوية البلاد.

تضم تركيا العديد من المجموعات العرقية المختلفة التي تحافظ على لغاتها وثقافاتها وتقاليدها، مثل الأكراد والظاظا والعرب واللاز والشركس. على الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة عن التنوع العرقي، إلا أنه يمكن تكوين فكرة عامة من خلال بيانات اللغة الأم. وفقًا لبحث أجري حول هذا الموضوع، فإن توزيع اللغات الأم المستخدمة في تركيا هو كما يأتي: تبرز اللغة التركية بوصفها اللغة الأم الأكثر انتشارًا بنسبة 84.54%، تليها اللغة الكردية بنسبة 11.97%. تليها الزازية (1.01%) والعربية (1.38%). أما اللغات الأخرى الأقل انتشارًا فهي الأرمنية (0.07%) والرومانية (0.06%) واليهودية/ العبرية (0.01%) ولغات البلقان (0.23%) واللغات القوقازية (0.07%)، واللازية (0.12%)، والشركسية (0.11%)، واللغات التركية (0.28%)، والقبطية (0.01%)، ولغات أوروبا الغربية (0.03%)، ولغات أخرى (0.12%).[20] ويشير هذا الواقع إلى ضرورة أن يكون الاعتراف بحقوق مختلف المجموعات الثقافية وحمايتها جزءًا مهمًّا من السياسات التعليمية والاجتماعية. وقد كان أحد أهداف حزم الإصلاح الديمقراطي التي طرحها حزب العدالة والتنمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو الاستجابة لهذا الواقع.

تغيرت سياسات الهجرة خلال الانتقال من العهد العثماني إلى الجمهورية التركية؛ وركزت في فترة الجمهورية على قبول المهاجرين من أصل تركي. وأصبحت هذه السياسات رسمية بموجب قانون الإسكان عام 1934. ومنذ الثمانينيات، أصبحت تركيا بلدًا يستقبل المهاجرين بسبب الاضطرابات السياسية في البلدان المجاورة، وأدت الحرب الأهلية في سوريا عام 2011 إلى أكبر موجة هجرة. حتى عام 2024، لجأ 3 ملايين و158 ألفًا و724 سوريًّا إلى تركيا، كما تقدم حوالي 300 ألف شخص من أفغانستان وباكستان

والعراق وإيران بطلبات لجوء. وقد وضعت تركيا سياسات في مجالات مثل التعليم والصحة والتوظيف من أجل دمج المهاجرين. وفي عام 2013، صدر قانون الأجانب والحماية الدولية، وأُنشِئت رئاسة إدارة الهجرة. وبالنظر إلى حجم الهجرة والهجرات المحتملة، يتضح أن تركيا بحاجة إلى منظور طويل الأمد لإدارة الهجرة.[21]

تؤثر التطورات في البلدان في الهجرة، والهجرة تؤثر في التطورات. فالدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، التي تستقبل ما يقرب من 10 أضعاف عدد المهاجرين في تركيا، وألمانيا، التي تستقبل ما يقرب من 5 أضعاف عدد المهاجرين في تركيا، تواجه هي الأخرى هجرة مكثفة. عند تصنيف المهن إلى مستويات مهارية متوسطة ودنيا وعالية، نجد أن المهارات الدنيا هي الأكثر شيوعًا وتستقبلها الآن الدول المتقدمة والنامية بشكل أكبر. ذلك لأن المهاجرين يتمكنون من التمسك بالحياة في بلدانهم الجديدة وتلبية احتياجاتهم من المهارات. وهناك العديد من الدراسات حول هذا الموضوع.[22]

يوجد اليوم في تركيا أكثر من 5 ملايين أجنبي/ مهاجر. 3.5 ملايين منهم هم لاجئون سوريون بدؤوا في القدوم هربًا من الحرب الأهلية في سوريا. وقد اتّخِذ العديد من التدابير على مدى سنوات في نظام التعليم لمواجهة هذا الحجم من السكان المهاجرين. في البداية، خُفِّفت إجراءات المعادلة والتوثيق، وقُبِل الطلاب في النظام التعليمي من خلال اختبارات تحديد المستوى. نُقِلت خدمة التعليم التي بدأت في مراكز التعليم المؤقتة (GEM) إلى المدارس الحكومية بالكامل مع مرور الوقت. يبلغ عدد الأطفال السوريين في سن الدراسة حوالي 872 ألف طفل. يمكن لجميع الطلاب الحصول على التعليم المجاني في الظروف نفسها التي يتمتع بها المواطنون الأتراك. وقد حدث العديد من التحولات في نظامنا التعليمي من خلال الحملات والتدريبات في مجال قبول مشكلة اللغة والاختلافات الثقافية. ولا يزال تعليم المهاجرين أحد أهم بنود جدول أعمال السياسة التعليمية في بلدنا منذ عام 2012. أمام هذا النزوح الجماعي وغير المنظم، حظيت تركيا بتقدير كبير من جميع أنحاء العالم بفضل التدابير الشاملة التي اتخذتها والتي تركز على الإنسان. وقد أسهمت هذه التطورات في تطوير قدرات النظام التعليمي التركي في مجال قبول الاختلافات والشمولية وحل الأزمات.

الأسرة والقيم في الحياة الحضرية

أدّى تأثير التصنيع والتحديث إلى تغير المعايير والقيم الاجتماعية، وإلى قيام الأفراد بوضع قواعدهم الخاصة، وهذا أدى إلى إضعاف النظام الأخلاقي الاجتماعي. ابتعد

الأفراد عن مفهوم الأسرة وبدؤوا في إبراز هوياتهم الخاصة. وأدى هذا إلى غربة الفرد عن نفسه وعن المجتمع.[23] وفقًا لتقرير هيئة الإحصاء التركية عام 2017، مع تغير البنية الثقافية، ضعفت العلاقات الأسرية وزادت حالات الطلاق. ومن بين الأسباب الرئيسة للطلاق، تبرز المشكلات الاقتصادية ونقص التواصل والمشكلات الأسرية.[24] وفي هذه المرحلة التي تشهد تزايد هذه الظاهرة، تهدد الحملات العالمية السلبية الموجهة ضد الأسرة ومشروعات مثل إزالة الفروق بين الجنسين بنية الأسرة التركية.[25]

على الرغم من أن مفكري القرن التاسع عشر توقعوا أن الدين سيفقد أهميته مع تطور المجتمع الصناعي، إلا أن هذه التوقعات لم تتحقق. لا يزال الدين يؤدّي دورًا مهمًّا في حياة الأفراد، لكن تأثيره في العلاقات مع العالم آخذ في التراجع. في تركيا أيضًا، طُبِّقت العلمانية بوصفها سياسة دولة منذ السنوات الأولى للجمهورية، وحُذِفت عبارة «دين الدولة هو الإسلام» من دستور عام 1924، وحلّ محلها مبدأ العلمانية في 5 فبراير 1937. وقد انعكس هذا الوضع على مجال التعليم، حيث جرى تقييد التعليم الديني، ولاسيما في الفترة الأولى من الجمهورية. وبعد عام 1950، توسع التعليم الديني مع صعود الأحزاب المحافظة، لكنه واجه عقبات مستمرة من قبل البيروقراطية العلمانية.

عند النظر إلى دراسات الهوية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نرى أن الشباب يتجنبون تعريف أنفسهم بالهويات التقليدية، ويواجهون ارتباكًا بين القيم الحديثة والتقليدية. وفقًا لدراسة مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (SEKAM) في عام 2016، على الرغم من أن 39% من الشباب عرّفوا أنفسهم على أنهم مسلمون، إلا أنه حُدِّد أن الشباب لديهم تفضيلات تتعارض مع هذه الهوية.[26] إن تعريف 72% من الشباب أنفسهم على أنهم حديثون وتقليديون في آن واحد، يدل على البنية المختلطة المذكورة. تظهر بحوث هيئة الإحصاء التركية (TÜİK) أن غالبية المجتمع تعرّف نفسها على أنها متدينة وترغب في تربية أطفالها على التدين، إلا أن علاقة المجتمع بالقيم الدينية ظلت سطحية؛ بسبب عدم حصوله على تعليم ديني كاف. في أواخر العهد العثماني، اقتصرت الحداثة على المجالات التقنية، أما مع قيام الجمهورية، فقد اكتسبت الحداثة الثقافية أهمية. أدى هذا الفهم الغربي للتاريخ إلى ظهور عقدة ثقافية في المجتمع التركي، وقطع الصلة بين الإسلام والعلم. وبشكل خاص، أدت الإصلاحات التعليمية الغربية المتطرفة إلى إبعاد المجتمع عن تراكمه الثقافي والروحي في التوليفة التركية–الإسلامية، وتشكلت بنية جذرية في الأجيال الجديدة. ورغم محاولات الأوساط المحافظة الحفاظ على هذه

الروابط خارج المدرسة، إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية. لذلك، طالبت قطاعات واسعة من المجتمع في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بتوفير تعليم ديني جيد.

اتّبعت حكومات حزب العدالة والتنمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سياسات مختلفة بهدف حماية بنية الأسرة وتربية أجيال متدينة وتنمية الثقافة الوطنية، وذلك استجابة للتغيرات الاجتماعية والثقافية. في إطار سياسة حماية الشباب، صدرت قوانين تشجّع على الإنجاب، وتحقق تقديم مساعدات عند الولادة لكل طفل. وتحقق تطوير سياسات اجتماعية مختلفة لحماية بنية الأسرة، وبذلت وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية جهودًا مستقلة وتعاونية، ولاسيما مع الأفراد المحتاجين، لتقديم مساعدات عينية ونقدية لدعم التعليم لجميع شرائح المجتمع. وفي إطار سياسات التعليم، شددت حكومات حزب العدالة والتنمية على هدف تربية أجيال متدينة، وأولت مدارس الأئمة والخطباء والتعليم الديني أهمية بارزة. وفي هذا السياق، أُنشِئت البنية التحتية اللازمة لتوفير التعليم الديني بشكل أكثر منهجية. مع تشجيع مدارس الأئمة والخطباء، حدثت زيادة في عدد هذه المدارس، حيث التحق 12% من طلاب التعليم الثانوي بها. اكتسبت حماية الثقافة الوطنية وتعليم القيم أهمية في مواجهة التغيرات الثقافية السريعة. أصدرت وزارة التربية والتعليم في عام 2010 تعميمًا لتطوير تعليم القيم في المدارس، وشدّد التعميم على ضرورة غرس 26 قيمة أساسية في نفوس الطلاب. وفي العام الدراسي 2017-2018م، أصبح تعليم القيم جزءًا من المنهج الدراسي الجديد، بهدف غرس هذه القيم في نفوس الطلاب.

الخاتمة

تتأثر سياسات التعليم بشكل مباشر بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. شهدت تركيا خلال العشرين عامًا الماضية تحولات كبيرة، وأدّت هذه التغيرات إلى إعادة تشكيل سياسات التعليم. أثرت العوامل الاقتصادية، مثل النمو الاقتصادي والأزمات والعولمة وتوزيع الدخل، والعوامل الاجتماعية، مثل التغيرات الديموغرافية والتحضر والهجرة، بشكل مباشر في سياسات التعليم. من ثَمّ، لا ينبغي فهم نتائج سياسات التعليم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من خلال التفضيلات الشخصية أو السياسية للفاعلين فحسب، بل من خلال هذه الظواهر أيضًا.

انضمّت تركيا إلى عملية العولمة منذ الثمانينيات، وأصبحت أكثر اندماجًا في

الاقتصاد العالمي من خلال إستراتيجية النمو القائمة على التصدير، وزاد فيها تدفق رأس المال، وأحرزت تقدمًا في مجال نقل التكنولوجيا. لكنها واجهت في هذه المرحلة بعض الصعوبات، مثل عدم المساواة في توزيع الدخل والأزمات المالية ومشكلات تراكم رأس المال. تأثرت تركيا بالأزمات الاقتصادية العالمية في عامَي 2001 و2008، لكنها سعت إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التدابير المتخذة لمواجهة هذه الأزمات.

أدّى النمو الاقتصادي إلى زيادة الاستثمارات في نظام التعليم في تركيا. وقد ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس، ولاسيما في مجالي التعليم المهني والتعليم العالي، بفضل الإصلاحات التي أُجرِيت في هذين المجالين، وسُعي إلى توفير تكافؤ الفرص في التعليم. وأدى توسيع ميزانية التعليم إلى زيادة عدد المعلمين وتحسين البنية التحتية. وتحققت زيادة وصول الطلاب إلى المواد التعليمية، كما تحقق توفير الدعم الاجتماعي للفئات المحرومة. وقد سعت تركيا إلى تحقيق توازن مستدام بين التعليم والاقتصاد، وتبين أن الإنفاق على التعليم له تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي. كما زادت نفقات تركيا على البحث والتطوير، وهذا أدى إلى زيادة الاستثمارات المبتكرة ودورها في التنمية الاقتصادية. ويشير ارتفاع تركيا في تصنيفات الابتكار إلى أهمية العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية.

شهدت تركيا خلال العشرين عامًا الماضية تغيرات ديموغرافية وتأثيرات العولمة والتحضر والهجرة وتغيرات في بنية الأسرة والقيم الاجتماعية، وهذا كلّه أدى إلى حدوث تحولات اجتماعية مهمّة أثرت بشكل مباشر في الوصول إلى التعليم وتنوع الخدمات والمناهج الدراسية. وقد أدّت جميع هذه التحولات الاجتماعية إلى اكتساب نظام التعليم بنية ديناميكية، ووضع إستراتيجيات جديدة للتكيف مع التنوع الاجتماعي والثقافي. أما شيخوخة المجتمع، وانخفاض معدلات الخصوبة، وتناقص عدد السكان الشباب، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة- فقد أوجدت احتياجات جديدة في مجال إستراتيجيات التخطيط التربوي. أدى التوسع الحضري السريع إلى زيادة الطلب على البنية التحتية التعليمية في المدن، وهذا أدى إلى تعطّل المدارس في المناطق الريفية، واستلزم تنفيذ مشروعات مثل مراكز الحياة الريفية لتنشيط المدارس الريفية. كما أدّت الهجرة الداخلية والخارجية، ولاسيما زيادة تنوع الطلاب من اللاجئين السوريين، إلى الحاجة إلى تطوير سياسات تعليمية شاملة. كما أن حساسية مختلف شرائح المجتمع تجاه الحفاظ على القيم الأسرية والثقافية والدينية والأخلاقية التي أضعفتها بعض

الظواهر مثل العولمة والتحضر- دعمت ظهور سياسات محددة، مثل زيادة عدد مدارس الأئمة والخطباء، وإدخال دروس الدين الاختيارية، وإدراج تعليم القيم في المناهج الدراسية بشكل أكثر جودة.

الهوامش والمراجع:

1. Özlem Çakmak, "Eğitimin Ekonomiye ve Kalkınmaya Etkisi", Dicle Üniversitesi Ziya Gökalp Eğitim Fakültesi Dergisi, Sayı: 11, (2008), s. 33-41.
2. Şadan Çalışkan, Mustafa Karabacak ve Oytun Meçik, "Türkiye'de Eğitim-Ekonomik Büyüme İlişkisi: 1923-2011 (Kantitatif Bir Yaklaşım)", Yönetim Bilimleri Dergisi, Cilt: 11, Sayı: 21, (2013), s. 29-48.
3. Recep Emre Eriçok ve Veli Yılancı, "Eğitim Harcamaları ve Ekonomik Büyüme İlişkisi: Sınır Testi Yaklaşımı", Bilgi Ekonomisi ve Yönetimi Dergisi, Cilt: 8, Sayı: 1, (2013), s. 87-101.
4. Selim Selim, Yusuf Purtaş ve Doğan Uysal, "G-20 Ülkelerinde Eğitim Harcamalarının Ekonomik Büyüme Üzerindeki Etkisi", Optimum Ekonomi ve Yönetim Bilimleri Dergisi, Cilt: 1, Sayı: 2, (2014), s. 1-15.
5. Gönül İçli, "Eğitim, İstihdam ve Teknoloji", Pamukkale University Journal of Education, Cilt: 9, Sayı: 9, (Ocak 2001), s. 65-71.
6. "World Bank Open Data".
7. Saima Wasim, Hasan Raza, Syed Aamir Alam Rizvi ve Mumtaz Ali, "The Impact of Employment and Education on the Economic Growth of Pakistan: A Time-Series Analysis", Journal of Economics and Sustainable Development, Cilt: 14, Sayı: 2, (2023), s. 45-58.
8. "World Bank Open Data".
9. "Vatandaşın Bütçe Rehberi 2024 Yılı Bütçesi", T.C. Cumhurbaşkanlığı Strateji ve Bütçe Başkanlığı, (2024), https://www.sbb.gov.tr/wp-content/uploads/2024/01/2024-VatandasinButce-Rehberi.pdf, (Erişim tarihi: 12 Kasım 2024).
10. "Türkiye'de 5-14 Yaş Aralığındaki Okullaşma Oranı Yüzde 99'a Ulaştı", MEB, (2023), https://www.meb.gov.tr/turkiyede-5-14-yas-araligindaki-okullasma-orani-yuzde-99a-ulasti/haber/29875/tr, (Erişim tarihi: 12 Kasım 2024).
11. Cenk Beyaz, "Yüzüncü Yılında Türkiye Demografisi", Humanitas: Uluslararası Sosyal Bilimler Dergisi, Cumhuriyet'in 100. Yılı Özel Sayısı, Sayı: 12, (2024), s. 57-85.
12. "Nüfus İstatistikleri Portalı", TÜİK, https://nip.tuik.gov.tr/?value=YasGrubunaGoreNufus, (Erişim tarihi: 12 Kasım 2024).

13. Mesfin Abate ve Fikirte Mariam Desta, “Examining the Relationship Between Fertility Rates and Socioeconomic Development in Rural and Urban Ethiopia: A Demographic Analysis from 2000 to 2020”, Journal of Research in Social Science and Humanities, Cilt: 3, Sayı: 8, (2024); Athanase Iyakaremye, “Assessing the Impact of Education on Life Expectancy in Rwanda”, International Journal of Economics, Cilt: 9, Sayı: 2, (2024), s. 65-73; Tianheng Wang, “The Impact of Female Education on Fertility: Evidence from Malawi Universal Primary Education Program”, Journal of Demographic Economics, (2024), s. 1-29.

14. Beyaz, “Yüzüncü Yılında Türkiye Demografisi”.

15. Fahriye Leziz Taner, Abdurrahman Ongur, Vedat Yıldırım Tağar, Cansu Kozan ve Merzuh Taner, “Türkiye’de Kırdan Kente Göç, Nedenleri ve Sonuçları Üzerine Değerlendirmeler”, Socrates Journal of Inter- disciplinary Social Studies, Cilt: 10, Sayı: 45, (2024), s. 1-8.

16. Byulegenova, B. B., Pogodin, S. N., Turemuratov, O. Z. Gumilyov Eurasian National University, “Ur- banization as a Global Trend: Causes and Consequences”, Bulletin of the L.N. Gumilyov Eurasian National University. Political Science. Regional Studies, Oriental Studies. Turkology Series, Cilt: 142, Sayı: 1, (2023), s. 37-42.

17. Ying Chao, “Parental Migration Education: The Impact of Parental Migration Education on the Mental Health of Chinese Rural Students”, BCP Business & Management, Sayı: 43, (2023), s. 1-6.

18. “Açılan Köy Yaşam Merkezi Sayısı 3 Bin 500’e Ulaştı”, T.C. MEB Bilgi İşlem Dairesi Başkanlığı İnternet Hizmetleri Daire Başkanlığı, (2023), https://www.meb.gov.tr/acilan-koy-yasam-merkezi-sayisi-3-bin-500e-ulasti/haber/30068/tr, (Erişim tarihi: 12 Kasım 2024).

19. “Cumhurbaşkanı Erdoğan, 2000 Köy Yaşam Merkezinin Açılışını Gerçekleştirdi”, T.C. Cum- hurbaşkanlığı, 7 Kasım 2022, https://www.tccb.gov.tr/haberler/410/141538/cumhurbaskani-erdogan-2000-koy-yasam-merkezi-nin-acilisini-gerceklestirdi, (Erişim tarihi: 12 Kasım 2024).

20. “Biz Kimiz? Toplumsal Yapı Ara5tırması 2006”, KONDA Araştırma ve Danışmanlık, https://konda.com.tr/uploads/2006-09-konda-toplumsal-yapi-e06eae581afa97f4a6acc01606f55f9f4f8a3a44797a2401c- 11b16aca4f34aec.pdf. (Erişim tarihi: 10 Kasım 2024).

21. Alper Altınöz, “Türkiye’de Göç Yönetimi ve Entegrasyon Politikaları”, Boyabat İktisadi ve İdari Bilim- ler Fakültesi E-Dergisi, Cilt: 4, Sayı: 1, (2024), s. 1-27.

22. Viktoriia Adamyk and Kateryna Dyachuk, “International Student Migration: Current Trends and Challenges for Developing Countries”, Herald of Economics, Cilt: 1, Sayı: 1, (2023), s. 45-58.

23. Talip Küçükcan, “Modernleşme ve Sekülerleşme Kuramları Bağlamında Din, Toplumsal Değişme ve İslam Dünyası”, İslam Ara5tırmaları Dergisi, Sayı: 13, (2005), s. 109-128.

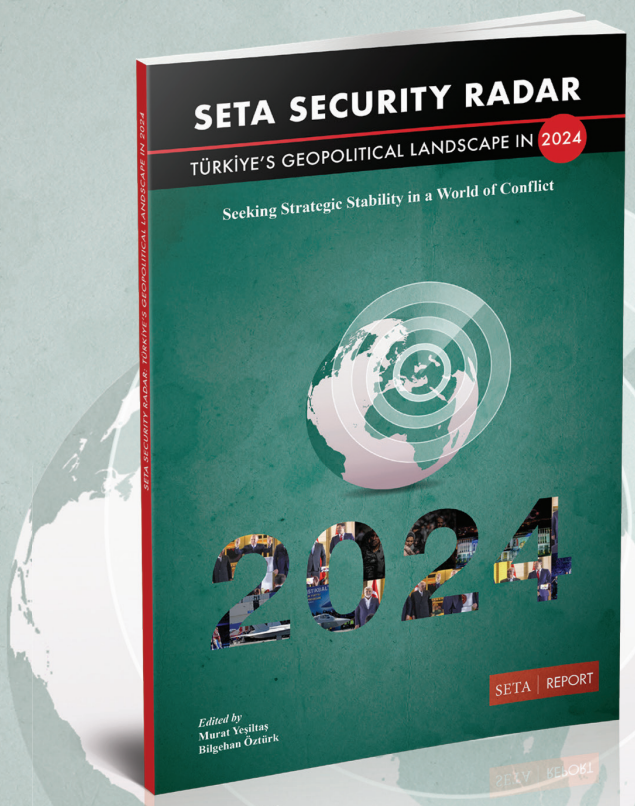
24. “İstatistiklerle Aile”, TÜİK Haber Bülteni, Sayı: 24646, 10 Mayıs 2017.

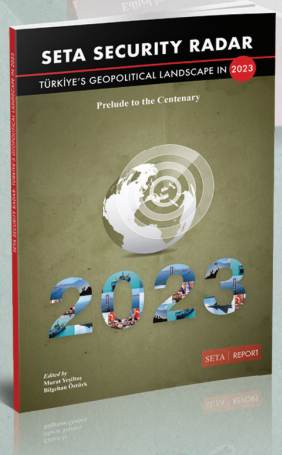
25. Osman Aydınlı, Harun Abacı, İsmail Şimşek vd., Uluslararası 21. Yüzyılda Gençlik ve İnanç Eğilim- leri, 1. Cilt, (İlahiyat, İstanbul: 2022), s. 673; Alpaslan Çobanoğlu, “Türk Aile Yapısında ve Kültüründe Yakın Gelecekte Önem Kazanacağı Öngörülen Değişimler”, Sosyal ve Be5eri Bilimler Dergisi, Cilt: 4, Sayı: 2, (2020), s. 68-80; Talip Küçükcan, “Modernleşme ve Sekülerleşme Kuramları Bağlamında Din, Toplumsal Değişme ve İslam Dünyası”, İslam Ara5tırmaları Dergisi, Sayı: 13, (2005), s. 109-128.

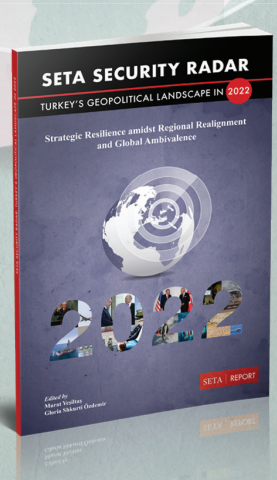
26. “Türkiye’de Gençlik Araştırması”, SEKAM, (2016), https://www.sekam.com.tr/sayfa.php?detay=turkiye%5Cde-genclik-, (Erişim tarihi: 12 Kasım 2024).

SETA SECURITY RADAR

TÜRKİYE'S GEOPOLITICAL LANDSCAPE IN 2024







Read Online

setavakfi setadc setav setavakfi

www.setav.org/en • books@setav.org

SETA

مدارس الأئمة والخطباء والتعليم الديني في تركيا

محمد أسعد ألطن طاش*

* جامعة اسطنبول مدنيات، تركيا.

ملخص: يتناول هذا البحث المسار التاريخي والتحولات التي شهدتها مدارس الأئمة والخطباء منذ تأسيسها عام 1924 في إطار قانون توحيد التعليم، وصولاً إلى يومنا هذا، ويسلّط الضوء على الأبعاد السياسية والأيديولوجية التي أثّرت في بنية هذه المدارس وأهدافها، ويكشف كيف أصبحت ساحة صراع بين التيارات العلمانية والمحافظة، خصوصًا بعد انقلاب 28 فبراير 1997م. ويستعرض كذلك التحوّلات الكمّية والنوعية التي طرأت عليها في عهد حزب العدالة والتنمية، مؤكدًا ضرورة تقييمها وفق أسس تربوية، بعيدًا عن التجاذبات السياسية.

الكلمات المفتاحية: مدارس الأئمة والخطباء، التعليم، الدين، تركيا، العلمانية.

Imam Hatip Schools and Religious Education in Türkiye

MUHAMMED ESAT ALTINTAŞ*

ORCID NO:0000-0002-1677-9982 maltintas@medeniyet.edu.tr

* Istanbul Medeniyet University, Türkiye.

ABSTRACT: *This article examines the historical trajectory and transformations of Imam Hatip schools since their establishment in 1924 under the Law on the Unification of Education, up to the present day. It highlights the political and ideological dimensions that have influenced the structure and objectives of these schools, revealing how they became a battleground between secular and conservative forces, especially after the February 28, 1997 coup. The article also reviews the quantitative and qualitative changes during the era of the Justice and Development Party, emphasizing the need to evaluate these institutions based on educational principles rather than political polarization.*

Keywords: *Imam Hatip schools, Education, Religion, Türkiye, Secularism.*

رؤيـــة تركيـــة
2025-(3/14)
87 - 118

Received Date: 08 / 06 / 2025 • Accepted Date: 11 / 08 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-003-005

مقدمة

تُعَدّ مدارس الأئمة والخطباء من أعرق المؤسسات التعليمية في تاريخ التعليم التركي، وقد أُسِّست في إطار المادة الرابعة من قانون «توحيد التعليم» الذي أُقِرّ في 3 مارس 1924. ومنذ تأسيسها، كانت هذه المدارس محل نقاش دائم في الأجندة التركية من حيث أهدافها وبنيتها ومناهجها وعددها وطلابها وخريجوها، بل كانت مشروع مؤسسة تعليمية كثيرًا ما طُعِن في وجودها ومشروعيتها ومكانتها القانونية.

وتجدر الإشارة إلى أن النقاشات المتعلقة بهذه المدارس لا تُجرَى غالبًا على أسس تربوية بحتة، بل تأتي في الغالب ضمن أطر سياسية أو أيديولوجية. إذ يستخدم كل حزب سياسي هذه المدارس أداة لنقل رسائله المتعلقة بالتعليم الديني وفقًا لأيديولوجيته الخاصة. وفي هذا السياق، يرى بعض الأطراف هذه المدارس كأنها تتعارض مع مبدأ العلمانية وقانون توحيد التعليم، متجاهلين أنها وليدة القانون الأساسي للجمهورية، في حين يعدّها آخرون قوة توحيدية للبلاد وضمانة للعلمانية، ويرون فيها المؤسسة الوحيدة القادرة على تربية الإنسان الذي تحتاج إليه هذه الأمة. ولهذا السبب، فإن التحولات السياسية التي شهدتها الجمهورية التركية أثرت بشكل مباشر في هذه المدارس، وجعلتها ميدانًا للصراع بين التيارات العلمانية والمحافظة. غير أن ما ينبغي أن يكون هو تقييم هذه المؤسسات لا من خلال سيطرة القوى السياسية أو الزوايا الأيديولوجية، بل وفقًا لطلبات أولياء الأمور والأهداف التي أُسِّست من أجلها، والعمل على رفع جودتها وكفاءتها.[1]

مرّ النظام التعليمي في تركيا عبر التاريخ بالعديد من التغيّرات والتحوّلات، وكانت مدارس الأئمة والخطباء من أكثر المؤسسات تأثرًا بهذه التحولات؛ إذ عرفت تاريخًا متقلّبًا شمل الإغلاق، وعرقلة النشاط، ثم إعادة الفتح. وقد تلقّت هذه المدارس ضربة قوية خاصة بعد انقلاب «ما بعد الحداثة» في 28 فبراير 1997 .غير أن الأمور بدأت تتغير مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، حيث شهد التعليم الديني أيضًا تحولات كبيرة، وسياسات إصلاحية بارزة. فقد اتّخذ حزب العدالة والتنمية تدريجيًّا سلسلة من الخطوات لإزالة الإجراءات الظالمة التي استهدفت مدارس الأئمة والخطباء بعد 28 فبراير 1997. ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، شهدت مدارس الأئمة والخطباء تحولات كبيرة من حيث الكمّ والنوع.

يتناول هذا البحث التحولات والتغيرات والاتجاهات التي شهدتها مدارس الأئمة

والخطباء منذ تأسيس حزب العدالة والتنمية حتى يومنا هذا، من حيث الأبعاد الكمية والنوعية. وإنّ دراسة كيفية تشكّل هذه المدارس والتغيرات التي طرأت عليها في عهد حزب العدالة والتنمية أمر مهمّ؛ لفهم واقعها الحالي، واقتراح السياسات المناسبة مستقبلاً.

المسار التاريخي لمدارس الأئمة والخطباء

لكي نتمكن من تقييم تطور مدارس الأئمة والخطباء خلال العشرين سنة الماضية على نحو سليم، ومن أجل فهم واقعها الحالي بشكل أفضل، من المفيد إلقاء نظرة موجزة على مسارها التاريخي منذ نشأتها. فمعرفة تاريخ هذه المدارس منذ تأسيسها حتى اليوم أمر بالغ الأهمية؛ لأنه يرشد إلى كيفية استمرارها في المستقبل. فمشكلات اليوم والغد وإمكاناتها تنبع من مجرى هذا التاريخ.[2]

يرجع الأساس القانوني والشرعي الأهم لوجود مدارس الأئمة والخطباء داخل النظام التعليمي التركي إلى قانون توحيد التعليم رقم 430، الصادر في 3 مارس 1924، الذي نصّ على ربط جميع المؤسسات التعليمية في البلاد -بميزانياتها- بوزارة المعارف «التربية والتعليم». واستنادًا إلى المادة الرابعة من هذا القانون، جرى افتتاح 29 مدرسة من مدارس الأئمة والخطباء. لكن عمر هذه المدارس لم يدُم سوى ست سنوات فقط. ففي نهاية العام الدراسي 1931-1932 أُغلِقت مدارس الأئمة والخطباء بالكامل، ورغم ادعاءات سبب الإغلاق التي طُرِحت حينها، تمثّلت في عدم وجود طلاب، وعدم خدمتها أهداف تأسيسها، وكونها عبئًا على ميزانية الدولة -وهي ذرائع تفتقر إلى الأساس المنطقي- فإنّ السبب الحقيقي وراء إغلاقها كان انعكاسًا مباشرًا لمفهوم العلمانية الإقصائية الذي تبنّاه النظام في تلك الفترة.[3]

في ظل ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع الانتقال إلى حياة متعددة الأحزاب، بدأت محاولات مراجعة وتصحيح السياسات العلمانية الإقصائية التي انتهجها حزب الشعب الجمهوري خلال فترة الحكم الأحادي. وقد ترافقت هذه المحاولات مع وعود الحزب الجديد: «الحزب الديمقراطي»، الذي ظهر على الساحة بتوجّه أكثر قربًا للدين، وهو ما أثار قلق حزب الشعب الجمهوري ودفعه إلى افتتاح مؤسسات تعليمية مدتها عشرة أشهر في إسطنبول وأنقرة تحت مسمّى: دورات إعداد الأئمة والخطباء.[4]

في عام 1949، قام حزب الشعب الجمهوري، بدافع سياسي، بإنشاء تلك الدورات

المؤقتة، غير أن الأمر تغيّر مع وصول الحزب الديمقراطي إلى السلطة؛ إذ تحوّلت تلك الدورات إلى مدارس الأئمة والخطباء. واستنادًا إلى المادة الرابعة من قانون توحيد التعليم، أُعيد افتتاح مدارس الأئمة والخطباء في سبع محافظات على مستوى المرحلة الإعدادية، مدة الدراسة فيها أربع سنوات بعد المرحلة الابتدائية .وقد أسهم التعاون بين جلال أوكتن وتوفيق إليري في إسباغ مضمون أكاديمي، وبرامج تعليمية، وأهداف واضحة على هذه المدارس، بحيث لم تعد تُقارَن بتلك الدورات الصغيرة والهزيلة التي أُنشِئت عام 1949. وفي عام 1954، أُضيفت إلى مدارس الأئمة والخطباء أقسام ثانوية مدتها ثلاث سنوات.[5]

عقب هذه التطورات، لاقت هذه المدارس إقبالاً شعبيًّا كبيرًا. فبحلول عام 1970، بلغ عدد مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية 72 مدرسة، أي ما يعادل عشرة أضعاف عددها خلال عشرين عامًا، في حين ارتفع عدد طلابها من 876 طالبًا إلى 41,767 طالبًا، أي بزيادة تقارب خمسين ضعفًا. وقد أثارت هذه الطفرة الكمية الجدل في الأوساط العامة، حيث عبّر بعض أفراد المجتمع عن قلقهم من أن هذه المدارس تشكّل تهديدًا للعلمانية ومسار التحديث، وتُحدِث ازدواجية في النظام التعليمي، وهذا أدّى إلى تكثيف المحاولات لإغلاق الأقسام الإعدادية منها. وقد تناولت خطط التنمية الخمسية والمجالس القومية للتربية والتعليم هذه المسألة، وجرت التوصية بإغلاق الأقسام الإعدادية من مدارس الأئمة والخطباء.[6]

من النقاط الفارقة المهمّة في تاريخ مدارس الأئمة والخطباء مذكرة 12 مارس 1971 العسكرية، إذ شهدت مدارس الأئمة والخطباء بعد هذا التدخل تغييرَيْن أساسيين: أولهما كان إغلاق أقسامها في المرحلة الإعدادية بذريعة مخالفتها لقانون «توحيد التعليم». إذ كانت هذه المدارس، منذ عام 1951 حتى 1971، تقدم تعليمًا مدته سبع سنوات مقسمة إلى أربع سنوات للمرحلة الإعدادية، وثلاث سنوات للثانوية. وقد ورد في اللائحة التي أعدتها وزارة التربية الوطنية ونُشرت في 22 مايو 1972 ما يأتي:

«مدرسة الأئمة والخطباء: هي مدرسة مهنية، تقدّم تعليمًا مدة أربع سنوات بعد المرحلة الإعدادية، وتُعِدّ طلابها للعمل في المجال المهني، وكذلك للتعليم العالي في مجال تخصصهم».

العبارة الجديرة بالتوقف عندها في هذه اللائحة هي: «في مجال تخصصهم»، وهو ما

يعني أن خريجي مدارس الأئمة والخطباء لا يحقّ لهم مواصلة تعليمهم العالي إلا في تخصصات دينية، وهذا حدَّ من خياراتهم الأكاديمية. بالإضافة إلى ذلك، نصّت اللائحة الصادرة عام 1972 على منع تسجيل الطالبات في هذه المدارس. وقد أدّت هذه التطورات إلى فقدان سريع في أعداد الطلاب، إذ انخفض عدد الطلاب من 41,767 في عام 1970–1971 إلى 10,552 فقط في 1973–1974، أي بلغ التراجع إلى ما يعادل ربع العدد تقريبًا. وفي عام 1976، ألغى مجلس الدولة القرار المتعلق بمنع الفتيات، باعتباره مخالفًا لمبدأ تكافؤ الفرص، وسمح مجددًا بقبول الطالبات في هذه المدارس.

> منح «قانون التعليم الأساسي»، خريجي مدارس الأئمة والخطباء حق الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الأخرى، بعد أن كان قبولهم محصورًا في «المعاهد الإسلامية العليا» وهذا أدى إلى ارتفاع عدد مدارس الأئمة والخطباء وعدد طلابها

إلا أن نقطة التحوّل الأهمّ جاءت بعد عام من هذا القرار، حين صدر «قانون التعليم الأساسي» رقم 1739، الذي شكّل علامة فارقة في مسيرة مدارس الأئمة والخطباء، إذ قامت حكومة التحالف بين حزب الشعب الجمهوري وحزب السلامة الوطنية، التي أُسِّست عام 1974، بإعادة فتح أقسام المرحلة الإعدادية لمدارس الأئمة والخطباء التي أُغلقت عام 1971، تنفيذًا لوعودها الانتخابية. وبموجب قانون التعليم الأساسي الصادر عام 1973، جرى تغيير اسم «مدرسة الأئمة والخطباء» إلى «ثانوية الأئمة والخطباء»، كما أُعيد ربط التعليم في هذه المدارس بالمرحلة الابتدائية بعد أن جرى اختصاره قبل عامين إلى أربع سنوات فقط، وأصبح التعليم فيها يمتد سبع سنوات، وقد نصت المادة 32 من قانون التعليم الأساسي على ما يأتي:

«ثانويات الأئمة والخطباء: هي مؤسسات تعليمية تابعة لوزارة التربية الوطنية، تُفتح بهدف إعداد الكوادر المكلّفة بالقيام بالخدمات الدينية، مثل الإمامة والخطابة، وتدريس القرآن الكريم، وتطبّق برامج تُعدّ الطلاب من جهة للمهنة، ومن جهة أخرى للتعليم العالي، وذلك ضمن منظومة التعليم الثانوي».

وبهذا القانون، لم تحصل مدارس الأئمة والخطباء على دعم قانوني إضافي فقط إلى جانب قانون «توحيد التعليم»، بل مُنِح خريجوها أيضًا حق الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الأخرى، بعد أن كان قبولهم محصورًا في «المعاهد الإسلامية العليا». ونتيجةً لكل هذه التغييرات، ارتفع مجددًا عدد مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية وعدد طلابها. إذ

بلغ عدد الطلاب في الفترة 1974–1975 نحو 24,091 طالبًا، وقفز إلى 138,798 طالبًا في عام 1980–1981، أي بزيادة تُقدَّر بنحو خمسة أضعاف.[7]

بين عامَي 1980 و1997، لم تحدث تغييرات جوهرية في أوضاع مدارس الأئمة والخطباء. حتى خلال فترة انقلاب 1980 العسكري، واصل هذا النوع من المدارس تطوره الكمي والنوعي بشكل مستقر حتى عام 1997، حين طُبِّق قانون التعليم الإلزامي المتواصل لثماني سنوات. وفي هذا الإطار، وبموجب ما ورد في الخطة الخمسية الخامسة للتنمية، وبهدف تعليم أبناء العمال الأتراك في الخارج، فُتح في العام الدراسي 1985–1986 أول ثانوية هي «ثانوية الأناضول للأئمة والخطباء» في منطقة بيكوز، لتقديم التعليم باللغة الألمانية. لاحقًا، وفي العام الدراسي 1989–1990، أُضيف قسم باللغة الإنجليزية إلى المدرسة التي نُقلت إلى كارتال، وتوالى افتتاح مدارس مماثلة، سواء بشكل مستقل أو ضمن ثانويات الأئمة والخطباء التقليدية.[8]

في الفترة من 13 إلى 17 مايو 1996، أوصت الجلسة الخامسة عشرة للمجلس الوطني للتعليم بفرض التعليم الإلزامي غير المنقطع، وتوجيه طلاب المدارس المهنية إلى التعليم العالي في تخصصاتهم. وفي أعقاب هذه التوصيات، اتخذ مجلس الأمن القومي في اجتماعه بتاريخ 28 فبراير 1997 قرارات سلبية مسّت المدارس الدينية، وعلى رأسها مدارس الأئمة والخطباء، التي عدّها الجناح العسكري في المجلس من أبرز مصادر «الأنشطة الرجعية» المزعومة.

ونص القرار الرابع الصادر عن المجلس على ما يأتي:

«يجب أن تبقى مؤسساتنا التعليمية الوطنية، المكلّفة بإعداد رجال دين مستنيرين أوفياء للنظام الجمهوري ومبادئ أتاتورك وإصلاحاته، ضمن المستوى المطلوب، ووفقًا لروح قانون توحيد التعليم».

ورغم أن اسم مدارس الأئمة والخطباء لم يُذكر صراحة، إلا أن العبارة المتعلقة بـ«الاحتفاظ بها ضمن الحاجة» و«وفقًا لروح قانون توحيد التعليم»، عكست نية واضحة لتقييد عدد طلاب هذه المدارس بما يتناسب مع حاجة رئاسة الشؤون الدينية فقط، ومنع خريجيها من الالتحاق بالتعليم العالي خارج كليات الشريعة. وعليه، شكّلت المادة الرابعة من قرارات المجلس نقطة انطلاق لتقليص مكتسبات مدارس الأئمة والخطباء على المستويين الكمي والنوعي.[9]



كان عام 1997 منعطفًا تاريخيًّا لمدارس الأئمة والخطباء. فالمكاسب التي تحققت في مجال التعليم الديني منذ الانتقال إلى التعددية الحزبية بدأت تتلاشى واحدة تلو الأخرى. أهم هذه الخطوات كان قانون «التعليم الإلزامي المستمر لثماني سنوات» الصادر في 16 أغسطس 1997، الذي أدّى أوّلاً إلى إغلاق الأقسام الإعدادية في جميع المدارس المهنية، وعلى رأسها مدارس الأئمة والخطباء. ومنذ عام 1998، توقفت مدارس الأئمة والخطباء عن قبول طلاب في مرحلتها الإعدادية، واقتصر دورها على التعليم الثانوي فقط. وبعد ثلاثة أيام فقط من صدور القانون، أصدرت هيئة المناهج والبرامج في وزارة التربية الوطنية القرار رقم 174، الذي حوّل هذه المدارس إلى مؤسسات ثانوية فقط. لكن لم يتوقف الأمر هنا؛ فالمؤسسات المعادية لتلك المدارس فرضت قيودًا على الأقسام الثانوية أيضًا.

فمثلاً:

لم يُسمَح للطلاب في الصفّين الثاني والثالث من ثانويات الأئمة والخطباء بالانتقال إلى مدارس أخرى لإكمال دراستهم.

مُنع الطلاب المسجّلون في هذه المدارس من دخول جامعات خارج كليات الشريعة، إذ حُظر تسجيلهم في ثانويات أخرى من أجل تعطيل مسارهم الجامعي.

حتى كليات الشريعة نفسها، جرى تقليص مقاعدها بشكل كبير، وهذا أدّى إلى خنق طلاب الأئمة والخطباء، ومنعهم من التقدم التعليمي.

بعض الطلاب الذين حاولوا الحصول على إفادة ترك المدرسة من الأئمة والخطباء للالتحاق بثانويات أخرى، قوبلوا بالرفض، وتعرض المديرون الذين قبلوهم إلى تحقيقات وفُصِل بعضهم من وظائفهم.[10]

إنّ هذه السياسات الأيديولوجية ضد مدارس الأئمة والخطباء أدّت إلى تقويض المدارس المهنية كافة أيضًا، إذ أصبح التعامل معها يحمل صبغة سياسية أكثر من كونه تعليميًّا، وهذا زاد من أزمتها على مستوى النظام التعليمي العام. انتهك المعارضون لمدارس الأئمة والخطباء لأسباب أيديولوجية- قانون توحيد التعليم وقانون المبادئ الأساسية للتعليم الوطني الصادر عام 1973 بشكل واضح وصريح. فعلى الرغم من أن هذين القانونين ينصّان رسميًّا على إنشاء مدارس لتخريج الأئمة والخطباء، إلا أن هذه المدارس وُوجهت بنضال قاسٍ بناءً على مسوِّغات سياسية وأيديولوجية، ووصِفت بأنها «بؤر رجعية» وأنها تقوم بـ«تجزئة التعليم».

وفي أعقاب تلك الفترة، شهدت مدارس الأئمة والخطباء تراجعًا كبيرًا من حيث الكمّ والنوع. فقبل تطبيق نظام التعليم المتواصل (الذي أُقِرّ لاحقًا)، كان عدد الطلاب في المرحلة المتوسطة لمدارس الأئمة والخطباء خلال العام الدراسي 1996-1997 يبلغ 318,775 طالبًا، لكن بعد سريان هذا القانون، بدأ مسار الإغلاق التدريجي، وانخفض عدد الطلاب في العام الدراسي 2000-2001 إلى 5,532 فقط. ولم يقتصر الأمر على انخفاض عدد الطلاب، بل شهدت نوعية الطلاب أيضًا تراجعًا وتغيرًا كبيرًا. فقد أصبحت مدارس الأئمة والخطباء تُعَدّ مؤسسات متوسطة لا يُقبل عليها إلا من لا يرغب في دخول الجامعة، أو من يستهدف فقط كليات الشريعة، أو حتى من لا يفكر أصلاً في مواصلة التعليم. وقد أدّى هذا التغيير إلى تراجع ملحوظ في مستوى كوادر رئاسة الشؤون الدينية، كما تدهورت جودة طلاب كليات الإلهيات.[11] وفي أعقاب انقلاب «ما بعد الحداثة» في 28 فبراير، لم تُغلق المرحلة المتوسطة فقط من مدارس الأئمة والخطباء، بل جرى أيضًا فرض نظام «فارق النسب» بموجب تعديل في المادة 45 من قانون التعليم العالي رقم 2547، للحد من دخول خريجي مدارس الأئمة والخطباء إلى الجامعات.

فبقرار المجلس التعليم العالي الصادر في اجتماعه بتاريخ 30 يوليو 1998 (رقم القرار: 98.8.90)، أصبح من شبه المستحيل لخريجي هذه المدارس دخول أي مؤسسة تعليم عالٍ خارج كليات الشريعة. فبينما كانت تُضرَب درجة النجاح في التعليم الثانوي لخريجي مدارس الأئمة والخطباء والمدارس المهنية في حساب القبول بنسبة 0.3، كانت تُضرب درجات طلاب المدارس الثانوية الأخرى بنسبة 0.8، وهو ما فرض على خريجي الأئمة والخطباء دخول الامتحان النهائي وهم متأخرون بنحو 30 نقطة مقارنة بأقرانهم من المدارس الأخرى. وبسبب هذا التطبيق الجديد، لم يتمكن حتى الطلاب الذين حصلوا على درجات عالية في امتحان القبول الجامعي من الالتحاق بكليات جيدة، مقارنةً بأقرانهم من خريجي المدارس الأخرى الذين حصلوا على عدد أقل من الإجابات الصحيحة. بل حتى أولئك الذين حصلوا على ترتيب ضمن أول 1000 طالب، لم يُقبلوا إلا بشق الأنفس في كليات ذات معدلات قبول منخفضة جدًّا. وبهذا الشكل، حدث انتهاك حق خريجي هذه المدارس في التعليم بطريقة لا يمكن تعويضها.[12]

الجدول 1. معدلات القبول الجامعي في مدارس الأئمة والخطباء الثانوية (1998–2005، النسبة المئوية)

السنة	حقوق	سياسة	تعليم	التربية الدينية والأخلاقية	شريعة
1998	232	277	3.285	322	1.420
1999	54	97	315	669	1.324
2000	96	149	639	778	1.254
2001	82	93	541	785	917
2002	91	70	433	603	685
2003	42	678	97	440	508
2004	11	115	226	429	500
2005	4	68	153	474	546

كما هو موضح في الجدول رقم1، فإن فرق المعامل الذي طُبّق من قِبل مجلس التعليم العالي (YÖK) في امتحانات القبول الجامعي (0.5 للمجالات المتوافقة، و0.2

لغير المتوافقة) أثّر سلبًا في التحاق خريجي ثانويات الأئمة والخطباء بالكليات المختلفة. غير أن الفاعلين السياسيين في تلك الفترة لم يكتفوا بهذه العقوبة المفروضة على خريجي ثانويات الأئمة والخطباء، بل ذهبوا إلى مزيد من التشديد. فعندما لاحظ المسؤولون قبول بعض طلاب الأئمة والخطباء -وإن كان عددهم قليلاً- في كليات خارج نطاق الإلهيات، اتُّخذ قرار بتعديل نظام المعاملات نحو مزيد من التشديد.

ففي عام 2003، قرر مجلس التعليم العالي أن يُضرَب المعدل المرجّح للنجاح في المرحلة الثانوية بـ(0.8) للطلاب الذين يختارون تخصصًا جامعيًّا متوافقًا مع مجال دراستهم في الثانوية، وبـ(0.3) للطلاب الذين يختارون تخصصًا غير متوافق. وبهذا القرار، أصبح دخول خريجي الثانويات المهنية إلى تخصصات جامعية مختلفة شبه مستحيل. ومع هذا العائق الجديد، اضطر طلاب الثانويات المهنية إلى بدء السباق بنقص يقارب 50 نقطة مقارنةً بزملائهم من المدارس الثانوية العامة (وكان هذا الفرق 30 نقطة في السابق). فعلى سبيل المثال، لم تتمكن الطالبة «إسراء إيجيجي» خريجة ثانوية كارتال الأناضولية للأئمة والخطباء، التي حصلت على الترتيب 21 على مستوى تركيا في امتحان نظام اختيار وتنسيق الطلاب (ÖSYS) عام 2003، من دخول التخصص الجامعي الذي كانت تطمح إليه.

وكما هو موضح في الجدول1، ففي عام 2005، وبسبب تطبيق نظام المعامل الجديد، استطاع 4 فقط من خريجي ثانويات الأئمة والخطباء الالتحاق بكليات الحقوق، و68 بكلية العلوم السياسية، و153 بدراسات تعليمية خارج تخصص مادة الثقافة الدينية والأخلاق، و474 بقسم تعليم الثقافة الدينية والأخلاق، و546 بكلية الإلهيات. ومن النقاط اللافتة في الجدول أيضًا، الانخفاض التدريجي في عدد المقاعد المخصصة لكليات الإلهيات. وهكذا، لم يُمنَع خريجو الأئمة والخطباء من دخول تخصصات أخرى فحسب، بل واجهوا أيضًا قيودًا في التخصصات التي كانت تُعَدّ ضمن مجالهم كتعليم الثقافة الدينية أو الإلهيات.

وفي هذه المرحلة، حُرِم طلاب الأئمة والخطباء من أحلامهم المستقبلية، وجرى السعي لعزلهم عن المجتمع. واضطر آلاف الطلاب الذين تعرضوا لهذه العقبات الظالمة خلال تلك الفترة لمواجهة صعوبات نفسية واجتماعية واقتصادية.[13] وقُبَيل فترة 28 فبراير (الانقلاب الأبيض)، كانت مدارس الأئمة والخطباء تحظى بطلب كبير، لكنها بدأت لاحقًا تعاني نقصًا في أعداد الطلاب. ففي نهاية عام 2002، انخفض عدد طلاب هذه

المدارس بشكل ملحوظ. ويُعزَى هذا الانخفاض إلى إغلاق الأقسام الإعدادية لتلك المدارس في عهد انقلاب 28 فبراير، وإلى تطبيق نظام المعامل المختلف في امتحانات القبول الجامعي، وهذا أدى إلى تراجع كبير في أعداد الطلاب بالمرحلة الثانوية. إضافة إلى ذلك، فُرِضت قيود على دخول الطالبات المحجبات إلى مدارس الأئمة والخطباء.

في الختام، فإن مدارس الأئمة والخطباء التي كانت تحظى بإقبال كثيف قبل فترة انقلاب 28 شباط، أصبحت مع مرور الوقت تعاني نقصًا في أعداد الطلاب. وقد يكون من المفيد مشاركة بعض البيانات المتعلقة بأعداد الطلاب في هذه المدارس خلال تلك الفترة الزمنية؛ لفهم المسألة بشكل أوضح.

وصلت مدارس الأئمة والخطباء في تركيا إلى أعلى مستوى من حيث عدد الطلاب أول مرة في العام الدراسي 1996–1997، أي قُبَيل بدء فترة انقلاب 28 شباط مباشرة. وفي تلك الفترة، بلغ إجمالي عدد الطلاب في هذه المدارس، عند جمع المرحلتين المتوسطة والثانوية (511.002). غير أن هذا العدد انخفض بسرعة مع بداية فترة انقلاب 28 شباط، ليصل في نهاية العام الدراسي 2002–2003 إلى (64.534) طالبًا فقط. وكما هو موضح في الجدول2، فإن مدارس الأئمة والخطباء في العام الدراسي 2002–2003 قد تراجعت إلى مستوى يعادل تقريبًا 13 % فقط من عدد الطلاب قبل ست سنوات.

الجدول 2. عدد المدارس والطلاب في مدارس الأئمة والخطباء قبل وبعد انقلاب 28 فبراير (1996–2003)

	أعداد مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية		أعداد مدارس الأئمة والخطباء الثانوية		
السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد الطلاب	مجموع الطلاب
1996-1997	601	318.775	601	192.227	511.002
1997-1998	604	218.631	605	178.046	396.677
2002-2003	-	-	536	64.534	64.534

المصدر: إدارة تطوير الإستراتيجية، https: / /sgb.meb.gov.tr

كان الهدف الحقيقي الوحيد من كل هذه الإجراءات هو: تحويل ثانويات الأئمة والخطباء، عبر السنوات، إلى مدارس غير مفضلة، بحيث تغلق تدريجيًا من تلقاء نفسها كما حدث في الماضي.

بمعنى آخر، كان المقصود هو إعادة تشكيل الصورة القائلة: «لم نغلق هذه المدارس نحن! بل أُغلِقت بسبب الإهمال، وعدم الاهتمام»، كما حدث في ثلاثينيات القرن الماضي، وذلك لإيهام الرأي العام بذلك.[14]

ومن المثير للاهتمام أنه بينما كان نسبة طلاب ثانويات الأئمة والخطباء من إجمالي طلاب المرحلة الثانوية النظامية تبلغ حوالي 10.88% قُبَيل فترة انقلاب 28 فبراير، فإن هذه النسبة انخفضت إلى 2.37% فقط في عام 2004، وهذا يدل بوضوح على تحقّق الهدف الذي سعى إليه الانقلاب في 28 فبراير.[15]

الحقوق والإنجازات التي تحققت في مدارس الأئمة والخطباء خلال فترة حزب العدالة والتنمية

في برنامج حزب العدالة والتنمية الذي أُسِّس عام 2001 تحت هذه الظروف، وردت وعود مهمّة تتعلق بالتعليم، منها إعادة تنظيم التعليم الإلزامي بشكل تدريجي يسمح بالاختيار والتوجيه، وإنهاء تطبيق المعامل الذي يعوّق تكافؤ الفرص، وإدخال مواد دينية اختيارية إلى جانب مقرر الثقافة الدينية والأخلاق الإلزامي.[16]

وجاء وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 بداية عهد جديد للتعليم الديني، وبالأخص لمدارس الأئمة والخطباء. إذ اتّخذ إجراءات تدريجية لتلبية مطالب المجتمع المتعلقة بهذه المدارس. خلال الفترة من 2003 وحتى 2023، أُعِيد فتح مدارس الأئمة والخطباء التي أُغلِقت على مستوى المرحلة الإعدادية، وأُلغِيت عقبة المعامل التي كانت تُطبَّق ضدها، وجرى إنهاء حظر ارتداء الحجاب، وغير ذلك من الخطوات الإيجابية التي حقّقت حقوقًا وإنجازات مهمّة في عدة مجالات.[17]

عمل حزب العدالة والتنمية ضمن سياساته القائمة على تلبية مطالب الناس على حل الانتهاكات الظالمة التي خلفها عهد انقلاب 28 فبراير، ورفع الضغوط المفروضة على التعليم الديني. ومع ذلك، لم يكن وصول الحزب إلى السلطة في 2002 يعني نهاية فورية لتأثير النخب العلمانية الاستبعادية في المجتمع، بل مثّل بداية مرحلة بدأ فيها التراجع التدريجي لتلك الممارسات الجائرة التي بلغت ذروتها في فترة انقلاب 28 فبراير. لأنه

من المستحيل إصلاح ما تضرر من عناصر وأسس التعليم بسرعة، أو تعويض الخسائر في وقت قصير. وقد واجهت محاولات حزب العدالة والتنمية في الفترتين الأوليين في تحويل العلمانية الاستبعادية إلى علمانية تحررية– معارضة شديدة من قبل نخبة علمانية مركزية تضم العسكريين، وأعضاء القضاء الأعلى، والبيروقراطيين، والأكاديميين، وبعض وسائل الإعلام، وأصحاب رؤوس الأموال الكبار. واستنادًا إلى الدروس المستفادة من التجارب السابقة، تجنّب حزب العدالة والتنمية في فتراته الأولى الصدام مع هذه الفئات التي لديها حساسية تجاه العلمانية الاستبعادية. لذلك، أمضى الحزب أول فترتين في توفير الأساس السياسي والقانوني والنفسي اللازم لاتخاذ خطوات في مجالات الحريات الدينية، والتعليم الديني، والخدمات الدينية. أما مطالب رفع الحواجز أمام مدارس الأئمة والخطباء والتصدي للظلم الواقع عليها، فقد تحققت تلبيتها بشكل أكبر في فترة حكم الحزب الثالثة.[18]

أهم مبادرة لحزب العدالة والتنمية بعد عام 2002 كانت تتعلق بحل مشكلة «المعامل» التي فُرِضت بشكل غير عادل منذ عام 1999. في بداية تلك الفترة، حاولت الحكومة معالجةَ مسألة فرق المعامل التي أثّرت في جميع المدارس المهنية، لكنها ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بثانويات الأئمة والخطباء. في أكتوبر 2003، قُدّم مشروع قانون للبرلمان يتعلّق بالمدارس المهنية، لكنه سُحِب بعد ردود فعل معارضة. وفي مايو 2004، قُدِّم مشروع قانون جديد إلى مجلس التعليم العالي بهدف إعادة تنظيم دخول الجامعات، إلا أن بعض المواد التي تؤثر في ثانويات الأئمة والخطباء رفضها رئيس الجمهورية آنذاك.

في فترة رئاسة أردوغان تيزيش لمجلس التعليم العالي، لم يحدث أي تغيير في قضية فرق المعامل. وفي ديسمبر 2005، أجرت وزارة التربية الوطنية تعديلاً في لائحة التعليم المفتوح يسمح لخريجي المدارس المهنية بأخذ مواد تعويضية للحصول على شهادة ثانوية عامة، إلا أن هذا التعديل أُلغِي في فبراير 2006 بقرار من مجلس الدولة بعد دعوى قضائية من التعليم العالي. جرت مناقشة مسألة المعامل في المجلس الوطني للتربية السابع عشر عام 2006، حيث برزت فكرة ضرورة مشاركة جميع طلاب المرحلة الثانوية في امتحانات القبول الجامعي على أساس متساوٍ وشروط متكافئة، لكن لم يُتَّخَذ قرار بإلغاء المعامل. بسبب اختلاف وجهة نظر الحكومة، أخفقت جهود إلغاء نظام المعامل في تلك الفترة.

في عهد يوسف ضيا أوزجان، الذي عينه الرئيس عبد الله غول، أُجرِي تعديل جديد

لإلغاء المعامل. في اجتماع مجلس التعليم العالي بتاريخ 21 يوليو 2009، قُرِّر (بقرار رقم 1266) إلغاء فرق المعامل المستخدم في امتحانات القبول الجامعي (0.8 داخل المجال و0.3 خارجه). لكن بعد فترة قصيرة، رفعت نقابة المحامين في إسطنبول دعوى قضائية لإلغاء القرار، فقام مجلس الدولة، في 20 نوفمبر 2009، بإلغاء قرار التعليم بالإجماع. بعد ذلك، خفّض التعليم العالي فرق المعامل بين المدارس العامة والمدارس المهنية إلى 0.02، إلا أن هذا القرار أيضًا ألغاه في 2010 مجلس الدولة. في العام نفسه، ألغت وزارة التربية الوطنية تطبيق مواد التخصص في التعليم الثانوي بشكل كامل. وفي 20 يوليو 2010، صدر قرار مجلس التعليم والتربية رقم 76 بإعادة تنظيم جداول الدروس في التعليم الابتدائي والثانوي، وهذا أدى إلى حل مشكلة المعامل.

في 1 ديسمبر 2011، أعلن التعليم العالي (بقرار رقم 2011.37.421) مساواة المعاملات المختلفة، وهذا يعني نهاية عدم المساواة في المعامل في مدارس الأئمة والخطباء. لاحقًا، خلال التعديلات القانونية لنظام التعليم الجديد الذي كان تشريعه في 2012 عُدِّل قانون التعليم العالي، فأُلغِي نظام المعامل بشكل دائم. يُذكَر أن نظام المعامل الذي كان له تأثير سلبي في الهيكل المؤسسي لمدارس الأئمة والخطباء وقيّد آفاق خريجيها قد جرى إلغاؤه في السنة الرابعة عشرة من حكم حزب العدالة والتنمية.[19]

في انقلاب 28 فبراير 1997، طُبِّق نظام التعليم الإلزامي المستمر مدة ثماني سنوات (قانون رقم 4306)، حيث أُغلقت المدارس الإعدادية ودُمِجت مع التعليم الابتدائي، وهذا رفع مدة التعليم الابتدائي إلى ثماني سنوات، وأدى ذلك إلى إغلاق أقسام الإعدادية في مدارس الأئمة والخطباء. وكان الدافع الأساسي وراء التعليم المستمر هو استهداف التعليم الديني، وبالأخص مدارس الأئمة والخطباء. ولم يكن أثر هذا القانون ماديًّا فقط بسبب الصعوبات التي سببها، بل ترك آثارًا روحية عميقة.[20]

بعد إلغاء تطبيق فرق المعامل في عهد حزب العدالة والتنمية، جرى اتخاذ تغيير مهمّ آخر يتعلق بمدارس الأئمة والخطباء، وذلك في إطار إعادة هيكلة النظام التعليمي التركي، حيث صدر قانون رقم 6287 في عام 2012، المعروف شعبيًّا بـ«نظام التعليم 4+4+4»، الذي أعاد تشكيل الهيكل المؤسسي لهذه المدارس. ينص البند الثالث من القانون المذكور على أن «تأسيس مؤسسات التعليم الابتدائي يجب أن يكون كمدارس مستقلة تشمل المرحلة الابتدائية والمتوسطة، إلا أنه يمكن تأسيس المدارس المتوسطة مع الابتدائية أو الثانوية بحسب الإمكانيات والظروف».



غيّر هذا القانون نظام التعليم الإلزامي المستمر المحدد بمدة ثماني سنوات، وزاد فترة التعليم الإلزامي إلى اثني عشر عامًا، مقسّمًا إلى ثلاث مراحل مدة كل منها أربع سنوات: الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية.

وهكذا أصبح من الممكن إنشاء مدارس متوسطة بأنواع مختلفة بعد المرحلة الابتدائية، وبذلك حوّل هذا القانون المدارس المتوسطة إلى هيكل ثنائي الطبقات يتضمن المدرسة المتوسطة العادية ومدرسة الأئمة والخطباء المتوسطة.

أُعِيد فتح الأقسام المتوسطة لمدارس الأئمة والخطباء التي أُغلقت خلال فترة نظام انقلاب 28 فبراير. وفي هذا الإطار، أُتيحت الفرصة للطلاب الذين أَتمّوا أربع سنوات من التعليم الابتدائي باختيار مدرسة الأئمة والخطباء المتوسطة للفترة التعليمية الثانية التي تمتدّ أربع سنوات. ومن هنا كان تنظيم التعليم الثانوي وفق نظام يسمح بتوجيه الأفراد وفقًا لاهتماماتهم واحتياجاتهم ومواهبهم. وبشكل خاص، أُتيح للطلاب في المرحلة الثانية (المدارس المتوسطة) الحق في تغيير خياراتهم بحرية ضمن العملية التعليمية، بما

يتوافق مع مبادئ الدولة الديمقراطية. وكان هذا التمكن من تعديل الخيارات داخل النظام خطوة مهمة. نتيجة لهذا القانون، جرى افتتاح 1,099 مدرسة متوسطة للأئمة والخطباء في العام الدراسي 2012–2013 على مستوى البلاد، وكان عدد الطلاب فيها 94,467 طالبًا. وازداد عدد هذه المدارس بسرعة ليصل إلى 2,777 مدرسة في العام الدراسي 2016–2017، أي بزيادة قدرها نحو 2.5 مرة، كما بلغ عدد الطلاب 657,020 طالبًا، مسجلاً زيادة ستة أضعاف تقريبًا.[21]

إن إحياء مدارس الأئمة والخطباء المتوسطة التي تعرضت لضرر بالغ بعد فترة 28 فبراير بفضل نظام التعليم 4+4+4 اعتبارًا من عام 2012، يُعتبر تطورًا إيجابيًا. وبفضل جهود حزب العدالة والتنمية، ارتفعت نسبة الطلاب الملتحقين بمدارس الأئمة والخطباء المتوسطة إلى إجمالي الطلاب في المدارس المتوسطة من 1.81% في عام 2013 إلى 12.59% في عام 2023.[22]

شهدت مدارس الأئمة والخطباء انخفاضًا ملحوظًا في أعداد الطلاب نتيجة القرارات المتخذة خلال فترة 28 فبراير؛ ففي العام الدراسي 1996–1997، كان هناك 511,502 طالبًا في 601 مدرسة تضم المرحلتين المتوسطة والثانوية، إلا أن هذا العدد تراجع إلى أدنى مستوى له وبلغ 64,534 طالبًا في العام الدراسي 2002–2003. مع تولي حزب العدالة والتنمية للحكم، لوحظ ارتفاع جديد في أعداد الطلاب في مدارس الأئمة والخطباء الثانوية اعتبارًا من عام 2003، حيث تضاعف عدد الطلاب تقريبًا خمس مرات بين 2003 و2012. لكن الزيادة الكبيرة حدثت بعد عام 2012، عقب التعديلات القانونية التي أزالت العوائق أمام هذه المدارس.[23]

تجدر الإشارة إلى أن نسبة طلاب مدارس الأئمة والخطباء الثانوية ضمن إجمالي طلاب المرحلة الثانوية، والتي كانت 10.88% قبل انقلاب 28 فبراير، انخفضت إلى 2.37% في عام 2004، ثم عادت لترتفع مجددًا إلى 10.34% في عام 2022، وهو ما يدل على تطبيع وضع هذه المدارس خلال عهد حزب العدالة والتنمية.[24]

في عهد حزب العدالة والتنمية، وفي إطار خطوات الديمقراطية في مجال التعليم، تم إلغاء تطبيق فرق المعامل، ورفع الحظر على ارتداء الحجاب، بالإضافة إلى افتتاح مدارس الأئمة والخطباء الثانوية للبنات، مما ساهم في زيادة نسب التحاق الطالبات بهذه المدارس. يشير الارتفاع المنتظم في أعداد الطالبات الملتحقات بمدارس الأئمة والخطباء خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية إلى أن هذه المدارس شكّلت بديلاً

لأسر لا ترغب في تعليم بناتها لأسباب دينية بعد المرحلة الابتدائية. وأصبحت مدارس الأئمة والخطباء المتوسطة والثانوية للبنات معروفة في المجتمع كمؤسسات تعليم ديني. وعلاوة على مساهمتها في تعليم الفتيات، كان لهذه المدارس دور هام في توسيع مشاركة النساء في مجال الخدمات الدينية.[25]

التغييرات في البرامج الدراسية لمدارس الأئمة والخطباء

في عهد حزب العدالة والتنمية، تم إجراء تغييرات شاملة وتجديدات في البرامج الدراسية لمدارس الأئمة والخطباء. شهدت هذه الفترة تحولات في محتوى المناهج وطرق التدريس، بهدف تحقيق تعليم ديني عصري ومتعدد الجوانب يتماشى مع متطلبات العصر. لم تقتصر البرامج على المواد الدينية فحسب، بل تم توسيعها لتشمل العلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية، واللغات الأجنبية، بما يهدف إلى تخريج طلبة متزودين بالمعرفة الدينية والثقافية والأكاديمية على حد سواء. من خلال الإصلاحات التي طالت البرامج التعليمية، تم تسهيل وصول خريجي مدارس الأئمة والخطباء إلى التعليم العالي، كما تم تطوير المهارات المهنية وقدرات التفكير النقدي لديهم. إضافة إلى ذلك، تم دمج التطورات التكنولوجية والمواد التعليمية الرقمية لتعزيز مفهوم التعليم العصري.

لقد أسهمت هذه التغييرات والتجديدات في تعزيز مكانة مدارس الأئمة والخطباء في المجتمع، ومهدت الطريق أمام خريجيها للاضطلاع بأدوار أكثر فعالية في الحياة الاجتماعية والأكاديمية. بعد إزالة العقبات التي كانت تعترض مدارس الأئمة والخطباء خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، حيث شهدت هذه المدارس تطورًا كميًا ملحوظًا، تم التركيز لاحقًا على التطور النوعي. ومن هذا المنطلق تم تنفيذ بعض التغييرات والتحولات والتجديدات. أحد التجديدات الهامة التي أدخلها حزب العدالة والتنمية على برامج التعليم الديني كان إضافة دروس دينية اختيارية إلى المناهج الدراسية للمدارس الإعدادية العامة ومدارس الأئمة والخطباء الإعدادية مع دخول نظام التعليم «4+4+4» حيز التنفيذ في عام 2012.

تتألف مؤسسات التعليم الأساسي من مدارس ابتدائية إلزامية مدة كل منها أربع سنوات، ومدارس إعدادية إلزامية لمدة أربع سنوات تتيح الاختيار بين برامج مختلفة، بالإضافة إلى مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية. في المدارس الإعدادية ومدارس الأئمة

والخطباء الإعدادية، تُدرَّس مواد اختيارية تساند التعليم الثانوي وفقًا لقدرات الطلاب وتطورهم وتفضيلاتهم. وتُدرس في المرحلتين الإعدادية والثانوية بشكل اختياري مواد مثل القرآن الكريم، وسيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، والمعارف الدينية الأساسية. بعد المصادقة على القانون، ورد في جدول الحصص الأسبوعية للمؤسسات الابتدائية (الابتدائية والإعدادية) أن دروس القرآن الكريم، وسيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، والمعارف الدينية الأساسية ستُدرس اختياريًا بمعدل ساعتين أسبوعيًا في الصفوف 5 و6 و7 و8. وبذلك، تم إضافة دروس دينية جديدة إلى المناهج الدراسية إلى جانب مادة «ثقافة دينية وأخلاق» التي كانت تدرس إجباريًا منذ عام 1982 من الصف الرابع الابتدائي وحتى الصف الثاني عشر.[26]

في عام 2013، وبعد تحويل جميع المدارس الثانوية العامة إلى مدارس الأناضول الثانوية، تحولت مدارس الأئمة والخطباء الثانوية بالكامل في عام 2014 إلى مدارس الأئمة والخطباء الأناضولية، بهدف استقطاب طلاب أكثر تأهيلاً. حدث تغيير مهم آخر في العام الدراسي 2016–2017، حيث تم تحويل 34 مدرسة الأئمة والخطباء إلى مدارس مشروع تطبيقي، حيث بدأت تطبيق مشاريع في مجالات العلوم الطبيعية والاجتماعية. واستمر هذا الاتجاه مع افتتاح مدارس مشاريع الأئمة والخطباء في مجالات الحفظ القرآني، واللغات، والفنون الجميلة، والموسيقى، والرياضة، والتكنولوجيا، وغيرها. نموذج مدارس المشاريع الذي يضم برامج متنوعة جاء نتيجة بحث عن رفع جودة التعليم في هذه المدارس. حيث يتلقى الطلاب بالإضافة إلى موادهم المهنية دروسًا مكثفة في مجالات البرنامج المتخصص الذي يدرسون فيه.[27]

النقاش مستمر حول ما إذا كانت مدارس الأئمة والخطباء تُعد مدارس مهنية بحتة أم مدارس عامة تُعد للالتحاق بالجامعة. هناك رأي يرى أن التشريعات القانونية منذ أواخر العهد العثماني وحتى قانون توحيد التعليم صنفت هذه المدارس كمهنية. بينما يشير رأي آخر إلى أن هذه المدارس، لا سيما مع ازدياد اهتمام الفتيات بها، تؤدي إلى جانب إعداد المهنيين وظيفة تأهيل الطلاب للالتحاق بالتعليم العالي. تعددية البرامج في مدارس مشاريع الأئمة والخطباء تعكس أن هذه المدارس تتجاوز مجرد تلبية الحاجة للتعليم الديني وتخريج علماء دين مثقفين، إلى أهداف ومعانٍ أوسع.[28] لتجاوز المشاكل التي يواجهها خريجو مدارس الأئمة والخطباء عند التوجه إلى مؤسسات التعليم العالي

المتخصصة في مجالاتهم، تم إطلاق مشاريع جديدة، من بينها مشروع «مدارس الأئمة والخطباء المرتكزة على الدراسات الإسلامية». في إطار هذا المشروع، ومنذ العام الدراسي 2021–2022، بدأ تطبيق برامج إضافية دون تعديل المنهج الحالي، تهدف إلى تعزيز مهارات الطلاب في اللغة العربية والمهارات المهنية بفعالية أكبر. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص نسبة 10% من المقاعد الدراسية الإضافية في كليات الشريعة لطلاب مدارس مشاريع الأئمة والخطباء الحاصلين على شهادة حفظ القرآن، بهدف رفع كفاءتهم المهنية وتشجيعهم على التوجه إلى الدراسات الإسلامية.[29]

بعد عام 1980، بدأت مدارس الأئمة والخطباء تحظى باعتراف أكبر على المستوى الدولي، وقد ازدادت أهميتها بشكل ملحوظ خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، وذلك في سياق التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية وتوثيق العلاقات مع المجتمعات المسلمة في مختلف أنحاء العالم. لقد أصبحت النماذج التعليمية التي تقدمها هذه المدارس، وبُنيتها المؤسسية، ونوعية الكوادر التي تُخرّجها، محطّ اهتمام متزايد في المحافل الدولية. وقد اعتُبر النموذج التركي في تقديم الفهم الإسلامي داخل هذه المدارس مثالاً يُحتذى به من قِبل العديد من المجتمعات المسلمة حول العالم. وكنتيجة لذلك، تزايدت طلبات التعاون والمساعدة المقدمة إلى تركيا في مجال التعليم الديني وتكوين العاملين في هذا القطاع. وفي هذا السياق، بدأ افتتاح مؤسسات تعليمية شبيهة بمدارس الأئمة والخطباء في عدة بلدان، بالتعاون بين رئاسة الشؤون الدينية التركية من خلال وقف الديانة التركي ووزارة التربية الوطنية التركية. وهكذا، أصبحت مدارس الأئمة والخطباء، التي تمتلك إرثًا يمتد لأكثر من ستين عامًا داخل تركيا، نموذجًا تعليميًا دوليًا يُستنسخ ويُطبّق في عدد من الدول خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية.[30]

ومن بين التطورات اللافتة أيضًا في هذه المرحلة، ازدياد حركة الطلاب الدوليين نحو مدارس الأئمة والخطباء في تركيا. ويُعزى هذا التوجّه إلى رغبة تركيا في تلبية الحاجة المتزايدة لدى الدول ذات الأغلبية المسلمة –خاصة في منطقة البلقان، والقوقاز، وأفريقيا– إلى كوادر متخصصة في التعليم والخدمة الدينية، إلى جانب السعي لتعزيز التعاون الثقافي والتعليمي، وتكوين أفراد يسهمون في تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع تركيا، وترسيخ فهم ديني معتدل بعيد عن التطرف. وفي هذا الإطار، لعب البروتوكول الموقع بين المديرية العامة للتعليم الديني في وزارة التربية الوطنية التركية ووقف الديانة التركي بتاريخ 17 أغسطس/ آب 2006 دورًا محوريًا في فتح مدارس الأئمة والخطباء

الدولية داخل تركيا. وقد نصّ هذا البروتوكول على أن الهدف من هذه المدارس هو: «استقدام طلاب من خارج تركيا ليتعلموا الدين الإسلامي على نحو صحيح، وبناء جسور صداقة بين تركيا وتلك البلدان، وتخريج كوادر دينية متنورة، متسامحة، متمسكة بحرية الدين والمعتقد، ومزودة بالعلوم الوضعية». أما وزارة التربية الوطنية فقد أوضحت أن الغرض من هذه المبادرة يتمثل في تطوير الكفاءات اللغوية للطلاب القادمين من أكثر من 90 دولة، وتمكينهم من التعرف على ثقافات مختلفة، وإعدادهم ليكونوا قادرين على المنافسة على المستوى الدولي.[31]

وكما يتضح في الجدول (3)، فقد تلقى 14,748 طالبًا من جنسيات متعددة تعليمهم في المدارس الدولية للأناضول للأئمة والخطباء في تركيا. وبحسب بيانات المديرية العامة للتعليم الديني لعام 2024، فإن عدد الطلاب الدوليين/ الأجانب الملتحقين حاليًا بمدارس الأئمة والخطباء في تركيا يبلغ 129,447 طالبًا من 130 دولة مختلفة.

الجدول 3. عدد الطلاب في مدارس الأئمة والخطباء الثانوية الأناضولية الدولية (2006–2024)

السنوات	عدد الطلاب
2007-2006	326
2008-2007	368
2009-2008	372
2010-2009	419
2011-2010	477
2012-2011	527
2013-2012	568
2014-2013	635
2015-2014	788
2016-2015	862
2017-2016	1.035
2018-2017	1.032
2019-2018	1.076

السنوات	عدد الطلاب
2020-2019	1.211
2021-2020	914
2022-2021	1.187
2023-2022	1.610
2024-2023	1.371
الإجمالي	14.748

المصدر: المديرية العامة للتعليم الديني (2024).

من التطورات الأخرى التي شهدتها مدارس الأئمة والخطباء خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، تلك المتعلقة بتحسين جودة التعليم من خلال التعديلات التي أُدخلت على المناهج الدراسية. ففي ضوء التقدم الحاصل في مجالي العلوم والتكنولوجيا، تم تبني نهج يأخذ بعين الاعتبار اختلاف قدرات واهتمامات واحتياجات الطلاب، ويوفر مرونة في البرامج التعليمية تستوعب الفروقات في المستويات، وقد تم تحديث المناهج وفق هذا التوجه. وهدفت هذه التعديلات إلى رفع مستوى التعليم، وإعداد أفراد يمتلكون مؤهلات تمكّنهم من المنافسة في العالم المعاصر، وتنمية مهارات القرن الحادي والعشرين، وإتاحة الفرصة للطلاب لاكتشاف ميولهم ومواهبهم. وقد تم تعديل برامج التعليم في مدارس الأئمة والخطباء في عامي 2008 و2018، ويكمن الفرق الجوهري بين البرنامجين في أن برنامج 2008 صيغ بروح تعددية، بينما ابتعد برنامج 2018 عن هذا الفهم. ويعود تبني الفهم التعددي في إعداد برامج 2008 إلى ما كان سائدًا خلال العقد الأول من حكم الحزب بعد عام 2002، من تأثير لمفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وغيرها من العوامل التي أخذها الحزب بعين الاعتبار ووجهت النقاشات حول التعليم الديني الرسمي في تلك المرحلة. إلا أن هذه الديناميات بدأت تفقد زخمها اعتبارًا من عام 2011، وهو ما انعكس بدوره على الفهم الديني العلمي الذي تبنّاه البرنامج الجديد، حيث شهد تغيّرًا ملحوظًا.[32]

التطورات الرقمية

إن مشاركة بعض البيانات المتعلقة بمدارس الأئمة والخطباء من شأنها أن تسهم في فهم أوضح لحالة هذه المدارس، ولما شهدته من تغيّرات وتحوّلات خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية.

أعداد مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية والثانوية

بعد الانقلاب ما بعد الحداثي في 28 فبراير، أُغلقت مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية بالكامل، غير أنها أُعيد فتحها في عهد حزب العدالة والتنمية خلال العام الدراسي 2012-2013. ومنذ ذلك التاريخ، شهد عدد هذه المدارس تزايدًا مستمرًا ليبلغ 3,432 مدرسة في العام الدراسي 2022-2023. وبهذا، بلغت نسبة مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية من إجمالي المدارس الإعدادية في البلاد حوالي 18.15%.

الجدول 4. عدد مدارس الأئمة والخطباء الثانوية (2011-2023)

السنوات	أعداد مدارس الأئمة والخطباء المتوسطة
2012-2011	0
2013-2012	1.131
2014-2013	1.276
2015-2014	1.664
2016-2015	1.996
2017-2016	2.824
2018-2017	3.162
2019-2018	3.534
2020-2019	3.462
2021-2020	3.427
2022-2021	3.451
2023-2022	3.432

المصدر: رئاسة تطوير الإستراتيجية، https: / /sgb.meb.gov.tr

بعد 28 فبراير، شهدت مدارس الأئمة والخطباء الثانوية انخفاضًا كبيرًا في أعداد

الطلاب المسجلين فيها، وتبع ذلك ثبات نسبي في عدد هذه المدارس خلال الفترة بين عامي 2001 و2012. غير أن فترة حكم حزب العدالة والتنمية شهدت، اعتبارًا من عام 2012، زيادة ملحوظة في عدد هذه المدارس، وذلك نتيجة إلغاء الفارق في احتساب المعدلات ورفع الحظر عن ارتداء الحجاب، إضافة إلى إعادة فتح القسم الإعدادي. ووفقًا للبيانات الرسمية الحديثة الصادرة عن وزارة التربية الوطنية، بلغ عدد مدارس الأئمة والخطباء الثانوية في عام 2023 نحو 1,714 مدرسة، ما جعل نسبتها من إجمالي المدارس الثانوية تصل إلى 13.87%.

الجدول 5. عدد مدارس ثانويات الأئمة والخطباء (2001–2023)

السنوات	أعداد مدارس ثانويات الأئمة والخطباء
2002-2001	462
2003-2002	451
2003-2002	440
2004-2003	442
2005-2004	452
2006-2005	453
2007-2006	455
2008-2007	456
2009-2008	458
2010-2009	465
2011-2010	538
2012-2011	548
2013-2012	711
2014-2013	846
2015-2014	1.021
2016-2015	1.149

السنوات	أعداد مدارس ثانويات الأئمة والخطباء
2017-2016	1.412
2018-2017	1.482
2019-2018	1.609
2020-2019	1.625
2021-2020	1.673
2022-2021	1.693
2023-2022	1.714

المصدر: رئاسة تطوير الإستراتيجية، https: / /sgb.meb.gov.tr

أعداد الطلاب في المدارس الإعدادية والثانوية للأئمة والخطباء

انخفض عدد الطلاب في مدارس الأئمة والخطباء بشكل كبير عقب انقلاب 28 فبراير، إلا أن هذا العدد شهد ازديادًا ملحوظًا خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، وذلك نتيجة إزالة العراقيل التي كانت تعيق الإقبال على هذه المدارس، مثل ظلم نظام المفاضلة (التمييز في النسب المئوية)، وحظر الحجاب، وإغلاق مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية، وتقييد الانتقال الأفقي من مدارس الأئمة والخطباء الثانوية إلى مدارس أخرى. وقد أسهمت هذه الإصلاحات في ارتفاع عدد الطلاب المسجلين في هذه المدارس عامًا بعد عام بشكل ملحوظ.

الجدول 6. أعداد الطلاب الدارسين في المتوسطة لمدارس الأئمة والخطباء (2011-2023)

السنوات	عدد طلاب مدارس الأئمة والخطباء المتوسطة
2012-2011	0
2013-2012	94.967
2014-2013	240.015
2015-2014	385.830

السنوات	عدد طلاب مدارس الأئمة والخطباء المتوسطة
2016-2015	524.295
2017-2016	651.954
2018-2017	723.108
2019-2018	761.785
2020-2019	777.439
2021-2020	714.297
2022-2021	710.264
2023-2022	695.499

المصدر: رئاسة تطوير الإستراتيجية، https: / /sgb.meb.gov.tr

لقد شهد عدد الطلاب زيادة تُقدّر بنحو ستة أضعاف. ففي العام الدراسي 2022–2023، بلغت نسبة الطلاب المسجلين في مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية من إجمالي طلاب المرحلة الإعدادية 12.59%، بينما بلغت نسبة طلاب ثانويات الأئمة والخطباء من مجموع طلاب المرحلة الثانوية 10.05%.[33]

الجدول 7. أعداد الطلاب الدارسين في ثانويات الأئمة والخطباء (2001–2023)

السنوات	عدد طلاب ثانويات الأئمة والخطباء
2002-2001	462
2003-2002	451
2004-2003	440
2006-2005	442
2008-2007	452
2010-2009	453
2012-2011	455
2014-2013	456

السنوات	عدد طلاب ثانويات الأئمة والخطباء
2016-2015	458
2018-2017	465
2020-2019	538
2021-2020	548
2022-2021	711
2023-2022	846

المصدر: رئاسة تطوير الإستراتيجية، https: / /sgb.meb.gov.tr

نسب اختيار الطلبة لمواد التعليم الديني الاختياري

تم إدراج دروس التعليم الديني الاختياري في المدارس منذ عام 2012 باعتبارها حقًا دستوريًا، استجابة للطلب الشعبي الكبير. ومع ذلك، لم تكن نسب إقبال الطلبة على اختيار هذه الدروس بالمستوى المتوقع، بل إن هذه النسب تنخفض تدريجيًا مع التقدم في المستوى الدراسي. ويمكن إرجاع هذا الوضع إلى أسباب متعددة، تتعلق بالمعلم، والمناهج، والكتب الدراسية، وبيئة التعلم، والنظام التربوي بشكل عام. لذلك، فإن هذه العوامل تحتاج إلى تحليل شامل من مختلف الجوانب.[34]

الجدول 8. نسب الطلاب الذين يختارون مواد الدين الاختيارية في المدارس الإعدادية والثانوية (2012–2024، النسبة المئوية)

السنة	المرحلة المتوسطة				المرحلة الثانوية			
	الصف الخامس	الصف السادس	الصف السابع	الصف الثامن	الصف التاسع	الصف العاشر	الصف الحادي عشر	الصف الثاني عشر
2012–2013	28,30	–	–	–	33,80	–	–	–

السنة	المرحلة المتوسطة				المرحلة الثانوية			
2013–2014	37,40	25,30	–	–	38,40	8,10	–	–
2014–2015	23,50	19,90	16,70	–	32,60	20,90	3,80	–
2015–2016	22,50	18,90	14,30	9,30	33,10	20,40	3,30	2,50
2016–2017	23,83	19,61	14,36	8,50	34,42	21,38	4,40	2,89
2017–2018	23,00	19,71	9,83	7,46	28,78	20,75	4,39	2,99
2018–2019	22,70	19,31	14,20	7,35	29,10	20,80	2,50	1,60
2019–2020	21,08	17,54	12,31	6,17	27,06	19,58	1,73	1,31
2020–2021	19,48	16,20	10,76	5,00	25,36	17,90	1,67	1,21
2021–2022	20,49	16,85	10,43	4,47	25,12	20,38	1,87	1,34
2022–2023	19,57	15,88	9,83	4,09	25,49	19,13	1,93	1,33
2023–2024	30,68	31,94	31,58	31,47	26,91	24,93	3,16	5,16

المصدر: الإدارة العامة للتعليم الديني (2024)

خاتمة

تاريخيًا، تُعد مدارس الأئمة والخطباء من أقدم المؤسسات التعليمية في تركيا. تقدم هذه المدارس تجربة ونموذجًا تعليميًا فريدًا مرتبطًا بعملية التحديث في تركيا. ومع ذلك، منذ تأسيسها، كانت أعداد هذه المدارس، وأهدافها، ومناهجها، وطلابها وخريجيها موضوع نقاش دائم على الساحة الوطنية. وغالبًا ما تجرى هذه النقاشات على مستويات سياسية وأيديولوجية أكثر منها علمية وتربوية. شهدت التطورات في مدارس الأئمة والخطباء تقلبات مرتبطة بالقرارات التي اتخذتها النخب السياسية والإدارية.

تم إغلاق مدارس الأئمة والخطباء بالكامل خلال فترة حكم الحزب الواحد التي سيطر عليها العلمانية الاستبعادية، لكنها أعيد فتحها فعليًا في عام 1951 خلال فترة حكم حزب الشعب الديمقراطي استجابةً لطلب الشعب على الخدمات الدينية. منذ يوم تأسيسها، جذبت هذه المدارس اهتمام المجتمع، وزاد عدد المدارس والطلاب على هذا الأساس. في عام 1973، منح قانون التعليم الأساسي هذه المدارس صفة المدارس الثانوية، وأُعطي خريجوها حق الالتحاق بالجامعة، ومع قبول الطالبات زاد عدد المدارس والطلاب بشكل أكبر. حتى عام 1997، لم يحدث تطور كبير. بعد 28 فبراير 1997، وبقرار التعليم المستمر لمدة ثماني سنوات، أُغلقت الأقسام الإعدادية لهذه المدارس، وتم منع خريجيها من الالتحاق بكليات غير كلية اللاهوت. حاولت السياسات غير الديمقراطية منع زيادة هذه المدارس، مما أدى إلى انخفاض كبير في أعداد المدارس والطلاب. تسبب هذا الوضع في تراجع كمي ونوعي في مدارس الأئمة والخطباء بين عامي 1998 و2003.

بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في عام 2002، عند النظر إلى التطورات في مدارس الأئمة والخطباء، يتضح أن آثار فترة 28 فبراير ما تزال قائمة. ففي أواخر عام 2002، كان عدد الطلاب في مدارس الأئمة والخطباء الثانوية منخفضًا جدًا. وعلى الرغم من حدوث زيادة جزئية في أعداد المدارس والطلاب بدءًا من عام 2003، لم تتحقق الزيادة المتوقعة بسبب عدم حل مشكلة الفارق في نظام قبول الجامعات المعروف بـ«كأثقال المعامل». ومع ذلك، ساهم وصول حزب العدالة والتنمية في توفير راحة نفسية كبيرة وأدى إلى رفع التدابير غير العادلة الموجهة لهذه المدارس، مما أعاد الاهتمام بها إلى الارتفاع مجددًا.

في إطار إعادة هيكلة النظام التعليمي التركي، أجرت حكومة حزب العدالة والتنمية تغييرات جذرية في عام 2012. ففي 30 مارس 2012، تم إقرار تعديل قانوني استبدل التعليم الإلزامي المستمر لمدة ثماني سنوات بالتعليم الإلزامي المتدرج لمدة اثنتي عشرة سنة، وأُعيد فتح مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية التي أُغلقت في 1997. كما أُعيد تنظيم عمليات القبول والتسجيل في الجامعات، مما أتاح لخريجي مدارس الأئمة والخطباء الثانوية الالتحاق بجميع التخصصات دون عوائق. ونتيجة لذلك، تم افتتاح مدارس جديدة تحت مسمى مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية والثانوية، واستمر عدد الطلاب في الزيادة عامًا بعد عام.

إلى جانب الزيادة الكمية، تعكس الجهود المبذولة لتحسين جودة هذه المدارس بحثًا واضحًا عن الارتقاء بالمستوى التعليمي. فقد تم إطلاق نموذج مدارس الأئمة والخطباء الثانوية القائمة على برامج متنوعة عام 2014، كتجسيد لهذا السعي نحو تحسين الجودة. خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، تحولت مدارس الأئمة والخطباء إلى مدارس تركز على الإعداد للتعليم العالي، وتم إثراؤها ببرامج متعددة تلائم اهتمامات ومواهب الطلاب. واعتبارًا من عام 2023، يتم تطبيق 11 برنامجًا مختلفًا في مدارس الأئمة والخطباء النموذجية. لقد أصبحت مدارس الأئمة والخطباء مؤسسات تعليمية فريدة تقدم تنوعًا واسعًا من البرامج التعليمية، بدءًا من العلوم الطبيعية والاجتماعية إلى الفنون والرياضة. كما أن هذا التطور يدل على أن أهداف ومهمة مدارس الأئمة والخطباء ليست محصورة فقط في تخريج علماء دين مثقفين، بل تتوسع لتشمل أفقًا أوسع. ويُعد افتتاح مدارس الأئمة والخطباء الدولية أمرًا مهمًا لما له من تأثيرات استراتيجية إيجابية على تركيا.

الهوامش والمراجع:

1. İbrahim Aşlamacı, "Din Eğitimi Politika ve Uygulamalarında AK Parti'nin 15 Yılı", AK Parti'nin 15 Yılı, ed. İsmail Çağlar ve Ali Aslan, (SETA Yayınları, İstanbul: 2017), s. 181-209; H. Yusuf Acuner, "İmam Hatip Okullarında Din Eğitimi ve Sorunları", Türkiye'de Din Eğitimi ve Sorunları, ed. Mustafa Köylü, (Dem Yayınları, İstanbul: 2018), s. 131-167.
2. İsmail Kara, Cumhuriyet Türkiyesi'nde Bir Mesele Olarak İslam 2, (Dergah Yayınları, İstanbul: 2016).

3. Halis Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi, (MÜİF Yayınları, İstanbul: 1999); Nahid Dinçer, 1913'ten Gü- nümüze İmam-Hatip Okulları Meselesi, (Şule Yayınları, İstanbul: 1998); Osman Ergin, Türk Maarif Tarihi, (Eser Matbaası, İstanbul: 1977); Kara, Cumhuriyet Türkiyesi'nde Bir Mesele Olarak İslam 2; Mustafa Öcal, Medresetü'l-Eimme ve'l-Huteba'dan İmam Hatip Liselerine Bizim Okullarımız, (ÖNDER Yayınları, İstanbul: 2011); İsmet Parmaksızoğlu, Türkiye'de Din Eğitimi, (MEB Basımevi, Ankara: 1966); Ahmet Ünsür, Kuru- lu5undan Günümüze İmam Hatip Liseleri, (Ensar Neşriyat, İstanbul: 2005).

4. "C.H.P. Yedinci Büyük Kurultay Tutanağı Ankara, 19 Kasım 1947 Cumhuriyet Halk Partisi", CHP Merkez Kütüphanesi, (1948), https://kutuphane.chp.org.tr/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionum- ber=6930&query_desc=copydate%3A%221948.%22, (Erişim tarihi: 11 Aralık 2024); Dinçer, 1913'ten Günümüze İmam-Hatip Okulları Meselesi; İsmail Kara, "İmam-Hatip Liselerini Yeniden Tartışmak", İmam-Hatip Liselerinde Eğitim ve Öğretim, ed. Mahmut Zengin, (DEM Yayınları, İstanbul: 2005), s. 35-43.

5. Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi.

6. İbrahim Aşlamacı, Payda5larına Göre İmam-Hatip Ortaokullarında Din Eğitimi, (Dem Yayınları, İstan- bul: 2017); Mustafa Öcal, Osmanlı'dan Günümüze Türkiye'de Din Eğitimi, (Dergah Yayınları, İstanbul: 2015).

7. İbrahim Aşlamacı, Payda5larına Göre İmam-Hatip Ortaokullarında Din Eğitimi; Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi: Türkiye'nin Özgün Eğitim Modeli İmam Hatip Okulları (1913-2022), (Önder İmam Hatipliler Derneği Yayınları, İstanbul: 2022); Ünsür, Türkiye'de Din Eğitimi.

8. Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi; Ünsür, Türkiye'de Din Eğitimi.

9. Mehmet Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönü5ümü (1997-2012), (İlke İlim Kültür Eğitim Vakfı, İstanbul: 2012); Öcal, Medresetü'l-Eimme ve'l-Huteba'dan İmam Hatip Liselerine Bizim Okullarımız.

10. Acuner, "İmam Hatip Okullarında Din Eğitimi ve Sorunları"; Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönü5ümü (1997-2012); Öcal, Medresetü'l-Eimme ve'l-Huteba'dan İmam Hatip Liselerine Bizim Okullarımız.

11. Acuner, "İmam Hatip Okullarında Din Eğitimi ve Sorunları", s. 151; Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi, s. 19; Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönü5ümü (1997-2012), s. 118; Ünsür, Türkiye'de Din Eğitimi, s. 232.

12. Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü (1997-2012); Ünsür, Türkiye'de Din Eğitimi.

13. Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü (1997-2012).

14. Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü (1997-2012), s. 70.

15. Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi.

16. Kalkınma ve Demokratikleşme Programı, (AK Parti, Ankara: 2002).

17. 2003'ten 2023'e Milli Eğitim, (MEB Yayınları, Ankara: 2024).

18. İsmail Akyüz, "Adalet ve Kalkınma Partisi'nin Din Politikaları (Recep Tayyip Erdoğan Dönemi)", (Yayımlanmamış Doktora Tezi, Sakarya Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, Sakarya: 2016); Aşlamacı, "Din Eğitimi Politika ve Uygulamalarında AK Parti'nin 15 Yılı".

19. Aşlamacı, "Din Eğitimi Politika ve Uygulamalarında AK Parti'nin 15 Yılı"; Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü (1997-2012); Öcal, Osmanlı'dan Günümüze Türkiye'de Din Eğitimi.

20. Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü (1997-2012).

21. Aşlamacı, Paydaşlarına Göre İmam-Hatip Ortaokullarında Din Eğitimi; Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü (1997-2012); 2003'ten 2023'e Milli Eğitim.

22. Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi; 2003'ten 2023'e Milli Eğitim.

23. Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi; 2003'ten 2023'e Milli Eğitim.

24. Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi.

25. Nurullah Altaş ve Umut Kaya, Türkiye'de Din Eğitimi: Genel Görünüm ve Eğilimler (2012-2022), (İlke İlim Kültür Eğitim Vakfı, İstanbul: 2023); Zarife Şeyma Arslan ve Sema Silkin, "İmam Olmayacak Kara: İmam Hatip Okullarında Kız Öğrenci Varlığına Dair Bir Araştırma", 100. Yılında İmam Hatip Liseleri, ed. Recep Kaymakcan vd., (Ensar Neşriyat, İstanbul: 2013), s. 631-647; 2003'ten 2023'e Milli Eğitim.

26. Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü (1997-2012), s. 20, 191-192.

27. Aşlamacı, "Din Eğitimi Politika ve Uygulamalarında AK Parti'nin 15 Yılı", s. 193-194; Ahmet Koyuncu ve Mehmet Birekul, "Bir Model Arayışı Olarak Uluslararası İmam Hatip Liseleri", Muhafazakar Düşünce Dergisi, Cilt: 10, Sayı: 40, (2014), s. 171-188.

28. Altaş ve Kaya, Türkiye'de Din Eğitimi, s. 64-65.

29. Altaş ve Kaya, Türkiye'de Din Eğitimi, s. 73-74.

30. İbrahim Aşlamacı, "Pakistan Medreselerine Bir Model Olarak İmam Hatip Liseleri", (Yayımlanmamış Doktora Tezi, Sakarya Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, Sakarya: 2013).

31. Sefa Şahin, “Uluslararası Anadolu İmam Hatip Liseleri için 540 Yabancı Uyruklu Öğrenci Alınacak”, Anadolu Ajansı, 9 Mart 2022; Koyuncu ve Birekul, “Bir Model Arayışı Olarak Uluslararası İmam Hatip Liseleri”, s. 174.

32. Aşlamacı, “Din Eğitimi Politika ve Uygulamalarında AK Parti’nin 15 Yılı”, s. 193; Emre Altıntaş, “Türkiye’de 2002 Sonrası Din Eğitimi Tartışmaları”, (Yayımlanmamış Doktora Tezi, Marmara Üniversitesi, İstanbul: 2020), s. 199-200; Bahçekapılı, Türkiye’de Din Eğitiminin Dönüşümü (1997-2012), s. 138-140; Öcal, Osmanlı’dan Günümüze Türkiye’de Din Eğitimi, s. 301-311; 2003’ten 2023’e Milli Eğitim, s. 48.

33. 2003’ten 2023’e Milli Eğitim.

34. Muhammet Şevki Aydın, Din Eğitimi Bilimi, (Kimlik Yayınları, Kayseri: 2021).

السياسات الاجتماعية الموجهة للشباب في تركيا خلال العقدين الماضيين

جنك بياز*

ملخص: تقدّم هذه الدراسة التي تبحث في السياسات والخدمات الموجهة إلى الفئة العمرية الشابة في تركيا على مدى أكثر من عشرين عامًا- تفسيرات حول مفهوم الشباب، وتقدّم كذلك معلومات حول طبيعة السكان الشباب في تركيا وفي الدولة العثمانية، ويشرح ويحلّل السياسات والخدمات الموجهة إلى الشباب في إطار الجامعات والوزارات المعنية، ولاسيما وزارة الشباب والرياضة، ووزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية. ويقدّم اقتراحات تتجاوز السياسات التي تحقق تنفيذها على مدى أكثر من عشرين عامًا التي لا تزال مستمرة حتى الآن، وتؤكد أهمية مشاركة الشباب بشكل فعال في العمليات ذات الصلة بوضع السياسات وتقديم الخدمات.

الكلمات المفتاحية: الشباب، السياسة الاجتماعية، وزارة الشباب والرياضة، التطوع.

* جامعة إسطنبول مدنيات، تركيا.

Youth-Oriented Social Policies in Türkiye in the Last Two Decades

CENK BEYAZ*

ORCID NO:0000-0001-5012-9839 cenkbeyaz@ktu.edu.tr

ABSTRACT: *This study, which examines the policies and services directed at the youth population in Türkiye over the past two decades, offers interpretations of the concept of youth. It also provides information about the characteristics of the young population in both Türkiye and the Ottoman Empire. Youth-related policies and services are discussed within the framework of relevant institutions, particularly universities, the Ministry of Youth and Sports, and the Ministry of Family and Social Services. The study presents proposals that go beyond the policies implemented over the past twenty years and that are still ongoing. It emphasizes the importance of active youth participation in policy-making processes and service provision.*

Keywords: *Youth, Social Policy, Ministry of Youth and Sports, Volunteering.*

* Istanbul Medeniyet University, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(3/14)
119 - 152

Received Date: 09 / 06 / 2025 • Accepted Date: 13 / 08 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-003-006

مقدمة

تتمتع تركيا، من حيث موقعها الجغرافي، بسكان شباب مقارنة بالعديد من دول المنطقة. قد يبدو هذا الأمر في البداية ميزة كبيرة، ولكن عند النظر إلى السياسات التي يجب تطويرها لتلبية احتياجات الشباب في أكثر مراحل حياتهم نشاطًا، يتضح أن هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق المجتمع، ولاسيّما صانعي القرار.

الشعور بهذه المسؤولية وصل إلى درجة أن المؤسسات الحكومية المعنية تحاول وضع سياسات وفقًا لعدد السكان الشباب الذين يعيشون داخل حدود البلاد وخصائصهم الديموغرافية. ولكن قبل صياغة السياسات وتحويلها إلى أفعال، يجب تصنيف مراحل الحياة المحددة. وفي هذا الصدد، يُشار إلى مراحل الطفولة والشباب والشيخوخة باعتبارها المراحل الأكثر عمومية في حياة الإنسان.

وفي ظل هذه الظروف، تكتسب طبيعة السياسات الاجتماعية الموجهة إلى الشباب في تركيا أهمية كبيرة؛ لذا كان وضع السياسات الاجتماعية الموجهة إلى الشباب على مدى أكثر من عشرين عامًا موضوعًا أساسيًّا في هذه الدراسة.

الخطوط العريضة للشباب

يجب أولاً تحديد الفئة العمرية التي تندرج تحت مرحلة الشباب، ثم من المناسب تناول وضع السكان الشباب وأمثالهم في تركيا. تحدد العديد من المؤشرات والتصنيفات العمرية التي تعتمدها المنظمات الوطنية والدولية مراحل الحياة هذه. تُعَدّ الطفولة هي الفترة العمرية من 1 إلى 18 عامًا.[1] أما مرحلة الشباب، التي تُعرف بأنها مرحلة انتقالية بين الطفولة والبلوغ، فتشمل بشكل عام الفترة العمرية من 15 إلى 29 عامًا.[2] أما مرحلة الشيخوخة، فهي تُعَدّ بشكل عام هي الفترة التي تبدأ من سن 65 عامًا.[3]

على الرغم من أن مراحل الحياة محددة بالأعمار، إلا أنه لا يمكن الحديث عن التكافؤ بين الشباب في العمر نفسه عند أخذ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها في الحسبان. إلى جانب الفروق الرسمية، تختلف التصورات المتعلقة بالشباب من بلد إلى آخر، بل ومن منطقة إلى أخرى داخل البلد نفسه. ومن هذا المنطلق، لا تكفي الحدود العمرية لتصنيف الشباب على أنهم فئة متجانسة.

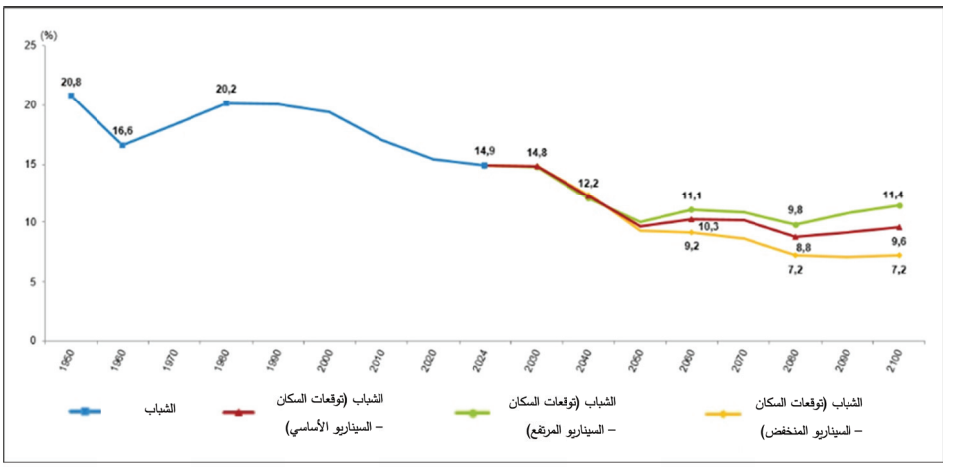
في الواقع، يمكن للشباب ذوي الخصائص والظروف المختلفة جدّا أن يعيشوا معًا في نفس المدينة والبلد والعالم. وفي هذا الصدد، هناك الشباب في مرحلة التعليم (الشباب الطلاب)، والشباب خارج التعليم النظامي (الشباب غير الملتحقين بالمدارس)، والشباب

العاملون، والشباب في المناطق الريفية، والشباب العاطلون عن العمل، والشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل «NEET»[4]، والشباب الذين يؤدون الخدمة العسكرية، والشباب الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، والشباب في المدن الكبرى، والشباب من الثقافات الفرعية، والشباب الرقمي، والشباب على وسائل التواصل الاجتماعي، والشباب ذوو الإعاقة، والشباب المجرمون، والمحكوم عليهم، والمعتقلون (الشباب الذين انجرفوا إلى الجريمة)، والشباب المغتربون في الخارج، والشباب العائدون من الخارج. ومع ذلك، قد يتمتع الشباب المنتمون إلى فئة عمرية معينة ببعض الحقوق والمزايا بحسب البلد الذي يعيشون فيه.

الشباب

من أجل تطوير سياسات موجهة لهذه الفئات العمرية، من الضروري أولاً معرفة الخصائص الديموغرافية لهذه الفئات العمرية. وفقًا لبيانات هيئة الإحصاء التركية (TÜİK) عام 2024، يبلغ عدد الشباب في الفئة العمرية 15–24 عامًا 12 مليونًا و763 ألفًا و159 نسمة. وهذا يمثل 14.9 % من إجمالي السكان (85 مليونًا و664 ألفًا و944). 51.2 % من هذه الفئة العمرية من الذكور، و48.8 % من الإناث. أما نسبة الشباب بحسب الفئات العمرية فهي: 30.5 % للفئة العمرية 15–17 سنة، و19.9 % للفئة العمرية 18–19 سنة، و28.8 % للفئة العمرية 20–22 سنة، و20.8 % للفئة العمرية 23–24 سنة.

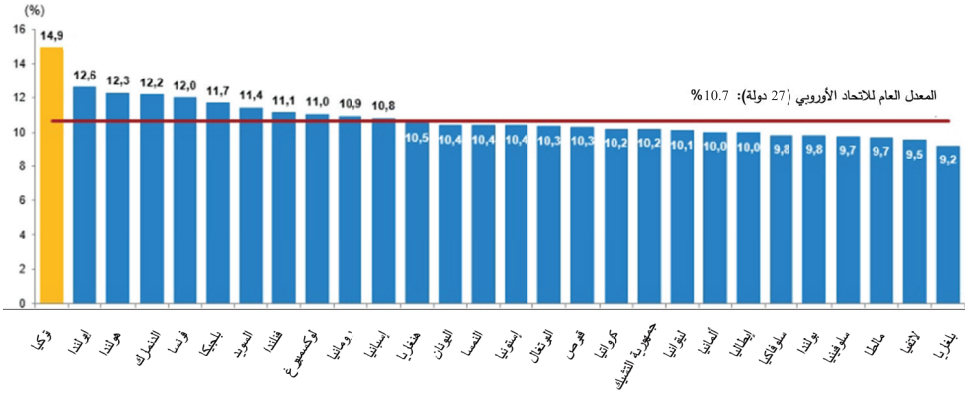
الرسم البياني 1. نسبة الشباب إلى إجمالي السكان وتوقعاتها (1950–2100)



المصدر: TÜİK) 16.05.2025)، إحصاءات الشباب، 2024، (عبر الإنترنت)

https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Istatistiklerle-Genclik-202454077-.

تقوم هيئة الإحصاء التركية (TÜİK) في السنوات الأخيرة بتطوير توقعات سكانية بناءً على ثلاثة سيناريوهات: أساسي، ومنخفض، وعال. وبناءً على ذلك، تبلغ نسبة السكان الشباب في السيناريو الرئيس 14.8 % في عام 2030، و12.2 % في عام 2040، و10.3 % في عام 2060، و8.8 % في عام 2080، و9.6 % في عام 2100؛ وفي السيناريو المنخفض، ستبلغ النسبة 14.8 % في عام 2030، و12.4 % في عام 2040، و9.2 % في عام 2060، و7.2 % في عامي 2080 و2100؛ وفي السيناريو المرتفع، من المتوقع أن تبلغ النسبة 14.8 % في عام 2030، و12 % في عام 2040، و11.1 % في عام 2060، و9.8 % في عام 2080، و11.4 % في عام 2100 (الرسم البياني1).



المصدر: 16.05.2025 (TUİK)، إحصاءات الشباب، 2024، (عبر الإنترنت)
https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Istatistiklerle-Genclik-202454077-.

ومع ذلك، على الرغم من توقعات انخفاض عدد السكان الشباب في المستقبل، فإن نسبة السكان الشباب في تركيا حاليًا أعلى من نسب السكان الشباب في دول الاتحاد الأوروبي (الرسم البياني2).

تطور قضية الشباب من العهد العثماني إلى الجمهورية التركية

تعود قضية الشباب في تركيا إلى ما قبل العهد الجمهوري حيث كانت السمات البارزة لحركات الشباب في الدولة العثمانية، التي كانت تظهر عادة في إطار مجتمعات معينة، تقتصر على مجالات مثل التعليم والرياضة والسياسة. كانت حركات الشباب التركي، التي ظهرت بأسماء ومحتويات مختلفة منذ القرن التاسع عشر، واحدة من أبرز تشكيلات الشباب في الفترة التي سبقت الجمهورية فيما يتعلق بموضوع الشباب.

أما بعد إعلان الجمهورية فيمكن القول: إن سياسات الشباب أصبحت أكثر كثافة. عند النظر إلى الماضي والحاضر، يمكن ملاحظة أن الأهمية والقيمة الممنوحتين للشباب تزدادان يومًا بعد يوم. مع زيادة تنقل الناس بين الأماكن، تزداد تفاعلاتهم الاجتماعية، ونتيجة لذلك، تزداد الجهود المبذولة من أجل حياة أفضل. خلال فترة انتقال تركيا إلى نظام التعددية الحزبية، خاصة بعد فترة الحكم الحزبي الواحد، وبالتوازي مع هذه الفترة، خلال السنوات التي حاولت فيها تركيا التكيف سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا مع النظام العالمي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية، زادت حركة الهجرة الداخلية والخارجية من هذا النوع من التفاعلات. ونتيجة للهجرة من الريف إلى الحضر وحركة المغتربين، أدرك أولئك الذين تمكنوا من الحصول على حياة أفضل وتعليم وصحة وفرص مماثلة- أن الأجيال القادمة يمكنها الحصول على حياة أفضل من خلال التعليم والتدريب.

> **"كان شباب فترة الحزب الواحد يُنظر إليهم على أنهم مجموعة سيُعهَد إليها بالدولة القومية حديثة العهد، وستحافظ على قيم الجمهورية الجديدة إلى الأبد وستنقلها إلى الأجيال القادمة"**

بالإضافة إلى الجهود الفردية المبذولة من أجل الشباب، أولت الكوادر التي أسست الجمهورية نفسها أهمية كبيرة للشباب. في الواقع، كان شباب فترة الحزب الواحد يُنظَر إليهم على أنهم مجموعة سيُعهَد إليها بالدولة القومية حديثة العهد، وستحافظ على قيم الجمهورية الجديدة إلى الأبد وستنقلها إلى الأجيال القادمة. ومن هنا، جرى تحديد الفترة التي بدأت مع تأسيس الجمهورية حتى الانتقال إلى الحياة متعددة الأحزاب على أنها المرحلة الأولى من شباب الجمهورية. خلال هذه الفترة، أَوْلت الجمهورية أهمية خاصة لتعليم الشباب، وزيادة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، وتوفير القوى العاملة المؤهلة، وبناء صورة للشباب تتوافق مع المبادئ التأسيسية للجمهورية الجديدة.

وكما هو الحال في العديد من القضايا التي حدثت في تركيا، يجب الاعتراف بأن الخلفية السياسية لتركيا لها أهمية حاسمة في محاولة تصنيف الشباب إلى فترات. وفي هذا السياق، يمكن أن يستمر التصنيف الأول للشباب، الذي يمكن حصره في الفترة من تأسيس الجمهورية، أي بداية فترة الحزب الواحد، إلى الانتقال إلى الحياة متعددة الأحزاب، حتى انقلاب 12 سبتمبر 1980. إذ كان للانقلابيْنِ اللذينِ وقعا خلال هذه الفترة

(27 مايو 1960 و12 سبتمبر 1980) والمذكرة العسكرية (12 مارس 1970) تأثير حاسم في السياسة والبنية الاجتماعية والاقتصاد والعديد من العناصر الأخرى في تلك الفترة. بعد انقلاب 1960، وبتأثير الحركات الطلابية في العالم (أحداث مايو 1968)، شهدت تركيا ازديادًا في الحركات الشبابية. ويمكن تصنيف السمات العامة للفترة الثانية من الشباب، التي يمكن تصنيفها بشكل عام على أنها الفترة بين بدء الحياة متعددة الأحزاب وانقلاب 1980، على أنها فترة برزت فيها الانتماءات الأيديولوجية، وبرزت فيها شباب متمرد ومناهض للنظام.

أما الفترة التالية، فهي تتمثل في عملية تعود إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث يُقال: إن الشباب ابتعدوا عن السياسة، وحلّت العادات السيئة واللامبالاة محلّ الأفكار المثالية. ومنذ تلك السنوات، لم يتم إجراء تصنيف واضح ومحدد للشباب. في الآونة الأخيرة، يمكن القول: إن تصنيفًا أكثر وضوحًا من نوع أجيال X وY وZ قد انتشر. يبدو من الممكن تأكيد أن إجراء تصنيف من هذا النوع يتوافق مع هدف إجراء تصنيف أو تقسيم موحد وعالمي، لا يقتصر على البلدان من حيث أسباب وسائل الاتصال الجماهيري ونتائجها.

في حين أن هذا النوع من التقسيم الزمني يسهّل النظر إلى الشباب على المستوى الكلي، فإنه قد يجعل من الصعب إدراك حالات الشباب التي قد تشكل استثناءً على المستوى الجزئي. ولذلك، يجب أن يشارك العديد من الفاعلين في تطوير السياسات المتعلقة بالشباب وتطبيقها. في هذا الصدد، تتولى الحكومات والوزارات المنتخبة، وكذلك البلديات والجامعات ومنظمات المجتمع المدني- مهامّ مهمة قبل وضع سياسات الشباب وبعده. ومن ثَمّ، ستركز هذه الدراسة على أحد العناصر الأكثر أهمية في سياسات الشباب، وهو (الفاعلون)، وستقدّم معلومات مفصلة عمّا تحقّق القيام به في تركيا على مدى أكثر من عشرين عامًا في مجال السياسات الاجتماعية الموجهة للشباب. في هذا السياق، ستتناول الدراسة بالبحث والتحليل السياسات التي طورها ونفذها حزب العدالة والتنمية من أجل الشباب خلال فترة 20 عامًا.



السياسات الموجهة للشباب

تتضمن وثائق مثل برامج الحكومة وخطط التنمية وتقارير الأنشطة والخطط الإستراتيجية وبيانات الانتخابات الخاصة بقادة الأحزاب السياسية المنتخبين ومسؤوليها التنفيذيين سياسات موجهة للشباب. وبالمثل، فإن الأحزاب السياسية الأخرى لديها خطط وبرامج وسياسات موجهة للشباب. وتبرز في هذه الخطط والبرامج بشكل عام قضايا مثل التوظيف والبطالة والتعليم والسكن وريادة الأعمال والرفاه الاجتماعي في تركيا. والأمر المهمّ حقًا هو مدى تحقيق العناصر الواردة في هذه الخطط والبرامج. ولهذا السبب، فإن التركيز في هذه الدراسة سيكون على الإجراءات الملموسة التي اتخذتها وزارة الشباب والرياضة، وغيرها من الوزارات التي قد تكون طرفًا في السياسات المتعلقة بالشباب، والمؤسسات التعليمية، والإدارات المحلية.

السياسات تجاه الشباب في الجامعات

بالإضافة إلى سياسات الوزارات والإدارات المحلية المتعلقة بالشباب التي أصبحت أكثر وضوحًا، فإن مراكز البحث والتطبيق التي أنشأتها الجامعات الموجهة إلى الشباب- لها دور فعال في تنويع سياسات الشباب ونشرها.

في هذا السياق، يوجد في الجامعات ما مجموعه 21 مركزًا لبحوث وتطبيقات الشباب. على الرغم من أنه من غير الممكن وضع إطار واضح لأنشطة هذه المراكز، إلا أن المشكلات المتعلقة بالميزانية والتشغيل التي تواجهها المراكز في تركيا بشكل عام قد تكون مشابهة لتلك التي تواجهها مراكز بحوث وتطبيقات الشباب.

الوزارات والشباب

تُعَدّ الوزارات من أكثر أجهزة التنفيذ تأثيرًا في الهيكل الإداري في تركيا، وهي تضع السياسات في مجالات الإدارة والخدمات. نظرًا لامتلاك تركيا عددًا أكبر من السكان الشباب مقارنة بالعديد من البلدان في منطقتها، وتزايد الاهتمام بالشباب يومًا بعد يوم مقارنة بالماضي، والاستثمار في مستقبل المجتمع، وأغراض أخرى مماثلة، تعمل العديد من الوزارات على تطوير سياسات تتعلق بالشباب. ومن بين هذه الوزارات، تبرز وزارة الشباب والرياضة.

قبل الانتقال إلى سياسات هذه الوزارة المتعلقة بالشباب وأنشطتها، تجدر الإشارة إلى أن رئاسة الجمهورية، ووزارة العدل، ووزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، ووزارة الداخلية، ووزارة الثقافة والسياحة، ووزارة البيئة والتخطيط العمراني وتغير المناخ، ووزارة الصناعة والتكنولوجيا، ووزارة الزراعة والغابات، ووزارة التجارة، ووزارة التعليم الوطني، ورئاسة الشؤون الدينية، ومؤسسة التعليم العالي، ومركز برامج التعليم والشباب- لديها سياسات وخدمات موجهة للشباب. يندرج تنفيذ بعض القوانين واللوائح والأنظمة وغيرها من النصوص القانونية السارية المتعلقة بالشباب ضمن اختصاص هذه المؤسسات العامة.

سياسات المؤسسات والهيئات العامة ذات الصلة الموجهة للشباب

في تركيا، هناك تسع مؤسسات مختلفة، باستثناء وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية ووزارة الشباب والرياضة، لديها سياسات وخدمات موجهة للشباب.

أولاً: تجدر الإشارة إلى وجود بعض الأنشطة التي تتحقق وتُنفَّذ، أو يجري التخطيط لها تحت رعاية رئاسة الجمهورية. في هذا الإطار، جرى تطوير مشروع الإسكان الاجتماعي بقيادة رئاسة الجمهورية وتنفيذ وزارة البيئة والتخطيط العمراني وتغير المناخ، الذي يهدف إلى توفير فرص حيازة العقارات للشباب. ومرة أخرى، تحت رعاية رئاسة الجمهورية، يهدف مشروع مركز طريق الحرير الدولي لدراسات الطفولة والشباب، الذي تنفذه إدارة محافظة ألزيغ (العزيز) المحلية، في إطار سياسة التكامل بين الشرق والغرب، إلى تعزيز التزام الأطفال والشباب الذين يعيشون في 7 مناطق مختلفة بقيم تركيا المشتركة وزيادة الترابط والتآلف بين أقرانهم في مختلف المناطق الجغرافية. بالإضافة إلى ذلك، فإن معارض التوظيف الإقليمية التي تُنظَّم تحت شعار «الموهبة في كل مكان» هي فعاليات توظيفية تنظمها إدارة اكتساب المواهب والتنظيم التابعة لمكتب الموارد البشرية بالرئاسة بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة والغرف المهنية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة. في المقام الأول، تهدف معارض التوظيف الإقليمية إلى جعل جميع الشباب الذين يتلقون تعليمًا جامعيًّا يشعرون بأنهم موهوبون، ومن بين أهدافها توفير تكافؤ الفرص في التوظيف والتدريب الداخلي للشباب الجامعيين من جميع المناطق.

ثانيًا: الأنشطة التي تنظّمها وزارة العدل. يمكن للمؤسسات العامة التي تضع السياسات والأنشطة المتعلقة بالشباب تقديم الخدمات للشباب من خلال البروتوكولات المبرمة مع وزارة الشباب والرياضة. وفي هذا السياق، تنظم وزارة العدل مشروعات وأنشطة تعليمية واجتماعية وثقافية ورياضية تهدف إلى مساعدة السجناء والمحكوم عليهم في مؤسسات تنفيذ العقوبات والمسؤولين في مديريات الإفراج المشروط على تحقيق التنمية الشخصية والاندماج الاجتماعي (وزارة العدل، 18.08.2022).

يتعلق **المجال الثالث** بوزارة العمل والضمان الاجتماعي (ÇSGB). وفي إطار التعاون بين وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية (ASHB) ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، يجري تنفيذ مشروع «الشابات اللاتي يصنعن مستقبلهن» من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومؤسسة صابانجي. وقد بدأ هذا المشروع، الذي يستمر مدة ثلاث سنوات، في 3 ديسمبر 2021. ويهدف المشروع إلى تسليط الضوء على التحديات والاحتياجات التي تواجه الشابات في فئة NEET (أي غير الملتحقات بالتعليم

أو العمل أو التدريب)، وترسيخ مكانتهن في الأجندات المحلية والوطنية، وإنشاء آليات لرصد هذه التحديات وتلبية تلك الاحتياجات. وتستهدف هذه المبادرة الشابات من الفئة العمرية 18 إلى 29 سنة في ولايات أضنة، وأنقرة، وبورصة، وديار بكر، وأرضروم، وإسطنبول، وإزمير، وقونية، وماردين، وطرابزون، ووان.

بالإضافة إلى ذلك، قُبِل مشروع تحسين ظروف عمل النساء والشباب والعمال المهاجرين في المناطق الريفية والصناعية من خلال تطوير إستراتيجية مشتركة للصحة والسلامة المهنية بشكل أوّلي؛ للحصول على الدعم بتاريخ 24 سبتمبر 2024، وذلك ضمن إطار المرحلة الثالثة من آلية المساعدة قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (IPA– 3). وفي الوقت نفسه، جرى تنظيم تدريب على إعداد تقارير المنح في إطار برنامج دعم سوق العمل للشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل في الفترة من 3 إلى 5 يوليو 2024 بهدف تعزيز قدرات المستفيدين من المنح على إعداد المشروعات وتنفيذها.

رابعًا: تم افتتاح 58 مركزًا للشباب بين عامَي 2019 و2022 في البلديات التي جرى تكليفها بموجب سياسات وزارة الداخلية. وبذلك، تُوفَّر الخدمات للمواطنين من الموارد التي كانت توجّه إلى مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، جرى استخدام 5.4 مليارات ليرة تركية للاستثمارات والخدمات، وتحقق سداد ديون بقيمة 7.6 مليارات ليرة تركية.

خامسًا: في إطار وزارة الثقافة والسياحة، أُعلِن عن «برنامج دعم الشباب/ الصناعات الثقافية» بميزانية 15 مليون ليرة تركية في نهاية عام 2021 بهدف دعم قدرات الشباب على ريادة الأعمال والإبداع في مجال الصناعات الثقافية. قُدِّم الدعم لـ68 مشروعًا موجهًا للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و29 عامًا، وهم الفئة المستهدفة للبرنامج المصمم حول محورين رئيسين، هما: «ريادة الأعمال» و«مهارات إنتاج الأعمال باستخدام نماذج مبتكرة» في مجال الصناعات الثقافية. منذ تأسيس رئاسة الأتراك في الخارج والأقليات ذات الصلة في عام 2010، جرى تقديم الدعم المالي لـ851 مشروعًا في مجالات التعليم والشباب والثقافة والفنون وغيرها من المجالات الموجهة للأقليات ذات الصلة. منذ عام 2015، قُدِّمت مِنَح دراسية في الموقع لحوالي 450 شابًا يعيشون في الخارج على مستوى الثانوية العامة والجامعة والدراسات العليا والدكتوراه.

سادسًا: في إطار سياسات وزارة التعليم الوطني، وبالتوافق مع الإستراتيجية الوطنية

لتوظيف الشباب، وُضِعت تشريعات وبرامج بهدف تزويد الشباب الخريجين من المدارس الثانوية أو التعليم العالي بالمهارات والكفاءات المهنية من خلال برامج تعويضية للتدريب المهني قصيرة الأجل، وذلك بهدف معالجة مشكلة بطالة الشباب. وفي هذا السياق، فُتِح طريق جديد لتزويد الشباب العاطلين عن العمل من خريجي التعليم الثانوي وما فوقه بمهارات مهنية جديدة. وقد بدأ تدريس ثلاث لغات في المدارس الثانوية المهنية والتقنية في أناضول، وهي الإنكليزية والروسية ولغة اختيارية. في إطار بروتوكول «صناع المستقبل، الاستثمار في الشباب، برمجة المستقبل»، ستُوفَّر فرص للتدريب والشهادات والتوظيف في مجال تكنولوجيا البرمجيات للطلاب والخريجين في برامج التدريب المهني. سيحصل الناجحون في برنامج التدريب الذي مدته 6 أشهر على فرصة للعمل في شركة البرمجيات الجديدة التابعة لشركة تُرْكسَل وفي شركات مجموعة تركسل. في إطار البروتوكول الموقّع مع تركسل، بدأ تدريب حوالي 209 من حاملي شهادات البكالوريوس وما فوقها في التدريب المباشر، وبدأ تدريب 3000 شخص في التدريب عبر الإنترنت. وُقِّع بروتوكول تعاون مع وزارة الشباب والرياضة بهدف الارتقاء بمدارس الرياضة في 72 محافظة إلى مستوى جديد، وتعزيزها بنموذج إداري جديد، وإنشاء 20 مدرسة رياضية جديدة.

سابعًا: في إطار برامج الدعم الموجهة إلى العلماء في عام 2021، قدمت وزارة الصناعة والتكنولوجيا دعمًا بقيمة 549.84 مليون ليرة تركية لـ24257 شابًا وعالمًا حتى عام 2022. في عام 2021، جرى توفير منح بحثية بقيمة تقارب 550 مليون ليرة لنحو 30 ألف شاب وعالم. وبفضل دعم ريادة الأعمال الذي يقدّمه «كوسغيب» (KOSGEB) – وهي هيئة حكومية تركية تُعنى بدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–، تمكّن أكثر من 132 ألف مواطن من تأسيس أعمالهم الخاصة، من بينهم ما يقارب 57 ألف امرأة، ونحو 59 ألف شاب ريادي. وفي إطار التعاون مع البنك الدولي، أُعلن أن ميزانية قدرها 400 مليون دولار ستُستخدَم ضمن مشروع «التحول الأخضر الشامل اجتماعيًّا» (SoGreen)، عبر 26 وكالة تنمية في 81 ولاية، بهدف دعم جهود التحول الأخضر التي تبذلها النساء، والشباب من روّاد الأعمال، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (KOBİ).[5]

ثامنًا: في إطار مشروع «تجديد الشباب الزراعيين» التابع لوزارة الزراعة والغابات،

تحقق تدريب 100 ألف و900 شاب وشابة في 5000 دورة تدريبية في مجال الزراعة وتربية الماشية في جميع المحافظات بين عامَي 2008 و2022. في إطار مشروع المزارعين الشباب، جرى توزيع 148 ألفًا و374 رأسًا من الماشية الكبيرة على 26 ألفًا و297 شخصًا، و367 ألفًا و694 رأسًا من الماشية الصغيرة على 10 آلاف و28 شخصًا. في عام 2018، قُدِّم دعم مالي بقيمة 501.4 مليون ليرة تركية لـ16 ألفًا و714 مزارعًا شابًا، بمعدل 30 ألف ليرة تركية لكل مشروع.

أخيرًا؛ أُنشِئت إدارة خاصة في إطار المديرية العامة للتصدير التابعة لوزارة التجارة في 15 يناير 2019 بهدف تمكين النساء والشباب من المشاركة بشكل أكثر فعالية في مجال التصدير. في إطار شبكة رواد الأعمال الشباب عبر الإنترنت/ الشبكة المادية، نُظِّمت اجتماعات موجّهة إلى رائدات الأعمال في 29 محافظة، وقد ضُمَّ نحو ألف رائد أعمال شاب إلى شبكة رواد الأعمال الشباب في تركيا التي أُنشِئت على الصعيد الوطني، وجُمِع الشباب معًا في اجتماعات عُقدت عبر هذه الشبكات.

وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية

تشدد الخطة الإستراتيجية لوزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية في الفترة 2022–2026 على حماية الشباب وتمكينهم، وتشير إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى توظيف الشباب (وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية، 18.08.2022). تهدف الوزارة إلى مواصلة سياساتها وخدماتها الموجهة للشباب والأطفال من خلال نهج وإستراتيجية التركز على الأسرة. ويتحقق من خلال برنامج الدعم الاجتماعي للأسرة (ASDEP) توفير المعلومات للأسر حول الخدمات العامة التي يمكنها الاستفادة منها في مجالات التعليم والصحة والتوظيف وغيرها، كما يجري ضمان حصولها على الخدمات الأنسب لها. بهدف تحديد المشكلات وحلها في الموقع، تحققت زيارة 3.6 مليون أسرة من قبل موظفي برنامج الدعم الاجتماعي للأسرة بين يوليو 2018 وأبريل 2022.

وبحلول نهاية عام 2023، تحققت زيارة ما مجموعه 7 ملايين و81 ألفًا و913 أسرة، وبحلول ديسمبر 2024، جرى الوصول إلى 148 ألفًا و812 أسرة. بالإضافة إلى ذلك، أُجرِيت مقابلات مع 20 ألف رئيس قرية، أي ما يمثل 40 في المئة من رؤساء القرى في

جميع أنحاء تركيا. أُجرِيت مقابلات مع المرشدين التربويين والأطباء الأُسَريين والبلديات ومديريات التعليم الوطني ومديريات الأمن ووكالة التوظيف (İŞKUR) والمُفْتِيات فيما يتعلق بالأسرة والشباب. وافتُتِح 387 مركزًا للخدمات الاجتماعية منذ عام 2013، وبخاصة فيما يتعلق بالأسرة والشباب. بين يوليو 2018 وأبريل 2022، افتُتِح 92 مركزًا جديدًا للخدمات الاجتماعية في 50 محافظة. وبلغ عدد مراكز الخدمات الاجتماعية 420 مركزًا في ديسمبر 2024.

بالإضافة إلى ذلك، تواصل الوزارة تقديم برامج توعوية بالتعاون مع جمعية الهلال الأخضر Yeşil ay في إطار مكافحة إدمان المخدرات. في هذا السياق، جرى تقديم تدريبات توعوية حول مكافحة المخدرات لـ919 ألف شخص في المجموع من عام 2014 حتى نهاية أبريل 2022.

مرة أخرى، وبإشراف وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية (ASHB)، تحقّق إطلاق تطبيق حساب المَهر في عام 2016 بهدف الحفاظ على التركيبة السكانية الديناميكية وتشجيع الزواج. وبموجب هذا البرنامج، يُقدَّم إسهام حكومي بنسبة معينة، تختلف بحسب مدة المدفوعات ومبلغها، إلى الشباب الذين سيتزوجون أول مرة، مقابل المبلغ الذي جرى تجميعه من خلال دفعات منتظمة على مدى 3 سنوات على الأقل. وفي إطار هذا البرنامج، يوجد في حساب المَهر 6 آلاف و322 شخصًا بودائع تبلغ 74 مليونًا و280 ألف ليرة تركية حتى عام 2022.

بعد زلزال 6 فبراير، وُسِّع نطاق صندوق الأسرة والشباب، الذي تأمّن توفيره لمساعدة المحافظات المتضررة من الزلزال، ليشمل 81 محافظة بدءًا من 13 يناير 2025. في إطار الصندوق، يُقَدَّم دعم قروض بقيمة 150 ألف ليرة تركية مدة 48 شهرًا، مع فترة سماح مدة عامين، للأزواج الذين جرت الموافقة على طلباتهم في إطار مشروع دعم الشباب المتزوجين. بالإضافة إلى ذلك، تُقَدّم خدمات التعليم والاستشارات قبل الزواج وبعده. في إطار برنامج التعليم قبل الزواج، جرى تقديم تدريبات حول مهارات التواصل والحياة الزوجية وقانون الأسرة والزواج والصحة لـ1 مليون و690 ألفًا و520 شخصًا حتى نهاية عام 2023.

بالإضافة إلى إعلان عام 2025 عامًا للأسرة، مُدِّد هذا النطاق حتى عام 2035 بهدف الحفاظ على حيوية السكان وحماية الأسرة وتعزيزها. في هذا السياق، بدأ تقديم مساعدة وِلادة منتظمة بمبلغ 5 آلاف ليرة تركية مرة واحدة للطفل الأول، و1500 ليرة تركية شهريًّا للطفل الثاني حتى بلوغه سن الخامسة، و5 آلاف ليرة تركية شهريًّا للطفل الثالث وما بعده حتى بلوغه سن الخامسة.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية (ASHB) نهجًا يركز على الأسرة في تقديم الخدمات، لذا تُعَدّ خدمة الرعاية المؤسسية الخيار الأخير في خدمات الرعاية. في هذا السياق، استفاد 11807 شباب وأطفال من خدمة الدعم الاجتماعي والاقتصادي في عام 2002، بينما قُدِّمت هذه الخدمة إلى 146554 شابّا وطفلاً يعيشون مع أسرهم حتى أبريل 2022. يمكن تقديم طلبات الدعم الاجتماعي والاقتصادي منذ عام 2018 عبر بوابة الحكومة الإلكترونية.

وزارة الشؤون الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والهيئات المعنية السابقة، التي كانت تركز في الماضي على خدمات الإيواء في دور الرعاية، انتقلت إلى خدمات الرعاية المنزلية بموجب تطبيق جديد بدأ في عام 2005. ومن هنا، لم يعد هناك أي شاب أو طفل يقيم في دور الرعاية الجماعية. تُوفَّر الخدمات لجميع الشباب والأطفال الذين هم تحت رعاية المؤسسات في بيئة منزلية. تُقدَّم الخدمات لـ5820 شابًّا وطفلاً في 1192 دارًا للأطفال، حيث يمكنهم التواصل مع جيرانهم والتواصل الاجتماعي، ويشعرون بدفء المنزل وراحته وأمانه. تُقدَّم الخدمات لـ6318 شابًّا وطفلاً في 112 موقعًا لدور الأطفال. وبذلك، تقدم الوزارة خدماتها لـ13669 شابًّا وطفلاً في 1370 مؤسسة. في عام 2002، كان هناك 25–30 شابًّا وطفلاً لكل موظف رعاية، أما في عام 2022، فقد أصبح هناك موظف رعاية واحد لكل شابين وطفلين. ومن دواعي السرور أن هذه الخدمات المقدمة لها مقابل. حتى عام 2021، التحق 241 شابًّا من الشباب الخاضعين لحماية الوزارة بالجامعة. حتى عام 2022، تجاوز عدد الشباب المستفيدين من مخيمات الشباب 10 آلاف. حتى عام 2022، يوجد 14 رياضيًّا وطنيًّا و2394 رياضيًّا مرخّصًا تحت رعاية الوزارة.



كما تضع الوزارة سياسات بشأن توظيف الشباب. فقد بدأ إجراء التوظيف في المؤسسات العامة ثلاث مرات في السنة للشباب الذين استفادوا من الحماية الحكومية التي تجري مرة واحدة في السنة. ومن عام 1988 إلى عام 2002، جرى توظيف 1662 شابًّا كانوا تحت رعاية الدولة. وبحلول عام 2022، تحقق توفير فرص عمل لـ57528 شابًا. وفي 17 مايو 2022، جرى تعيين 1121 شابًّا تربّوا تحت رعاية الدولة في مؤسسات عامة، وهذا وفّر فرص عمل لأكثر من 58 ألف شاب. أصبح من الممكن تعيين الشباب وفقًا لمجالات تخصصهم بعد التعديل القانوني الذي أُجرِي في عام 2018. في الوقت نفسه، مُدِّدت فترة تقديم الطلبات للشباب الذين يحق لهم الحصول على فرص عمل من سنتين إلى خمس سنوات. في حالة عمل الشباب في القطاع الخاص، تتحمل الدولة كامل أقساط التأمين الاجتماعي، مثل أقساط التأمين ضد البطالة، وأقساط التأمين الصحي، وأقساط التأمين على العمال- مدة خمس سنوات من تاريخ بدء العمل. وبهذه الطريقة،

تحقق توظيف 7380 شابًّا في القطاع الخاص بحلول عام 2022 من خلال برنامج تشجيع التوظيف في القطاع الخاص الذي بدأ في عام 2018.

تقوم الوزارة أيضًا بتطوير العديد من السياسات الخاصة بالشباب ذوي الإعاقة. ولهذا الغرض، أُنشِئ النظام الوطني لبيانات ذوي الإعاقة في عام 2020 داخل الوزارة. وفقًا لهذه القاعدة البيانات، يبلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين في النظام والبالغين من العمر 1 مليون و414 ألفًا و643 رجلاً و1 مليون و97 ألفًا و307 من النساء، أي ما مجموعه 2 مليون و511 ألفًا و950 فردًا. من أجل نشر الوعي بأن إمكانية الوصول حق أساسي وتكوين ثقافة إمكانية الوصول- تُنظَّم مسابقات جائزة حول موضوع «إمكانية الوصول» يشارك فيها طلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية بهدف توعية الأطفال والشباب في سن الدراسة بهذا الموضوع.

تحقق توفير إمكانية السفر مجّانًا للشباب ذوي الإعاقة. وفي هذا السياق، تحقق رفع دعم وسائل النقل البحري من 1000 ليرة تركية في يوليو 2018 إلى 1500 ليرة تركية في أبريل 2022؛ ورفع دعم وسائل النقل العام في بلديتي أنقرة وإسطنبول الكبرى من 1330 ليرة تركية في يوليو 2018 إلى 1995 ليرة تركية في أبريل 2022؛ وبلغت قيمة الدعم المقدم لوسائل النقل العام في بلديات المدن الكبرى الأخرى، الذي كان قدره ألف ليرة تركية في يوليو 2018، ألفًا و500 ليرة تركية في أبريل 2022؛ وبلغت قيمة الدعم المقدم لوسائل النقل العام في بلديات المقاطعات، الذي كان قدره 800 ليرة تركية في يوليو 2018، ألفًا و200 ليرة تركية في أبريل 2022. في إطار مدفوعات الدعم المالي للسفر المجاني، دُفِع ما مجموعه 490 مليونًا و735 ألف ليرة تركية حتى يوليو 2018، وما مجموعه 1 مليار و324 مليون ليرة تركية حتى أبريل 2022. ووفقًا للقرار الأخير، ستتحمل الدولة تكاليف سفر ذهاب وإياب الشباب الذين يدرسون في جامعات في مدن مختلفة عن مدن أُسرهم.

بهدف تشجيع الأسر المعرّضة لخطر الفقر على إرسال أبنائها في سن الدراسة إلى المدرسة بانتظام، يُقدَّم الدعم إلى أكثر من 2 مليون شاب سنويًّا في المتوسط في إطار برنامج المساعدات التعليمية المشروطة. في هذا السياق، بلغت قيمة المساعدات 1.6 مليون ليرة تركية في عام 2003، ووصلت إلى 359 مليون ليرة تركية في الفترة من يناير إلى أبريل 2022. وبلغ إجمالي الموارد المحولة في الفترة من 2003 إلى أبريل 2022 ما

مجموعه 8.8 مليارات ليرة تركية. إلى جانب ذلك، تستمر برامج الدعم الموجهة إلى الشباب اليتامى. وفي هذا السياق، فُعِّل برنامج مساعدة اليتامى في عام 2015. في إطار هذا البرنامج، قُدِّمت مساعدات شهرية بقيمة 300 ليرة تركية إلى أكثر من 50 ألف شاب يتيم في المتوسط سنويًّا. منذ بدء البرنامج في عام 2015 حتى نهاية أبريل 2022، دفعت وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية 427.7 مليون ليرة تركية إلى المحتاجين.

بين شهرَي يوليو 2018 وأبريل 2021، كانت وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية تتيح خدماتها تحت هذا الاسم، ومنذ 21 أبريل 2021، أصبحت وزارة العمل والضمان الاجتماعي تتيح خدماتها في إطار وزارة العمل والضمان الاجتماعي، وتهدف إلى تعزيز توظيف الشباب، وصحتهم وسلامتهم في العمل، وتمكين الشباب المحرومين، والحد من بطالة الشباب، وزيادة مشاركة الشباب في القوى العاملة، ونُفِّذ 13 هدفًا ملموسًا و109 تدابير من الإستراتيجية الوطنية لتوظيف الشباب (2021–2023) وخطة العمل، وبدء تنفيذ مشروع «الشابات اللواتي يصنعن المستقبل» بدءًا من 3 ديسمبر 2021.

في إطار «بروتوكول دمج الصحة والسلامة المهنية في التعليم» الموقّع مع وزارة التربية والتعليم في 10 يناير 2019، أُنشِئ ركن ولوحة للصحة والسلامة المهنية في 5304 مدرسة، وأُعِدّ دليل «المنزل الآمن». نُظِّمت «ندوة صحة وسلامة الشباب في العمل» في 9 محافظات، ووصل عدد المشاركين المستفيدين إلى 5 آلاف طالب.

وفقًا لبيانات شهر مارس عام 2025، بلغت نسبة البطالة بين الشباب 15.1%. أما معدل NEET (الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب) عام 2022، فقد بلغ نسبة 16.6% للفئة العمرية 15–19 عامًا، و33.2% للفئة العمرية 20–24 عامًا. في عام 2019، نُفِّذ برنامج العمل الاجتماعي، حيث تحقّق تعريف 20351 طالب جامعي لأول مرة بسوق العمل. بالنسبة للشباب من سن 18 إلى 29 عامًا من رواد الأعمال، قامت الدولة بتغطية أقساط التأمين مدة 12 شهرًا لأول مرة في إطار BAĞ–KUR بدءًا من 1 يونيو 2018.

كما نفّذت الوزارة بعض الابتكارات في مجال الصحة الموجهة للشباب؛ إذ تحقّق ضمان استفادة خريجي المدارس الثانوية الذين لم يتجاوزوا 20 عامًا، وخريجي التعليم

العالي الذين لم يتجاوزوا 25 عامًا من الخدمات الصحية مدة عامين من تاريخ تخرجهم. وفي 25 أبريل 2016، أُلغِيت ديون أقساط التأمين الصحي العام للشباب الذين لم يبلغوا 25 عامًا.

دُمِجت المساعدات الصحية للجنود والضباط والطلاب العسكريين تحت مظلة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (SGK)؛ لضمان حصول هؤلاء الأشخاص ومن هم على عاتقهم على الخدمات الصحية في إطار المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. تُؤمَّن تغطية جميع تكاليف الأدوية والعلاج للشباب والأطفال دون سن 18 عامًا في إطار التأمين الصحي العام. أما بالنسبة للمواطنين الذين لا يستطيعون الدفع، فقد تحملت الدولة أقساطهم. خلال فترة الوباء، إذ دُفع حوالي 12.6 مليار ليرة تركية لـ1.9 مليون شخص على شكل إعانة بطالة. ورُفع الحد الأدنى للأجور الصافية من 184.25 ليرة تركية في عام 2002 إلى 22104.67 ليرة تركية في عام 2025.

وزارة الشباب والرياضة

تتولى وزارة الشباب والرياضة، المسؤولة بشكل أساسي عن وضع السياسات المتعلقة بالشباب والفعالة في هذا المجال، مهام وسلطات رائدة في تنفيذ جميع الإجراءات المتعلقة بالشباب. وهي تتمتع بصفتها المؤسسة العامة الأعلى مستوى المختصة بالأنشطة الرياضية لا للشباب فقط، بل لجميع الفئات العمرية في البلاد.

بالتركيز على الأنشطة والسياسات التي يشملها هذا التقرير، سيجري بحث الأنشطة والسياسات التي تنفذها وزارة الشباب والرياضة منذ أكثر من 20 عامًا لمصلحة الشباب. وفقًا للمعلومات المتوفرة عن السكان الشباب، الذين يمثلون الفئة المستهدفة للوزارة، يعيش 12 مليونًا و763 ألفًا و159 شابًّا تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا داخل حدود تركيا بحلول نهاية عام 2024.

يمكن القول: إنه على مدار أكثر من 20 عامًا، مقارنة بالسنوات السابقة، أُمِّن المزيد من الدعم والفرص المادية والمعنوية للشباب. في هذا السياق، جرى تأمين العديد من الفرص والابتكارات للشباب، مثل إلغاء رسوم الجامعة، والوصول إلى الحقوق الأساسية في المؤسسات التعليمية وفقًا للمعتقدات والقيم، وتوفير المنح الدراسية والائتمانات والسكن الجامعي وتكافؤ الفرص وإمكانية الوصول في أنظمة التعليم العالي، وإلغاء الحد الأدنى للقبول في الجامعات، وخفض سنّ الانتخاب إلى 18 عامًا.

أ) الخدمات

تهدف الوزارة إلى مواصلة تقديم خدماتها الموجهة للشباب من خلال التواصل معهم من دون أي حواجز، وذلك من خلال تطبيقات، مثل مراكز الشباب، ومكاتب الشباب، ومخيمات الشباب والمتطوعين. وقد أظهرت هذه السياسات فوائدها خلال هذه العملية. وبحلول نهاية عام 2023، كان هناك أكثر من 800 ألف سرير في 800 سكن جامعي تابع للوزارة. ارتفع مستوى تلبية الطلب من حيث معدل الإقامة في المساكن التابعة للوزارة للعام الدراسي 2022–2023 إلى 97 %. إلى جانب خدمات الإقامة المقدمة في المساكن، تُنفَّذ أيضًا سياسات لدعم الشباب في مجال التغذية. وفي هذا الصدد، رُفِع مبلغ المساعدة الغذائية اليومية من 25 ليرة إلى 220 ليرة. وقد أنفقت الوزارة 3 مليارات و853 مليونًا و38 ألفًا و908 ليرات من ميزانيتها لعام 2022 على المساعدات الغذائية وحدها. كما يستفيد أكثر من مليون و400 ألف شاب من المنح الدراسية والقروض.

في مجال الرياضة، يوجد أكثر من 4000 منشأة رياضية عاملة. وفقًا لقاعدة بيانات الوزارة، يوجد حتى تاريخ 13 يناير 2025 ما مجموعه 26120 ناديًا رياضيًّا، و4959790 شخصًا، أي ما مجموعه 16927671 رياضيًّا، و8943697 رخصة نشطة.

من بين سياسات الوزارة، تهدف مراكز الشباب، التي تُعَدّ من أهم المجالات التي تتعامل مع الشباب، إلى قضاء الشباب أوقاتهم بأكثر الطرق إنتاجية وموثوقية. تُنظَّم أنشطة اجتماعية وثقافية وفنية وعلمية ورياضية في هذه المراكز، مع دعم الشباب من الناحية المادية، ومن الناحية النفسية كذلك. وفقًا للبيانات الحالية، يوجد حاليًّا 522 مركزًا للشباب يقدّم خدماتها. إذا قارنّا ذلك بعام 2002، ففي ذلك العام كان هناك 9 مراكز للشباب، بينما في عام 2019 ارتفع عدد هذه المراكز إلى 320 مركزًا.

في الوقت الحالي، يبلغ عدد الأعضاء 4 ملايين و121 ألفًا و340 شابًّا، وأكثر من 1300 شخص يتولون مهام قيادة الشباب. وبالنظر إلى الأنشطة وعدد المشاركين في مراكز الشباب، فقد نُظِّم 573508 نشاطًا في المتوسط خلال عام واحد فقط، وشارك في هذه الأنشطة ما مجموعه 5269117 شابًّا. تُنظَّم الأنشطة في مراكز الشباب تحت مظلة أكاديمية مراكز الشباب ونوادي الشباب. تقدم أكاديمية مراكز الشباب دورات تدريبية في مجالات مهارات اللغة، وتربية القيم، والفنون الجميلة، والابتكار، والعلوم الاجتماعية،

والتنمية الشخصية، والرياضة، والصحة. أما في نوادي الشباب، فتُقام أنشطة اجتماعية وثقافية وفنون جميلة وعلوم وتكنولوجيا وحياة صحية وتطوعية، وهي أنشطة عملية ونشطة وموجهة نحو الميدان.

هناك مجال آخر تتعامل فيه الوزارة مع الشباب، هو مكاتب الشباب. يوجد حاليًا 372 مكتب شباب في الجامعات. تُعَدّ مكاتب الشباب امتدادًا لمراكز الشباب التابعة للوزارة. وتستمر مراكز الشباب، التي تسعى إلى خدمة المجتمع بأسره، في أداء وظيفتها بشكل أقرب إلى الشباب في حرم الجامعات من خلال مكاتب الشباب.

تُعَدّ مخيمات الشباب من الأنشطة الجذابة الموجهة للشباب. وقد ارتفع عدد المخيمات من 4 في عام 2022 إلى 43 حاليًّا. بلغ عدد المستفيدين من هذه المخيمات 5227 شخصًا في عام 2005، بينما وصل هذا العدد إلى 185 ألفًا في عام 2024. تتمتع مخيمات الشباب بخصائص تسمح باستخدامها بشكل نشط على مدار العام. تجدر الإشارة إلى أن مخيمات الشباب تنشط في شكل مخيمات بحرية وطبيعية. في المخيمات البحرية، يتم ممارسة السباحة والأنشطة الرياضية والمنتزهات المائية والإبحار والألعاب الشوارعية والأنشطة البحرية والمسبحية؛ أما في المخيمات الطبيعية، فتُنظَّم أنشطة وتُقدَّم تدريبات في مجالات مثل تسلق الجدران والمسارات المرتفعة والحبال والمغامرات والكافنبول والكانو والدراجات الجبلية والتوجيه والرماية وركوب الخيل. يبلغ عدد المتطوعين الذين يتولون قيادة المخيمات الشبابية 3875 شخصًا.

تُعَدّ خدمات السكن الجامعي من أهم الخدمات والأنشطة التي تقدمها وزارة الشباب والرياضة للشباب. في عام 2002، كان هناك 190 سكنًا جامعيًّا، بينما وصل العدد إلى 800 سكن جامعي بحلول عام 2023. تجاوزت سعة السكن الجامعي حاليًّا 800 ألف شخص، وبلغ معدل الإشغال في السكن الجامعي أكثر من 90%.

بفضل سعة السكن الجامعي التي تكفي لإيواء ما يقرب من مليون شخص، يمكن لتركيا أن توفر لعدد من الشباب يفوق عدد سكان العديد من المدن خدمات الإقامة والطعام وغيرها من الخدمات تحت سقف واحد. بالإضافة إلى الاحتياجات الأساسية مثل الإقامة والطعام، يمكن توفير الكهرباء والمياه والتدفئة والأمن والرياضة والأنشطة الاجتماعية وغيرها من المرافق للشباب مجّانًا. على سبيل المثال، توفر الوزارة مبلغًا

سنويًّا يبلغ 225 مليون ليرة تركية في المتوسط لتوفير 32 غيغابايت من الإنترنت شهريًّا للشباب المقيمين في السكن الجامعي. بالإضافة إلى هذه الخدمات، نُظِّم 25241 نشاطًا اجتماعيًّا وتعليميًّا وثقافيًّا ورياضيًّا في السكن الجامعي بين عامَي 2021 و2022، وشارك في هذه الأنشطة 1113955 شابًا. وقد خصصت الوزارة ميزانية قدرها 48 مليونًا و862 ألفًا و152 ليرة تركية عام 2022 لتمويل جميع هذه الأنشطة.

ومن آليات الدعم الأخرى الموجهة للشباب الذين يواصلون تعليمهم المنح الدراسية والقروض. ففي عام 2022، مُنِحت قروض لـ451 ألفًا و550 طالبًا فقط، وفي عام 2024، مُنِحت منح دراسية لـ627 ألفًا و723 طالبًا يدرسون في الجامعات المحلية، و1462 طالبًا يدرسون في الجامعات الخارجية؛ ومُنِحت قروض لـ823 ألفًا و271 طالبًا يدرسون في الجامعات المحلية، و18 ألفًا و53 طالبًا يدرسون في الجامعات الخارجية. في عام 2024، دُفِعت منح دراسية وقروض تعليمية لما مجموعه 1 مليون و479 ألفًا و509 طلاب. في عام 2024، وصل مبلغ المنح الدراسية والقروض التعليمية إلى 2000 ليرة تركية. يصل هذا المبلغ إلى 4000 ليرة تركية لطلاب الماجستير و6000 ليرة تركية لطلاب الدكتوراه.

من عام 2004 إلى عام 2022، دُفِعت منح دراسية بقيمة إجمالية قدرها 24 مليارًا و327 مليونًا و76 ألفًا و649 ليرة تركية لـ5 ملايين و884 ألفًا و620 طالبًا. أما بالنسبة لسداد القروض، فقد دُفِع ما مجموعه 62 مليارًا و260 مليونًا و358 ألفًا و270 ليرة تركية لـ16 مليونًا و550 ألفًا و665 طالبًا منذ عام 2002. وقامت الوزارة أيضًا ببناء مرافق رياضية للسلطات المحلية والمؤسسات والهيئات العامة. وقد استُثمِر 9 مليارات و372 مليونًا و306 ألفًا و18.06 ليرات في 8 آلاف و129 منشأة.

ب) البرامج

تسعى الوزارة إلى وضع سياسات موجهة للشباب، وتقديم خدمات لهم، من خلال نهج يركز على المهنة والمشاركة والتطوع والتكنولوجيا الرقمية والبيئة والرياضة. من بين الأعمال التي تركز على المهنة التي تقوم بها الوزارة، تهدف أندية الرؤية ونموذج التعلم من الأقران إلى الاستفادة من العمليات المهنية الحالية على المستوى الوطني والدولي.

من خلال برنامج (مهارات الحياة)، يمكن للشباب الحصول على تدريب مجاني من خبراء متخصصين في أي وقت عبر (بوابة تعليم مهارات الحياة). يقدّم برنامج

«Mentörüm» للشباب دعمًا عبر منصة إلكترونية تساعدهم على تحقيق الرفاهية النفسية، بالإضافة إلى خدمة إرشادية مدى الحياة. أما برنامج «Genç Merkür» فهو برنامج يتيح للشباب الذين يدرسون في مجال الاتصالات الاستماع إلى خبراء يتحدثون عن التطورات في مجال الإعلام الرقمي، واتجاهات الشبكات الاجتماعية، والمعلومات غير المعروفة عن المهنة، ومستقبل عالم الاتصالات.

أما برنامج «حلول بلا حدود»، فيهدف إلى توفير التدريب في مجال ريادة الأعمال الأكاديمية للطلاب الناجحين في المرحلة الثانوية، بهدف تمكين الشباب من فهم مراحل إنتاج التقنيات التي يمكنهم إنتاجها لمصلحة البشرية.

ويهدف مشروع دعم الشباب في المناطق الريفية إلى توجيه الشباب الذين لديهم فرص اجتماعية ومهنية محدودة في المناطق الريفية نحو الإنتاج باستخدام أدوات الجيل الجديد، وتمكينهم.

ومن الأمثلة الأخرى على الأعمال التي تركز على الحياة المهنية برنامج «Yurt-Time». ويهدف هذا البرنامج إلى دعم التطور الأكاديمي والشخصي للطلاب المسجلين في المساكن الطلابية التابعة للوزارة، والإسهام في سير العمل في المساكن الطلابية، وتمكين الطلاب المختارين لمشروعات معينة من الحصول على دخل اقتصادي إضافي.

أما برنامج الدعم الاجتماعي للرياضيين، فيهدف إلى تحسين جودة التواصل بين الوزارة والرياضيين المرخّصين من خلال تقييم الرياضيين بعامّة مع بيئتهم الاجتماعية، وتفعيل آليات الدعم الاجتماعي. وتنظّم الوزارة أيام ريادة الأعمال في الجامعات. يهدف هذا المشروع إلى الإسهام في التطور المهني والشخصي للشباب وإبراز إمكاناتهم الريادية. في هذا السياق، يمكن للشباب الناجحين في مجال ريادة الأعمال الالتقاء بالشباب في الجامعات لتبادل المعلومات ونقل الخبرات.

بالتزامن مع مشروع «الرياضي الوطني بوركو»، وُقِّعت بروتوكولات مع الجامعات الخاصة والمؤسسات التعليمية الثانوية الخاصة والكليات؛ لتوفير منح دراسية بنسبة 100 % للرياضيين الوطنيين في التعليم الثانوي والعالي. وبذلك، تُتاح فرص للرياضيين الوطنيين لممارسة مهنة ثانية خارج تخصصاتهم. ومن خلال برنامج الشباب العامل والمنتج، يتم دعم مشروعات الاستثمار الخاصة بوكالات التنمية بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة

ووزارة الصناعة والتكنولوجيا من أجل دعم التنمية الشخصية والاجتماعية للشباب، وزيادة قابليتهم للتوظيف. منذ 28 أبريل 2021، قُدِّم الدعم لمشروعات بلغت ميزانيتها الإجمالية 1 مليار و4 ملايين و252 ألفًا و137 ليرة، وهذا أتاح توظيف 70 ألفًا و438 شابًّا.

ج) الأعمال الموجهة نحو المهنة

تركّز وزارة الشباب والرياضة على الأعمال الموجّهة نحو المهنة، بالإضافة إلى الأعمال الموجهة نحو المشاركة. ومن بين الأعمال الموجهة نحو المشاركة برامج ميزانية الشباب للشباب، ومنصة المشاركة، ووزارة الشباب، ونشاطي، ونحن فريق واحد، ونحن أناضول، ومقاهي الكتب.

في إطار برنامج ميزانية وزارة الشباب للشباب، شُكِّلت الميزانية للفترة المالية 2022 بناءً على إجابات 291975 شابًّا عن الأسئلة التي طُرِحت عليهم عبر الإنترنت حول الأنشطة التي يفضّلون القيام بها. وبذلك، نجحت الوزارة في تطبيق طريقة فعالة في عمليات المشاركة الإلكترونية.

من خلال منصة «أنا أشارك»، سيتمكن الشباب من الاطلاع على أعمال الوزارة، والمشاركة في اللقاءات عبر الإنترنت والمسابقات المختلفة، وتقديم آرائهم واقتراحاتهم مباشرة، وتبادل الأفكار الجديدة مع المشاركين الآخرين. وبذلك يحصل تشجيعهم على المشاركة في إيجاد الحلول عند مواجهة أي مشكلة.

في برنامج دعم مشروعات الشباب، يُقدَّم الدعم للمشروعات التي تُطوَّر بهدف دعم النمو الشخصي والاجتماعي للشباب، وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم، وزيادة مشاركتهم الفعالة في جميع مجالات الحياة. في إطار هذا البرنامج، قُدِّم دعم بقيمة 331 مليونًا 312 ألف ليرة تركية لـ5114 مشروعًا منذ عام 2012. وقد قدمت الوزارة الدعم لمشروعات في مجالات التطوع، والتنمية الشخصية، والنشاط البدني، والتمارين الرياضية، والكتب، والثقافة والفنون، والأفكار المبتكرة، وحماية البيئة والحيوانات.

ومن بين الأنشطة التي تركز على المشاركة برنامج وزارة الشباب. وفي هذا البرنامج، أمكنت دعوة الشباب من 81 محافظة إلى وزارة الشباب والرياضة. وبذلك، جرى العمل على تنمية الشعور بالانتماء إلى الوزارة من خلال تزويد الشباب بمعلومات عن الوزارة والخدمات والسياسات التي تقدمها، كما عُرِضت المعالم التاريخية والثقافية في أنقرة.

أما مشروع «نشاطي»، فيهدف إلى تشجيع الشباب في المناطق الريفية التي لا توجد بها مراكز شبابية على القيام بأنشطة. يهدف برنامج «نحن فريق واحد» إلى جمع الشباب من خلفيات جغرافية وثقافية مختلفة من خلال الرياضة، بهدف خلق بيئة من الاحترام المتبادل والثقة بين الثقافات المختلفة في المجتمع، وتحقيق الانسجام الاجتماعي، وتمكين الشباب من خلال تعرّف أنفسهم والآخرين، وتطوير ثقافة العيش معًا.

أما مشروع «نحن أناضول» فيهدف إلى زيادة الوعي والوعي بالقيم الإنسانية والثقافية المشتركة لدى الأجيال الشابة من خلال الأنشطة التي ستُنفَّذ مع الشباب من أجل التكامل الاجتماعي والوحدة، والإسهام في تطوير مهاراتهم الاجتماعية، وتكوين ثقافة الاحترام المتبادل والتسامح، وذلك من خلال نشاط تطوعي يُنفَّذ في 81 محافظة. في هذا الإطار، شارك 20 ألف شاب في 393 نشاطًا منذ عام 2019. ومن المقرر تنفيذ 204 برامج خلال عام 2022.

أما المثال الأخير الذي يمكن ذكره في مجال الأعمال التي تركز على المشاركة فهو مقاهي الكتب؛ إذ أُنشِئت أماكن لقراءة الكتب على غرار المقاهي والمكتبات؛ من أجل توفير مساحات للشباب للتواصل الاجتماعي والدراسة. قدمت الوزارة دعمًا بقيمة 50 مليونًا و446 ألفًا 638 ليرة تركية لـ533 مقهى كتاب افتُتِحت منذ عام 2016 حتى الآن.

د) الوعي بالتطوع

تتمثل إحدى أهم سياسات وزارة الشباب والرياضة في بذل الجهود لغرس الوعي بالتطوع. ولهذا الغرض، تهدف مبادرة الشباب المتطوعين إلى إرساء أساس مؤسسي لأنشطة التطوع. وفي هذا السياق أُدرِجت مادة «أنشطة التطوع» بوصفها مادة اختيارية في المناهج الدراسية بالجامعات. وللغرض نفسه، شُكِّلت فرق تطوعية. ومن أمثلة الفرق التطوعية: فريق التعليم، وفريق البيئة- صفر نفايات، وفريق الصحة والخدمات الاجتماعية، وفريق الطوارئ والكوارث، وفريق الثقافة والسياحة، وفرق التطوع الرياضي، ومجموعات الدعم الوفاء.

بالإضافة إلى هذه الأنشطة، يمكن ذكر حركة داملا التطوعية، وحركة جاري التطوعية، ومشروعات شارك طعامك، ومن المائدة إلى القلب، بوصفها أمثلة على الأعمال التي تركز على التطوع. في حركة داملا التطوعية، يُعمَل على إنشاء حركة تطوعية تخدم

السلام والوئام الاجتماعي من خلال جمع الشباب المتطوعين والأفراد والأسر والأطفال المحرومين في المناطق التي تُزار، من دون تمييز على أساس اللغة أو الدين أو المذهب أو الأصل العرقي أو العرق، بهدف تغيير نظرتهم إلى الحياة بشكل إيجابي. وقد تحقّق الوصول إلى 1 مليون و554 ألفًا و390 شخصًا من خلال هذا المشروع.

أما في حركة «جاري التطوعية»، فيجري إشراك الشباب في أنشطة المسؤولية الاجتماعية التطوعية، ويقوم الشباب بتخطيط عمليات التنفيذ والإدارة، بهدف زيادة حصول الطالبين على وجبات ساخنة ومنع هدر الطعام. وتحقيقًا لهذا الهدف، نُفِّذ توصيل وجبات ساخنة إلى 499 ألفًا و473 شخصًا من خلال هذا المشروع الذي تنفذه وزارة الشباب والرياضة في 81 محافظة.

وفي مشروع «شارك طعامك»، تُغلَّف وجبتان رئيستان وحلوى تُعَدّ في مطابخ الوزارة، يُعِدَّها شباب متطوعون في ظروف صحية مناسبة، ثم تُوزَّع على المحتاجين في المناطق المحرومة. وقد وُزِّعت 3 ملايين و389 ألفًا و623 وجبة ساخنة على الأُسر بواسطة الشباب المتطوعين.

أما مشروع «من المائدة إلى القلب»، وهو أحدث مثال على الأعمال التي تركز على التطوع، فيهدف إلى توزيع وجبات الطعام المنزلية المطبوخة في المطاعم الصغيرة المحلية المتضررة من جائحة كورونا على الأسر المحددة بواسطة المتطوعين خلال شهر رمضان. في إطار هذا المشروع الاجتماعي المسؤول، وُزِّعت الوجبات في 35 منطقة مختلفة في 29 محافظة في عام 2021، وفي 24 منطقة مختلفة في 21 محافظة في عام 2022.

هـ) الأعمال المركزة على التكنولوجيا الرقمية

تدعم وزارة الشباب والرياضة الأعمال المركزة على التكنولوجيا الرقمية بهدف مواكبة التغيرات الرقمية بما يتناسب مع متطلبات العصر، وتوفّر الفرص للشباب في هذا المجال. ومن بين هذه الأعمال ورشات عمل Deneyap للتكنولوجيا، وYoung Hackathon وYoung Ideathon، ومشروع E-Spor وEğitim. يهدف مشروع ورشات عمل Deneyap للتكنولوجيا إلى اكتشاف الشباب الموهوبين وتوفير الدعم اللازم

لتنميتهم من خلال اكتسابهم مهارات، مثل ريادة الأعمال، والتفكير الإبداعي، والتفكير النقدي، وحل المشكلات المعقدة، والتواصل الفعال، والعمل الجماعي.

أما في مشروعات هاكاثون الشباب وإيدياثون الشباب، فالهدف هو دعم التطور المهني والاجتماعي للشباب، وزيادة اهتمامهم بالابتكار وريادة الأعمال، وتحسين توظيف الشباب من خلال الفوائد التي ستتحقق من المشروعات المنتجة، وتطوير الحلول التي تحتاج إليها الوزارة في مختلف المجالات بالتعاون مع الشباب. وفي مشروع الرياضة الإلكترونية والتعليم، يهدف المشروع إلى توعية الشباب بنطاق الرياضة الإلكترونية والألعاب الرقمية، وتقديم مجالات التطبيق وفرص العمل، وتحديد المواهب، وتدريب المهنيين. كما تُقدَّم في إطار هذا المشروع تدريبات متقدمة للمدربين والمذيعين.

و) الأعمال المرتكزة على البيئة

تشمل الأعمال المركزة على البيئة مشروع المهارات الخضراء وسفراء المناخ الشباب. يهدف مشروع المهارات الخضراء، من خلال مراكز ومكاتب الشباب وبمشاركة الشباب- إلى حماية النظام البيئي، والاستخدام الفعال للموارد، واكتساب عادات صديقة للبيئة، وإعادة تدوير النفايات، والتوافق مع الطبيعة.

أما في مشروع سفراء المناخ الشباب، فهنالك سعي إلى توعية الشباب المهتمين بالبيئة وتغير المناخ والراغبين في التغيير بجميع القضايا البارزة المتعلقة بالبيئة، من الأمن الغذائي إلى الغلاف الجوي، ومن صحة المياه إلى الصحة العامة، ومن تغير المناخ إلى الاحتباس الحراري.

ز) الأعمال التي تركز على الرياضة

تولي وزارة الشباب والرياضة أهمية خاصة للأعمال التي تركز على الرياضة، إلى جانب السياسات التي تضعها والخدمات التي تقدمها، ولاسيما تلك الموجهة للشباب. ومكافأةً على الجهود المبذولة، دخلت الألعاب الأولمبية والبارالمبية التاريخ باعتبارها أكثر الأحداث الرياضية نجاحًا للرياضة التركية من حيث عدد الميداليات والرياضات التي فازت بها. مثّل تركيا 108 رياضيّين أولمبيًّين و 87 رياضيًّا بارالمبيًّا. في عام 2020، كُسِر حاجز الرقم القياسي في إجمالي عدد الميداليات، حيث فازت تركيا بـ13 ميدالية

أولمبية، منها 2 ذهبية و2 فضية و9 برونزية، و15 ميدالية بارالمبية، منها 2 ذهبية و4 فضية و9 برونزية، في دورة الألعاب في طوكيو. فاز المنتخب كرة القدم الوطني لمبتوري الأطراف، الذي يدعمه الاتحاد التركي لكرة القدم في إطار مشروع «تركيا تلعب كرة القدم»، بكأس العالم 2022.

إن أحد الأسباب الأساسية لزيادة عدد الرياضيين هو زيادة عدد المرافق الرياضية. ولاسيما أن زيادة عدد المرافق القريبة من مناطق السكن أدى إلى زيادة عدد الرياضيين الذين يمثلون تركيا على الصعيدين الوطني والدولي وزيادة معدل نجاحهم. وتسعى وزارة الشباب والرياضة إلى إقامة حوار مباشر مع الشباب والحفاظ على التواصل المستمر معهم. ومن هنا، فإن الوزارة، التي ترغب في أخذ آراء الشباب بعين الاعتبار، تريد مواصلة سياساتها وخدماتها الموجهة للشباب من خلال تعزيز التعاون والتنسيق مع الشركاء الآخرين، ومن في ذلك الإدارات المحلية. يجري تطوير مفهوم المدن الصديقة للشباب من أجل تطوير السياسات والممارسات التي تركز على الشباب في إطار الشراكة مع الإدارات المحلية. بهدف الحفاظ على التواصل المتبادل، والحصول على آراء الشباب، وإدراج إسهامات الشباب في آليات صنع القرار، استشارت الوزارة 1.3 مليون شاب خلال العام الماضي. وفي هذا السياق، تحقق إجراء أكثر من 20 بحثًا. ويجري إعداد أطلس الشباب التركي حول موضوعات مثل التطوع، وثقافة الرياضة، والمهارات الرقمية، وريادة الأعمال، والعلاقات الاجتماعية، والحياة اليومية، والانتماء الاجتماعي، ورضا الشباب عن الحياة. وبذلك، يتم السعي إلى وضع سياسات للشباب؛ استنادًا إلى تحديدات ملموسة ومستندة إلى بيانات حديثة. وتهدف وزارة الشباب والرياضة، التي تَعُدّ الشباب أفرادًا مستقلين من حيث أفكارهم ومشاعرهم وآرائهم وانتماءاتهم وأساليبهم في التعامل، لا مجرد نماذج ضيقة وشائعة أو تعريفات للأجيال- إلى الحفاظ على موقعها الشامل وغير التمييزي الذي يحتضن الاختلافات، ويوفر المساواة في الفرص والإمكانيات.

النتائج والتوصيات:

إن تناول الشباب في فئات عمرية محددة، ووضع سياسات بناءً على ذلك فقط، لا يفيان بالغرض تمامًا بالنسبة للشباب الذين هم في الفئة العمرية نفسها، ولكنهم لا

يتمتعون بنفس نمط الحياة والدخل والمكانة والخصائص الاجتماعية والديموغرافية والثقافية والمجتمعية. لذلك، من المهم تأكيد أنه لا توجد فئة شبابية واحدة مرتبطة بالعمر فقط في جميع البلدان، وهذا الأمر لا يقتصر على تركيا وحدها.

كما هو الحال في السنوات السابقة، لا تزال قضية التوظيف، أي البطالة، تمثل أحد أبرز التحديات التي يواجهها الشباب في الوقت الراهن. إلا أن ما يميز السنوات الأخيرة هو الارتفاع المتزايد في أعداد الشباب المتعلمين، الأمر الذي جعل من بطالة الشباب أكثر وضوحًا، ولاسيما مع شيوع مصطلحات مثل: «العاطلون عن العمل من حملة الشهادات الجامعية» و«العاطلون عن العمل من الخريجين» و«البطالة بين حملة الشهادات العليا»، «NEET»، و«الشاب المنزلي»، التي تعكس أبعادًا متعددة لأزمة بطالة الشباب المتعلم.

في هذا الصدد، يعمل مكتب الموارد البشرية التابع لرئاسة الجمهورية التركية، من خلال منظمات مثل بوابة الوظائف والبرنامج الوطني للتدريب المهني، على إعداد قائمة بالموارد البشرية في تركيا، وتنفيذ أنشطة تنمية المواهب في المجالات المطلوبة، ووضع مشروعات تهدف إلى تطوير الموارد البشرية، واتخاذ التدابير اللازمة لزيادة الكفاءة والكفاءة في التوظيف في القطاع العام على وجه الخصوص. إلى جانب هذه الجهود التي تركز على القطاع العام، من الضروري جعل بيئة العمل في القطاع الخاص أكثر ضمانًا وأمانًا للقوى العاملة. أما بالنسبة للباحثين عن عمل، فتجب إزالة عدم التوافق في المؤهلات، وجعل التوفيق بين أصحاب العمل والباحثين عن العمل المناسبينَ للمؤهلات المناسبة ممكنًا قدر الإمكان.

من بين أهم المشكلات التي يمكن إدراجها ضمن حدود سنّ الشباب، مشكلتا التوظيف والتعليم اللتان تأتيان في مقدمة هذه المشكلات. بالإضافة إلى هذه المشكلات، لا ينبغي إغفال العدد الكبير من الشباب الذين أصبحوا مدمنين على الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من الأجهزة التكنولوجية، والإنترنت وتطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي. إلى جانب ذلك، فإن زيادة استخدام الشباب مختلف المواد المسببة للإدمان على المدى القصير والمتوسط والطويل، التي تضر بالصحة- هي من القضايا المهمة للغاية.

ومن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أن عدد السياسات الموجهة للشباب والخدمات

المقدمة في هذا الصدد قد زاد مقارنة بما كان عليه الحال قبل عام 2002. وتركيا، التي تضمّ نسبة من السكان الشباب أعلى من العديد من البلدان في المنطقة، ولاسيما البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تواجه مزايا وعيوبًا على حد سواء.

ومن بين المهام البارزة الموجهة إلى الشباب حل مشكلات التوظيف والتعليم والإدمان والسكن وما شابه ذلك. من أجل حل هذه المشكلات، من المهم جدًّا تحديدها. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على المؤسسات والهيئات العامة والجامعات ومراكز البحوث والإدارات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المماثلة- إجراء بحوث مستمرة حول الشباب، وتشجيع إجراء مثل هذه البحوث ودعمها. وبهذه الطريقة، سيكون من الممكن الوصول إلى المعلومات الحديثة المتعلقة بالشباب، ومن ثَمّ نقل المعلومات والتفاعل من القاعدة إلى القمة في صنع السياسات المتعلقة بالشباب. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الوزارات والمؤسسات العامة الأخرى الرائدة أو المشاركة في سياسات الشباب، ولاسيما وزارة الشباب والرياضة، ألا تتردد في مشاركة البيانات الحديثة التي حصلت عليها أو تمتلكها حاليًّا مع الجمهور. يجب على كل منظمة تضع السياسات وتقدّم الخدمات أن تشارك الجمهور بشكل شفاف بما تحقّق إنجازه وما سيتحقّق إنجازه.

في هذا الصدد، لوحظت في السنوات الأخيرة تطورات ملحوظة في قواعد البيانات الوطنية. يجب دعم مثل هذه المبادرات والهياكل، وتجب مشاركة البيانات مع الجمهور وفقًا لمبدأ الشفافية. وبذلك، يمكن تقديم السياسات التي وُضِعت والخدمات التي جرى تقديمها، وبناءً على مبدأ «ما قمنا به هو ضمان لما سنقوم به»، تمكن إقامة علاقة صحية، قائمة على الثقة بين وزارة الشباب والرياضة، وغيرها من الوزارات التي تؤدّي دورًا نشطًا في عمليات وضع السياسات وتقديم الخدمات المتعلقة بالشباب، والإدارات المحلية، والجامعات، ومنظمات المجتمع المدني.

في هذا السياق، تمخضت عن دراسة السياسات المتعلقة بالشباب على مدى أكثر من 20 عامًا مجموعة من التوصيات. وسنورد هذه التوصيات فيما يأتي في شكل بنود:

• تحديد احتياجات الشباب وتوقعاتهم ومخاوفهم، ودعم الأنشطة البحثية للحصول على بيانات حديثة بشأن هذه المسائل.

• تحديد المؤسسات العامة أو الخاصة التي تعمل في مجال الشباب، وإنشاء وحدة تنسيق فعالة ونشطة وتعاونية، وعدم السماح للعقبات البيروقراطية بأن تعوّق عمل هذه المؤسسات.

• مراقبة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الشباب، وتقديم المساعدة لهذه المنظمات في المجالات المادية والمؤسسية والتجريبية وغيرها، حتى تتمكن من العمل بشكل أكثر كفاءة، وتحقق قيمة مضافة للبشرية والمجتمع.

• ضمان استخدام الموارد دون إهدارها في وضع سياسات الشباب، والتفكير في الحصول على الموارد من المنظمات الدولية والقطاع الخاص قبل الموارد العامة في هذا الصدد.

• تعميم الدعم المادي والمعنوي للشباب المحرومين والمعوّقين، ومنع إقصائهم وتهميشهم.

• ضمان استفادة كل شاب بشكل عادل من الخدمات المتعلقة بالشباب، وضمان المساواة في الفرص والإمكانيات قدر الإمكان.

• ضمان تطوير المزيد من الفرص الرياضية للشباب، وضمان توفير مرافق رياضية يمكن الوصول إليها على نطاق أوسع.

• ضمان تطوير سياسات تتيح للشباب العزف على آلة موسيقية واحدة على الأقل، وزيادة تمثيلهم في المسابقات الوطنية والدولية والعروض والفعاليات المماثلة في مجال الثقافة والفنون.

• ضمان تطوير سياسات تسمح بممارسة حِرَف ومِهَن معينة بشكل نشط خارج أوقات التعليم والتدريس؛ من أجل تعزيز علاقة المعلم والتلميذ في سنّ مبكرة، وتطوير العلاقات الاجتماعية، والابتعاد عن العوامل المسببة للإدمان، وإنشاء علاقات حيوية وعملية بين الشباب والحياة اليومية والعملية.

• ضمان إشراك الأُسَر والمدارس والبيئة الاجتماعية في عملية وضع السياسات الموجهة للشباب، والسير معًا كمجتمع على الطريق الذي يجب قطعه من أجل مصلحة الشباب.

• اتخاذ التدابير اللازمة لتقليل بطالة الشباب إلى أدنى حد ممكن، وتمكين الشباب من تعرف الحياة العملية في أثناء فترة دراستهم، ووضع سياسات تهدف إلى إقامة علاقات بين الشباب والحياة العملية النشطة في أثناء فترة دراستهم.

• اتخاذ التدابير اللازمة لتقليل فَقْر الشباب إلى أدنى حد ممكن، وإزالته تمامًا إن أمكن.

• تحقّق تقدّم مهمّ للغاية من خلال برنامج التدريب الوطني. ويمكن تنفيذ هذه المبادرة، التي تُنفَّذ في إطار المؤسسات العامة، في القطاع الخاص أيضًا، وضمان تحديث محتوى الدروس النظرية في الأقسام ذات الصلة في الجامعات بشكل مستمر بما يتناسب مع الحياة اليومية، وزيادة فرص التدريب المهني وتحسين جودته.

• تمكين الشباب غير الملتحقين بالتعليم، أو العمل من المشاركة في هذه المبادرات.

• توفير الدعم المادي والمعنوي للشباب الذين لا يرغبون في الالتحاق بالتعليم الجامعي، ولا يرغبون في المشاركة في هذه العملية؛ لتمكينهم من تأسيس حياة، والزواج، والحصول على عمل، وضمان وضع سياسات لتغيير المفاهيم الاجتماعية في هذا الصدد.

• تشجيع جهود الشباب في مجال ريادة الأعمال، وحفزهم في هذا الصدد.

• ضمان إعادة الشباب الجانحين إلى المجتمع، ومنع وصمهم وإقصائهم وتهميشهم قدر الإمكان، ومنعهم من الانجرار إلى السلوك الإجرامي، واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة؛ لمنعهم من الانخراط في الجريمة أو الانجرار إليها.

• اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الشباب من المواد المسببة للإدمان، وضمان علاج المدمنين، وإجراء هذا العلاج لا مع الشباب فقط، بل مع أُسَرهم ومدارسهم ومحيطهم الاجتماعي، ودعم تطوير المجتمع المدني في هذا المجال.

• منع تعرّض الشباب لأي نوع من أنواع الاستغلال.

• إن خفض سن الانتخاب والترشح إلى 18 عامًا يمثل مكسبًا كبيرًا للشباب في تركيا مقارنة بالدول الأخرى. وفي هذا الأمر ضمان زيادة تمثيل الشباب سياسيًّا.

• تشجيع الشباب على القيام بدور أكثر نشاطًا في منظمات المجتمع المدني، وتعزيز مجال المجتمع المدني الخاص بالشباب في هذا الصدد.

• توفير برامج متنوعة لتعريف الشباب بشكل محايد بتاريخ الدولة العثمانية وجمهورية تركيا وتاريخ العالم، مع التركيز بشكل خاص على برامج تتناول تاريخ تركيا الحديث.

• ضمان تقديم رحلات داخلية تُمكّن الشباب من الاستفادة منها، وتمكينهم من تعرّف تركيا، موطنهم الأصلي.

• تشجيع الشباب على السفر خارج تركيا من خلال برامج مُخصّصة، تُتيح لهم فرصة خوض غمار الحياة اليومية وتجربة جوانب مُتعددة من الحياة في بلدان مُختلفة، وإثراء معارفهم وخبراتهم.

• زيادة الأنشطة الثقافية والفنية المُوجهة للشباب.

• ضمان توزيع الفرص والإمكانيات التي تُتيحها الرقمنة على جميع الشباب على نحوٍ عادل، والتحسين المُستمر لهذه العملية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتكييف الشباب مع الفرص الجديدة المُتاحة.

• ضمان القضاء على المحتوى الضار في وسائل الإعلام الرقمية، ووضع سياسات لإنتاج محتوى موثوق ومفيد.

• ضمان اتخاذ التدابير اللازمة للحد من هجرة الأدمغة، ومنع حدوثها إن أمكن، ومنع حدوثها في الاتجاه المُعاكس.

• زيادة التواصل مع الشباب من أصل تركي المُقيمين في الخارج، وتنظيم المزيد من الفعاليات للحفاظ على الروابط التي تسعى العديد من المؤسسات إلى ترسيخها.

• تنفيذ التدابير اللازمة لدمج الشباب الأجانب المقيمين في تركيا. وضمان تعريض هؤلاء الشباب للتمييز والتدخلات المعادية للأجانب، ووضع سياسات لإطلاق العنان لإمكاناتهم بما يُسهم في تحقيق قيمة مضافة لتركيا.

• ضمان زيادة المرافق والبرامج والممارسات القائمة وتحسين جودتها، بما يُمكّن الشباب من قضاء أوقات فراغهم بطريقة آمنة ومُفيدة.

• ضمان توسيع نطاق برامج الإرشاد للشباب، مع التركيز على نهج فردي إن أمكن، بالإضافة إلى استثمارات وخدمات جماعية وواسعة النطاق. والاستماع «بصدق» إلى الشباب، ومعالجة مخاوفهم، وبناء روح الود معهم.

• ضمان زيادة حوافز تشجيع التطوع.

• ضمان مشاركة الشباب بفاعلية في وضع سياسات الشباب وتنفيذها، والتأكد من أنهم ليسوا مجرد أغراض، ومنع اعتبارهم مجرد مرحلة مؤقتة، وإعطاء الأولوية للسياسة والسوق في سياسات الشباب، وضمان استدامتها، وعدم خضوعها لفترات انتخابية.

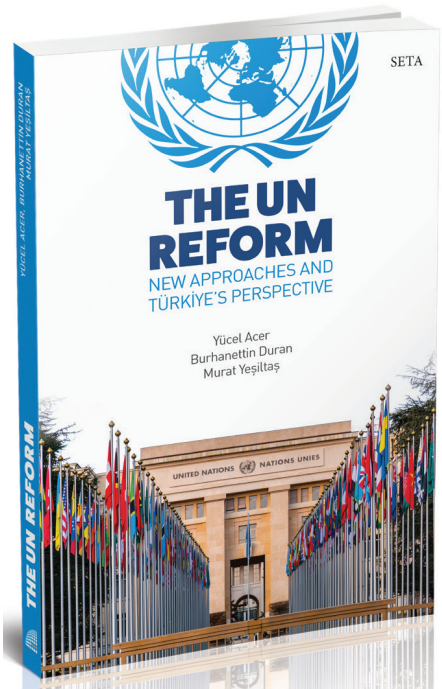
• ضمان ملاءمة السياسات والإستراتيجيات لاحتياجات الشباب ذوي المهارات المتنوعة. وتقديم الخدمات.

• وضع برامج لتنمية مهارات الشباب، لا بشكل فردي فقط ، بل بشكل تعاوني أيضًا.

• يُعَدّ الرصد والتقييم المستمر لسياسات الشباب، ومواصلة الجهود لتطوير أكثر السياسات فعالية– أمرًا بالغ الأهمية.

الهوامش والمراجع

1. Tıp bilimi bakış açısıyla bu süreç, 0-28 gün, yenidoğan; 28 gün-24 ay, bebek, 2-11 yaş, çocuk ve 12-16 yaş, adolesan tasnifiyle tarif edilmektedir.
2. Birleşmiş Milletler'e ve Türkiye İstatistik Kurumu'na (TÜİK) göre gençlik dönemi, 15-24; Gençlik ve Spor Bakanlığı'nın "Ulusal Gençlik ve Spor Politikası Belgesi"ne (2013) göre, gençlerin yaş aralığı 14-29 olarak kabul edilmektedir.
3. 65 ve üzeri yaşlara sahip olanlar "genç yaşlı" (65-74), "orta yaşlı" (75-84) ve "ileri yaşlı" (85 ve üzeri) olmak üzere üç alt gruba ayırmaktadır. Jeong-Hye Park ve Se-Won Kang, "Social Interaction and Life Satisfaction among Older Adults by Age Group", Healthcare, 11(12), 2951, 2023.
4. Ne Eğitimde Ne İstihdamda (NENİ) olan gençler olarak Türkçe'ye tercüme edilen bu kavram, İngilizce köken olarak Neither in Education nor in Employment and Training'in (NEET) kısaltması şeklinde kullanılırken aynı zamanda olgunun NEİY (Ne Eğitimde Ne İstihdamda Ne Yetiştirmede) ve Ev Genci kullanımları ön plana çıkmaktadır.
5. Sanayi ve Teknoloji Bakanlığı, "Kadın, Genç Girişimci ve KOBİ'ler Destekleniyor", https://www.sanayi.gov.tr/medya/haber/kadin-genc-girisimci-ve-kobiler-destekleniyor (Erişim: 07.07.2025).



THE UN REFORM

NEW APPROACHES AND TÜRKİYE'S PERSPECTIVE

Yücel Acer
Burhanettin Duran
Murat Yeşiltaş



setavakfi setadc setav setavakfi
www.setav.org/en • books@setav.org

SETA

المرأة والأسرة والمجتمع في نهج وسياسات حزب العدالة والتنمية

نورسم كسكين أكصاي*

ملخص: تتناول هذه الدراسة سياسات تركيا خلال العشرين عامًا الماضية تجاه المرأة والأسرة، ومكانة المرأة والأسرة في بناء الدولة القومية على أساس النهج الأيديولوجيّ، وكيفية تعريف المرأة وتصورها في المجال العام في ظل التحوّل الاجتماعي، وتأثير هذا التحوّل في الخطاب الأيديولوجي المتعلّق بالأسرة. والهدف هنا ليس إجراء نقاش أيديولوجي بتعريفات واضحة، بل فهم الآلية الأيديولوجية التي تربط النقاشات التي تمتدّ من الحياة اليومية إلى الخطاب السياسي بالواقع الاجتماعي المتمثّل في ظاهرة المرأة والأسرة والسياسات المتعلقة بهما.

الكلمات المفتاحية: حزب العدالة والتنمية، المرأة، الأسرة، المجتمع.

* جامعة مرمرة، تركيا.

Women, Family, and Society in the Approach and Policies of the AK Party

NURSEM KESKIN AKSAY*

ORCID NO: 0000-0002-7260-7464 nursem.aksay@marmara.edu.tr

ABSTRACT: *This article examines women's and family policies in Türkiye over the past 20 years, the place of women and the family in the construction of the nation-state based on ideological approaches, how women are defined and perceived in the public sphere in the context of social change, and the impact of this change on the ideological discourse on the family. The aim here is not to engage in an ideological debate with clear definitions, but rather to understand the ideological mechanism that links discussions ranging from everyday life to political discourse with the social reality represented by the phenomenon of women and the family and the policies related to them.*

Keywords: *AK Party, Women, Family, Society.*

* Marmara University, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(3/14)
153 - 192

Received Date: 07 / 06 / 2025 • Accepted Date: 15 / 08 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-003-007

المقدمة

في ورشة العمل التي نظّمها مركز البحوث SETA في يونيو 2022، التي قمتُ بتنسيقها تحت عنوان: «السياسات الاجتماعية تجاه الأسرة والمرأة والطفل»، كانت النتائج الرئيسة التي تُوصِّل إليها هي أن نهج السياسات المتعلقة بالمرأة والأسرة في تركيا، سواء على مستوى المؤسسات أم منظمات المجتمع المدني (STK) والأكاديميين والمجتمع، على الرغم من الاعتراف بإجراء العديد من الدراسات الشاملة- «تتميز بطابع استقطابي، ولا يمكن أن تتطور إلى مجال توافق مشترك، والمشكلة الأساسية المتعلقة بالمرأة والأسرة هي أنها تناقش من منظور أيديولوجي بشكل لا يصدّق». وقد أُكِّد بشكل خاص أهمية الاختلافات في التصورات والعقليات، ولاسيّما المصطلحات والمفاهيم غير المحددة. في الآونة الأخيرة، تحقق القيام بأعمال مهمّة، وتحققت تطورات يمكن عدّها جديدة في تاريخ تركيا، ولاسيّما في مجال حقوق المرأة وتكافؤ الفرص، ومع ذلك، لا يزال عدم التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن الثنائيات التي يجري تضخيمها، ولاسيما فيما يتعلق بالمرأة والأسرة، يمثل انعكاسًا لثنائيات متعارضة راسخة في المجتمع، ولخطاب الثقافة المهيمنة في الذاكرة الجماعية.

كثيرًا ما أكدت حكومات حزب العدالة والتنمية في خطاباتها أهمية الأسرة من خلال الإشارات التاريخية والدينية والوطنية والثقافية، ولاسيما في الفترة 2002-2011، حيث اتبعت نهجًا في السياسات الاجتماعية شجع بشكل أكبر على توظيف النساء، وأعطى الأولوية لضمان المساواة بين الجنسين في الفرص، واتخذ خطوات لمنع العنف ضد المرأة وتوسيع حقوقها. خلال هذه الفترة، لُوحِظ أن السياسات الاجتماعية المتعلقة بالأسرة والطفل طُبِّقت من خلال النساء، ولم تُجْرَ دراسات كافية حول كيفية تعريف الأسرة وإدراجها في هذه السياسات؛ أي أن تعريف الأسرة وعدّها مقدسة يبدو أنه قُبِل بوصفه عنصرًا أساسيًّا في سياسات الدولة، كما هو الحال في معظم الدول القومية،[1] ولكن بعد أن بدأ عمل حزب العدالة والتنمية الذي يمثل شريحة مهمة من المجتمع،[2] ومع ظهور التحول الاجتماعي في العديد من المجالات، بدأ التركيز بشكل أكبر على الأسرة من خلال نهج يهدف إلى حمايتها بدءًا من عام 2011.

من هذا المنظور، لم تُوضَع سياسة اجتماعية مباشرة تركز على الأسرة بين عامي 2002

و2011. ولكن بدءًا من عام 2011، عادت فكرة الرفاه الاجتماعي إلى الظهور، وحُدِّد نهج للتنمية الاجتماعية بناءً على بيانات شيخوخة السكان وانخفاض معدلات المواليد والطلاق، وبدأت الخطابات تعكس نهجًا يشجع على الزواج والإنجاب،[3] وفعلاً تحقّق في عام 2011 إغلاق وزارة شؤون المرأة والأسرة، واستُبدِلت بها وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية؛ ولأنّ زيادة توظيف النساء كان أحد الأهداف الرئيسة، فقد دُمِجت هذه المؤسسة في عام 2018 بوزارة العمل والضمان الاجتماعي لتصبح وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية، ثم جرى تغيير اسمها مرة أخرى في 21 أبريل 2021 مع إنشاء وزارة العمل والضمان الاجتماعي لتصبح وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية وقد أمكن توحيد «المديرية العامة للأسرة والخدمات الاجتماعية» و«المديرية العامة لوضع المرأة» و«المديرية العامة لخدمات الطفل» تحت مظلة وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية بوصفها وحدات منفصلة تعمل في مجالات الأسرة والمرأة والطفل.

في هذه المرحلة، عُدَّت أعمال كثيرة مما تحقق تنفيذها حتى عام 2011 إيجابية، ولكن توجيهات الحكومة لتشجيع الزواج والإنجاب بدأت تُفسّر على أنها ضغط أيديولوجي «محافظ»، وهذا أدّى إلى إهمال العديد من الأعمال التي جرى القيام بها في مجال حقوق المرأة ووجودها في المجال الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، تزامنًا مع هذا الخطاب، قوبلت إزالة كلمة «المرأة» من اسم الوزارة التي أُنشِئت بدلاً من وزارة شؤون المرأة والأسرة، واحتفاظها بكلمة 'الأسرة' فقط، بردود فعل سلبية من قبل مختلف المنظمات غير الحكومية النسائية والأكاديميين وأحزاب المعارضة وبعض المجموعات المختلفة في تركيا، وعُدّ ذلك من قبيل «محو اسم المرأة من السياسات الاجتماعية».[4]

وقد أدى بروز نهج «المرأة القوية والأسرة القوية والمجتمع القوي» بعد عام 2011، في إطار تعزيز دور الأسرة، إلى إضعاف المطالبة بإعطاء الأولوية لحقوق أفراد الأسرة الآخرين، ولاسيّما النساء والأطفال، ودعمهم.[5] في هذا السياق، فإن عدم التعبير بوضوح عن السياسات المتعلقة بالأسرة حتى الآن، بسبب التوقعات الأيديولوجية المسبقة، يفتح باب النقاش حول أن السياسات المتعلقة بالمرأة لم تُقبل إلا من خلال حماية الأسرة، وأن منع العنف ليس أولوية من أجل الحفاظ على حقوق المرأة، بل من أجل الحفاظ على النظام القائم على الأسرة. ومن هنا، فإن الجهود المبذولة لتمكين المرأة من الحضور في المجال العام من خلال إجراءات لم يسبق لها مثيل في تاريخ تركيا- أُسبِغَ عليها الغموض

بافتراض أن المرأة تُعرّف فقط على أنها مركز الأسرة، وعلى الرغم من تقدير المكاسب التي تحققت، فقد قيل: إن هذا النهج أدى إلى ظهور مشكلات في التنفيذ والاستدامة. والأهم من ذلك هو أن الإجراءات الشاملة التي يمكن اتخاذها بالتعاون بين منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص قد جرت عرقلتها.

في هذه الحالة، جُرَّ موضوع المرأة والأسرة إلى أرضية حساسة، وتحول الموضوع الأساسي من إجراء تحسينات منهجية في مجال المرأة أو الأسرة إلى نقاش حول أي النهج الأيديولوجي يجب أن يكون سائدًا. ولهذا السبب، تبرز سياسات المرأة والأسرة بوصفها أحد المجالات التي كان من الصعب للغاية التوصل إلى أرضية مشتركة خلال فترة حكم أحزاب العدالة والتنمية. في الواقع، بدأت تظهر في المجتمع المتعدد الطبقات والهويات، من خلال إنتاج خطابات سلطوية مختلفة، ثنائيات المحافظين والليبراليين، والتقليديين والمعاصرين، والمتدينين والعلمانيين،[6] التي تنتشر من خلال إنتاج المعرفة، بشكل أكبر في قضايا المرأة والأسرة.

التحوّل الاجتماعي والمقاربات الأيديولوجية

ويمكن القول: إن الأيديولوجيا نشأت في ظل هيمنة الليبرالية والعلمانية، وإن التيارات التي عارضت هذا النهج خلال عصر التنوير وُصِفت بأنها «محافظة». وهذا هو الشكل الأكثر سطحية الذي تُفهَم به التناقضات الأيديولوجية في تركيا. وعلى وجه الخصوص، أنّ العبارات الآتية الواردة في وثيقة رؤية حزب العدالة والتنمية عُدَّت تعريفًا محافظًا حمائيًّا يضع المرأة في مركز الأسرة، والأسرة في مركز المجتمع بوصفها داعمة للدولة: «بصفتنا حزبًا ديمقراطيًّا محافظًا، نولي الأسرة أهمية كبيرة. إن أساس سياساتنا الاجتماعية هو حمايةُ أسرنا التي تشكّل قوة مجتمعنا، وتشكل مستقبلنا، وتطويرُها ودعمُها».[7]

هذه الانعكاسات مرتبطة بنهج النسوية السائدة في تركيا، التي تعرّف المرأة المثالية ضمن أطر محددة، وتهتم بحقوق تلك النساء فقط، وتزعم أن النساء اللواتي لا يندرجن ضمن هذا التعريف لسن حرائرَ، من دون مراعاة لسياقاتهن. ولهذا السبب، فإن الجهات الفاعلة والمراكز القريبة من هذا النهج تعدّ النساء «المتدينات» اللواتي يندرجن خارج

هذا التعريف «المثالي»، أو النساء اللواتي لا يندرجن ضمن هذا التعريف، غير ممثلات بشكل صحيح، باستخدام نهج نسوي يوحد ويجرد النساء من خصائصهن ويجعلهن متماثلات، بدلاً من نهج نسوي يراعي حقوق النساء اللواتي يندرجن خارج هذا، أو «المتطرفات» أو «المحافظات» أو 'الكرديات' أو النساء اللواتي يقعن خارج هذا التعريف «المثالي»، بحجة أن النسوية التي تعرّف حقوق المرأة على هذا النحو هي نسوية متجانسة وموحّدة، وأنه لا يمكن حماية حقوق المرأة إلا من خلال هذا النهج.

> **"تُفهَم الإيديولوجيا المحافظة في تركيا على أنها متشابكة مع الإسلاموية، وتُفهَم خطابات حزب العدالة والتنمية، وبخاصة تلك المتعلقة بالأسرة، على أنها مدح لـ«المثالي» وحنين إليه"**

على عكس تعريف «المُحافَظة» على أنها أيديولوجيا حديثة نشأت ضد الثورة الفرنسية، فإن معظم المقاربات ترفض كون «المحافظة» أيديولوجيا أو فلسفة سياسية، وتدافع عن أنها «غير أيديولوجية» (non-ideology) وتقاوم التفسير النظري، وتحاول تجنب أخطاء الأيديولوجيات.[8] إن استناد التنوير إلى «النظام الطبيعي» والتشكيك في التسلسل الهرمي الاجتماعي أدى إلى وصف المعارضة له بأنه مؤيد للنظام الطبيعي والتسلسل الهرمي ومعارض للعقل والإصلاح. وانطلاقًا من عدم قبول «المحافظة» بشكل عام بوصفها أيديولوجيا، فإن ذلك أدى إلى ملء كل الفراغات من خلال تعريفها على أنها معارضة لكل ما يُفترَض أنها تعارضه.[9] وبهذا المعنى، فإن «المحافظة» المرتبطة بالرجعية والتقليدية، عُرِّفت بأنّها: ثنائية حديثة-تقليدية، رجعية-مدنية، محافظة-ليبرالية، وقد تعمقت هذه الفكرة في الفترة العثمانية الأخيرة وبداية الجمهورية، وترسخت في الذاكرة الاجتماعية.

إن «المحافظة»، التي يُقَال: إنها تتضمن شكًّا في الدولة القومية، تولي الدِّين والأسرة والملكية الخاصة ثقة خاصة، غير أنّ اقترابها من السوق غير المقيّد قد يهدّد الأسس التي توليها أهمية كبرى مثل الأسرة والأمة والمجتمع، وقد أدى ذلك إلى ظهور نهج «حمائي» جديد.[10] في هذا الصدد، يمكن القول: إن خطاب حزب العدالة والتنمية بعد عام 2011 الذي ركّز على الأسرة قد استمدّ إلهامه من هذا التيار، لكن عدم تغييره علاقته بالاقتصاد وزيادة سياسات الدولة الاجتماعية يظهران أنه طوّر نهجًا مختلفًا عن تلك التيارات.

تُفهَم الإيديولوجيا المحافِظة في تركيا على أنها متشابكة مع الإسلاموية، وتُفهَم خطابات حزب العدالة والتنمية، وبخاصة تلك المتعلقة بالأسرة، على أنها مدح لـ«المثالي» وحنين إليه، ولكن لا نجد هنا بالطبع تناولاً للمعاني المتضاربة للمحافَظة والإسلاموية، ولا البنية المعقدة لتعريف المحافظة. يؤكد ماردين أن فكرة «العودة إلى الأصول» التي يصفها بأنها «عودة إلى الجذور» تشكّل الأساس الأول للمحافظة في تركيا، والتي تعود إلى العهد العثماني، وقد أصبح ربط هذه الفكرة بالإسلام بوصفها نهجًا وجوديًّا جوهريًّا هو التعريف السائد،[11] وفي هذا الصدد، يجري تقديم فكرة التراث التي لا تستبعد مبدأ التطور من خلال نهج الحفاظ على التراث ونقله.

يمكن القول: إن السياسات التي تتبنّى نهجًا قائمًا على التجربة، مع مراعاة خبرات قاعدة المجتمع وذكرياته وقيمه، تشمل جزءًا مهمًّا من المجتمع، وتتميز بطابعها الشامل، ولاسيما في حالة تركيا. وهذا لا يعني قبول عدم المساواة أو الظلم أو الفساد في النظام القائم في المجتمع. إلى درجة أنه يُقال: إن النهج المحافظ يتبنى فكرة أنه لا يمكن تصور دولة تفتقر إلى أدوات التغيير. في الوقت الذي يُوجَّه فيه انتقاد إلى الجدل حول «اختراع التقاليد» [12] بين الماضي والحاضر الذي يُنسَب إلى المحافظة من الناحية الأيديولوجية- بينما لا يُطرح بالقدر نفسه موضع مساءلة الموقف السلطوي في حقبة الجمهورية المبكرة الذي قام على «اختراع التُّركية» من خلال التجانس القسري. وقد تحوّل هذا النهج إلى بناء دولة قومية تحاكي دول الغرب، وتستند إلى أساس علماني متطرف. هذه الفترة، التي وصفها مراد بيلج بـ«الثورة المستمرة»، هي فترة استيعاب التحديث التركي.[13] لم يكن التوضيح الأيديولوجي ممكنًا حتى الثمانينيات في ظل الجدل حول الإسلاموية والتركية والعثمانية والظروف السياسية في تركيا. إلى درجة أن الحكومات التي وُصِفت بالمحافظة لم تبتعد أبدًا عن فكرة العلمانية والتكامل مع الغرب، بل إنها نوقشت في سياق المحافَظة الليبرالية؛ بسبب انفتاحها على الاقتصاد الليبرالي والليبرالية، في هذا السياق، يُزعَم أن حزب العدالة والتنمية اتخّذ موقفًا يضم مختلف الفئات، ويقف بالقرب من يمين الوسط، ويتبنى النظريات المحافِظة، ولكنه يضمّ في الوقت نفسه بعض الخطابات الليبرالية.[14]

ولكن على وجه الخصوص في مجال الديمقراطية بشكل عام، وفيما يتعلق بسياسات المرأة والأسرة، يبدو أن كل عمل يقوم به حزب العدالة والتنمية في تركيا يُصوَّر على أنه ابتعاد عن المثل الأعلى للمجتمع الليبرالي؛ بسبب حصره في تعريف «المحافظ» الذي



يتبناه ممثلو «الأيديولوجيا» الكلاسيكية في تركيا. يبدو أن النهج القائل: إن الأيديولوجيا «الليبرالية» القائمة على التنوير هي في حد ذاتها «محافِظة» بسبب الحدود الصارمة والمفاهيم الصارمة التي تفرضها على المجتمع المثالي- قد أصبح في طي النسيان. بمعنى آخر، لم تمنع نقد «الإيديولوجيا» للمثالية من تشكيل مثاليتها الخاصة. عند هذه النقطة، يمكن القول: إن البنية التحتية المعرفية المهيمنة للإيديولوجيا في تركيا تنتمي إلى عقلية يسارية وعلمانية وليبرالية. ولكن النقطة الأهم التي يجب الإشارة إليها هنا هي أن الأيديولوجيات لا يمكن فهمها بشكل كامل في إطار تعريف السلطة السياسية، بل يجب تناولها من أبعاد متعددة، ولاسّيما المجتمع والثقافة والخطاب والإدراك؛ لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لفهم أن تعريفات هذه المفاهيم وعلاقاتها ليست ثابتة، بل تمرّ بتحولات عديدة في الدوائر الأيديولوجية؛ لذلك، من المهم شرح الانتقادات والمقاربات الموجهة إلى مفهوم «الإيديولوجيا»، وكيف يمكن استخدامها لفهم الحالات التي تنتج الحواجز الأيديولوجية في تركيا، والتوصل إلى نقطة توافق.

على الرغم من عدم تقديمه لتصور كامل، إلا أن غرامشي يقول: إن مفهوم «الهيمنة الثقافية» يشير إلى هيمنة الطبقة البرجوازية على الطبقات الاجتماعية الأخرى، من خلال إخضاعها عند الضرورة، ومن خلال السيطرة الفكرية والأخلاقية عند الضرورة، ومن ثَمّ تشكيل رؤية الطبقة البرجوازية للعالم.[15] إنه مجال مؤثّر حسب وظيفة إقامة الهيمنة ودرجتها. لكن هذا لا يعني دائمًا أنه سيؤدي إلى إقامة هيمنة ثقافية. في هذا السياق، يمكن القول: إن اللغة والأخلاق والثقافة في تركيا لا تزال خاضعة لهيمنة ليبرالية وعلمانية كلاسيكية؛ لأن المجموعة التي تُسمَّى «البرجوازية الإسلامية» لم تمثل نخبة بيروقراطية متجانسة، ولم يكن التحول الأيديولوجي الذي زُعِم أنها سعت إلى إقامته فرضًا من أعلى إلى أسفل. قال بيل: إن النهج الأيديولوجي الذي نشأ عن الثورة الفرنسية هو بطبيعته محافظ وصامت، وغير موثوق به من الناحية المعرفية.[16]

عند النظر إلى نظرية ألثوسر من منظور استقلالية الأيديولوجية في تكوين آليات تحديدها الخاصة، يصبح استخدام «أجهزة الدولة الأيديولوجية» (DIA) مسألة أساسية.[17] إلى جانب الأجهزة الدينية والتعليمية والقانونية والسياسية والنقابية والثقافية، تكشف الأيديولوجيا التي تعمل من خلال أجهزة الأسرة والاتصال عن علاقة تصورية بين الأفراد ووجودهم. هنا تكمن أهمية الأيديولوجية في أنها تظهر الناس كأفراد. الأشخاص الموجودون داخل الأيديولوجية يعتقدون، بحكم تعريفها، أنهم خارجها. إذا حسبنا أن الجماعات التي يجري النقاش حول كونها فاعلة في المجتمع هي جماعات محرومة، فإن الجماعات المتدينة أو المحافظة، والنساء المتدينات اللواتي يرتدين الحجاب، والأكراد والغجر، يتم وضعهم في الغالب في موقع الكائنات السلبية في هذا المجتمع. ومن هنا، فإن أداء الفاعلية وتجربتها يُعرَّفان على أنهما خاصان بالجماعات الليبرالية والعلمانية التي تحققت مثالية الأيديولوجيا فيها. في هذه الحالة، ادُّعِي أنّ الحكومة تستخدم أدوات الدولة الأيديولوجية بشكل مختلف من أجل النهج الإسلامي. لكنّ الأيديولوجيا والتسلط اللذين يُنسَبان إلى الدين والتحفظ وغيرهما من المناهج الأيديولوجية هما نهج متأصل في سياسة الدولة القومية التاريخية لتركيا، وقد دخلت إلى تركيا مع سياسات النظام الليبرالي والعلماني المزعوم.

بمعنى آخر، هذا النهج الذي يمثل ادعاء الذات الحرة والمثالية والمفهوم الإنساني للفرد، يمكن أن يوجد من خلال تعريفه لنفسه على أنه وهم قمعي وموحّد من بقايا عصر

التنوير، وبطريقة تهمّش المناهج الأيديولوجية الأخرى. على سبيل المثال، هناك تجاهل للعديد من حالات الإقصاء والظلم التي تعانيها الفئات المهمشة في المجتمع، التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتصوير الأسرة على أنها مشروع هندسي بعيدًا كل البعد عن هيكل تركيا في وقت تأسيس الجمهورية، وقد حصل تجاهل العديد من حالات الإقصاء والظلم التي حدثت، في حين جرى التقليل من أهمية الأسرة من خلال خطاب حزب العدالة والتنمية الذي ركز على قيم الأسرة ومعتقداتها، ووصفها بأنها رجعية وتقليدية. مع عدم نسيان أن كل أيديولوجية قد تواجه مشكلات في تطبيقها، ومع الأخذ في الاعتبار أن تقديس الأسرة قد يشكل بعض العوائق، فإن هذا النهج، بالنظر إلى التنوع الثقافي والاجتماعي في تركيا، يُعَدّ أكثر شمولاً، حيث إنه زاد من تمثيل العديد من الأشخاص الذين يُعرَفون دائمًا بـ«الآخَر». ويمكن عدّ ذلك تدخلاً أيديولوجيًّا، ولكن مع فارق مهمّ. فهذا ليس مجرد خيال أيديولوجي، بل هو انعكاس مهم للواقع الاجتماعي في تركيا.

تهيمن الانفتاحات الاقتصادية الجديدة ووجهات النظر السياسية الجديدة، في سياسات حزب العدالة والتنمية، بينما يُناقَش اتّباع سياسة حماية خاصة فيما يتعلق بالأسرة والمرأة والقيم بوصفه نهجًا متناقضًا. إلى درجة أن الإصلاحات الليبرالية في النظام الاقتصادي والسياسي الجديد هي التي تهيمن، بينما ما جرى التركيز عليه هو التغييرات التي تجلب التحول الاجتماعي والاختلافات في النهج، ولم ظهرت دراسات في هذا المجال. وعندما بدأت الآثار السلبية للتحول تظهر، بدأت تهيمن نزعة الحفاظ على القيم التي تورثها الذاكرة الجماعية وعلى الإحساس بالوجود، وبخاصة من خلال حماية الأسرة. وقد أدّى هذا النهج إلى ظهور ردود فعل عنيفة ضد الأيديولوجيات المهيمنة المناهضة للمحافظة في تاريخ تركيا.

في حين تُعَدّ الليبراليةُ النظريةَ السياسية السائدة في العصر الحديث، يُنظَر إلى نهج المحافظين على أنه رد فعل على تحديات الحداثة.[18] وفي الوقت الذي ترتكز فيه الليبرالية الفلسفية على القيم والحقوق الفردية والاستقلالية الفردية، من منظور النهج الليبرالي الكلاسيكي، فإن تعريف الحرية وإمكانية تحقيقها ممكنان من خلال رفض أشكال السلطة التقليدية الملكية والأرستقراطية والدينية، بل إن النهج السائد الذي نشأ في تاريخنا، والذي يمثل امتدادًا لأيديولوجيا عصر التنوير، والذي يستند إلى نظام علماني

وليبرالي- يمكن أن يُمجَّد على النحو الذي يبدو ضروريًّا من دون مراعاة حقوق بعض الجماعات.

وقد انتقدت صبا محمود، في كتابها المستند إلى دراساتها الإثنوغرافية في مصر، هذا النهج الذي يثير الجدل حول ما إذا كانت المرأة المسلمة هي الفاعلة أم لا، من خلال إبراز الجوانب الإقصائية والمتجانسة و«المحافظة» لتعريف النسوية الليبرالية للحرية النسائية. [19]يبدو أن النهج المتبع في مناقشات المرأة والأسرة في تركيا لا يزال على مستوى الليبرالية التهميشية التي تشمل جميع هويات النساء، من دون إدراك لانتقادات النسوية في الموجة الثالثة وما بعدها، ولم تتجاوز تعريفات النسوية في الموجة الثانية للمرأة المثالية. كما أنّ مقاربة حزب العدالة والتنمية تجاه المرأة والأسرة وُصفت بأنها معادية للنسوية وقمعية وسلطوية، بزعم أنها لا تنسجم مع نموذج «المرأة المثالية» الذي صيغ في سياق بناء الجمهورية التركية. غير أنّه لا يُؤخذ بالحسبان أنّ هذا النموذج التركي والحديث لـ «المرأة المثالية» قد أقصى حتى الآن العديد من أشكال النسوية الدينية والكردية و«الروما» (الغجرية)، في حين أنّ خطاب العدالة والتنمية قد أتاح لها مساحات للوجود في المجال العام. وسيأتي بالتفصيل في المبحث الآتي، أنّه تحققت ضمانات أكبر لتمثيل المرأة بوصفها فردًا في القانون المدني والنصوص القانونية، ولاسيما في الجرائم المرتكبة ضدها؛ بسبب كونها امرأة، وذلك بفضل سياسات حزب العدالة والتنمية.

إن عدم عدّ المحافظة أيديولوجيا في حد ذاتها يطرح أمامنا ثنائية وتمييزًا. وبهذا المعنى، فقد زُعِم أن كل مبادرة اتخذها حزب العدالة والتنمية يمكن وصفها بأنها «ليبرالية» أو «حرية»، وأنها تواجه هذه الثنائية، ولا يمكنها أبدًا الاقتراب من المثل الأعلى. في هذا السياق، عُرِّفت السياسات التي حظيت بتقدير كبير في مجال حقوق المرأة على أنها إستراتيجية اضطر إليها حزب العدالة والتنمية بسبب عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وجرى الدفاع عن أن النهج المحافظ الأصلي للحزب هو نهج أبوي ورجعي، ويوجه المرأة إلى البيت. في هذه المرحلة، يصعب فهم ما إذا كانت المشكلة هي حقوق المرأة أم حقوق المرأة التي تُعَدّ نموذجًا مثاليًّا لمجموعة معينة؛ لأنه في حين أن سياسات حزب العدالة والتنمية المستمدة من تجربة المجتمع أدخلت تغييرات جذرية يمكن أن تفتح المجال أمام مختلف أوضاع النساء والأسر، لا يزال من الممكن الادعاء بأنها لا تدافع عن حقوق المرأة. يمكن مناقشة الأسباب الإستراتيجية وراء هذه السياسات، لكن



هذه التغييرات الجذرية، من حيث أبعادها في التصورات والخطاب والممارسات، قد أطلقت تحولاً اجتماعيًّا. قد تكون هناك أخطاء في التغييرات التي أُجرِيت، ولكن من المهمّ جدًّا أن نلاحظ أن حزب العدالة والتنمية خاطب منذ البداية الفئات التي لا تنتمي إلى الطبقة الاجتماعية المتميزة التي تحددها الرموز الثقافية السائدة، أي أنه سعى إلى بناء هيكل خاص بالناس الذين يعيشون وفقًا للقيم المحلية التي تشكل غالبية سكان تركيا. وفي هذا السياق، على الرغم من قيام الحزب نفسه ببعض الانفتاحات الخطابية التي تعطي الأولوية للمثل العليا وفقًا لقيمه ونظرته للعالم، إلا أنه من الواضح في المرحلة الحالية أن سعيه لتحقيق هذه المثل العليا قد دخل في صراع مع فهم ساد لسنوات طويلة على أنه قمع أخلاقي.

اندماج النساء في الدولة القومية والسياسات الاجتماعية

تناقش الباحثة سربيل جاكِر، مطالب ومبادرات المرأة العثمانية في مجال الحقوق العامة في مختلف المجلات والمؤسسات ضمن الحركة النسائية العثمانية، أن هذه

الحركة، التي امتدت بشكل عضوي إلى الجمهورية، تعثرت في سنواتها الأولى مع تعريف المرأة في عملية بناء الدولة القومية.[20] خلال عملية تأسيس جمهورية تركيا، التي بُنيت من خلال تعريف «المرأة المثالية»، كان جسد المرأة وممارساتها هما الهدف. تصف بانو جوكاركسيل وكاثرين ميتشل هذه المرأة بأنها: «متعلمة، ومهنية، وسياسية نشطة، وتستفيد إلى أقصى حدّ من الحقوق التي يمنحها دستور الجمهورية الجديدة وقوانينها، وعلمانية، وحديثة، ولا ترتدي الحجاب» . هذه المرأة المثالية أدّت دورًا أيضًا في تشكيل «الآخَر» الذي يمثّل النقيض والمكوّن الناقص للفضاء العلماني الجديد. إنّ الجمهورية مثلت مشروع تحرير المرأة الذي عُبِّر عنه بوصفه شرطًا ضروريًّا للدولة الحديثة، الذي يرمز إليه الحجاب، ويرتبط بوضع الطبقة الدنيا. في نقدها ما بعد الاستعماري، تلفت مَيدا يغن أوغلو الانتباه إلى أن سياسة الحجاب جعلت أجساد النساء موضوعًا للتدخل من خلال تقنيات التحكم الحديثة، وتقول: إن التصور الاجتماعي عن تخلف الحجاب أدّى دورًا في إعادة صياغة السياسة والأخلاق في المجتمع بأشكال مختلفة.[21]

كثيرًا ما ارتبط تاريخ تركيا بمشروع «التغريب» الذي يتضمن شعارات الحرية. هذا هو تاريخ الإصلاحات الراديكالية التي فرضتها الدولة في إطار التغريب، وقد استُخدِمت النساء في هذا التاريخ «بأهمية قصوى» في مشروع «الحداثة القومية والعلمنة الغربية». وقد كانت هذه الإصلاحات في صميم بناء دولة قومية قائمة على مشروع «علماني» جرت صياغته في مواجهة الماضي العثماني الإسلامي،[22] ويُظهر عمل مَيدا يغن أوغلو على وجه الخصوص كيف عرّفت الخطابات الحداثية المرأة وأعادت تعريفها. وهكذا أصبحت النساء رمزًا للتحديث التركي بوصفهن عناصر جمالية في الفضاء العام. وكان هذا المشروع الهندسي الثقافي أهم العناصر المعرفية لزرع نهج أيديولوجي جديد. أما الدولة، فقد قامت بتحييد الحركة النسوية العضوية، وجعلتها أداة في يدها من خلال منحها حقوق الموجة الأولى من النسوية، مثل الحق في التعليم والانتخاب والمشاركة في الاقتصاد. عندما التقت «النسوية الحكومية»[23] مع النموذج المثالي الحديث للمرأة في المجال العام، بدأت هيمنة أيديولوجيا عصر التنوير تتخذ أشكالاً جديدة، وتُعرَض بوصفها واقعًا في المجال العام في تركيا، ومن ثَمّ حُرم جميع الأفراد الذين لا يندرجون تحت تعريف المواطن المثالي من التمثيل في «المجال العام».

والشيء المثير للاهتمام هو أن النساء المقرَّبات من مراكز صنع القرار في الإدارة

والبيروقراطية والجيش قد وافقن على هذا الوضع بحقوقهن في المجال العام. ومن خلال إغلاق حزب النساء الشعبي والعوائق التي وُضِعت أمام نضال النساء العثمانيات المتعدد الهويات من أجل حقوقهن، أصبح من الواضح أن الحقوق مخصصة لنساء ومواطنات معينات،[24] على الرغم من نجاح إقامة الهيمنة الثقافية المتوقعة هنا، إلا أن نظريات التفاعل الاجتماعي التي توقَّعَت تحوّلَ قاعدة هذه الهيمنة لم تلق قبولاً كبيرًا بين الناس؛ لأن الدولة التي أُقِيمت وهذا التصور للفضاء العام لم يمثلا أو يعكسا البنية الطبقية للواقع الاجتماعي في تركيا.

على الرغم من أن الموضوع الرئيس لهذا البحث ليس النسوية ودراسات النوع الاجتماعي، إلا أن ردود الفعل على سياسات المرأة والأسرة في تركيا خلال فترة حزب العدالة والتنمية، الناجمة عن الصراعات الأيديولوجية المذكورة، تنبع من المجموعات المقربة من المعارضة، وتقدّم الإيديولوجيا العلمانية السائدة انتقادات للنسوية في تركيا.[25] في هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن الحركات النسوية وتيارات النظرية النسوية التي تعود إلى فترات أقدم بكثير في العالم ظهرت في تركيا في وقت متأخر جدّا وبأشكال مختلفة. كانت الموجة الأولى التي عبّرت عن النضال من أجل الحقوق الأساسية المتعلقة بالتعليم، والاختيار والانتخاب، والمشاركة في القوى العاملة، والحضور في المجال العام– قد بدأت في تركيا في أواخر العهد العثماني، لكن الحركة توقفت بعد أن وعدت الدولة بتوفير حقوق المرأة. لم تغير المطالبة بكل هذه الحقوق أو الحضور في المجال العام التمييز ضد المرأة، والنظرة إلى أدوار الجنسين، ولم تشمل العنف المنزلي، كما أنها لم تسيّس حتى المجال الخاص في ظل النظام الأبوي، ومن ثَمّ لم تبدأ انعكاسات الموجة الثانية في تركيا إلا في الثمانينيات، حيث تبوّأت مكانها بوصفها تيارًا نسويًّا هو الأكثر هيمنة وتأثيرًا في تركيا،[26] في الوقت نفسه، أثارت الموجة الثالثة، التي ظهرت في وقت واحد في جميع أنحاء العالم وسط جدل كبير، إشكالية تمثيل حقوق المرأة في المجالين العام والخاص من قبل «عرق أبيض مثالي»، وأثبتت أنه لا يمكن أن تكون هناك حركة نسوية متجانسة، بحجة ضرورة تمثيل النساء من مختلف المجموعات العرقية والثقافية والدينية وفقًا للاختلافات في تعريفهن وحقوقهن، وضرورة التصرف وفقًا للاحتياجات. والمتنوعة ثقافيًّا ودينيًّا، وبحسب احتياجاتها، وهذا أدّى إلى ظهور حركة نسوية غير متجانسة، ولم تبدأ هذه النزعة في الظهور في الأوساط الأكاديمية والخطابية في تركيا إلا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

بعد الثمانينيات، بدأت كاتبات مثل شيرين تيكيلي في النزول إلى الميدان للمطالبة بالمساواة في الحقوق، منتقدات استبعاد النضالات خارج نطاق السلطة، لكنهن انجرفن إلى التركيز الأيديولوجي في ظل هيمنة النشاط اليساري في تلك الفترة، وظللن عاجزات عن تمثيل الهويات النسوية المختلفة،[27] في هذه المرحلة، تزامن نضال النساء المحجبات الذي ظهر بعد انقلاب 28 فبراير 1997 مع نقطة مهمّة في الموجة الثالثة من النسوية. فبينما حاول التعريف الأيديولوجي للمجال العام إعاقة هذا الحراك بشدّة في الميدان، قامت مجموعات نسائية وناشطات صامتات بالدفاع عن نضال هؤلاء النساء، ووصفته بأنه أداة في يد القوى المحافظة والإسلامية الحاكمة، ومن ثَمّ إنكار حقوق المرأة التي يدعين الدفاع عنها على أساس أيديولوجي، بل حتى تجريد حقوق المرأة التي لا تتوافق مع أيديولوجياتهن من إنسانيتها وتحويلها إلى أدوات تستخدمها أيديولوجية سياسية.[28] كما ذكرنا، يمكن الحديث عن العديد من المجالات التي يجري فيها استغلال النساء في أنظمة عمل الدولة القومية. إلى درجة أن حزب العدالة والتنمية نفسه تلقى هذه الانتقادات من داخله ومن مختلف الأوساط من وقت لآخر، ولكن هناك جاهل حقيقة أن عملية التغيير التي جلبها حزب العدالة والتنمية إلى تركيا هي عملية مكّنت النساء اللواتي لم يكن صوتهن مسموعًا من قبل في تركيا من الاستقلالية، ومن تحديد تعريفهن الخاص للحرية. على وجه الخصوص، منذ تأسيس الجمهورية التركية، في مجال عام يحدد النساء بشكل معين من خلال خطاب التغريب والتحديث ويستبعد النساء اللواتي لا يتطابقن مع هذا التعريف- يثير ظهور النساء المحجبات الكثير من الجدل. في هذا الصدد، لا يبدو أن النهج النسوي والأيديولوجي السائد في تركيا يستفيد كثيرًا من الأدبيات الأنثروبولوجية التي تنتقد بشدة تعريف النساء المسلمات المتدينات على أنهن مجموعة ضحية متجانسة.[29] انطلاقًا من هذا النهج، وعلى الرغم من أن الانعكاس الأيديولوجي يميل إلى إظهار هذا الاتجاه، يجب الحرص على عدم تهميش النساء المسلمات وغير المسلمات اللواتي يُصوَّرْن على أنهن طرف في الثنائية الدينية-العلمانية ويُوصَفْن بأنهنّ: «علمانيات». يمكن أن تشكل المقارنات والحكم الأخلاقي والأيديولوجي والثقافي عوائق جديدة أمام أي سياسة اجتماعية تتعلق بالمرأة.



تجلّى انعكاس المقاربات الأيديولوجية في المجال العام في تركيا بشكل أكبر في التسعينيات، واستمر حتى اليوم على أساس ثنائيات رمزية. وبالمثل، من المهم الإشارة إلى أن تصور «الدولة الأب» كان موجودًا في تركيا قبل وصول الحكومات المحافظة، وأن النسوية الحكومية كانت تُعَدّ في سياق اتفاق صامت. تُعَدّ التجارب في المجالات الاجتماعية مهمّة للغاية لفهم إعادة إنتاج خطابات الحقيقة «الإسلامية» ضد «العلمانية» في شكل مفاوضات وصراعات.

في هذا السياق، كانت الخطوة الأولى التي اتخذتها جمهورية تركيا الجديدة لبناء مواطن «علماني» هي فرض أسلوب لباس «غربي» مستوحى من نموذج العلمانية الفرنسية. بمعنى آخر، «في مشروع علمنة المجتمع التركي وتحديثه، ربط نخبة الجمهورية المبكرة الحجاب بالتخلف، وشجعت النساءّ على كشف رؤوسهن في الأماكن العامة».[30] اتخذ تمثيل النساء المحجبات في السياق التركي أشكالاً مختلفة منذ تأسيس الجمهورية التركية، وحتى قبل ذلك. في سياق تاريخي، احتاجت الدولة القومية نفسها إلى جسد

نسائي خيالي يتناسب مع تمثيل تركيا «العلمانية» و«الغربية» و«الحديثة». في هذا التعريف، أصبحت المرأة المحجبة، بمختلف مفاهيم الحجاب، هدفًا مهمًّا لمختلف الاهتمامات. كان الخطاب السائد تجاه النساء المحجبات، على الأرجح، تصويرًا للآخر «الريفي» و«غير المتعلم» و«التقليدي» و«المتخلف» الذي يجب إجباره على الحجاب وتحريره. لكن مع التحضر والسياسة النيوليبرالية التي بدأت في الثمانينيات، بدأت النساء المحجبات بشكل خاص في الظهور في الأماكن العامة، وفي أماكن مختلفة، وفي أماكن لم يكن من الممكن تصورها من قبل، وهذا أدى إلى ظهور الصراع الأيديولوجي حول السياسات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة والأسرة في الخطاب.

وقد زُعِم أن التدخل العسكري في 28 فبراير 1997، الذي أُطلق عليه اسم «الانقلاب ما بعد الحداثة» والذي أرغم الحكومة «الإسلامية» على حظر الممارسات 'الإسلامية' في الأماكن العامة، ولاسيما ارتداء الحجاب، قد فتح المجال أمام فهم «الإسلام السياسي» المعتدل والليبرالي.[31] علاوة على ذلك، فإن علاقتها بالاتحاد الأوروبي وسياساتها الليبرالية دفعتها إلى إعادة بناء فترة حزب الرفاه من خلال تحقيق التوازن بين النيوليبرالية والفهم «المحافظ» من أجل مستقبل تقدمي للإسلام،[32] وهذا قدم لنا نهجًا سياسيًّا جديدًا يمزج بين الرأسمالية والنيوليبرالية. هنا لا يمكن اعتبار «النيوليبرالية» نهجًا أدرجه حزب العدالة والتنمية بشكل خاص في سياساته؛ لأن الحزب ولد في ظل نظام نيوليبرالي بدأ يهيمن بشكل لا يمكن وقفه في العالم وفي تركيا على حد سواء. عندما ننظر إلى النتائج والتأثيرات غير المتوقعة للنيوليبرالية، فإن تحميل حزب العدالة والتنمية المسؤولية سيكون تحليلاً أحادي الجانب ومحدودًا. لأنه يمكن القول: إن حزب العدالة والتنمية استفاد من هذه السياسات بقدر ما حاول موازنتها، وفي الوقت نفسه لم يتمكن من توقع نتائجها، وبخاصة فيما يتعلق بالمرأة والأسرة. وكما أشرنا سابقًا، على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية يتجنب بعناية تعريف نفسه بالإسلاموية بسبب هذه التجارب، فإن معظم التحليلات تشير إلى أن فهمه للمحافظة متشابك مع الإسلاموية. ويمكن أن يكون السبب في التركيز على هذا الأمر هو أن الأيديولوجية السائدة في تركيا لا تزال تتمثل في النظرة المتجانسة للعقل نفسها، التي تنتج ثنائيات الدين والدولة، والدين والليبرالية، والدين والرأسمالية، وتؤكد عدم إمكانية التوفيق بينها. وقد انعكس ذلك على المجتمع،

ولاسيما على سياسات المرأة والأسرة، في شكل عجز حزب العدالة والتنمية عن تمثيل هذه الفئات. لكن الدعوى القضائية التي رُفِعت لإغلاق الحزب بعد خمس سنوات من وصوله إلى السلطة، على خلفية إدراج مسألة الحجاب في حزمة التعديلات الدستورية عام 2007، أثّرت في نهج الحزب وأدى إلى تشديده.

في مثل هذا الوضع، كان أمام حزب العدالة والتنمية، الذي وصل إلى السلطة بهذه الخطاب، العديد من الإصلاحات التي كان عليه القيام بها في مجالات القانون والتعليم ومشاركة المرأة في القوى العاملة والعنف. والأمر المهم في هذا الصدد بحسب ما سيُذكَر بعد قليل، هو عدم التركيز بشكل كبير على تعريف الأسرة، الذي يُعَدّ أحد المحاور الرئيسة للدول القومية، بل التركيز بشكل خاص على تطوير سياسات اجتماعية لتحقيق العدالة في حقوق المرأة، ولاسيّما بين عامَي 2003 و2011، من خلال القانون والتعليم والمشاركة في القوى العاملة وآليات صنع القرار، ووضع سياسات اجتماعية لمكافحة العنف ضد المرأة، والعمل على القضاء على اللغة الأبوية والتقليدية السائدة في المجتمع، ومعالجة المشكلات الكبيرة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ولاسيّما في النصوص القانونية. من المثير للاهتمام أن الحكومة، التي طالما عُدَّت معادية لليبرالية والنسوية والحداثة، هي نفسها التي غيّرت الدستور الذي اتُّهم بإضعاف النساء، بينما كانت الأيديولوجيا التي تفاخر بليبراليتها وحريتها قد أبقت النساء في موقع سلبي.

منذ توليه السلطة، اتخذ حزب العدالة والتنمية إجراءات قانونية مهمّة بشأن الفئات المحرومة والمعرضة للتمييز في إطار جهوده للتوافق مع الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن المناقشات حول هذا الموضوع تُوصَف بأنها مبادرة إلزامية بموجب توجيهات الاتحاد الأوروبي، إلا أن القانون قد عُدِّل حتى في أدّق التفصيلات التي لم تكن تعترف بالمرأة بوصفها ذاتًا في القانون، بحيث أصبحت تحمي حقوقها. يمكن القول: إن هذا النهج يمثل موقفًا واضحًا يهدف إلى تعزيز وجود المرأة في المجال العام من خلال زيادة تمثيلها في آليات التوظيف والتعليم واتخاذ القرار، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف التي قد تتعرض لها المرأة في الأسرة والمجال العام.

أُضيفت إلى المادة 10 من الدستور في عام 2004–بوصف ذلك أساسًا للنهج المتبع في السياسات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة– عبارة: «تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية،

والدولة مسؤولة عن ضمان تحقيق هذه المساواة». بل إن عبارة: «لا يجوز تفسير التدابير المتخذة لتحقيق هذا الغرض على أنها تتعارض مع مبدأ المساواة» أُضيفت في نهاية هذه المادة في عام 2010، وهذا عزز الأساس القانوني لتطبيق التمييز الإيجابي. وأضيفت إلى المادة 41 من الدستور كذلك عبارة: «والأسرة أساس المجتمع التركي»، تليها عبارة: «وتقوم على المساواة بين الزوجين». وبموجب الأحكام المضافة إلى المادة 90، تحقّق ضمان الالتزام بالاتفاقيات الدولية في النزاعات المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية. وقد عُدَّت هذه التغييرات الدستورية مبادرات بالغة الأهمية من حيث عدّ «المساواة بين المرأة والرجل» مسؤولية للدولة؛ أي أنه جرى قبول توفير كل أنواع الامتيازات والدعم لضمان هذه المساواة في السياسات الاجتماعية والممارسات، وتوفير الضمانات القانونية في حالات عدم المساواة الناشئة عن التصورات أو الممارسات الخاطئة.

وقد أرست التعديلات التي أدخلت على القانون المدني الجديد أسس هذا النهج. ففي القانون الذي اعتُمِد في كانون الثاني/ يناير 2002، استُبدِلت بعبارة: «ربّ الأسرة هو الزوج» عبارة: «يتشارك الزوجان في إدارة شؤون الزوجية». ومُنِح كل من الزوجين حق تمثيل الزوجية، وبذلك كفل التساوي في المسؤولية وحق الإدارة. رُفِع سن الزواج إلى 17 عامًا. أُلغِي الحكم الذي ينص على أن الوصاية تخصّ الرجل، والحكم الذي يعطي الأولوية للأبناء الذكور في توزيع الميراث الزراعي. ضمن الزواج، تحقّق ضمان المساواة في توزيع الممتلكات التي لا تشمل الممتلكات الشخصية والممتلكات التي تنتقل عن طريق الميراث، من خلال «نظام المشاركة في الممتلكات المكتسبة». في عام 1990، أضافت المحكمة الدستورية، في استمرار لإلغاء الحكم الذي ينص على أن المرأة يجب أن تحصل على إذن من زوجها لاختيار مهنة، عبارة تنص على أنه لا يوجد شرط للحصول على إذن من الزوج في اختيار المهنة أو العمل، مع إضافة عبارة: «يجب على الزوجين مراعاة سلامة الزواج ومصلحته عند اختيار المهنة». في العديد من النقاط، أثارت إضافة هذه العبارة بعض الشكوك؛ بسبب صعوبة تعريف وتحديد مفهومَي «السلام» و«المصلحة»، ومسألة من يحددهما، كما أنها تشير بشكل خفي إلى وحدة الأسرة. ويلزم إجراء تقييم دقيق هنا لمناقشة استخدام الأسرة لأغراض أيديولوجية. إن المساواة في المسؤولية الأسرية، ورفع سن الزواج، وتقسيم الميراث والممتلكات، واستقلال الزوجين، التي أُدرِجت في القانون المدني، تضمن حقوق المرأة المستقلة وتذكر بشكل غير مهيمن بضرورة مراعاة رفاهية الأسرة. وبهذا المعنى، لا يُقحَم مفهوم

«الأسرة» بوصفه نمط حياة مفروض، بل يُعطَى مكانه بوصفه حالة قائمة يفضلها الناس، ويجب تحسينها.

يتضمن قانون العقوبات التركي الذي دخل حيز التنفيذ في 1 يونيو 2005 نقاطًا مهمّة لتنظيم مكانة المرأة في المجتمع من الناحية القانونية، ومنع جميع أشكال العنف ضد المرأة. وقد أقرّت هذه التعديلات بوجود العنف ضد المرأة، إدراكًا منها للوضع غير المواتي الذي تعانيه المرأة بسبب الأحكام الاجتماعية المتعلقة بالاستغلال الجنسي والعنف. وقد حُذِف التمييز بين النساء والفتيات من النص. حُذِفت عبارات مثل «الاغتصاب» واستُبدِل بها عبارة: «الاعتداء الجنسي». أُدخِل مفهوم «التحرش الجنسي في مكان العمل»، وفرضت عقوبات شديدة عليه. منح القانون الجنائي التركي للمرأة الحق في إنهاء الحمل في الحالات التي تكون فيها ضحية، كما فرض عقوبات جنائية على إجراء فحص الأعضاء التناسلية من دون قرار من القاضي أو المدعي العام. وبموجب التعديلات التي أُدخِلت على القانون الجنائي التركي، أصبحت الجرائم الموجهة ضد حياة المرأة وحريتها، بموجب القانون رقم 5237، جرائم موجّهة ضد الأشخاص، وزادت العقوبات على الجرائم الجنسية،[33] وبالنظر إلى كل ذلك، فقد تقلصت احتمالات إخضاع جسد المرأة لرقابة أخلاقية من خلال اللغة القانونية والممارسات القانونية.

بشكل عام، جرى التعامل مع موضوع منع العنف، الذي كان مجال الحشد الأول لحزب العدالة والتنمية فيما يتعلق بالمرأة، من خلال نهج شامل، وأُحرِز تقدم مهمّ في دعم المرأة في مجال التعليم. في مجال التعليم نُفِّذت أعمال من شأنها دعم تقدم المرأة في مجال التعليم، وفقًا للالتزام بمنع التمييز ضد المرأة من أجل ضمان المساواة بين الجنسين في التعليم. وفي هذا السياق، تكتسب حملة محو الأمية الرامية إلى زيادة معرفة القراءة والكتابة لدى النساء أهمية كبيرة. إذ انخفضت نسبة النساء غير المتعلمات في الفئة العمرية 6 سنوات فما فوق من 12.7 % في عام 2000 إلى 4.3 % في عام 2021.[34]

بالإضافة إلى ذلك، وفقًا لنتائج قاعدة بيانات الإحصاءات الوطنية للتعليم التي أنشأتها هيئة الإحصاءات التركية، لوحظ أن نسبة النساء اللواتي أكملن مستوى تعليمي واحد على الأقل من سن 25 عامًا فما فوق قد ارتفعت على مر السنين. في عام 2008، كانت نسبة النساء اللواتي أكملن مستوى تعليميًّا واحدًا على الأقل 72.6 %، بينما ارتفعت هذه النسبة

إلى 87.7 % في عام 2020.[35] بالنظر إلى حالة التعليم المكتمل، تشير بيانات عام 2021 إلى أن معدلات إتمام التعليم الثانوي والثانوي المهني بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن 25 عامًا قد ارتفعت منذ عام 2008، حيث بلغت 26,5 % بين الذكور و18.3 % بين الإناث. ويمكن توقع ارتفاع هذا المستوى في السنوات المقبلة بفضل التعليم الإلزامي. بالإضافة إلى ذلك، عند النظر إلى معدلات إتمام الدراسة الجامعية والدراسات العليا والدكتوراه، نلاحظ انخفاضًا كبيرًا في الفوارق بين النساء والرجال. فقد تضاعف معدل التخرج من الكليات والجامعات بين الرجال خلال الثلاثة عشر عامًا الماضية ليصل إلى 21.3 %، بينما ارتفع بين النساء من 6.5 % إلى 17.8 %. انخفض هذا الفارق بشكل كبير في الدراسات العليا والدكتوراه، حيث ارتفعت نسبة تخرج النساء من الدراسات العليا من 0.8 % إلى 2.4 %، بينما ارتفعت نسبة الرجال من 0.8 % إلى 2.9 %. وبلغت نسبة النساء المتخرجات من الدكتوراه 0.5 %، بينما بلغت نسبة الرجال 0.4 %. وفي هذه الحالة، على الرغم من الزيادة الكبيرة في التعليم العالي وتقارب النسب بين النساء والرجال، إلا أنه من الضروري زيادة مشاركة كل من النساء والرجال.

كما عُدَّت مهمة الجهود الرامية إلى تمكين النساء من الاستفادة من برامج الدورات التدريبية المتنوعة في مراكز التعليم الشعبي والتعليم المهني، بهدف زيادة قابليتهن للتوظيف وتمكينهن من الحصول على مهن مدرّة للدخل تتيح لهن المشاركة بنشاط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.[36] وفي هذا الصدد، لا تعكس الأرقام سوى جانب محدود من الواقع؛ ومن المتوقع أن يشكل التعليم أساسًا لزيادة الوعي بالعنف، والمشاركة الفعالة في القوى العاملة والحياة الاجتماعية، وزيادة تمثيل المرأة في آليات صنع القرار. وقد لوحظت تغييرات إيجابية في مشاركة المرأة في السياسة وآليات صنع القرار، ولكن الزيادة كانت بطيئة وغير كافية. على سبيل المثال، ارتفعت نسبة النساء في المناصب الإدارية العليا والمتوسطة بين عامي 2012 و2020 بنسبة 4.4 % فقط لتصل إلى 19.3 %.[37]

كان التغيير الشامل المهمّ في تمثيل المرأة في التعليم وبيئة العمل هو حظر الحجاب، الذي كان موضوع نقاش دائم في تاريخ تركيا ولا يزال حتى الآن. بدأت المرونة في الجامعات بعد أن رفعت هيئة التعليم العالي (YÖK) الحظر في عام 2007. واستمرت المناقشات حول مقترحات الدستور الواردة في عام 2008، ولكن لم تُلْغَ الأحكام التقييدية

الواردة في المادة 5 من لائحة اللباس والزي إلا في 1 أكتوبر 2013. وبذلك تحقق ضمان فرص توظيف النساء المحجبات في مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات العامة.

ومن المتوقع أن يكون للترتيبات القانونية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالمشاركة في التعليم والحياة العملية تأثير أكبر على المدى الطويل في المشاركة في السياسة وآليات صنع القرار. ولكن في هذا الصدد، حتى لو زادت معدلات التعليم والتمثيل، يجب أن يُؤخَذ في الحسبان التمييز الأيديولوجي والمفاهيم السائدة حول أدوار المرأة والرجل والممارسات النظامية الجنسانية. وللأسف، لا تزال هناك نقاشات أيديولوجية حول حضور بعض النساء، ولاسيّما النساء المحجّبات، في التعليم والتوظيف والتمثيل السياسي وحتى في المجال العام من خلال المجتمع المدني؛ لأن الصراعات الأيديولوجية تتجلى من خلال جسد المرأة، وتشكك في علاقة النساء المحجبات بالتعليم والحياة العملية والسياسة والمجتمع المدني. هؤلاء النساء، اللواتي يُزعَم أنهن يخضعن للتقاليد والتخلف والضغط الأيديولوجي، قد يتعرّضن للتمييز، ولاسيّما في القطاع الخاص. ومن الواضح أنه يجب بذل جهود للقضاء على هذا النوع من التهميش والعنف النفسي في جميع الأوساط الأيديولوجية. وفي هذا الصدد، من المهم تحسين تطبيق التشريعات ذات الصلة.

أُشِير إلى الممارسات الخاطئة المتوارثة عن التقاليد والمفاهيم المجحفة للأدوار الاجتماعية بوصفها أسبابًا رئيسة لحماية المرأة من جميع أشكال العنف في المجال العام. وقد اتُّخِذت إجراءات سريعة، لا يمكن تفصيلها هنا، بشأن جرائم الشرف والعنف المنزلي، ووضع لوائح طويلة لا يمكن شرحها هنا. وتوجد آراء إيجابية تشير إلى اتخاذ تدابير شاملة لمنع العنف، ولاسيّما في السنوات الأولى. وقد أتاح إنشاء محكمة الأسرة في 3 كانون الثاني/ يناير 2003، تحت إشراف خبراء في هذا المجال، إنشاء نظام منفصل أكثر تركيزًا وفعالية لكل فرد يتعرض للعنف داخل الأسرة. وفي 18 أيار/ مايو 2005، نُشِر في الجريدة الرسمية قرار بشأن إنشاء لجنة تحقيق برلمانية بهدف التحقيق في أسباب جرائم الشرف وجرائم العنف ضد النساء والأطفال وتحديد التدابير اللازمة لاتخاذها (الجمعية الوطنية التركية، 2005)، وبدأت اللجنة أعمالها. في 1 يونيو 2005، جرى ربط جرائم القتل بدافع الشرف والعرف وتشديد العقوبات عليها. وقد كان هذا التعميم دليلاً على أن حكومة حزب العدالة والتنمية قد تحملت مسؤولية مكافحة العنف في سياستها

الحكومية، وأنها ستتخذ تدابير عاجلة، كما أظهرت أنها تبنت مفهومًا جديدًا للدولة الاجتماعية مقارنة بمقاربات الدول الأخرى.[38] وفي الوقت نفسه، اتّخذت قرارات بشأن الرقابة على فتح دور إيواء النساء والأطفال، ومسؤولية الإدارات المحلية في هذا الصدد. وقد جرى تكليف إدارة شؤون المرأة، التابعة لرئاسة الوزراء آنذاك والآن لوزارة الأسرة والشؤون الاجتماعية (المُلغاة)، بتنسيق خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف الأسري ضد المرأة للفترة 2007–2010. ومن أجل متابعة العنف الأسري ضد المرأة، ووضع حلول فعّالة له، أُجرِيت في عام 2008 أول «دراسة عن العنف الأسري ضد المرأة في تركيا». وشكلت الدراسة الثانية، التي أُجرِيت في عام 2014، الأساس للتدابير المتخذة والسياسات الموضوعة لمكافحة العنف ضد المرأة.

في هذا الصدد، أدّى الإعلان عن إلغاء اتفاقية إسطنبول في مارس 2021 إلى ظهور نقاشات أيديولوجية حادة حول هذا الموضوع. قبل هذه النقاشات، من الضروري النظر إلى مكانة اتفاقية إسطنبول في مكافحة العنف. إن اتفاقية مجلس أوروبا لمنع العنف ضد المرأة والعنف الأسري ومكافحتهما، التي سُمِّيت باتفاقية إسطنبول؛ لأنها وُقِّعت أول مرة في إسطنبول، جرى اعتمادها من قبل لجنة وزراء مجلس أوروبا في 7 أبريل 2011 ودخلت حيز التنفيذ في 1 أغسطس 2014. وقد سبق ذلك توقيع تركيا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في عام 1985، واعتماد جميع دول الأمم المتحدة إعلان القضاء على العنف ضد المرأة (Declaration on the Elimination of Violence Against Women, DEVAW) التي وقّعت عليها تركيا في عام 1985 وقبلها جميع دول الأمم المتحدة في عام 1993، وقد حددت أنواع العنف الأسري وأعربت عن أن منعها هو مسؤولية الدولة.

والأهم من ذلك، أنه في ظل الحاجة إلى قانون خاص يأخذ في الاعتبار السياق التركي في إطار الالتزامات المتعلقة باتفاقية CEDAW و DEVAW واتفاقية إسطنبول، أُعِيد النظر في قانون حماية الأسرة رقم 4320 الصادر في عام 1998، الذي كان قد وُسِّع نطاقه حتى ذلك الحين، ولكنه ظل غير كافٍ في التطبيق، وذلك بالتنسيق بين وزارة الأسرة والشؤون الاجتماعية والحماية من العنف ضد المرأة ووزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة التعليم ووزارة الصحة ووزارة العمل والمؤسسات الاجتماعية ووكالة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) ووكالة الأمم المتحدة للرعاية الاجتماعية (UNRWA) ووكالة الأمم

المتحدة للإغاثة والإعانة (UNRWA) وممثلي منظمات المجتمع المدني والمدّعين العامّين وقضاة محكمة الأسرة ورؤساء نقابات المحامين، وأُعِيد النظر في قانون حماية الأسرة ومنع العنف ضد المرأة رقم 6284 في 8 مارس 2012، يوم المرأة العالمي، ونُشِر في الجريدة الرسمية في 20 مارس 2012. وقد كان هذا الأمر بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية مرتبطًا بوضع سياسة مناسبة للسياق التركي. يتضمن القانون معلومات مفصلة عن اتخاذ تدابير وقائية، وإنشاء مراكز لمنع العنف ومتابعته، والدعم الذي سيقدّم إلى الأشخاص المحميين.

وكما هو الحال في الاتفاقيات الدولية الأخرى، فإن التركيز الرئيس للقانون ليس على العنف ضد المرأة فحسب، بل على أي شخص يتعرض للعنف في الأسرة. وأكثر ما أثار الجدل هو عبارة: «إفادة المرأة هي الأساس»، التي تعني في الواقع بكل معانيها «إفادة الضحية هي الأساس». وبإضافة عبارة: «لا يُشتَرط تقديم مستندات لاتخاذ قرار الحماية» إلى القانون رقم 4320، أُلغِيت عملية البحث عن أدلة، ومن هنا يمكن للقاضي اتّخاذ قرار الحماية بناءً على إفادة الضحية. وقد أشارت لجنة تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل (KEFEK) في تقريرها عام 2010 بشأن تحديد أوجه القصور في التشريعات والتطبيق في مجال منع العنف ضد المرأة. كما أن خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة للفترة 2012–2015، التي ركزت على تغيير المفاهيم والتوعية وتغيير العقليات بشأن العنف، ودعم ضحايا العنف ومساعدتهم على الوصول إلى نمط حياة مستدام، شكلت البنية التحتية اللازمة، وأظهرت موقفًا واضحًا تجاه العوائق الاجتماعية التي قد تواجه تنفيذ هذه الإجراءات.

وبهذا النهج، تحقق في يناير 2015 إنشاء لجنة تحقيق برلمانية في إطار مجلس النواب التركي بهدف دراسة أسباب العنف ضد المرأة، وتحديد التدابير اللازمة لمكافحته. وقدمت اللجنة تقريرها في 8 مايو 2015.[39] وفي 17 مارس 2016، دخلت لائحة تنظيم مراكز منع العنف ومراقبته، الصادرة بموجب القانون رقم 6284، حيز التنفيذ بعد نشرها في الجريدة الرسمية. تقدّم مراكز منع العنف ومراقبته (ŞÖNİM)، التي تعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، خدمات قائمة على مبدأ المراقبة في إطار التدابير الوقائية والوقائية من العنف، وتقدّم خدماتها حاليًّا في 81 محافظة . ورغم أن مراكز منع العنف ومراقبته تُعَدّ مبادرة إيجابية للغاية، إلا أن هناك آراء تدعو إلى تطويرها ودعمها من حيث

التنفيذ والتشغيل. ومن بين التطبيقات الأخرى التي تُعَدّ إيجابية في مجال السياسات الاجتماعية للمرأة، هناك تطبيق: «خط الدعم الاجتماعي 183» الذي يعمل منذ عام 2004. بالإضافة إلى ذلك، هناك تطبيق آخر يُعَدّ إيجابيًّا، وهو تطبيق نظام دعم المرأة (KADES) الذي طُوِر بالتعاون بين وزارة الداخلية ووزارة الأسرة والشؤون الاجتماعية والرعاية الاجتماعية بهدف توفير دعم فعال وسريع للنساء ضحايا العنف أو المعرضات لخطر العنف، وذلك باستخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة. بدأ تطبيق (KADES) الذي يدعم الهواتف الذكية، في تقديم خدماته في 24 مارس 2018، وهو مخصص للنساء فقط، ويتيح لهن الضغط على زر «طلب المساعدة» لتسهيل تدخل قوات الأمن بشكل فعّال وسريع على مدار الساعة،[40] لكن انتُقِد هذا التطبيق لكونه مخصص للنساء فقط. ومن بين الإجراءات الفعالة الأخرى لمكافحة العنف ضد المرأة تطبيق الأصفاد الإلكترونية الذي وُضِع بالتعاون بين وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية (الملغاة) ووزارة الداخلية ووزارة العدل. وقد بدأ تطبيق الأصفاد الإلكترونية بوصفه برنامجًا تجريبيًّا بموجب «بروتوكول التعاون بشأن تطبيق أنظمة المتابعة بالوسائل التقنية في إطار مكافحة العنف ضد المرأة»، بدأ تطبيق الأصفاد الإلكترونية كبرنامج تجريبي، ومع استكمال الأعمال الفنية اللازمة بموجب القانون رقم 6284 في 25 يناير 2021، بدأ مركز المراقبة الإلكترونية التابع لمديرية الأمن العام في العمل على مستوى البلاد. وفيما يتعلق بمنع الزواج المبكر، الذي يُعَدّ أحد الجوانب المهمّة الأخرى لمكافحة العنف ضد المرأة، أُجرِيت زيارات ميدانية بين عامي 2017 و2018 إلى المحافظات التي ترتفع فيها معدلات الزواج المبكر والقسري، بهدف إعداد خطة عمل لمعالجة هذه المشكلة في إطار الخطة الوطنية الثالثة لمكافحة العنف ضد المرأة.

وبالتزامن مع ذلك، ومن أجل توسيع نطاق عمل دور إيواء النساء اللواتي تعرّضن للعنف الجسدي أو العاطفي أو الجنسي أو الاقتصادي أو اللفظي، وحماية النساء وأطفالهن من العنف، وحل مشكلاتهن، وتمكينهن اجتماعيًّا واقتصاديًّا ونفسيًّا، أصبح من الضروري في عام 2012 إلزام البلديات الكبرى والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة بفتح دور إيواء للنساء والأطفال. كما جرى توفير حضانات ونواد للأطفال الذين يقيمون مع أمهاتهم في دور الإيواء. من ناحية أخرى، جرى توجيه النساء اللواتي يتلقين الخدمات في دور الضيافة النسائية النشطة في 81 محافظة إلى الأنشطة

الفنية والاجتماعية والرياضية، فضلاً عن تمكينهن من الاستفادة من دورات التدريب المهني لتطوير مهاراتهن المهنية وزيادة كفاءتهن الذاتية.

على الرغم من العديد من الانتقادات الاستشراقية المضخمة، فإن حزب العدالة والتنمية هو أول حكومة تعمل بشكل مفصل للوفاء بهذه المسؤوليات. وقد جرى بالفعل قبول اتفاقية إسطنبول، وهي نسخة من سياسات منع العنف التي يجري العمل عليها، وهي توضح تعريف العنف بشكل أكثر دقة، وتعرّف التمييز على أساس الأدوار الجنسانية على أنه عنف. وقد عُدِّت هذه الاتفاقية مهمّة للغاية؛ لكونها أول اتفاقية دولية ملزمة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، ولأنها تشمل جميع أفراد الأسرة المعرضين للعنف، ولاسيما النساء. وقد أسهمت الاتفاقية ذات الصلة بشكل كبير في صياغة القانون رقم 6284، ولكن كما ورد في المقدمة، فإن الاستقطاب في النقاشات الاجتماعية القائمة على المناهج الأيديولوجية وظهور أجندة دفعت الناس إلى القلق بشأن حماية الأسرة على وجه الخصوص، ودفعت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى الانسحاب من هذه الاتفاقية في عام 2021. وتعكس التصريحات الصادرة بشأن إلغاء الاتفاقية والمناقشات الساخنة التي سبقتها شعورًا بالتهديد المقلق المتمثل في التحول الاجتماعي.

وقد أثار استخدام الاتفاقية مفهوم: «النوع الاجتماعي» البعيد عن السياق التركي، سواء من الناحية الأكاديمية أو في النقاشات العامة، ومناقشتها للعنف من خلال النساء الضحايا، ولاسيما النساء المحرومات بشكل عام، كونها اتفاقية «مستوردة»، أدت إلى مناقشة فكرة أن الأسرة في خطر. وقد شكلت صلة الاتفاقية بالنشاط المناصر لحقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية محور النقاشات، حيث عُدَّت الاتفاقية خطة أيديولوجية دولية. وقد دفعت الاعتراضات التي جاءت على أساس أن الاتفاقية تتجاهل القيم الروحية للمجتمع- الدولة إلى الوفاء بمسؤوليتها في حماية «الأسرة» كما يراها الشعب. في هذا الصدد، أعرب حزب العدالة والتنمية، من داخله ومن مختلف الجماعات، ولاسيما الجماعات النسائية، عن تعليقات مفادها أن هذا التراجع يعني إهدار كل ما جرى إنجازه حتى الآن في مجال مكافحة العنف، وأن الأعمال التي قام بها حتى الآن في مجال المرأة كانت غير مرغوب فيها، وأن هذه التغييرات ستكشف النقاب عن النهج الأيديولوجي الحقيقي. جرت مناقشة الجانب المتوافق مع التحول الاجتماعي في سياسات حزب العدالة والتنمية، بالتركيز على أبعاده التي تركز على «الحفاظ على القديم» وتثير القلق الاجتماعي في المجتمع عندما يتعلق

الأمر بالمرأة والأسرة. وقد أدى ذلك إلى دخول السياسات الأسرية، التي لم تكن موجودة بشكل مباشر حتى عام 2011، بشكل واضح إلى المجتمع.

تصور الدولة القومية للأسرة والعودة إلى سياسات الأسرة

ورد في قسم التشريعات القانونية المتعلقة بالمرأة، أن إقرار القانون المدني الجديد وإنشاء محاكم الأسرة المرتبطة به هما تطوران مهمان رائدان في مجال التشريعات المتعلقة بالأسرة. يُعَدّ القانون رقم 6284، الذي يُعَدّ رائدًا في مجال التشريعات القانونية المتعلقة بمنع العنف الأسري- قانونًا يشمل الأسرة والمرأة. في هذا الصدد، يمكن القول: إن سياسات العشرين عامًا الماضية بدأت في الواقع بالتركيز على المرأة، ولكن العديد من السياسات المتعلقة بالمرأة شكلت أيضًا الأساس للنهج الذي بدأ في التبلور بعد عام 2011 في شكل سياسات أسرية.

أبرز الأجزاء في خطة العمل هي السياسات الاجتماعية التي يجري تطويرها خصيصًا لمساعدة ضحايا العنف. ونتيجة للانتقادات الموجهة إلى التركيز المستمر على النساء في الحديث عن العنف، جرى التركيز على تعزيز جهود منع العنف والحماية من خلال إعادة تأهيل ومراقبة مرتكبي العنف. بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه الجهود إلى تحقيق تقدم ناجح في مجال التوعية وتغيير العقليات من خلال برامج التوعية والتدريب الموجهة إلى موظفي المؤسسات العامة والمجتمع على حد سواء. في هذا السياق، من خلال «ندوات التوعية بمكافحة العنف الأسري» و«مشروع إنشاء نموذج يتضمن تدخلات خدمات اجتماعية متعددة الأبعاد موجهة إلى مرتكبي العنف» بشكل عام، من المفهوم أن العنف مشكلة تتعلق بالأسرة، وأن السياسات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة على وجه الخصوص تُعَدّ سياسات تهدف إلى دعم الأسرة. في هذه الحالة، نجد سياسة تسعى إلى إعطاء المرأة جميع حقوقها وتضع دعم الأسرة في مقدمة أولوياتها. لكن الموقف الأيديولوجي للحكومة والانقسامات التي نشأت عنه أدت إلى عدّ حماية الأسرة أمرًا أحادي الجانب، مما يعوّق حماية المرأة، ويؤدي إلى تقييمات تفيد بأن هذين الأمرين لا يمكن أن يتحققا معًا. وهنا تبرز الحاجة إلى أن يكون النموذج الجديد الذي يسعى حزب العدالة والتنمية إلى تطويره أكثر فعالية في مشاركة عمليات إنتاج المحتوى وزيادته وفتحه للنقاش، وفي تمثيل جهوده في مجال الأدوار والمقاربات المختلفة التي ترافق التحول الاجتماعي أمام الرأي العام.

في الواقع، ترتبط السياسات الأسرية في العديد من بلدان العالم ارتباطًا وثيقًا بخطط التنمية الحكومية. في هذا السياق، فإن البيانات المتعلقة بمعدلات الإنجاب والزواج والطلاق لدى النساء، وهيكل الهرم السكاني، لها تأثير كبير في وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بالأسرة وتحديد النُّهُج الجديدة. في معظم النُّهُج، جرى استخدام زيادة معدلات الزواج والإنجاب، وخفض معدلات الطلاق، وتقليل عدد المسنين بوصف ذلك صيغة لحماية الأسرة. في هذا النَّهْج، إلى جانب العوامل التي سبق ذكرها، توضح الرسوم البيانية التي تعرض بيانات السكان للفترة 2001–2021 نَهج «الأسرة القوية» الذي بدأ في عام 2011 وتعيّن تحديده بوصفه رؤية عام 2022. يمكن القول: إن الأعمال الموجهة للمسنين على وجه الخصوص قد دخلت في سياسات الأسرة؛ لأن النظر إلى الهرم السكاني والرسوم البيانية حسب الفئة العمرية يظهر انخفاض عدد الأطفال وزيادة عدد المسنين. وبناءً على ذلك، انخفض إجمالي عدد المواليد ومعدل الخصوبة في تركيا على مر السنين، واقترب من متوسط الاتحاد الأوروبي (1.5 %)،[41] وفي الوقت نفسه، عُدّ ارتفاع معدل الطلاق وانخفاض معدل الزواج بمثابة إنذار بشأن حماية الأسرة، وأصبح مفهوم الأسرة أكثر بروزًا من مفهوم المرأة، وبخاصة بعد عام 2011.

في هذه الحالة، تركزت الدراسات المتعلقة بالأسرة على تشجيع الزواج واستدامته. وقد تعيّن تحديد أهم قضية في تقاطع هذه السياسات على أنها الخطر المتمثل في أن تصبح النساء، بسبب أدوارهن البيولوجية والاجتماعية في قضايا مثل الولادة والطلاق والزواج في العمليات الاجتماعية، هدفًا لهذه السياسات؛ لأن زيادة الزواج والإنجاب وتقليل الطلاق في المجتمع التركي، إذا لم تتحقق اتباع السياسات الصحيحة، يمكن أن يتحول إلى خطاب يحدّد دور المرأة في المنزل ويجبرها على القيام ببعض الأدوار، وبخاصة أن معظم السياسات المتعلقة بالمرأة التي اتُّخِذت منذ عام 2002 قد باءت بالإخفاق. إلى درجة أن الخطاب الذي أعقب عام 2011 بدأ يُنظَر إليه على أنه تدخل من السياسات الحكومية في جسد المرأة. لكن السياسات تتضمن عبارات تهدف إلى تطوير نهج أكثر شمولية قائم على تقييم الواقع الاجتماعي؛ أي أن هذه السياسات لا تستند إلى تصور متجانس للفرد، بل تأخذ في الحسبان الاختلافات المحلية في أوضاع النساء ورغباتهن، وتراعي أن وجود الأسرة واتساعها ورفاهها كل ذلك يمثل أولوية قصوى في معظم السياقات.

منذ أكتوبر 2017، يحصل من خلال برنامج الدعم الاجتماعي للأسرة (ASDEP) الوصول إلى أفراد الأسرة في سياقهم الخاص، وتحديد المخاطر الاجتماعية التي تواجه النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وضمان استفادتهم من الخدمات التي تلبّي احتياجات الأسر .[42] تحقق افتتاح 387 مركزًا للخدمات الاجتماعية (SHM) موجهة للأسرة وجميع أفراد المجتمع. ومنذ عام 2012، بدأت مراكز دعم الأسرة (ADEM) نشاطها، ومنذ عام 2014، أنشِئت مراكز التضامن الاجتماعي (SODAM) التي تقدّم دعمًا متعدد الأبعاد، ولاسيّما في المناطق التي تعيش فيها الفئات المحرومة. منذ تلك السنوات، بدأ ظهور نَهج يركز على تمكين جميع أفراد الأسرة، سواء كانوا من النساء أم من الرجال أم ذوي الإعاقة أم كبار السن أم الأطفال. ومن بين التطبيقات الميسرة التي تهدف إلى تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، يمكن ذكر الخدمات المقدّمة بموجب القانون رقم 2022، التي تشمل تقديم المساعدة المالية للأشخاص ذوي الإعاقة في شكل رواتب ورعاية منزلية في ظل شروط معينة.

انطلاقًا من أهمية توعية الأزواج في مرحلة تكوين الأسرة، أعدت وزارة الشؤون الاجتماعية والحقوق الإنسانية في عام 2012 «برنامج التثقيف قبل الزواج (EÖEP)» ووضعته موضع التنفيذ. ومن الأعمال الأخرى التي تهدف إلى تحقيق نفس الهدف «برنامج الاستشارات قبل الزواج» الذي تنفذه وزارة الصحة. أما «برنامج التربية الأسرية (AEP)» الذي أعدته وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية، وهو تطبيق شامل للتربية الأسرية، فقد نُفِّذ بهدف تمكين أفراد الأسرة من اكتساب المعرفة والممارسات اللازمة لاكتساب المهارات الأساسية للحياة الأسرية. ومن المشروعات التعليمية المهمّة الأخرى «مشروع تثقيف الأم والأب والطفل» الذي أطلقته وزارة التربية والتعليم في عام 1998 واستمر في الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية.

يمكن القول: إن جميع هذه الجهود تواجه العديد من المشكلات والقصور في التنفيذ والتوعية والاستدامة، ولكن استمرار الدولة في ربط معظم مناهجها المتعلقة بحقوق المرأة وحقوق المسنين والمعوّقين والأطفال بالأسرة، وإسناد مسؤولية استدامة الأسرة إلى المرأة وحدها- يعطيان انطباعًا بأن الجهود المبذولة من أجل رفاهية الأسرة تهدف إلى منع المرأة من تحمل مسؤولية استدامة الأسرة. وقد بدأت برامج المساعدة والدعم،

ولاسيّما تلك التي تُنفَّذ من خلال السياسات، في التركيز على رفاهية المسنين والمعوّقين والأطفال إلى جانب الأسرة، بما يتماشى مع نهج غالبية المجتمع. ومن الواضح، كما ذكرنا سابقًا، أن هناك جهودًا لتناول الأسرة بشكل شامل، ولكن يجب أيضًا مراعاة تأثير الهيكل الاجتماعي الذي يضع المرأة في مركزها، والتحول الاجتماعي وتغير الأدوار.

في هذه المرحلة، على الرغم من أن الأولوية والأهمية الممنوحة للأسرة والقيم في غالبية المجتمع هي مسألة لا جدال فيها، إلا أن نهج الحماية من الآثار السلبية للتحول، الذي يجعل الأسرة مقدّسة ومصونة بعيدًا عن معنى الأسرة المتساوية والعدالة، جعل من الصعب طرح مشكلات «الأسرة» الفاسدة الموجودة على أنها واقع اجتماعي. إن التركيز على تطوير سياسات اجتماعية تقلل من تحديد مسؤولية النساء عن الأسرة والشباب والأطفال، مع مراعاة التحول في المجتمع والأسرة، هو النقطة الأكثر أهمية في تطبيق الإنجازات التي حققها حزب العدالة والتنمية واستدامتها.

أثارت ردود الفعل الاجتماعية التي رافقت التحول الاجتماعي النقاشات الأيديولوجية المذكورة. أدت هذه المشكلات التي نشأت من قاعدة المجتمع والانتقادات والمقاومة الموجهة إلى السلطة إلى زيادة الحديث حول الأسرة. ويُلاحَظ أن تربية «أجيال متدينة» وحظر الإجهاض والتصريحات الموجهة إلى مستهلكي الكحول وما يقال عن العلاقات خارج إطار الزواج- كل ذلك يجري ربطه بالخطاب النسوي والأسري ويُنتقَد أيديولوجيًّا.[43] ومع ذلك، كما ذكرنا سابقًا، تتضمن السياسات خطوات مهمّة جدًّا في مجال حقوق المرأة، وقد نوقشت خطاب الأسرة منذ تأسيس الجمهورية التركية بمحتويات ومقاربات مختلفة، ولم تجر هذه النقاشات من منطلق جديد أو محافظ فقط. إنّ الأسرة قُبِلت تاريخيًّا بوصفها وحدة أساسية للحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وقد جرى تقييم فكرة الأسرة النووية بشكل نقدي بوصفها بيئة ترسخت فيها الافتراضات الأيديولوجية للرأسمالية والدولة القومية، وعُدَّت مجالاً مثاليًّا لتطبيق السياسات المحافظة. ولكن عند النظر إلى تحوّل نماذج الدولة القومية، تظهر أمامنا صورة أكثر تعقيدًا.[44]

يبدو أن تركيا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية قد تحركت بسرعة كبيرة في مجال أداء الأسرة دورًا في مجتمع الرفاه. من أجل تعزيز الأساس القانوني للتنظيمات

المتعلقة بمكانة المرأة في الحياة العملية، كفل قانون العمل رقم 4857 الذي دخل حيز التنفيذ في 10 يونيو 2003 عدم جواز التمييز بين الجنسين في العلاقات بين أرباب العمل والعمال، ومن ذلك التمييز على أساس الجنس. وقد جرى النص بشكل خاص على «المساواة في الأجر عن العمل المتساوي»، وعدم جواز التمييز على أساس الحمل أو الولادة أو الحالة الاجتماعية أو المسؤوليات الأسرية أو الجنس. وفقًا للتعميم الصادر في عام 2004 بعنوان «التصرف وفقًا لمبدأ المساواة في توفير الموظفين»، فُرِض حظر التمييز على أساس الجنس. وقد صدقت تركيا على اتفاقية سياسة التوظيف واتفاقيات التمييز الصادرة عن منظمة العمل الدولية(ILO).

وقد بُذِلت جهود لإنشاء آليات فعالة لتشجيع مشاركة المرأة في الحياة العملية بشكل فعال. وقد اتُّخِذت خطوات مهمّة في هذا الصدد في قانون الموظفين المدنيين وقانون العمل. وبفضل التعديلات التي أُدخِلت على القوانين المذكورة، تحقق توفير ضمانات قانونية مهمّة لمكانة المرأة في الحياة العملية وللتوافق بين العمل والأسرة. وقد أُدخِلت تشريعات قانونية تتعلق بالمرأة العاملة، مثل إجازة الأمومة والأبوة، وإجازة الرضاعة، وتنظيم نوبات العمل الليلية، وحقّ الوالدين في العمل بدوام جزئي، وتوفير الدعم لحضانات الأطفال ودور رعاية الأطفال، ومنع التمييز. وبالنظر إلى ورش العمل والتقارير والتوصيات الصادرة عن النقابات وبعض المنظمات غير الحكومية، يتضح أن مطالب العاملات قد تحققت تلبيتها من خلال عقود العمل الجماعية في موضوعات مثل إجازة الأمومة وإجازة الرضاعة. ومن الآراء الشائعة بين العاملات أن هذه الحقوق تمثل مكاسب مهمة، ولكن يجب أن يُنظَر إلى هذه الإجازات على أنها حق للأطفال، وأنه يجب تمديدها واستخدامها بطرق مختلفة حسب الطلب.

عند النظر إلى مشاركة المرأة في القوى العاملة ومعدلات التوظيف والبطالة مقارنة بمستويات التعليم، نلاحظ وجود علاقة مهمّة بين مستويات التعليم ومشاركة المرأة في التوظيف والقوى العاملة، وأن هذه النسب ترتفع بحسب مستوى التعليم. ويُلاحَظ أن نسبة العمل بدوام جزئي ارتفعت من 19,5 % بين النساء إلى 9,3 % بين الرجال بين عامي 2020 و2022. [45]عند دراسة وضع المرأة في الحياة العملية في ضوء بيانات TÜİK، نلاحظ أن معدل التوظيف في عام 2002 كان 25.3%، بينما ارتفع هذا المعدل إلى 28.7 % في عام 2019. بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة بشكل عام 34.6 %

في عام 2019، بينما بلغت نسبة مشاركتهن في القوى العاملة بحسب مستويات التعليم 43.1% في المدارس الثانوية المهنية والتقنية و71.1% في التعليم العالي. على الرغم من ارتفاع الأرقام بحسب مستويات التعليم وارتفاع المتوسط، إلا أنه من الواضح أنه من الضروري بذل جهود عاجلة لزيادة هذه النسب بوتيرة أسرع بالنظر إلى الزخم العام.[46]

تجب الإشارة إلى أنه اتُّخِذت خطوات مختلفة من أجل دفع التطورات في اتجاه إيجابي. في الفترة 2012–2017، نفذَّت ASPB «مشروع تعزيز ريادة المرأة» الذي يهدف إلى تحديد العوامل التي تدعم مشاركة المرأة في القوى العاملة وعمليات ريادة الأعمال والمشكلات التي تواجهها، ووضع سياسات لحلها.[47] مع «ندوات التثقيف المالي وتمكين المرأة اقتصاديًّا» التي بدأت في عام 2017، تحققت توعية المشاركات من النساء بالمفاهيم المالية الأساسية المتعلقة بإدارة الأموال (الدخل والإنفاق والديون وأدوات الاستثمار وما إلى ذلك)، ونظام التقاعد الفردي.[48]

في 30 أكتوبر 2018، تحقق توقيع «بروتوكول التعاون لتعزيز تعاونيات النساء» بالتعاون بين وزارة الزراعة والغابات ووزارة التجارة ووزارة الشؤون الاجتماعية والحقوق الإنسانية (المُلغاة) في ذلك الوقت، بهدف تعزيز تعاونيات النساء التي تعمل في هذا المجال.[49] من ناحية أخرى، لا تزال هناك جهود مهمّة لدعم رائدات الأعمال. وفي هذا السياق، نظّمت إدارة تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (KOSGEB) دورات تدريبية في مجال ريادة الأعمال التطبيقية، شاركت فيها نسبة 46% من النساء، كما قدمت الدعم لريادي الأعمال الجدد، الذين تشكل النساء 47.5% منهم، في عملية إنشاء مشروعاتهم الجديدة. كما يهدف مشروع «المرأة أولاً في ريادة الأعمال» الذي تنفذه وزارة التعليم الوطني إلى دعم النساء في رحلتهن نحو ريادة الأعمال وزيادة إسهامهنّ في الاقتصاد.

على الرغم من ارتفاع معدل عمل النساء، إلا أن هذا الارتفاع ومعدل الزيادة غير كافيين. وعلى الرغم من انخفاض العمالة غير المسجلة، إلا أن النساء لا يزلن يشكلن الغالبية في هذه المجالات.[50] على الرغم من التحسينات التي تحقق إجراؤها والحقوق المكتسبة، لا تزال إجازة الأمومة وإجازة الرضاعة والحق في الحضانة لا تزال تُعَدّ عبئًا على أرباب العمل، ولأن الجزء من هذه الحقوق الذي يخص الرجال لم يُدرَج في النظام،

فإن النساء يتعرضن للتنمر، ولعقود شروط مباشرة، وتقييمات للأداء تتعلق بالولادة والأطفال، وهذا يدفعهن إلى ترك أماكن عملهن.

نظرًا لأن الهيكل العام للعمالة في تركيا يشمل الأعمال غير الرسمية والعمل الحر والعمل الأسري غير مدفوع الأجر، فإن نظام الضمان الاجتماعي يظلّ غير فعال بالنسبة لقطاع كبير من السكان، وهذا يجبرهم على الاعتماد على الروابط الأسرية. ويكمن الخطر الأكبر هنا في افتراض موثوقية الآليات الداخلية للأسرة وتجاهل أن النهج الذي يضع الأسرة في المركز يعتمد على عمل المرأة. في هذه المرحلة، يجب تعزيز الطبقات الاجتماعية والاقتصادية والعاطفية للأسرة من خلال أساليب دعم ومراقبة مختلفة، وتجب إزالة المرأة من مركز العمل في هذه الأسرة. يمكن أن يشكّل النهج الذي يَعُدّ عمل المرأة غير مدفوع الأجر، أي عمل الرعاية، مسؤولية «طبيعية» للمرأة كعنصر يدعم المجتمع ووجود الرجال في المجال العام، مشكلة مهمة.[51] نظرًا لأنّ عمل الرعاية هو عمل لا يمكن قياسه باعتباره عملاً عاطفيًّا، فقد حُكِم عليه بأن يكون غير مرئي. تتضمن خطة التنمية عام 2023 التي وضعها حزب العدالة والتنمية دراسات حول مشاركة المرأة في نظام الضمان الاجتماعي فيما يتعلق بمسألة العمل المنزلي التي طال نقاشها، وتكتسب هذه الدراسات أهمية كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، تُظهر الدراسات التي أُجرِيت في مجالات ريادة الأعمال والزراعة والعمل المرن والتعاونيات أن هناك طرقًا بديلة لتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة. وهذا أمر مهمّ من حيث عدم عدّ المشاركة في القوى العاملة المحددة بشكل معين الشرط الوحيد لتمكين كل امرأة.

خريطة طريق للسياسات الاجتماعية الشاملة

بناءً على هذه المناقشة حول جذور النقاشات الأيديولوجية وعلاقتها بالمرأة والأسرة وكيفية تصورها في الدولة القومية والمجال العام- يجب ألا ننسى أن هناك بنية أيديولوجية مهيمنة متأصلة في البنية الاجتماعية في تركيا، وأنها لا تنبع من حكم حزب العدالة والتنمية، بل هي راسخة في الذاكرة الجماعية، كما نرى في النقاشات في المجال العام. وبما أن النظرية الاجتماعية والسياسية تتفق في الغالب على أن هذه البنية الأيديولوجية ستستمر في الوجود بشكل أو بآخر، فإنه يجب العمل على أساس أن هذا النظام الأيديولوجي ليس متجانسًا، بل تجري إعادة إنتاجه من خلال التناقضات التي يولدها، كما أنه يتداخل أحيانًا

مع أيديولوجيات أخرى. في هذه الحالة، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن كل سياسة تسعى إلى إنتاج معلومات ضد هذا النظام السائد لها أيضًا قبول أيديولوجي، وأن المعارضة التي تجري وفقًا لهذا القبول ستتحول إلى أجهزة أيديولوجية مختلفة وتنتج خطابًا. لذلك، يجب أخذ اقتراح مانهايم على محمل الجد، وإجراء تحليلات للمواقف الأيديولوجية الموجودة في التحليلات التي تُجرى للأيديولوجيات المتعارضة، وعدم نسيان أن أي بنية أيديولوجية ليست متجانسة. وبهذا المعنى، لن يكون من الممكن تحقيق النتائج المرجوة من السياسات الاجتماعية دون وجود مستوى مشترك يجري فيه التفاوض على جميع أنواع المقاربات الأيديولوجية.

وبالنظر إلى هذه المقترحات، يمكن تلخيص نتائج التحليل الذي تحقق إجراؤه[52] بتقييم مبدأ «المرأة القوية، الأسرة القوية، المجتمع القوي» الذي يتبناه حزب العدالة والتنمية. بالنظر إلى المناقشات المذكورة أعلاه حول علاقة المرأة والأسرة، يتعين على حزب العدالة والتنمية أن يعبّر بوضوح عن جديته في مجال حقوق المرأة، والأطفال، وكبار السن، والمعاقين، والشباب، وأن يشرح أسباب الأعمال التي قام بها حتى الآن دون استخدام لغة تهميشية. ولهذا السبب، من المهمّ مناقشة مصطلح «المرأة القوية». يجب تجنّب بناء صورة «مثالية» متجانسة للمرأة، على غرار إستراتيجية بناء الدولة القومية في تركيا. بمعنى آخر، لا ينبغي السماح لصورة «المرأة القوية» بأن تفرق بين النساء في المجتمع، وتؤدي إلى ظهور مفهوم هرمي. يجب توضيح أن «المرأة القوية» هي التي تريد أن تكون كذلك بمحض إرادتها، وأنه يجب دعم جميع النساء وتمكينهن في جميع المجالات التي يرغبن فيها، وينبغي تطبيق السياسات وفقًا لذلك.

يجب وضع سياسات تشمل جميع النساء في سياقاتهن وهوياتهن وبمحض إرادتهن. على سبيل المثال، يجب ضمان الحقوق وتكافؤ الفرص من خلال سياسات شاملة من دون تمييز بين النساء الراغبات في الانضمام إلى القوى العاملة، والنساء الراغبات في البقاء في المنزل، والنساء الراغبات في العمل المرن، والنساء ذوات الإعاقة، والنساء الراغبات في المشاركة في السياسة. يجب زيادة الجهود ومواصلة العمل من أجل حصول النساء، اللواتي يزداد تأثيرهن يومًا بعد يوم في مجالات التعليم والتوظيف والسياسة والمجتمع المدني وريادة الأعمال، على النسب التمثيلية التي يستحققنها، ومشاركتهن في آليات صنع القرار، وتغيير التصورات السائدة بشأن مكانتهن في المجتمع. يجب زيادة الجهود

والرقابة في مجال العمل غير المسجل والعمالة الزراعية. يجب توسيع نطاق اللوائح المتعلقة بعمل ربات البيوت وتقاعدهن.

وفي هذه الجهود، ينبغي زيادة الإدماج الاجتماعي قدر الإمكان، والرجوع بشكل أكبر إلى آراء ومقترحات مختلف مجموعات النساء، سواء الشابات أم المسنات، من مختلف المجموعات والمناهج، بحيث تنعكس هذه الآراء في السياسات الاجتماعية الجديدة. على سبيل المثال، ينبغي تطوير غرف الرضاعة التي جرى إنشاؤها لتشمل النساء ذوات الإعاقة. يجب القضاء على جميع أنواع التصورات والمقاربات التي قد تشكل عائقًا أمام تعليم المرأة، وترسيخ دور المرأة في التعليم، وتعزيز مقاربة «أن المجتمع الفعال لا يمكن أن يتحقق إلا بتمثيل جميع أفراده». مع زيادة فرص وصول المرأة إلى العمل، تجب زيادة جهود التثقيف والتوعية اللازمة لتذليل العقبات الذهنية التي تحول دون حصولها على هذه الفرص. تُنفَّذ برامج توعية موجهة إلى مختلف شرائح المجتمع بين جميع العاملين في المؤسسات التي يجب أن تتدخل في قضايا العنف ضد المرأة. يجب توسيع نطاق هذه البرامج لتشمل الضحايا والجناة وأفراد المجتمع والأسرة الآخرين، وكذلك جميع الأفراد الذين يعملون في مجال مكافحة العنف. يجب العمل على تحسين لغة وسائل الإعلام بحيث تمنع إعادة إنتاج العنف وتكون غير جنسانية، من خلال لوائح قانونية ومؤسسية. وبذلك، يمكن منع استمرار مناقشة العنف من منظور المرأة وتصويره على أنه «مشكلة» تخصها.

يجب فتح النقاش حول الممارسات الفاسدة للخطاب الأسري المقبول في سياق مبدأ «الأسرة القوية» وإعادة صياغته في ضوء الماضي والحاضر والمستقبل. يجب إجراء بحوث حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والقانونية والسياسية لتصور الأسرة، وتطوير نهج شامل ومتكامل لتصورها. ولا يتعلق الأمر هنا بتقديم تعريف واضح للأسرة، بل بمناقشة القيم التي كانت مهمة في الماضي، وكيف يمكن استخدامها دليلاً شاملاً في تركيا اليوم، وكيف يمكن وضع خطة مستقبلية بناءً على تحليلات تحول الأسرة. يجب وضع سياسات اجتماعية تراعي رغبات المجتمع واحتياجاته ومقترحاته، ولاسيما في الدراسات المتعلقة بالأسرة. وإدراكًا للتحول الاجتماعي الذي تمرّ به الأسرة، يجب العمل مع العديد من الشركاء من خلال التعاون والتشاور والتضامن، بعيدًا عن أي نهج

أيديولوجي، من أجل تعزيز الجوانب الإيجابية لهذا التحول وتقليل أضرار جوانبه السلبية إلى أدنى حدّ ممكن.

ويجب منع النقاشات التي تقدّس الأسرة من أن تشكل عائقًا أمام البحوث والبحوث الاجتماعية والسياسات الاجتماعية والتطبيقات المتعلقة بالأسرة. يجب العمل على إزالة العقبات التي تعترض السياسات الاجتماعية القائمة على تقديس الأسرة بعيدًا عن سياقها، ولا ينبغي نسيان أن الأسرة هي بنية اجتماعية تتغير مع تحول المجتمع، ويمكن أن تحتوي على ممارسات فاسدة. ولكن في الوقت نفسه، يجب تطوير نهج أكثر شمولاً واجتماعية تجاه الأسرة، يستند إلى العدالة والمساواة والحقوق، ويستمد قوته من الجوانب غير المشوهة للثقافة والتقاليد والتحول. يجب إجراء رقابة لضمان ألا يؤدي نهج إعطاء الأولوية لدعم الأفراد المحرومين والمحتاجين للدعم داخل الأسرة إلى توزيع المسؤوليات بشكل قد يؤدي إلى عدم المساواة أو الصراع بين أفراد الأسرة.

يجب ترسيخ فكرة أن الأسرة هي كيان متكامل يتكون من النساء والرجال والأطفال وكبار السن والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وأنه لا يمكن لهذه الفئات أن تحقق قيمتها ورفاهيتها إلا من خلال الدفاع عن حقوقها المستقلة. يجب منع تحميل المسؤولية بشكل غير عادل على أفراد معينين من الأسرة، ولاسيما النساء. تجب زيادة الممارسات التوازنية الموجهة نحو الأسرة والعمل والحياة الاجتماعية من أجل دعم تماسك الأسرة ورفاهها. وبهذا النهج، يجب زيادة عدد دور الحضانة ودور الرعاية النهارية المتاحة اقتصاديًّا واجتماعيًّا لجميع فئات المجتمع، وتعميمها، ورفع جودة التعليم فيها إلى أعلى مستوى. يجب زيادة مسؤولية الآباء وفعاليتهم في التشريعات والسياسات المتعلقة بالأسرة والأطفال. إلى جانب الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن بين حياة المرأة الأسرية والعمل، يجب اتخاذ المزيد من التدابير لزيادة الوقت الذي يقضيه الأب مع أفراد الأسرة الأخرى داخل الأسرة وتحسين جودة هذا الوقت، حيث إن الأب يتحمل مسؤولية لا تقل أهمية عن مسؤولية الأم. في إطار التحول الاجتماعي، يجب وضع سياسات موجهة لجميع الرجال، سواء كانوا شبابًا أم مسنين، على غرار السياسات الموجهة للنساء، بهدف فهم تجاربهم واحتياجاتهم، وتعميم هذه السياسات.

في ضوء كل ما سبق، من المهمّ للغاية إدراك البنية المتعددة الطبقات الكامنة وراء

فهم فكرة «المجتمع القوي» بوصفها مشروع هندسة أيديولوجية. إن بناء مجتمع «مثالي» خيالي ثابت ومتجانس يجلب دائمًا معه هياكل تمييزية وتهميشية. لا ينبغي أن يقع عبء المجتمع على عاتق الأسرة، ولا سيما المرأة التي تقع في قلبها. لذلك، ينبغي التركيز على فكرة المجتمع المستدام من خلال تحليل وتقييم تحول المجتمع ووضع سياسات اجتماعية تستند إلى التوقعات. بدلاً من فهم كل تغيير على أنه سلبي ومشكل ووصفه بـ«المستورد»، يجب تقييم الجوانب الإيجابية والسلبية بشكل جيد من خلال فهم انتقائي للحفاظ على التقاليد. ولهذا، لا يجب تعريف فكرة التحول الاجتماعي على أنها تغيير فاسد، بل يجب التعايش معها، والتركيز على كيفية استخدامها بشكل مفيد وشامل.

الهوامش والمراجع:

1. Victoria Carrington, “Globalization, Family and the Nation State: Reframing ‘Family’ in New Times”, Discourse Studies in the Cultural Politics of Education, Cilt: 22, Sayı: 20, (2001), s. 185-96.
2. “AK Parti Hakkında Kapatma Davası”, Anadolu Ajansı, 15 Mart 2008.
3. Zafer Yılmaz, “‘Strengthening the Family’ Policies in Turkey: Managing the Social Question and Armoring Conservative-Neoliberal Populism”, Turkish Studies, Cilt: 16, Sayı: 3, (2015), s. 371-390; Berna Yazıcı, “The Return to the Family: Welfare, State, and Politics of the Family in Turkey”, Anthropological Quarterly, Cilt: 85, Sayı: 1, (2012), s. 103-140.
4. Burçin Belge, “Kadın Bakanlığı Kaldırıldı, Kadın Örgütleri Öfkeli”, Bianet, 8 Haziran, 2011, https://bianet.org/bianet/kadin/130585-kadin-bakanligi-kaldirildi-kadin-orgutleri-ofkeli, (Erişim tarihi: 29 Ocak 2022).
5. Emel Çokoğullar, Türkiye’de Siyasal Muhafazakarlığın Kadın ve Aile Politikaları Adalet ve Kalkınma Partisi Hükümetleri Dönemi, (Siyasal Kitabevi, Ankara: 2022); Gülay Toksöz, “Kadın’dan Aile’ye Geçiş AKP Döneminin İstihdam Politikalarının Toplumsal Cinsiyet Açısından Analizi”, VIII. Sosyal İnsan Hakları Uluslararası Sempozyumu, 2016, s. 111-121.
6. في هذه المقالة التي تناقش مفاهيم الليبرالية والمحافظة، تمت مناقشة الثنائيات التقليدية-الحديثة، ولكن الأهم من ذلك، تمت مناقشة الثنائيات الدينية-العلمانية في إطار النقاش الليبرالي-المحافظ، انظر: طلال أسد، ”الدين والدولة القومية والعلمانية“، الأمة والدين: وجهات نظر حول أوروبا وآسيا، تحرير ب. فان دير فير وه. ليمان، (مطبعة جامعة برينستون، برينستون: 1999)، ص. 178-196.
7. Andrew Heywood, Siyasi İdeolojiler: Bir Giriş, çev. Ahmet Kemal Bayram vd., (Adres Yayınları, Ankara: 2007), s. 7.
8. Andy Hamilton, “Conservatism”, The Stanford Encyclopedia of Philosophy, (2020), ed. Edward N. Zalta, https://plato.stanford.edu/entries/conservatism/, (Erişim tarihi: 29 Ocak 2022).

9. Andrew Vincent, Modern Politik İdeolojiler, çev. Arzu Tüfekçi, (Paradigma Yayınları, İstanbul: 2006), s. 4.

10. John Harris, "Spare a Thought for the Late Unlamented One-Nation Tory", The Guardian, 14 Nisan 2013.

11. Şerif Mardin, "Tanzimat Dönemi İktisadi Düşüncesi", Tanzimattan Cumhuriyete Türkiye Ansiklopedisi, (İletişim Yayınları, İstanbul: 1985), s. 618.

12. Süleyman Seyfi Öğün, "Türk Muhafazakarlığının Açık İkilemleri Üzerine", Doğu Batı: Gericilik Nedir?, Sayı: 3, (1998), s. 77-84.

13. Murat Belge, "Muhafazakarlık Üzerine", Modern Türkiye'de Siyasi Düşünce: Muhafazakarlık, ed. Tanıl Bora ve Murat Gültekingil, (İletişim Yayınları, İstanbul: 2013).

14. Ayşegül Komsuoğlu ve Gül M. Kurtoğlu Eskişar, Siyasal İslam'ın Farklı Yüzleri, (Profil Yayınları, İstanbul: 2009), s. 35.

15. Antonio Gramsci, Selections from the Prison Notebooks, ed. Quintin Hoare ve Geoffrey Nowell Smith, (International Publishers, New York: 1972).

16. Daniel Bell, The End of Ideology: On the Exhaustion of Political Ideas in the Fifties, (Free Press, New York: 1962).

17. Louis Althusser, "Ideology and Ideological State Apparatuses", Lenin and Philosophy and Other Essays, (New Left Books, Londra: 1971).

18. John Gray, Liberalism, (Open University Press, Milton Keynes: 1995), s. 78.

19. Saba Mahmood, Politics of Piety: The Islamic Revival and the Feminist Subject, (Princeton University Press, Princeton: 2012).

20. Serpil Çakır, Osmanlı Kadın Hareketi, (Metis Yayınları, İstanbul: 2011).

21. Meyda Yeğenoğlu، Colonial Fantasies: Towards a Feminist Reading of Orientalism، (Cambridge University Press، Cambridge: 1998).

22. Banu Gökarıksel, "Beyond the Officially Sacred: Religion, Secularism, and the Body in the Production of Subjectivity", Social and Cultural Geography, Cilt: 10, Sayı: 6, (2009), s. 657-674; John L. Esposito, "Introduction: Modernizing Islam and Re-Islamization in Global Perspective", Modernizing Islam: Religion in the Public Sphere in Europe and the Middle East, ed. John L. Esposito ve François Burgat, (Hurst, Londra: 2003), s. 1-14.

23. Zafer Toprak, "The Family, Feminism, and the State during the Young Turk Period, 1908-1918", Première Rencontre Internationale sur l'Empire Ottoman et la Turquie Moderne, (Éditions ISIS, İstanbul-Paris: 1991), s. 441-452; Zafer Toprak, Türkiye'de Kadın Özgürlüğü ve Feminizm, (Tarih Vakfı Yurt Yayınları, İstanbul: 2016).

24. Caner Yacan, "Bir Siyasal Mücadele Örneği: Kadınlar Halk Fırkası", Toplumsal Tarih Dergisi, Sayı: 291, (2018), s. 78-87.

25. النسوية والحركة النسوية ومناقشات النوع الاجتماعي هي نقاشات متعددة الطبقات ومتغيرة ومن الناحية النظرية والمنهجية ولا يمكن اعتبارها ثابتة. يمكن العثور على العديد من النقاشات والتقييمات المختلفة فقط من خلال موجات النسوية. ولأن هذا ليس موضوع هذه المقالة، فإنها تقيّم فقط من منظور الخطاب والتصورات في سياقها التاريخي.

26. Şirin Tekeli, Feminizmi Düşünmek, (İstanbul Bilgi Üniversitesi Yayınları, İstanbul: 2016).

27. Tekeli, Feminizmi Düşünmek.

28. Recep Şentürk vd., "Marxism and Feminism", Comparative Theories and Methods: Between Uniplexity and Multiplexity, (Ibn Haldun University Press, İstanbul: 2020).

29. Nilüfer Göle, The Forbidden Modern, (Verso, Londra: 1996); Navaro-Yashin, Faces of the State: Secularism and Public Life in Turkey.

30. Banu Gökarıksel ve Anna J. Secor, "'Even I was Tempted': The Moral Ambivalence and Ethical Practice of Veiling-Fashion in Turkey", Annals of the Association of American Geographers, Cilt: 102, Sayı: 4, (2012), s. 845-862.

31. Banu Gökarıksel ve Katharyne Mitchell, "Veiling, Secularism and the Neoliberal Subject: National Narratives and Supranational Desires in Turkey and France", Global Networks, Cilt: 5, Sayı: 2, (2005), s. 147-165; Hakan M. Yavuz, Secularism and Muslim Democracy in Turkey (Cambridge University Press, New York: 2009); Merve Kavakçı-Islam, Headscarf Politics in Turkey: A Postcolonial Reading, (Palgrave Macmillan, New York: 2010).

32. Gökarıksel ve Mitchell, "Veiling, Secularism and the Neoliberal Subject".

33. Şenal Sarıhan, Türk Ceza Kanunu Kadınlara Neler Getiriyor?, (Gönüllü Kuruluşlar Ulusal Kadın Eğitimi Komisyonu, Ankara: 2005).

34. "Ulusal Eğitim İstatistikleri Veri Tabanı, 2008-2021", TÜİK.

35. "İstatistiklerle Kadın", TÜİK, 4 Mart, 2022, https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Istatistiklerle-Kadin-2021-45635, (Erişim tarihi: 29 Ocak 2022).

36. "Türkiye'de Kadın", s. 31.

37. "İstatistiklerle Kadın".

38. Gülriz Uygur, "2006/17 Sayılı Başbakanlık Genelgesi Işığında Kadına Yönelik Şiddeti Önlemeye Yönelik Devletin Ödevi: Değişen Devlet Anlayışı mı?", Birkaç Arpa Boyu... 21. Yüzyıla Girerken Türkiye'de Feminist Çalışmalar, Prof. Dr. Nermin Abadan Unat'a Armağan, der. Serpil Sancar, (Koç Üniversitesi Yayınları, İstanbul: 2011), s. 883-913.

39. "Kadına Yönelik Şiddetin Sebeplerinin Araştırılarak Alınması Gereken Önlemlerin Belirlenmesi Amacıyla Meclis Araştırması Komisyonu Raporu", T.C. Adalet Bakanlığı, (2015), https://mgm.adalet.gov.tr/Resimler/SayfaDokuman/4112019103508Komisyon120Raporu%20(1).pdf, (Erişim tarihi: 29 Ocak 2022); "Türkiye'de Kadın", s. 62.

40. "Türkiye'de Kadın", s. 69.

41. Avrupa Birliği İstatistik Ofisi (Eurostat) Veri Tabanı (2020).

42. "ASDEP", Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı (ASHB), https://www.aile.gov.tr/sss/aile-ve-toplum-hizmetleri-genel-mudurlugu/asdep/, (Erişim tarihi: 29 Ocak 2022).

43. Ergun Özbudun, "AKP at the Crosssroads: Erdoğan's Majoritarian Grift", South European Society and Politics, Cilt: 19, Sayı: 2, (2014), s. 157.

44. Zana Çitak ve Özlem Tür, "Women Between Tradition and Change: The Justice and Development Party Experience in Turkey", s. 463.

45. "İşgücü İstatistikleri, Ağustos 2022", TÜİK, 10 Ekim 2022, https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Isgucu-Istatistikleri-Agustos-2022-45654, (Erişim tarihi: 29 Ocak 2022).

46. "İşgücü İstatistikleri, Ekim 2020", TÜİK, 11 Ocak 2021, https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Isgucu-Istatistikleri-Ekim-2020-37485, (Erişim tarihi: 29 Ocak 2022).

47. "Türkiye'de Kadın", s. 47.

48. "Türkiye'de Kadın", s. 45.

49. "Türkiye'de Kadın", s. 45-46.

50. Dedeoğlu, "Eşitlik mi, Ayrımcılık mı? Türkiye'de Sosyal Devlet, Cinsiyet Eşitliği Politikaları ve Kadın İstihdamı", s. 44.

51. Gülnur Acar-Savran, "İkinci Basıma Önsöz", Kadının Görünmeyen Emeği: Maddeci Bir Feminizm Üzerine, ed. Gülnur Acar-Savran ve Nesrin Tura Demiryontan, (Yordam Kitap, İstanbul: 2008), s. 12.

52. وسيُنشَر عدد من هذه المخرجات مرفقًا بجزء من البيانات والتقييمات التي نوقشت هنا في هذا المقال: نورسِم كسكين أقصاي، "السياسات الاجتماعية للمرأة والأسرة والأطفال خلال عشرين عامًا"، ضمن كتاب سنوات العدالة والتنمية في السياسات الاجتماعية، تحرير فاروق طاشجي، (منشورات ستا، إسطنبول: 2023).



TURKISH FOREIGN POLICY YEARBOOK 2023

Editors:
Burhanettin Duran
Kemal İnat
Mustafa Caner



setavakfitr setav setavakfi
www.setav.org • kitap@setav.org (0212) 395 11 00

SETA

عودة السوريين: حلول بين المثالية والواقع

يونس كايا* دويغو ألطون أوغلو يلدز**

ملخص: تناقش هذه الدراسة عمليات العودة الطوعية للاجئين السوريين من تركيا إلى بلادهم في ظل انتهاء حكم نظام الأسد. وهي تُبرز أهمية الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بوصف ذلك عوامل رئيسة تؤثر في قرارات العودة. رغم جهود تركيا في تسهيل العودة وتنظيمها، تبقى التحديات كبيرة؛ بسبب الوضع الأمني الهشّ، والبنية التحتية المتضررة في سوريا. وتؤثر الروابط الاجتماعية والاندماج مع المجتمع التركي في قلة رغبة بعض اللاجئين في العودة. تُوصي الدراسة بضرورة تبني سياسات متوازنة تدعم العودة الطوعية المستدامة، مع احترام حقوق اللاجئين، وضمان سلامتهم.

الكلمات المفتاحية: العودة الطوعية، اللاجئون السوريون، الأمن والاستقرار، الاندماج الاجتماعي، سياسات الهجرة.

* جامعة إسطنبول، تركيا.
** جامعة كركلر إيلي، تركيا.

The Return of Syrians: Solutions between Idealism and Reality

YUNUS KAYA* DUYGU ALTUNOĞLU YILDIZ**

ORCID NO:0000-0002-6624-2884
yunus.kaya@istanbul.edu.tr

ORCID NO: 0000-0002-7576-2259
altunogluduygu@klu.edu.tr

ABSTRACT: *This article analyzes the voluntary return of Syrian refugees from Türkiye to Syria, focusing on key factors such as security, economic stability, and social integration. It highlights the complex dynamics affecting return decisions, including ongoing conflicts, infrastructure challenges, and legal uncertainties in Syria. The study emphasizes Türkiye's role in managing return policies within international legal frameworks, stressing the importance of voluntariness, safety, and sustainability. It also discusses how long-term integration in Türkiye reduces return intentions for many refugees. Effective return strategies require cooperation between national and international actors and a focus on durable solutions.*

Keywords: *Voluntary Return, Syrian Refugees, Security and Stability, Social Integration, Migration Policies.*

* Istanbul University, Türkiye.
** Kırklareli University, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(3/14)
193 - 216

Received Date: 12 / 06 / 2025 • Accepted Date: 14 / 08 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-003-008

المقدمة

في السنوات الأخيرة، ومع موجات الهجرة العالمية المتلاحقة، اتّخذت سوريا موقعًا متقدّمًا بين أكثر الدول المصدّرة للاجئين، حيث خلّفت تداعيات الحرب الأهلية المستمرة منذ أكثر من عقد تغييرات دائمة في ديناميكيات الهجرة الإقليمية. ومنذ سقوط النظام في سوريا، احتدت النقاشات على المستويين الوطني والدولي بشأن العودة الطوعية والآمنة والكريمة للسوريين. وتتمثل العوامل الأساسية المؤثرة في قرارات عودة السوريين في أوضاع الأمن داخل سوريا، وضمان الاستمرارية الاقتصادية، وآليات الاندماج الاجتماعي بعد العودة، والإطار القانوني الناظم للعملية. وإلى جانب ذلك، تُعَدّ التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشهدها تركيا، بوصفها الدولة المضيفة لملايين اللاجئين السوريين، من بين العوامل الحاسمة في تحديد مسار هذه العملية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الفجوة بين المقاربات المثالية لعودة السوريين والواقع القائم على الأرض. وفي هذا السياق، ستتناول الدراسة استمرارية عملية العودة الطوعية في ضوء المعايير الدولية الموجهة لسياسات العودة، والسياسات الحالية لتركيا، والظروف التي توفرها سوريا لعودة اللاجئين، وستناقش السياسات الجديدة التي تنتهجها تركيا بدءًا من عام 2024، وإستراتيجيات الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى العراقيل الهيكلية التي يواجهها السوريون خلال هذه العملية. وانطلاقًا من ذلك، ستقدّم الدراسة تحليلاً لعملية العودة استنادًا إلى البيانات المستقاة من المصادر الثانوية والإحصاءات الحديثة.

السوريون في تركيا

أدّت الحرب الأهلية التي اندلعت في سوريا عام 2011 إلى موجة لجوء جماعية نحو تركيا، وجاءت هذه التطورات في فترة شهدت خلالها سياسات الهجرة والجنسية التركية تحوّلات جوهرية.[1]

يرتكز النظام الدولي للاجئين على اتفاقية جنيف في عام 1951، التي تُلزم جميع الدول بموجب مبدأ عدم الإعادة القسرية. وقد وُضِعت هذه الاتفاقية استجابةً لأزمة اللاجئين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ولا تزال سارية المفعول حتى اليوم. وإلى جانب

ذلك، تنص المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على منح الحق في اللجوء للأشخاص الفارّين من الاضطهاد.

ويُعَدّ الوصول إلى صفة لاجئ عملية معقدة، إذ يزداد التركيز على جهود الاندماج في المجتمع المضيف مع طول مدة الإقامة. هذه الديناميكية تثير لدى الدول مخاوف متزايدة تتعلق بالسيادة والأمن، وتطرح تحديات سياسية وقانونية متعددة. كما أن حركة الأفراد تخلّف آثارًا أعمق وأكثر شمولية مقارنةً بحركة البضائع ورؤوس الأموال، وهذا يزيد من تعقيد سياسات إدارة الهجرة لدى الدول.[2]

بسبب الحرب الأهلية في سوريا، تبنّت تركيا في البداية سياسة «الباب المفتوح» تجاه اللاجئين السوريين، وهذا جعلها الدولة التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم. وقد فرضت موجات اللجوء الجماعي من سوريا إلى تركيا إعادة تقييم الأوضاع القانونية ضمن الإطار الوطني لنظام اللجوء. ففي البداية، وُصِف السوريون بأنهم «ضيوف» أو «ضيوف مؤقتون»، لكن تزايد طلبات اللجوء دفع إلى طرح الحاجة إلى تشريعات قانونية أكثر شمولاً.[3]

وفي هذا السياق، أقرّت تركيا عام 2013 «قانون الأجانب والحماية الدولية» رقم 6458 (YUKK)، ودخل هذا القانون حيّز التنفيذ عام 2014.[4] ويُعد هذا التشريع أول إطار قانوني شامل لإدارة الهجرة في تركيا، إذ وضع أسسًا مؤسسية لإدارة ملف الهجرة، وأنشأ المديرية العامة لإدارة الهجرة، كما نصّ على أحكام تتعلق بوضعيات اللاجئ، واللاجئ المشروط، والحماية المؤقتة.

ويتم التعامل مع السوريين في هذا الإطار ضمن فئة «الحماية المؤقتة»، لا ضمن فئتي «اللاجئ» أو «اللاجئ المشروط». ويُعَدّ ذلك أول اعتراف في النظام التركي للحماية المؤقتة الممنوحة لطالبي اللجوء القادمين من خارج أوروبا. وفي المقابل، تستمر تركيا، بموجب «قانون الإسكان» في عام 1934 واتفاقية جنيف في عام 1951، في منح صفة اللجوء للأشخاص القادمين من أوروبا.

رغم أن تركيا، بدءًا من أكتوبر/ تشرين الأول 2014، منحت السوريين «صفة الحماية المؤقتة» (GKS)، فإن عدم منح هذه الصفة حق المواطنة الكاملة أدى إلى وضع قانوني غير مستقر. ولم يُنظَر إلى صفة الحماية المؤقتة بوصفها حلًّا طويل الأمد أو مستدامًا.[5]

وبحسب الفقرة (ر) من المادة 3/ 1 من «قانون الأجانب والحماية الدولية» (YUKK)، يتضمن القانون التركي ثلاث فئات من الحماية الدولية: اللاجئ، واللاجئ المشروط، والحماية الثانوية. وفي هذا السياق، يشكل مفهوم الحماية الدولية إطارًا عامًّا يشمل هذه الفئات الثلاث، بينما تُصنَّف الحماية المؤقتة خارج هذا بوصفها آلية حماية مؤقتة تستند فقط إلى التشريع الوطني.

الجدول (1): أعداد السوريين تحت الحماية المؤقتة في تركيا حسب السنوات	
عدد الأشخاص الحاصلين على الحماية المؤقتة	السنة
0	2011
14.237	2012
224.655	2013
1.519.286	2014
2.503.549	2015
2.834.441	2016
3.426.786	2017
3.623.192	2018
3.576.370	2019
3.641.370	2020
3.737.369	2021
3.535.898	2022
3.214.780	2023
2.901.478	2024
2.814.402	06.03.2025
[6] 2.782.733	16.04.2025

المصدر: «عدد السوريين تحت الحماية المؤقتة حسب السنوات»، رئاسة إدارة الهجرة بوزارة الداخلية، 5638koruma-ci-geci/ /www.goc.gov.tr/ :https.

يُظهر الجدول (1) التوزيع العددي للسكان السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة في تركيا. ووفقًا للبيانات الرسمية، فقد شهد عدد السوريين تحت الحماية المؤقتة في تركيا خلال السنوات الأخيرة اتجاهًا نحو الانخفاض.

"وفقًا لتصريح وزير الداخلية علي يرلي كايا بتاريخ 16 نيسان/أبريل 2025، فقد عاد منذ 9 كانون الأول/ديسمبر 2024 حتى تاريخه 175,512 سوريًا إلى بلادهم طوعًا وبطريقة آمنة وكريمة ومنظمة"

في 8 ديسمبر/ كانون الأول 2024، ومع سقوط نظام الأسد، بدأت مرحلة جديدة في سوريا، إلا أن الوضع السياسي والإنساني في البلاد لا يزال غير مهيأ لعودة جماعية للسوريين. فالمشكلات الأمنية، وتدمير البنية التحتية، والانهيار الاقتصادي، واستمرار النزاعات، جميعها عوامل تُعقّد مسار العودة.

وبناءً على ذلك، تواصل تركيا العمل بنظام الحماية المؤقتة، كما تسمح للسوريين بالقيام بزيارات «اذهب لترى» بهدف تقييم الأوضاع على الأرض. وخلال الأشهر الثلاثة التي تلت سقوط النظام السابق، لم يعد سوى نحو 301,967 سوري، وهذا يدل على أن وتيرة العودة الجماعية أبطأ من المتوقّع.

وتبرز سياسة «اذهب لترى» التي تتبعها تركيا نهجًا واقعيًّا وحذرًا، يهدف إلى تشجيع العودة الطوعية والواعية. غير أن استدامة العودة تبقى مرهونة بتحسين الأوضاع الأمنية وظروف المعيشة في سوريا بشكل دائم.[7]

وفقًا لتصريح وزير الداخلية علي يرلي كايا بتاريخ 16 نيسان/ أبريل 2025، فقد عاد منذ 9 كانون الأول/ ديسمبر 2024 حتى تاريخه 175,512 سوريًّا إلى بلادهم طوعًا وبطريقة آمنة وكريمة ومنظمة. وفي التصريح ذاته، أُشير إلى أن العدد الإجمالي للسوريين الذين عادوا طوعًا من تركيا إلى سوريا خلال الفترة الممتدة بين عامي 2017 و2025 قد بلغ 915,515 شخصًا.[8]

الهجرة العكسية في الأدبيات الأكاديمية

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تبنّى النظام الدولي للاجئين سياسات تهدف إلى تشجيع إعادة توطين اللاجئين في دول ثالثة آمنة، أو منحهم وضعًا قانونيًّا دائمًا في البلدان التي لجؤوا إليها. غير أنه في السنوات الأخيرة، لوحظ تزايد الضغوط الرامية إلى إعادة

اللاجئين إلى أوطانهم. ويُعَدّ مبدأ عدم الإعادة القسرية (Non-refoulement) عنصرًا أساسيًّا في حماية اللاجئين، حيث يبرز ثلاثة شروط أساسية لعودة قابلة للتطبيق: الطوعية، والأمن، والاستدامة.[9]

حتى عام 2024، يُقدَّر أن هناك نحو ستة ملايين لاجئ سوري يعيشون خارج بلادهم، وتتم مناقشة مستقبلهم في إطار ثلاثة خيارات رئيسة، هي: الاندماج في الدول المضيفة، أو إعادة التوطين في بلد ثالث، أو العودة الطوعية إلى سوريا. إلا أن ضعف الدعم للخيارين الأول والثاني دفع الحكومات والمنظمات الدولية إلى تعزيز سياسات تشجيع العودة.[10]

إن عدم تحقّق بيئة آمنة تمامًا للعودة في سوريا زاد من حدة النقاشات حول ما إذا كانت هذه العملية تشكل حلًّا مستدامًا أم لا. وفي هذا السياق، ينبغي النظر إلى عودة السوريين بوصفها عملية تتجلى فيها بوضوح الفجوة بين السيناريوهات المثالية والواقع القائم.

وفي إطار النظام الدولي للاجئين، تناولت الأدبيات الأكاديمية العودة بمفاهيم مختلفة عبر التاريخ. وتُعَدّ فئات مثل العودة الطوعية (Voluntary Repatriation)، والعودة الآمنة (Safe Return)، والعودة القسرية أو المفروضة (Imposed Return)، أطرًا مهمة لفهم كيفية تشكّل سياسات العودة.[11]

العودة الطوعية: تشير إلى عودة اللاجئين إلى بلدانهم بمحض إرادتهم من دون أي ضغط. ومع ذلك، يُعرَف تاريخيًّا أن هذه العملية لم تلتزم دائمًا بمبدأ الطوعية. ففي العديد من حالات العودة التي لم تحصل تحت إشراف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قُدِّمت للاجئين حوافز اقتصادية أو أُشعِروا بخطر الترحيل القسري.

العودة الآمنة: تؤكّد ضرورة ضمان الأمن الجسدي للاجئين العائدين، وانتهاء النزاعات، وحماية الحقوق الأساسية للإنسان. وقد أظهرت أمثلة مثل أفغانستان والعراق أن بعض اللاجئين العائدين اضطروا للعيش تحت تهديدات أمنية مستمرة.

العودة القسرية: تعني إعادة اللاجئين إلى بلدانهم تحت ضغط سياسي أو قانوني، وهو ما يتعارض مع مبدأ عدم الإعادة القسرية، ويُعَدّ مخالفًا للقانون الدولي.



في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، عمل المجتمع الدولي على تطوير سياسات مختلفة بهدف تشجيع عودة اللاجئين إلى بلدانهم. وقد تولّى المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إدارة عمليات «العودة المنظمة» استجابةً لأزمات اللجوء. إلا أن هذه العمليات لم تكن دائمًا مستدامة، إذ واجه اللاجئون عند عودتهم تحديات عديدة. فعلى سبيل المثال، عودة الأكراد من شمال العراق إلى بلادهم بعد سقوط نظام صدام لم توفر حلاً دائمًا لقضية اللجوء، بل عرضتهم لتهديدات أمنية جديدة. وبالمثل، فإن اللاجئين الأفغان الذين لجؤوا إلى الدول المجاورة واجهوا صعوبات كبيرة عند العودة؛ بسبب عدم الاستقرار المستمر في بلادهم.[12]

تُلاحَظ ديناميكيات مشابهة أيضًا في عملية عودة السوريين. إن ميول اللاجئين السوريين إلى العودة، وإمكانية تنفيذ هذه العملية، تُعدّان قضية نقاش مهمة في سياق السياسات العالمية للهجرة. وتبقى عودة اللاجئين السوريين مسألة آنية تحافظ على أهميتها من الناحيتين السياسية والإنسانية. ويؤكد السوريون المقيمون في تركيا أن العودة

لا تقتصر على الجانب الأمني فحسب، بل لا يمكن أن تكون مستدامة ما لم تتوفر ضمانات اقتصادية واجتماعية وقانونية. وتعتمد قرارات اللاجئين بشأن العودة على عوامل عدة، مثل الأمن، والوضع الاقتصادي، والاندماج الاجتماعي، وحالة الغموض القانوني. ووفقًا لنتائج العمل الميداني الذي أجرته جمعية «موڤي كالم» للتضامن والمساعدات الاجتماعية،[13] فإن النساء السوريات يُبدين مخاوفهن من العودة؛ بسبب نقص آليات الدعم الاجتماعي، ومشكلات الوصول إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية، إضافة إلى حالة عدم اليقين بشأن مستقبل أطفالهن.

لكي تتماشى عملية العودة مع المعايير الدولية، يجب تحقيق مبادئ التطوع والأمن والاستدامة.[14] يضمن مبدأ التطوع عودة الأفراد إلى بلدانهم بإرادتهم الحرة ودون تعرضهم لأي ضغوط. ويشير مبدأ الأمن إلى أن العودة تتم فقط في المناطق التي انتهت فيها الحروب والنزاعات وتحقق تأمين السلامة الجسدية. أما مبدأ الاستدامة فيتطلب توفير الظروف التي تتيح للعائدين إعادة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والقانوني.[15] وتشير الأدبيات المتعلقة بالهجرة إلى أن الاندماج الاقتصادي والمهني يزيد من احتمال بقاء المهاجرين بشكل دائم في البلاد التي يقيمون فيها.[16] ولا تزال مدى استيفاء سياسات تركيا تجاه السوريين لهذه الشروط الثلاثة موضوع نقاش مستمر.[17]

العوامل المؤثرة في قرارات العودة

تتشكل قرارات المهاجرين بالعودة إلى بلدانهم الأصلية نتيجة تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وأُسرية.[18] تؤدّي الظروف السياسية والاقتصادية في بلدان المصدر، وسياسات الهجرة في البلدان المستقبلة، والعلاقات الدبلوماسية، والملامح الاجتماعية والديموغرافية للمهاجرين، دورًا مباشرًا في تشكيل هذه العملية.[19]

من بين أهم العوامل التي تحدد عودة اللاجئين مسألة الأمن، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وتوفير السكن، ومصادر كسب العيش. وعند غياب هذه الشروط، تبدو العودة المستدامة أمرًا غير ممكن.[20] كما أن مستوى الاندماج والروابط المستمرة مع بلدان المنشأ يؤثران بشكل مباشر في ميول العودة. ويُعدّ اندماج السوريين المقيمين في تركيا منذ سنوات طويلة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا أحد العوامل البارزة في تشكيل

قرارات العودة. وإلى جانب ذلك، فإن سياسات اللجوء، والتشريعات القانونية، ومستوى القبول المجتمعي، قد تحدد سرعة عملية العودة وطبيعتها.[21]

إن الدمار الذي يلحق بالبنية التحتية نتيجة الحروب والأزمات، وانهيار الأنظمة الاقتصادية، يجعل من الصعب على العائدين إعادة التكيف من جديد. وكما لوحظ في دول مثل أفغانستان والبوسنة وكمبوديا وموزمبيق، فإن استدامة العودة تعتمد بدرجة كبيرة على الظروف القائمة في بلد المنشأ.[22] ويُعَدّ انعدام الأمن المادي، والغموض القانوني، وغياب الأمان من أبرز المشكلات التي تعوّق قدرة العائدين على الاستقرار في بلدهم الأصلي على المدى الطويل.[23]

عودة السوريين من تركيا

تُعدّ عودة اللاجئين السوريين من تركيا موضوعًا مهمًّا؛ لا في الرأي العام والأوساط الأكاديمية داخل تركيا فقط، بل في أدبيات الهجرة الدولية أيضًا. وقد شكّل النقاش حول كيفية إدارة عملية العودة في تركيا إحدى أكثر القضايا إثارة للجدل فيما يتعلق بالسوريين. وتُظهر دراسة التجارب السابقة للعودة الطوعية أن العملية معقدة بطبيعتها. كما أن الطبيعة الدورية للهجرة، والمخاوف الأمنية، وغموض سبل كسب العيش، واستمرار النزاعات الداخلية، تُعَدّ من أبرز العوامل التي تحدّ من نجاح عمليات العودة.

عند النظر إلى أرقام عودة السوريين من تركيا إلى بلادهم (الجدول2 و3 و4)، يتضح أن وتيرة العودة شهدت على مرّ السنوات تقلبات كبيرة تبعًا للوضع الأمني والظروف السائدة في سوريا. ورغم أن وتيرة العودة تسارعت بعد سقوط نظام الأسد، إلا أن حجم هذه العودة وسرعتها لا يزالان يكتنفهما قدر من الغموض.

الجدول: (2) العودة الطوعية السنوية		
السنة	العودة الطوعية السنوية	المتوسط الشهري
2017	117.919	9.826
2018	173.124	14.427
2019	93.249	7.770

الجدول: (2) العودة الطوعية السنوية		
السنة	العودة الطوعية السنوية	المتوسط الشهري
2020	39.319	3.276
2021	56.963	4.747
2022	58.758	4.897
2023	76.346	6.362
2024	147.765	12.313

المصدر: دبلوماسية السلام لرجب طيب أردوغان: دراسة حالة سوريا، (منشورات رئاسة دائرة الاتصال الرئاسية، إسطنبول: 2025)، ص. 288.

الجدول: (3) العودة الطوعية اليومية		
الفترة	إجمالي الأفراد / الأسر	المتوسط اليومي
25 نوفمبر – 8 ديسمبر (الأسبوعان الأولان)	3.433 شخصًا / 572 أسرة	245 شخصًا / 41 أسرة
9 ديسمبر – 23 ديسمبر (الأسبوعان الآخران)	23.440 شخصًا / 4.136 أسرة	1.674 شخصًا / 295 أسرة

المصدر: دبلوماسية السلام لرجب طيب أردوغان: دراسة حالة سوريا، (منشورات رئاسة دائرة الاتصال الرئاسية، إسطنبول: 2025)، ص. 288.

الجدول: (4) عدد السوريين العائدين طوعًا حسب السنوات		
السنة	العودة السنوية (أفراد)	المتوسط الشهري (أفراد)
2017	117.919	9.826
2018	173.124	14.427

الجدول: (4) عدد السوريين العائدين طوعًا حسب السنوات		
السنة	العودة السنوية (أفراد)	المتوسط الشهري (أفراد)
2019	93.249	7.770
2020	39.319	3.276
2021	56.963	4.747
2022	58.758	4.897
2023	76.346	6.362
2024	163.292	13.607
2025 (بدءًا من 13 نيسان)[24]	136.545	—
المجموع	915.515	—

المصدر: دبلوماسية السلام لرجب طيب أردوغان: دراسة حالة سوريا، (منشورات رئاسة دائرة الاتصال الرئاسية، إسطنبول: 2025)، ص. 288.

العودة خلال فترة نظام الأسد

كانت عودة السوريين إلى بلادهم خلال فترة نظام الأسد من الموضوعات التي شغلت الساحة التركية، حيث اتُّخِذت ترتيبات وتنظيمات، وتطوير هياكل مؤسسية، وتنفيذ مشروعات وعمليات أمنية متنوعة في هذا المجال. بنت تركيا سياسات العودة على مبادئ العودة الآمنة والكريمة. من الناحية القانونية، تُنظَّم عملية العودة الطوعية بموجب قانون الحماية المؤقتة (YUKK). تنص المادة 87 من القانون على تنظيم عمليات العودة لمقدمي طلبات الحماية الدولية والحاصلين على وضع الحماية، بينما تغطي المادة 60 عمليات عودة المهاجرين غير النظاميين. في هذا السياق، ومنذ عام 2017، طوّرت تركيا سياسات متعددة تهدف إلى عودة السوريين، وكان من بين هذه السياسات إنشاء «مناطق آمنة». ومنذ عام 2019، أصبحت العودة الطوعية محورًا رئيسًا في سياسات الحماية المؤقتة.[25]

يُلاحَظ أن اللجوء طويل الأمد يُقلّل من ميول الأفراد للعودة، ويُعقّد عمليات الاندماج. فبمرور الوقت، يبني اللاجئون روابط اجتماعية واقتصادية جديدة في البلدان التي يقيمون فيها، وهذا يؤثر بشكل مباشر في قراراتهم بالعودة. إن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي في بلدان المنشأ، إلى جانب البطالة، وقلة الموارد، ونقص البنية التحتية- تُصعّب إعادة دمج العائدين في المجتمع، وتجعل استدامة عملية العودة غير مؤكدة. في هذا السياق، يُعَدّ النزوح طويل الأمد أحد العوامل الأساسية التي تشكّل قرارات العودة.[26] وأخذت تركيا هذه الحقيقة في الحسبان في سياساتها، حيث أولت اهتمامًا لإستراتيجيات العودة المختلفة حتى قبل التوصل إلى حل دائم للصراع في سوريا. إن إنشاء المناطق الآمنة في سوريا لم يقتصر على تسهيل العودة الطوعية فحسب، بل أسهم أيضًا في الحد من تدفقات الدخول الجديدة.[27] ومع ذلك، وبالنظر إلى حجم عدد السوريين اللاجئين في تركيا، يتضح أن معدلات العودة لم تصل إلى المستويات المرجوة. وفي هذا الإطار، أدّت مواقف نظام الأسد الرافضة للتعاون، واستمرار الصراعات، وحالة العزلة التي تعانيها تركيا من قبل المجتمع الدولي، دورًا مهمًّا في هذا الواقع.

العودة بعد سقوط نظام الأسد

يقدّم تقرير «نظرة عامة على المحافظات السورية للعودة» الصادر عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) في 24 نيسان 2025، أرقام اللاجئين الذين عادوا طوعًا إلى سوريا منذ بداية عام 2024 وتوزيعهم حسب أماكن الإقامة. يشير التقرير إلى أن عدد السوريين الذين عادوا طوعًا إلى سوريا من جميع الدول المجاورة خلال الفترة من 1 يناير 2024 حتى 24 أبريل 2025 بلغ 804,067 شخصًا. ويتضمن هذا الرقم كل من عمليات العودة التي حدثت في فترة بقاء نظام الأسد في السلطة (من 1 يناير حتى 7 ديسمبر 2024)، وكذلك عمليات العودة الطوعية التي تلت سقوط النظام في 8 ديسمبر 2024. ويُبرز التقرير أن 443,227 سوريًّا عادوا إلى وطنهم تحديدًا بعد 8 ديسمبر 2024. وقد حصلت أغلب عمليات العودة عبر لبنان (47%) وتركيا (32%). كما يقدم التقرير تفصيلاً لتوزيع السكان العائدين حسب العمر والجنس، بالإضافة إلى المدن التي شهدت أكبر معدلات عودة، موفرًا بذلك رؤية شاملة حول الديناميات الراهنة لعمليات العودة في سوريا.[28]

مع انتهاء الحرب الأهلية في سوريا وسقوط نظام الأسد، تَكوّنت توقعات تشير إلى دخول مرحلة تشهد زيادة وتسريع في عمليات العودة. وبداية من عام 2025، أُعلِن عن اتخاذ إجراءات جديدة تهدف إلى تعزيز فعالية عملية العودة الطوعية. وفي هذا السياق تحقّق ما يأتي:

- زيادة طاقة المعالجة في المعابر الحدودية، وتحويل العمل إلى نظام 24 ساعة طوال أيام الأسبوع، حيث ارتفعت الطاقة اليومية للمعاملات عند المعابر من 3,020 إلى 19,000 عملية.[29]

- تفعيل نظام مواعيد مركزي يتيح تقديم الطلبات عبر منصة إلكترونية.[30]

- إطلاق آلية دخول وخروج مرخصة، تسمح للسوريين بالسفر لفترات قصيرة إلى سوريا عبر معابر محددة من أجل التخطيط لعودتهم.[31]

- توفير دعم لوجستي؛ لتمكين العائدين من نقل ممتلكاتهم الشخصية ومعدات أماكن عملهم.[32]

- لدعم العودة الطوعية، جرى التخطيط لبناء 240,000 وحدة سكنية مستقلة ضمن مشروعات تشمل توفير السكن والبنية التحتية والخدمات الأساسية، مع هدف إسكان نحو مليون سوري في هذه المناطق، وتسهيل عودتهم إلى وطنهم.[33]

- إنشاء مكاتب لإدارة الهجرة في دمشق وحلب، واتّخاذ إجراءات لضمان قبول الوثائق الصادرة في تركيا، مثل بيانات الهوية للأطفال السوريين المولودين هناك، وسجلات الزواج والطلاق، في سوريا.[34]

- ولتيسير استعداد الأسر للعودة، مُنح كل أسرة حق الدخول والخروج 3 مرات في الفترة من 1 يناير حتى 1 يوليو 2025.[35]

أظهرت الدراسات الاستقصائية حول نوايا عودة السوريين أن الغالبية العظمى من اللاجئين يتأثرون بشكل كبير بعدم الاستقرار الاقتصادي، والمخاوف الأمنية، وعوامل الاندماج الاجتماعي. تشير نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها مركز هارمون للدراسات المعاصرة إلى أن ميول السوريين للعودة تعتمد بدرجة كبيرة على عوامل مثل الأمن، والاستقرار السياسي، والاستدامة الاقتصادية. وفقًا للدراسة، يواجه العديد

من اللاجئين تحفظات بشأن العودة بسبب نقص الثقة في النظام الحالي، وعدم وضوح الفرص الاقتصادية، واستمرار التحقيقات الأمنية. أما بالنسبة للأجيال الشابّة التي عاشت فترة طويلة في تركيا سواء مع أسرها أو بمفردها، والذين أتموا تعليمهم هناك أو ولدوا وترعرعوا في تركيا، فضلاً عن الأفراد المندمجين اقتصاديًّا واجتماعيًّا- فتكون ميولهم للعودة أقل. ويبدو أن فكرة البقاء في تركيا أو الهجرة إلى دولة ثالثة أكثر سيطرة، خصوصًا بين الشباب والأسر التي لديها أطفال.[36]

تجاوز عدد الأطفال السوريين المولودين في تركيا 875 ألف طفل، ويشكّل هؤلاء الأطفال حوالي 30% من السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة.[37] تختلف ميول العودة بين الأفراد بناءً على خصائصهم الديموغرافية والمهنية. إذ تشير البيانات إلى أن معدلات العودة تكون أعلى بين العاطلين عن العمل والعاملين في القطاع غير الرسمي، بينما يميل العاملون في القطاع العام، وأصحاب الأعمال الحرة إلى البقاء في تركيا.[38] بالإضافة إلى ذلك، يُتوقَّع أن يواصل السوريون الذين أسّسوا مشروعاتهم الخاصة في تركيا نشاطاتهم الاقتصادية والتجارية عبر بناء روابط عبر-وطنية بين البلدين بدلاً من العودة إلى سوريا.[39]

بحسب بآرش أردوغان، فإن عملية العودة إلى سوريا بعد سقوط نظام الأسد تعتمد على عوامل أساسية، مثل: الأمن، والاستقرار السياسي، والاستدامة الاقتصادية. يمكن لإعادة بناء النظام السياسي والبنية التحتية أن تُعززا من ميول العودة. ومع ذلك، تُعَدَّ العودة المفاجئة والواسعة للسوريين الذين عاشوا فترة طويلة في تركيا احتمالاً ضعيفًا. العوامل الرئيسة التي تؤثر في قرار العودة تتمثل في توفير ظروف معيشية آمنة في سوريا، بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها السوريون في تركيا. ومع ذلك، وبسبب الآثار المدمرة للحرب، يبدو أن تحسن ظروف المعيشة في سوريا على المدى القصير أمر صعب التحقيق.[40]

تُعَدّ سياسات العودة موضوعًا متعدّد الأبعاد يجب تقييمه في إطار القانون الدولي للاجئين، والديناميات السياسية الداخلية في تركيا، وظروف الأمن في سوريا. تُدار عملية العودة الطوعية للسوريين في تركيا ضمن برامج محددة، وتعتمد على مبدأ «العودة الآمنة، والطوعية، والكريمة، والمنظمة». وتستند هذه العملية إلى المعايير الدولية التي تؤكد ضرورة أن تكون العودة بإرادة اللاجئين الحرة من دون تعرضهم لأي ضغوط.[41]



وفقًا لبيانات إدارة الهجرة، تُقيّم مديريات إدارة الهجرة في المحافظات طلبات السوريين الراغبين في العودة الطوعية، وتُتابِع العمليةَ آلياتٌ رقابية مستقلة، مثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) والهلال الأحمر. يقوم المتقدّمون بملء «نموذج طلب العودة الطوعية»، وتعتمده الجهات الرسمية المختصة. يجري إنهاء وضع الحماية المؤقتة للعائدين وتُعلَّم وثائق هويتهم في نظام «GöçNet» بوضع «عودة طوعية» أمام أسمائهم. ولتنظيم عملية العودة، تعمل الوزارات المختصة وإدارة الهجرة ومنظمات المجتمع المدني في تركيا بتنسيق وثيق. جرى تعيين موظفين إضافيين لتسريع الإجراءات على الحدود، وهذا رفع القدرة اليومية لمعالجة المعاملات إلى 20 ألف إجراء. تستمر الجهود لتقليل البيروقراطية وتسهيل إجراءات العودة. توفر تركيا التسهيلات اللازمة في معابر غازي عنتاب- كاركاميش، وشانلي أورفا- أكجاكلا، وكيليس- أونجوبينار، وهاتاي- زيتون ضالي، وجيلفغوزو، ويايلاداغي؛ لضمان إجراء العمليات برضا الأفراد. بالرغم من تسارع عودة السوريين، فإن استدامة هذه العودة تعتمد على تحسن الأوضاع

الأمنية، والبنية التحتية، والظروف الاقتصادية في سوريا. تعمل تركيا على تطوير سياسات شاملة على المستويين الوطني والدولي؛ لضمان عودة آمنة وطوعية للسوريين. ومع ذلك، تبدو احتمالية عودة الأفراد الذين عاشوا فترات طويلة في تركيا، واندمجوا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية هناك أقل. وفي هذا الإطار، يجب أن تُدار سياسات العودة عبر تخطيط طويل الأمد، وتعاون دولي فعال.[42]

توصي المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) بتفعيل تطبيقات مرنة، مثل زيارات: «اذهب وانظر» (Go and See) لتمكين اللاجئين من اتخاذ قرارات العودة بشكل واعٍ. وتؤكد أن سياسات العودة التي تُنفَّذ في تركيا يجب أن تقوم على مبدأ الطوعية وفقًا للإطار القانوني الدولي.[43] ووفقًا لكادكوي،[44] فإن تطبيق زيارات: «اذهب وانظر» في تركيا يتيح للسوريين الحاصلين على وضع الحماية المؤقتة فرصة مراقبة الظروف الميدانية وتقييمها مباشرةً قبل اتخاذ قرار العودة.

يجب تناول عملية عودة اللاجئين السوريين لا من خلال السياسات الداخلية في تركيا فقط، بل ضمن إطار القانون الدولي ونظام الحماية الدولية للاجئين أيضًا. تَعُدّ المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) آلية يمكن أن تسهم في إدارة عمليات العودة بين تركيا وسوريا. وفي هذا السياق، يمكن ضمان مراقبة العملية عبر توقيع اتفاقيات ثلاثية الأطراف تحت إشراف المفوضية بين الدول المستقبِلة للاجئين وبلدان المنشأ. يوفر الاتحاد الأوروبي تمويلات إضافية لدعم عملية العودة من تركيا، حيث أعلن مفوض الاتحاد الأوروبي عن تقديم مساعدات بقيمة مليار يورو إضافية لدعم عودة السوريين، فضلاً عن الخدمات الصحية والتعليمية.[45] قد يحدد تطبيع العلاقات بين تركيا وسوريا كيفية تشكيل عملية العودة في الإطار الدولي. ومن الضروري تقييم مدى توافق برامج العودة في تركيا مع المعايير الدولية، والعمل بالتنسيق مع الأمم المتحدة لضمان تنفيذها بشكل فعّال.

إن تناول سياسات العودة من خلال تخطيط طويل الأمد يتطلب أن تُقيّم العملية لا من منظور الأرقام والإحصاءات فقط، بل من زاوية حقوق الأفراد وأمنهم الإنساني أيضًا. إن عمليات العودة الطوعية للسوريين في تركيا لا تتشكل ضمن الإطار الذي يحدّده

صانعو السياسات فقط، بل تتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية أيضًا. وتكمن استدامة هذه العودة ودوامها في توفير الظروف الملائمة في بلد المنشأ.[46]

الخاتمة والتوصيات

على الرغم من بدء مرحلة سياسية جديدة في سوريا عقب سقوط نظام الأسد، إلا أن الشروط اللازمة لعودة اللاجئين الطوعية والآمنة والمستدامة لم تتحقق بشكل كامل حتى الآن.[47]

- **الوضع الأمني** : لا تزال فجوة الأمن الناتجة عن نهاية النظام قائمة؛ بسبب الصراع على النفوذ بين الفصائل المحلية والجهات الدولية الفاعلة. ولم تتوفر بعدُ بيئة مستقرة للمعيشة للعائدين بشكل كامل.

- **المشكلات الاقتصادية والبنية التحتية** : تعرضت البنية التحتية في سوريا لأضرار جسيمة جراء سنوات الحرب، وظل الاقتصاد في حالة عدم استقرار. ويُعَدّ نقص الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصحة والتعليم من العوامل الرئيسة التي تعوّق عملية العودة.

- **الضبابية الاجتماعية والقانونية**: لم تُوضع سياسات واضحة بشأن عودة اللاجئين في إطار الإدارة الجديدة، ولا تزال قضايا حقوق الملكية، والوثائق الرسمية، ووضع الجنسية تشكل مصادر عدم يقين.

- **حقوق الملكية والإسكان**: لا تزال إمكانية وصول العائدين إلى ممتلكاتهم غير واضحة. كما تمثل كيفية إدارة عمليات إعادة الإعمار وإمكانية عودة اللاجئين إلى مساكنهم السابقة تحديًا كبيرًا.

بالنسبة للسوريين الذين يعيشون في تركيا منذ فترات طويلة، يحمل قرار العودة حالة من عدم اليقين:

- **ميل البقاء في تركيا** : يصبح خيار العودة أقل جاذبية بالنسبة للسوريين الذين يتلقون التعليم، ويندمجون في سوق العمل في تركيا.

- **خيارات الاستقرار في دول ثالثة**: تستمر الدول المتقدمة بشكل محدود في تنفيذ

برامج إعادة التوطين للسوريين.

• **شروط العودة**: الثقة في سياسات الإدارة الجديدة تؤثر بشكل مباشر في قرارات العودة.

على الرغم من إقامة نظام سياسي جديد في سوريا، يجب ألا تُنظر إدارة الهجرة من خلال محور العودة فقط:

• **سياسات تركيا**: ينبغي جعل سياسات الاندماج طويلة الأمد، والعمل على تخفيف الضغوط في عملية العودة.

• **التعاون الدولي**: من المهم أن تعمل أوروبا والدول الأخرى على إيجاد حلول مشتركة لأزمة اللاجئين وتأسيس آليات دعم اقتصادي.

• **تعزيز الاندماج الاجتماعي**: تطوير فرص التعليم والعمل للسوريين المقيمين في تركيا سيدعم التماسك الاجتماعي.

إن تشديد سياسات الهجرة المحتمل يثير القلق بين المهاجرين. ومن منظور القانون الدولي، تُنتقَد عملية العودة الطوعية؛ لعدم توافقها في بعض النقاط مع المعايير المعتمدة. تُعَدّ الظروف الأمنية والاقتصادية في سوريا هي العوامل الحاسمة التي تحّدد استدامة عملية العودة.

ينبغي على تركيا تطوير سياسة عودة طويلة الأمد تدعم الاندماج الاجتماعي. فلا يمكن أن تشكل عملية العودة حلاً دائمًا من دون توفير الضمانات القانونية، والوصول إلى الخدمات الأساسية، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ولتجعل تركيا عملية العودة مستدامة، من الضروري:

1- التعاون مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية الأخرى.

2- اتخاذ التدابير الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تدعم اندماج العائدين.

3- تطوير سياسات تقلّل من المخاطر التي قد يواجهها السوريون بعد العودة.

إن ضمان الاندماج، والأمن، والاستقرار الاقتصادي يُعَدّ أمرًا حيويًّا لتحقيق حل

طويل الأمد لعملية العودة. وينبغي أن تُناقَش هذه القضايا لا ضمن الخطابات السياسية فقط، بل على أساس حقوق المهاجرين الإنسانية وظروف المعيشة المستدامة أيضًا.[48]

إن انتهاء نظام الأسد لم يحل بشكل كامل مسألة عملية العودة، بل خلق بدلاً من ذلك حالة من عدم اليقين السياسي والاقتصادي الجديد. ولنجاح عملية العودة، يجب تعزيز السياسات المتعلقة بالأمن، والاقتصاد، والاندماج الاجتماعي. إن عدم تقديم العودة خيارًا وحيدًا في سياسات تركيا تجاه السوريين، واحتواء تلك السياسات على خيارات الاندماج وإعادة التوطين الدولية- سيكونان من الأمور الحاسمة في تحقيق حل طويل الأمد. يجب أن تُقيّم عملية العودة ضمن إطار مبادئ الطوعية، والأمن، والاستدامة.

الهوامش والمراجع:

1. Ahmet İçduygu ve Burcu Demiryontar, “Türkiye’de Devlet ve Suriyeli Mülteciler: Çelişkili Politikalar ve
Araçsal Rasyonellik”, İstanbul Ticaret Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, Cilt: 21, Özel Sayı, (2022).

2. Mehmet Aktel ve Ümmühan Kaygısız, “Türkiye’de Göç Yönetimi”, Süleyman Demirel Üniversitesi İktisadi ve
İdari Bilimler Fakültesi Dergisi, Cilt: 23, Sayı: 2, (2018).

3. Seçkin Baykal ve Levent Yılmaz, “Yabancılar ve Uluslararası Koruma Kanunu ile Göç İdaresi Bağlamında
Türkiye’nin Yeni Göç Siyaseti”, Optimum Ekonomi ve Yönetim Bilimleri Dergisi, Cilt: 7, Sayı: 2, (2020).

4. Yabancılar ve Uluslararası Koruma Kanunu, Kanun No: 6458, Kabul Tarihi: 4 Nisan 2013, Resmî Gazete, 11
Nisan 2013, Sayı: 28615.

5. Hakan Bostan, “Geçici Koruma Statüsündeki Suriyelilerin Uyum, Vatandaşlık ve İskân Sorunu”, Göç
Araştırmaları Dergisi, Cilt: 4, Sayı: 2, (2018), s. 65.

6. İçişleri Bakanı Ali Yerlikaya'nın 16 Nisan 2025 tarihli açıklamasına göre, Türkiye'de 2 milyon 782 bin 733
geçici koruma altındaki Suriyeli bulunmaktadır (“İçişleri Bakanı Yerlikaya: 9 Aralık 2024’ten bu yana 175
bin 512 Suriyeli ülkesine döndü”), (Erişim Tarihi: 27.04.2025).

7. Ömer Kadkoy, “Geri Dönüş İçin ‘Git ve Gör’: Türkiye’nin Politikası ve Suriye’deki Durum”, Göç
Araştırmaları Derneği (GAR), 1 Nisan 2024, https://gocarastirmalaridernegi.org/tr/yayinlar/gar-blog/3716-geridonus-icin-git-ve-gor-turkiyenin-politikasi-ve-suriyedeki-durum, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

8. Muhammed Nuri Erdoğan ve Hüseyin Cem Dağıstanlı, “İçişleri Bakanı Yerlikaya: 9 Aralık 2024'ten Bu Yana
175 Bin 512 Suriyeli Ülkesine Döndü”, Anadolu Ajansı, 16 Nisan 2025, https://www.aa.com.tr/tr/gundem/icisleri-bakani-yerlikaya-9-aralik-2024ten-bu-yana-175-bin-512-suriyeli-ulkesine-dondu/3539931, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

9. Richard Black, Khalid Koser, Karen Munk, Gaby Atfield, Lisa D’Onofrio ve Richmond Tiemoko, Understanding Voluntary Return, (Home Office Publications, London: 2004).

10. Enes Ayaşlı, “Geri Dönüş Siyaseti: Suriyeli Mültecilerin Dönüş Göçü İhtimali ve Gelecek Senaryoları”,
MiReKoc Çalışma Notları, Ocak 2019, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

11. Bhupinder S. Chimni, “From Resettlement to Involuntary Repatriation: Towards a Critical History of Durable Solutions to Refugee Problems”, Refugee Survey Quarterly, Cilt: 23, Sayı: 3, (2004).

12. Ayaşlı, “Geri Dönüş Siyaseti: Suriyeli Mültecilerin Dönüş Göçü İhtimali ve Gelecek Senaryoları”, s. 4-5.

13. Mavi Kalem, Türkiye’de Yaşayan Suriyelilerin Suriye’ye Geri Dönüş Konusundaki Görüşleri Hakkında Bilgi
Notu, 17 Aralık 2024, https://www.mavikalem.org/wp-content/uploads/2024/12/cMK-Bilgi-Notu-17.12.2024.pdf, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

14. Jeff Crisp ve Katy Long, “Safe and Voluntary Refugee Repatriation: From Principle to Practice”, Journal on Migration and Human Security, Vol: 4, No: 3, (2016).

15. Black vd. Understanding Voluntary Return.

16. Gmelch, G., “Return Migration”, Annual Review of Anthropology, Cilt: 9, (1980). Russell King, “Generalizations from the History of Return Migration”, Ocak, (2001), s. 236.

17. Kemal Vural Tarlan, “Suriye’ye Gönüllü Geri Dönüşler: Söylem ve Uygulama”, Göç Araştırmaları Derneği
(GAR), 13 Mart 2025, https://gocarastirmalaridernegi.org/tr/yayinlar/gar-blog/3747-suriyeye-gonullu-geridonusler-soylem-ve-uygulama, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

18. King, Generalizations from the history of return migration, (2001), s. 236.

19. Süleyman Yıldırım, "Gönüllü Geri Dönüş: Uluslararası Deneyimler ve Türkiye", Liberal Düşünce Dergisi,
Sayı: 110, (2023).

20. Black vd., Understanding voluntary return, (2004).

21. Muzaffer Bimay ve Fuad Jomma, "Misafirlikten Gönüllü Geri Dönüşe Suriyeliler: Zorunlu Göç Serüveninde
Sona Doğru mu?", Giresun Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi, Cilt: 10, Sayı: 2, (2024).

22. UNHCR, The State of The World's Refugees 1997: A Humanitarian Agenda, (Oxford: Oxford University Press, 1997).

23. Yıldırım, "Gönüllü Geri Dönüş", s. 190.

24. 2025 yılı için verilen veriler, 13 Nisan 2025 tarihi itibarıyla güncellenen İçişleri Bakanlığı ve UNHCR
raporlarına dayanmaktadır ("İçişleri Bakanı Yerlikaya: 9 Aralık 2024'ten bu yana 175 bin 512 Suriyeli ülkesine
döndü"; UNHCR, "Syria governorates of return overview as of 24 April 2025").

25. Ahmet Hacı ve Burcu Veli, "Suriyeli Göçü ve Türkiye'nin Sığınmacılara Yönelik Politikaları Üzerine Bir
Değerlendirme", Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi, Cilt: 26,
Sayı: 1, (2024).

26. Yıldırım, "Gönüllü Geri Dönüş: Uluslararası Deneyimler ve Türkiye", s. 196

27. Lale Köklü Karagöz, Ali Kemal Zerenli, Bekir Ömer Fansa ve Mehmet Bayrak, "İçişleri Bakanı Yerlikaya: Son bir ayda 52 bin 622 Suriyeli ülkesine döndü", Anadolu Ajansı, 9 Ocak 2025, https://www.aa.com.tr/tr/gundem/icisleri-bakani-yerlikaya-son-bir-ayda-52-bin-622-suriyeli-ulkesinedondu/3445768, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

28. UNHCR, "Syria Governorates of Return Overview as of 24 April 2025", 24 Nisan 2025,
https://reporting.unhcr.org/document/6142, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

29. Recep Tayyip Erdoğan, Recep Tayyip Erdoğan'ın Barış Diplomasisi: Suriye Örneği, (Cumhurbaşkanlığı
İletişim Başkanlığı Yayınları, İstanbul: 2025), s. 286.

30. Recep Tayyip Erdoğan, Recep Tayyip Erdoğan'ın Barış Diplomasisi: Suriye Örneği, (Cumhurbaşkanlığı
İletişim Başkanlığı Yayınları, İstanbul: 2025), s. 280.

.31 Türkiye'de Sığınmacılar için Bilgi Platformu, "Suriye'ye Gönüllü Geri Dönüşler Hakkında Bilgiler", 2025, https://multecihaklari.info/tr/suriyeye-gonullu-geri-donusler-hakkinda-bilgiler/, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

.32 Recep Tayyip Erdoğan, Recep Tayyip Erdoğan'ın Barış Diplomasisi: Suriye Örneği, (Cumhurbaşkanlığı İletişim Başkanlığı Yayınları, İstanbul: 2025), s. 280.

.33 Recep Tayyip Erdoğan, Recep Tayyip Erdoğan'ın Barış Diplomasisi: Suriye Örneği, (Cumhurbaşkanlığı İletişim Başkanlığı Yayınları, İstanbul: 2025), s. 283.

.34 Recep Tayyip Erdoğan, Recep Tayyip Erdoğan'ın Barış Diplomasisi: Suriye Örneği, (Cumhurbaşkanlığı İletişim Başkanlığı Yayınları, İstanbul: 2025), s. 290.

.35 İçişleri Bakanı Ali Yerlikaya 1 Ocak-1 Temmuz 2025 Arasında Tanınacak 3 Kez Çıkış-Giriş Hakkıyla İlgili Açıklamalarda Bulundu", T.C. Ankara İl Göç İdaresi Müdürlüğü, 2025, https://ankara.goc.gov.tr/icisleri-bakaniali-yerlikaya-1-ocak-1-temmuz-2025-arasinda-taninacak-3-kez-cikis-giris-hakkiyla-ilgili-aciklamalarda-bulundu, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

.36 Samir Seifan, "Suriyelilerin Ülkelerine Geri Dönüş Olasılıkları", Harmoon Center for Contemporary Studies, 4 Şubat 2024, https://www.harmoon.org/en/researches/suriyelilerin-ulkelerine-geri-donus-olasiliklari/, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

.37 Recep Tayyip Erdoğan, Recep Tayyip Erdoğan'ın Barış Diplomasisi: Suriye Örneği, (Cumhurbaşkanlığı İletişim Başkanlığı Yayınları, İstanbul: 2025), s. 287.

.38 Kadkoy, "Geri Dönüş İçin Git ve Gör", 2025.

.39 Sema Buz ve Sema Korç, "Mültecilere Yönelik Kalıcı Çözümlerden Biri Olarak Gönüllü Geridönüş", Sosyal Politika Çalışmaları Dergisi, Cilt: 21, Sayı: 50, (2021), s. 200.

.40 Barış Erdoğan, "Dönmek İstemeyen Suriyelilere Baskı Artar mı?", Üsküdar Üniversitesi, 2024, https://uskudar.edu.tr/tr/icerik/57764/donmek-istemeyen-suriyelilere-baski-artar-mi, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

.41 "Gönüllü Geri Dönüş", T.C. İçişleri Bakanlığı Göç İdaresi Başkanlığı, 2025, https://www.goc.gov.tr/gonullugeri-donus, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

.42 Recep Tayyip Erdoğan, Recep Tayyip Erdoğan'ın Barış Diplomasisi: Suriye Örneği, (Cumhurbaşkanlığı İletişim Başkanlığı Yayınları, İstanbul: 2025), s. 285.

43. Fundanur Öztürk, “Suriye'ye Türkiye'den Gönüllü Geri Dönüş 'Henüz Yoğun Değil': Günde Kaç Kişi
Dönüyor?”, BBC News Türkçe, 2024.

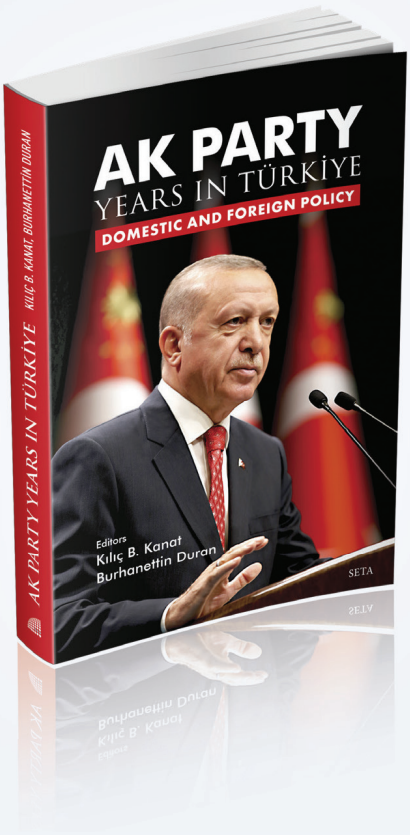
44. Kadkoy, Geri dönüş için “git ve gör”: Türkiye’nin politikası ve Suriye’deki durum, 2025.

45. Emre Başaran, “Erdoğan’la Görüşen Von Der Leyen, Suriyeli Mülteciler İçin Türkiye’ye Ekstra 1 Milyar Euro
Yolda”, Euronews Türkçe, 17 Aralık 2024, https://tr.euronews.com/2024/12/17/erdoganla-gorusen-von-derleyen-suriyeli-multeciler-icin-turkiyeye-ekstra-1-milyar-euro-yo, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

46. International Blue Crescent Relief and Development Foundation (IBC), IBC Situation Report on Voluntary Return to Syria, 2024, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/situation-report-voluntary-return-syria, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

47. International Organization for Migration (IOM), Syrian Arab Republic — Community Baseline Assessment — Round 1 (01–28 February 2025), 2025, https://dtm.iom.int/reports/syrian-arab-republic-community-baseline-assessment-round-1-01-28-february-2025?close=true, (Erişim tarihi: 27 Nisan 2025).

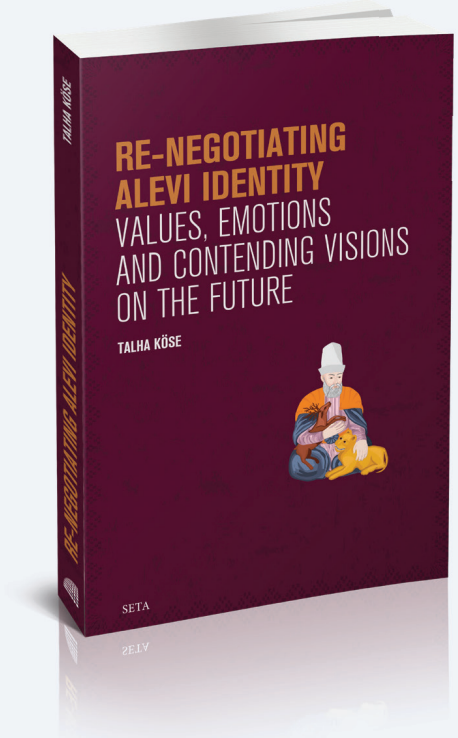
48. Ayaşlı, "Geri Dönüş Siyaseti: Suriyeli Mültecilerin Dönüş Göçü İhtimali ve Gelecek Senaryoları", 2019.



AK Party Years in Türkiye | Domestic and Foreign Policy

May 2023 | Kılıç Buğra Kanat, Burhanettin Duran

The AK Party years in Türkiye have been truly transformational. When the party was established in 2001, the country was going through major economic and political crises. Today, under the leadership of President Erdoğan, Türkiye is a middle power with serious global ambitions. In the nearly two decades since its inception, the AK Party has been confronted with major domestic and foreign policy challenges.



Re-Negotiating Alevi Identity | Values, Emotions and Contending Visions on the Future

May 2023 | Talha Köse

This book investigates the transformation and the politicization of Alevi identity within the social and political context of post-1980 Türkiye. This study specifically focuses on the role of collective emotions and values in forming and transforming Alevi identity

العالم خارج الغرب: آفاق السياسة الخارجية في الهند وجنوب إفريقيا وتركيا

The World Beyond the West: Foreign Policy Prospects in India, South Africa, and Türkiye

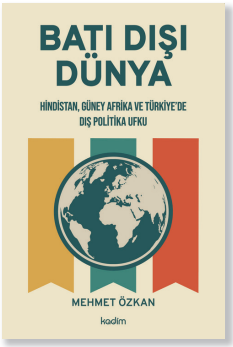
تحرير: محمد أوزكان — *Author: Mehmet Özkan*

الناشر: قديم ياينلري، إسطنبول، 2025 — *Publisher: Kadim, Istanbul, 2025*

مراجعة: محمد رقيب أوغلو — *Reviewed by: Mehmet Rakipoğlu*

عدد الصفحات: 304 — *Pages: 304*

يهدف كتاب الأستاذ الدكتور محمد أوزكان بعنوان «العالم خارج الغرب: آفاق السياسة الخارجية في الهند وجنوب إفريقيا وتركيا» إلى توفير منظور جديد يتجاوز النظرة الغربية المركزية في مجال العلاقات الدولية. يتناول الكتاب موضوع أفق السياسة الخارجية لثلاث قوى صاعدة غير غربية، هي: الهند وجنوب إفريقيا وتركيا؛ أي يتنازل نظرتها إلى العالم، وطرقها في تطوير السياسة، من خلال فهم السياق الثقافي والتاريخي. بالنظر إلى أن تحليلات السياسة الخارجية التقليدية تركز عادةً على العوامل المادية، مثل المصالح الاقتصادية وتوازن القوى العسكرية- فإن عمل أوزكان يتّسم بالأصالة من حيث تجاوزه لهذا النهج، وتركيزه على العوامل غير المرئية، لكنها حاسمة مثل الدين والثقافة والتراث التاريخي.



يحاول المؤلف في هذا الكتاب إظهار تأثيرات تصورات القوى الصاعدة عن ذاتها، وتصوراتها الإستراتيجية- في النظام العالمي، ويدعو إلى إعادة قراءة السياسة الدولية من منظور مختلف. ومن هنا، فإن كتاب «العالم خارج الغرب» عمل مبتكر، يهدف إلى سدّ فجوة مهمّة في الأدبيات من خلال دراسة كيفية تصور الدول التي يتناولها للسياسة الخارجية من منظور قيمها الخاصة.

تركز الأسئلة البحثية الأساسية للعمل على العقلية التي توجه السياسة الخارجية للبلدان غير الغربية، وكيف تنعكس هذه العقلية على مواقعها في النظام الدولي. يشير المؤلف بمفهوم «عقلية السياسة الخارجية» إلى التراكم الأيديولوجي والثقافي العميق الذي يشكّل فهم الدول للسياسة الخارجية،

DOI:10.36360/1560-014-003-009

ويحاول فهم الطرق التي تدرك بها الجهات الفاعلة غير الغربية العالم. وفي هذا السياق، يبتعد المؤلف من الناحية النظرية عن النظريات الغربية الكلاسيكية مثل الواقعية والليبرالية، ويركز على النهج البنائي الذي يؤكد أن عوامل مثل الهوية والتاريخ والمعتقدات تحدّد سلوك الدول. بعبارة أخرى، يدافع المؤلف عن فكرة أن العوامل الثقافية والأيديولوجية تؤثر في السياسة الخارجية بقدر تأثير القوة الاقتصادية والعسكرية. يوضح المؤلف في كل دراسة حالة كيف شكّلت التجربة التاريخية للبلد المعني (الاستعمار، الإرث الإمبراطوري، فترة ما بعد الفصل العنصري... إلخ) وقيمه الثقافية الفريدة خياراته في السياسة الخارجية. يضيف هذا النهج بعدًا ثقافيًّا استراتيجيًّا إلى تحليل السياسة الخارجية، ويركز على الديناميات الفكرية والقيمية بدلاً من توازن القوى. من الناحية المنهجية، يقدم الكتاب مقارنة نوعية بين ثلاث دول؛ ويهدف المؤلف إلى الكشف عن الرموز الثقافية في خطاب السياسة الخارجية لهذه الدول من خلال تحليل البيانات التاريخية والخطاب السياسي.

في الفصل الأول من الكتاب، يناقش المؤلف تحوّل القوة في النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، ومعنى مفهوم «العالم غير الغربي». ويشير هذا الجزء إلى ضعف المكانة التقليدية للغرب في الهيمنة، وفي المقابل، إلى ظهور لاعبين مثل الهند وتركيا وجنوب إفريقيا بشكل أكثر وضوحًا في القضايا العالمية. يؤكد أوزكان أن الغرب فقد تفوّقه العسكري والاقتصادي، فضلاً عن قوته الناعمة وسمعته، ويشير إلى أن النظام الدولي يتحول تدريجيًّا إلى بنية متعددة المراكز. في هذا السياق، يرى المؤلف أن الفاعلين غير الغربيين ليسوا مجرّد متفرجين سلبيين، بل لديهم القدرة على تشكيل المعايير العالمية من خلال تجاربهم التاريخية وأفكارهم. يقدم هذا الفصل نظرة نقدية للنظام العالمي الحالي، ويكشف عن نقاط الضعف في التحليلات التي تركز على الغرب، ويهيئ الأرضية لفرضية الدراسة الأساسية. ومع ذلك، فإنه يمكن انتقاده من الناحية النظرية؛ لعدم إيلائه اهتمامًا كافيًا بالتنوع الداخلي في العالم غير الغربي، في حين يركز على ثنائية «الغرب» و«غير الغرب». ومع ذلك، فإن الفصل الأول يطرح بوضوح القضية الأساسية للكتاب، ويهيئ القارئ للمناقشة الرئيسة.

في الفصل الثاني، يعمّق أوزكان الإطار النظري من خلال مناقشة مكونات عقلية السياسة الخارجية بالتفصيل. يشرح المؤلف، باستخدام أمثلة، دور المصالح المادية إلى جانب الذاتية (الهوية) وعالم القيم في سلوك الدول في السياسة الخارجية، ويقارن بين انعكاسات عناصر مثل الوعي الحضاري القديم للهند، والبحث عن الهوية الوطنية في جنوب إفريقيا بعد انتهاء الفصل العنصري، والتراث العثماني في تركيا على رؤى السياسة الخارجية. وبتأكيد أن الدين والثقافة والأيديولوجية هي «المرشدون الخفيون»

للسياسة الخارجية، يتبنى المؤلف منظورًا قريبًا من نهج الثقافة الإستراتيجية في الأدبيات. وبالفعل، يقدّم أمثلة على أن رؤية الهند لنفسها كحضارة عظيمة تشجع على اتباع نهج متعدد الأطراف ومستقل؛ وأن مُثُل «النهضة الإفريقية» في جنوب إفريقيا تغذّي سياسات حقوق الإنسان والتعاون الإقليمي؛ وأن رؤية «العمق الاستراتيجي» في تركيا تسهّل الانفتاح على المناطق ما بعد العثمانية. يدعم الفصل حجته النظرية بأمثلة ملموسة، وهذا يوفّر للقارئ إطارًا مفاهيميًّا قويًّا. ومن الناحية المنهجية، تجدر الإشارة إلى أنه قد يكون من المفيد إظهار تأثير المتغيرات الثقافية والأيديولوجية على قرارات السياسة الخارجية بمؤشرات أكثر واقعية. ومع ذلك، فإن الفصل الثاني يعزّز الهيكل النظري للكتاب، ويوفر أساسًا قويًّا لدراسات الحالة التالية.

يقدّم الفصل الثالث أوّل تحليل للحالة من خلال دراسة متعمقة لأفق السياسة الخارجية الهندية. يزعم المؤلف أن الهند طوّرت ثقافة إستراتيجية فريدة تمزج بين الهوية الحضارية القديمة ومصالح الدولة القومية الحديثة في سياستها الخارجية. يسترعي أوزكان الانتباه إلى إرث المثل العليا المناهضة للإمبريالية التي شكلتها سياسة عدم الانحياز التي اتبعها جواهر لال نهرو بعد الاستقلال، ويناقش أيضًا تأثير صعود القومية الهندوسية (هندوتفا) في خطاب الدبلوماسية في الهند اليوم. ويشير الكاتب إلى أن الهند تضع نفسها في موقع «حضارة قديمة وأكبر ديمقراطية في العالم» وتتصرف باعتبارها سلطة أخلاقية في الدبلوماسية العالمية، ويؤكد أن البلاد تسعى إلى أن تكون صوت العالم في المنصات المتعددة الأطراف، بينما تحاول في الوقت نفسه إسباغ الشرعية على خطواتها الأمنية، مثل تطوير الأسلحة النووية أو التنافس مع الصين، من خلال هذا الخطاب الحضاري. يُسلط هذا الفصل الضوء على التوتر بين المثل الديمقراطية للبلاد واحتياجاتها الواقعية. ومع ذلك، كان من الممكن دراسة تأثير الدين (الخطاب السلمي للهندوسية وتركيز هندوتفا على القوة) في السياسة الخارجية بشكل أعمق في حالة الهند. ومع ذلك، ينجح المؤلف في تجاوز الصور النمطية الغربية عن الهند من خلال تحليله الناجح لعقلية السياسة الخارجية الهندية في سياق طموحات القوة الكبرى، والحساسية ما بعد الاستعمارية.

يتناول الفصل الرابع أفق السياسة الخارجية لجمهورية جنوب إفريقيا. يؤكد أوزكان أن الانتقال من نظام الفصل العنصري إلى الديمقراطية غيّر هوية البلاد وأهدافها الدولية بشكل جذري، ويشرح بالتفصيل جهود جنوب إفريقيا بعد نيلسون مانديلا في تولي مهمة «القيادة الأخلاقية»، والدفاع عن حقوق الإنسان في السياسة الخارجية. ويشير المؤلف إلى مكانة فلسفة أوبونتو، ومُثُل «النهضة الإفريقية» في الخطاب الدبلوماسي، ويؤكد أن هذه القيم الثقافية كانت دافعًا لجهود السلام والتوافق في

القارة الإفريقية. كما يوضح أن جنوب إفريقيا تعدّ نفسها جزءًا من «الجنوب العالمي»، وتتبنى التعاون المتعدد الأطراف على المنصات الدولية. ويقيّم الفصل خطاب إدارة بريتوريا المتمحور حول القيم الديمقراطية والحقوق في سياق علاقاتها البراغماتية مع الصين وروسيا، ويبرز سعيها إلى تحقيق التوازن بين المثل العليا والمصالح. من الناحية النقدية، يمكن الإشارة إلى أن تأثير الديناميات السياسية الداخلية (مثل أيديولوجية حزب المؤتمر الوطني الإفريقي) في السياسة الخارجية- لم يجر التطرق إليه بشكل كافٍ في مثال جنوب إفريقيا. في المقابل، يحلّل الفصل الرابع بوضوح الدور الذي تسعى جنوب إفريقيا إلى القيام به على الساحة الدولية بصفتها لاعبًا غير غربي، وينجح في عكس منظور جغرافي مختلف.

خصص الكاتب الفصل الخامس لآفاق السياسة الخارجية لتركيا، ويبرز هذا الفصل بوصفه المثال الأكثر شمولاً الذي تناوله المؤلف. في هذا الجزء، يجري تحليل الانتقال من توجه تركيا المبكر نحو الغرب إلى رؤيتها الجديدة التي ظهرت في القرن الحادي والعشرين، من خلال نهج قائم على الهوية. يقيّم أوزكان، على وجه الخصوص، مبدأ «العمق الإستراتيجي» وسياسات الانفتاح على العالم الإسلامي بعد عام 2000، بوصف ذلك أمثلة ملموسة على جهود تركيا لتحويل تراثها التاريخي والثقافي إلى أداة للسياسة الخارجية. ويؤكد المؤلف أن تركيا تستخدم قربها الثقافي القائم على التراث العثماني عنصرًا من عناصر القوة الناعمة في سياستها الخارجية، لكنها تحافظ على علاقاتها مع الغرب بوصفها حليفًا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتحرص على تحقيق التوازن. وقد يؤدي هذا التوجه المزدوج إلى حدوث تناقضات من حين لآخر عندما يتعارض الخطاب المثالي مع المصالح الجيوسياسية. من وجهة نظر نقدية، يمكن القول: إن المؤلف في الفصل الخاص بتركيا يفسّر السياسة الخارجية إلى حد كبير من منظور معاصر (فترة حزب العدالة والتنمية)، ويولي اهتمامًا محدودًا بالمصالح الاقتصادية ودور البيروقراطية الدبلوماسية. ومع ذلك، فقد رُسِمت صورة شاملة عن عقلية تركيا في مجال السياسة الخارجية في هذا الفصل؛ وممَا يجدر بالذكر نجاح البلاد في التوفيق بين التناقضات بين الشرق والغرب والعلمانية والإسلام.

يتناول الفصل السادس النتائج المستخلصة من دراسات الحالة على نطاق أوسع، ويناقش تأثيرات المنظور غير الغربي في النظام العالمي. يؤكد أوزكان، من خلال القواسم المشتركة التي استخلصها من أمثلة الهند وجنوب إفريقيا وتركيا- سعيَ القوى الصاعدة إلى عكس قيمها في المعايير الدولية بثقة متزايدة. ويشير الكاتب إلى أن هذه البلدان الثلاثة تتفق في سعيها إلى إقامة «نظام عادل» مستمد من تجاربها التاريخية، ويدافع عن فكرة أن الهياكل الحالية للحوكمة العالمية ليست شاملة

بما يكفي لمتطلبات هذه الأطراف الفاعلة. ووفقًا لأوزكان، فإن نقاط التركيز في كل من هذه البلدان الثلاثة (التعددية في الهند، والنهج المساواوي في جنوب إفريقيا، والحوار بين الحضارات والتعددية في تركيا)، على الرغم من اختلاف أصولها- تشكل معًا نموذجًا سياسيًّا قائمًا على القوة الفكرية يتحدى الوضع الراهن المتمركز حول الغرب. يعزّز هذا الفصل الإطار النظري، ويطرح ادعاء القوى الصاعدة بتشكيل السياسة العالمية من خلال قوتها الاقتصادية وخطابها المعياري. من منظور نقدي، قد يظل تعميم النتائج المستخلصة من ثلاثة بلدان نموذجية موضع جدل؛ لأن النظر إلى «العالم غير الغربي» بوصفه كتلة واحدة ينطوي على خطر تجاهل الأولويات المختلفة لجهات فاعلة أخرى، مثل الصين أو البرازيل. على الرغم من ذلك، فإن الفصل السادس يجمع نتائج الكتاب بشكل متكامل، ويجعل أطروحته الرئيسة مفهومة في سياق السياسة العالمية، ويتيح للقارئ فرصة للتفكير في تصور مختلف للمستقبل.

يتضمن الفصل السابع الأخير التقييم العام للكتاب ونتائجه. في هذا الجزء، يلخّص أوزكان الدروس التي جلبها منظور العالم غير الغربي إلى أدبيات العلاقات الدولية وممارسات الدبلوماسية، ويُبرز الفكرة الرئيسة للعمل، وهي أن ما يحدد مسار العالم هو أفكار من يقوده لا من يقوده؛ ويوضح المؤلف هذه النقطة من خلال أمثلة الهند وجنوب إفريقيا وتركيا، ويلفت الانتباه إلى مكانة المثل العليا في الصراع العالمي على القوة. في الفصل الأخير، يدعو المؤلف الأوساط الأكاديمية إلى توسيع الأطر النظرية الحالية وإدراج تجارب الفاعلين غير الغربيين في النظرية، بينما يقترح على صانعي السياسات أخذ خطاب هذه البلدان على محمل الجد، ومراعاة حساسياتها الثقافية. أسلوب الكاتب في الجزء الختامي جريء وموسِّع للأفق؛ فهو يستلهم من الهند وجنوب إفريقيا وتركيا ليقدم صورة بديلة للأفق العالمي تجمع بين التفكير المتعدد الأقطاب والدبلوماسية الإنسانية ومبادئ السياسة الخارجية المتعددة الأوجه. يمكن انتقاد الجزء الختامي بأنه قصير نسبيًّا مقارنة بثراء المناقشات السابقة، وأن بعض الاقتراحات بقيت على مستوى عام. ومع ذلك، يقدّم الفصل السابع خاتمة قوية تعزّز الحجة الرئيسة للعمل، وتذكّر القارئ بالصورة الكبيرة؛ حيث ينقل بوضوح رسالة مفادها أن منظورًا مختلفًا للسياسة الدولية ممكن من منظور غير غربي.

من الناحية النظرية والمنهجية، تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض القيود على كتاب «العالم غير الغربي»، منها: أولاً، إن دراسة ظاهرة «العالم غير الغربي» من خلال ثلاثة أمثلة فقط من البلدان يجعل من الصعب التعميم؛ وعدم الإشارة إلى قوى صاعدة أخرى مثل الصين أو البرازيل- قد يحدّ من عالمية المنظور المطروح. ثانيًا، إن إعطاء الأولوية للعوامل الثقافية والأيديولوجية يضع في الخلفية دور المصالح

الاقتصادية والجيوسياسية في سلوك هذه البلدان في مجال السياسة الخارجية؛ على الرغم من أن التوتر بين المثل والمصالح قد جرى تناوله في بعض الأماكن، إلا أنه يمكن القول: إن دور العوامل المادية لم تُناقَش بشكل كافٍ. ثالثًا، إن المنهج النوعي والوصفي الذي اتبعه المؤلف يحدّ من دعم الحقائق المطروحة بالبيانات الرقمية، فعلى الرغم من تقديم روايات قوية عن خطاب السياسة الخارجية، إلا أن تعزيز العلاقة بين هذا الخطاب والنتائج السياسية الملموسة بمؤشرات أكثر موضوعية- كان من شأنه أن يعزّز نتائج الكتاب. هذه الانتقادات لا تقلّل من قيمة العمل، بل تشير إلى إمكانية تعميق النقاش الذي فتحه المؤلف في المستقبل.

من وجهة نظر نقدية، يمكن القول: إن المؤلف في الفصل الخاص بتركيا يفسّر السياسة الخارجية إلى حدّ كبير من منظور معاصر (فترة حزب العدالة والتنمية)، ويولي اهتمامًا محدودًا بالمصالح الاقتصادية ودور البيروقراطية الدبلوماسية. ومع ذلك، فقد رُسِمت صورة شاملة عن عقلية تركيا في مجال السياسة الخارجية في هذا الفصل؛ ومِمّا يجدر بالذكر نجاح البلاد في التوفيق بين التناقضات بين الشرق والغرب والعلمانية والإسلام.

أخبار العالم
من منظور تركي

اقرأ «ديلي صباح»
لتبقى على اطلاع على ما
يجري في تركيا
والعالم من تطورات



TURKUVAZ
MEDIA GROUP

DAILY SABAH

www.dailysabah.com
www.dailysabah.com/arabic



الكلمة لكم

لن نتخل عن نقل الحقيقة، الحقيقة فقط،
بأمانة وبصوتكم. أينما كنتم في العالم،
هذا الميكروفون ملكٌ لكم

TURKUVAZ
MEDYA GRUBU

SABAH